شارل حلو

حياة في ذكريات

دار النهار

A
956.92043
H482h

شارل حلو

حياة في ذكريات

B.U.C. - LIBRARY
13 MAY 1998
RECEIVED

دار النهار

© دار النهار للنشر، بيروت ١٩٩٥
جميع الحقوق محفوظة
الطبعة الثالثة، شباط ١٩٩٧
ص ب ٢٢٦-١١، بيروت، لبنان
فاكس ٩٦١-١-٧٣٨١٥٩
ISBN 2-84289-014-0

المحتويات

كاهن في غير هيكله : مقدّمة غسان تويني ١١
١ . مطلع الشباب ١٧
٢ . الصحافة ٤٥
٣ . المحاماة ٩١
٤ . نينا ١٠٧
٥ . في روما ١٢٥
٦ . الوزارات ١٤٥
٧ . المؤتمرات ١٦٧
٨ . الإصلاح ٢٠٩
٩ . الإنجازات ٢١٩
١٠ . بنك إنترا ٢٢٩
١١ . إتّفاق القاهرة ٢٥٩
خاتمة ٣٢٥
غسّان تويني يحاور شارل حلو ٣٢٧
ملحق : نصّ إتّفاق القاهرة ٣٥٥
نشرة الإلغاء المزدوج لاتّفاق القاهرة
وإجازة إبرام إتّفاق ٧ أيار ٣٥٧

كاهن في غير هيكله

مقدّمة غسّان تويني

ليس أصعب من كتابة مقدّمة لمذكّرات رئيس . . . فكيف إذا كان الرئيس هو شارل حلو، وكم استطاب الكثيرون منّا أن يسمّوه **«الرئيس الحلو»**، على ما كان في عهده من مرارة؟ . . . إلاّ أنها من المرارة التي تثير فيك الشغف، تكاد تستهويك في هدوئها «الفلسفي» كأنّها قطعة من مأساة شكسبيريّة لا تُعطى إلاّ لكبار قرّبتهم السلطة - لأنّها اجتمعت الى تربيتهم والإيمان - من مراتب البطوليّين الذين يصارعون القدر من النّدّ الى النّدّ وهم يدركون، بالحدس قبل العقل، أن القدر «مقدّر» له أن يظلّ هو، لا البطل، القوّة التي لا تقهر، ولو غالبها البطل، فغلبها الى حين!

ولكن شارل حلو لا يؤمن بالقدر ولا بالمقدّر. وهو يصفه بأنه **«هالة من السحر وينشر اللاّمعقول»** . . . ثم إنه يصارحنا بأنه بالكاد يؤمن بالتاريخ، إذا قالوا عنه إنه سببيّة ملزمة.

يفاجئك بالإعلان عن انتخابه لرئاسة الجمهوريّة ببساطة مربكة . . . يكاد يقول إنه صار رئيساً فقط لأنّه بالصدفة كان هناك: **«ما فعلت شيئاً ولم أطلب شيئاً من أحد»**.

ليس هو هاملت، شارل حلو، مع إنه كان ثمّة من في وسعه أن يصرخ، عن الدولة التي حكم: في **«مملكة الدانمارك شيء عفن»** . . . وكثير!

أونَقول ان حسبه من هاملت هذا الحبّ العظيم لوالدة طبعته، لا بحبّها فحسب، بل بقساوة «القدر» إيّاه الذي جعلها تترمّل في الثلاثين، أمّاً لخمسة أطفال بالكاد يعرفون كيف يبادلونها الحنان؟

ترى هل كان شارل حلو حقّاً يتحدّث، ببراءة ذكريات الشباب المراهق، عن **«فتاة أحلامي»** عندما يستشهد بهذه العبارة لمورياك: **«الحب هو السلطان الذي نهبه لكائن آخر حتى يسيطر علينا»**؟ يجب أن يكون الرجل من طينة متفوّقة متميّزة حتى يقول لنفسه عن المرأة التي يحبّ: **«عقلها يربكني ويجذبني أكثر من جسدها»**.

***

ولكن مذكّرات شارل حلو التي كتبها (أو حدّث عنها كذكريات غير متسلسلة) بشفافيّة نفسيّة رائعة الأدب، ليست كلّها حكاية مأساة من تاريخ البطولات. أهمّيّتها قصوى عندما تراها تسلسل لك بالوصف الواقعي الموضوعي مراحل دقيقة من حياتنا العاديّة، فالحياة المهنيّة، فمراحل المعارضة وأسرار الحكم. كل ذلك من غير ادّعاء، ببساطة الأديب القادر على البلاغة إنما المترفّع عن اصطناعها في البحث والأداء.

لعلّ السرّ في ذلك أن شارل حلو بدأ حياته والكتابة صحافيّاً، فظلّ يتعامل مع المحيط الأوسع كأنّه عالم الجريدة التي دخلها مبتدئاً ثم صار سيّدها بقدرة (أم هو «قدر»؟) الاستحقاق: **«الجريدة بالنسبة إليّ، مكان التقاء ثقافي رفيع، ومركز إشعاعٍ وتعبئة وإبراز للمواهب المتعدّدة»**.

من هذه الزاوية، لا نستغرب أن تكون وحدها قد كُتبت بشغف وهوى، ذكرياته عن الرجال الذين عرف في الجريدة او تعرّف إليهم عبرها أو انتهى أمره الى الركون إليهم رأياً وتوجيهاً، بل إسرافاً في التعبّد ولو حيناً واحداً: ميشال شيحا، المعلّم في السياسة والراعي في التصرّف الشخصي الأكثر دقّة وحراجة.

ومن ميشال شيحا، الى جبران تويني في الجهة المقابلة، تتوالى الأسماء التي نسيناها او نكاد، (أمثال شارل عمّون، خير الدين الأحدب، موسى نمّور، ميشال زكّور، تقيّ الدين الصلح، كميل أبو صوّان) فالصور فاللّوحات، فالتحليلات والتساؤلات... وقمّتها بالطبع الرجل الذي يحتلّ حديثه جزءاً كبيراً من الكتاب، الرئيس الشيخ بشارة الخوري، كأن قصّته بل قضيّته كانت محور الحقبة اللبنانيّة الأهمّ في ذلك التاريخ...

الى جانب ذلك، هنا وهنالك، لمعات مفاجئة عن أشخاص غير معروفين في المكان الذي يضعهم فيه، أو في مكانتهم لديه غير المتوقّعة:

تكتشف مثلاً، أن حميد فرنجيّه كان في البدء **«صحافياً غيرُ منتظر، يجلس مواظباً على العمل»**... وصار بعد ذلك أحد «مردة» السياسة.

وتكتشف أن الذي صار رئيس جمهوريّة لا يزال يتذكّر غسّان تويني جاءه فتى الى «لوجور» بباكورة من شعر للنشر... ف**«شجّعته على إنضاج موهبته(...) ولو عمل، في ذلك اليوم، بنصيحتي، لكان لبنان اليوم ينعم الآن بشاعر كبير»**!

وتكتشف آخراً، وليس أخيراً، أنه **«طرأ حدث صغير، ظاهرياً، ساعدنا على حلّ مشكلتنا، مما يثبت أن الأوضاع التاريخيّة المعقّدة لا تستدعي عند نضجها سوى جهد بسيط جداً لحلّها او لتفجيرها»**... فإذا بإضراب في مطابع جريدة «الأوريان» يجعل الخصم جورج نقّاش، **«منافسنا العنيد الرهيب، المناصر الأوّل للنظام»**. يزور «لوجور» ساعياً الى صدور الجريدتين موقّتاً باسم مشترك وتحرير موحّد. وينتهي الأمر بتأسيس «الكتائب اللبنانيّة» عبر التعاون في **«بلورة مشروع تنظيم الشبيبة بقيادة هيئة مشتركة من الكتلتين المتنافستين والمتناحرتين»**: الكتلة الوطنيّة (إميل إدّه) والكتلة الدستوريّة (بشارة الخوري) اللتين كانتا، واستمرّتا تتقاسمان ليس فقط ولاء الصحافة، بل ولاء النوّاب والبلاد كذلك و... ولاء(؟) ما كان يطلق عليه وصف «الدول»!!!

***

ما أحلى الذكريات...

تكشف لك عن خطوط المنطق السرّي الذي يسوس التاريخ، ولو رفض واحدنا، مع شارل حلو، الإيمان به...

في نظرنا، المنطق السرّي هذا - وليسمح لنا الرئيس الحلو بالتعبير - الذي يسوس قصّته يدور حوله ثلاثة محاور:

١. اوّل هذه المحاور هو **«الاستقالة»**، تصبح هاجساً، بل خرافة بالمعنى الأرفع:

بدءاً باستقالة شارل حلو من العدليّة، أوّل وزارة تولاّها (عام ١٩٤٩)، لأن الحكومة لاحقت ثم أوقفت جورج نقّاش بالذات بسبب مقال كتبه عن وزير الخارجيّة، وليس فقط كما ظُنّ لعجز الوزير عن تأمين ملاحقة مطلقي الرصاص في استقبال رئيس الوزراء العائد من سفر وعن توقيفهم... فتلاقى الدفاع عن الحرّيّة مع الدفاع عن هيبة القانون.

وصولاً، عبر سلسلة نادرة وغير قصيرة، الى الاستقالة (عام ١٩٦٨) من رئاسة الجمهوريّة، قمّة الحكم، ربما لشعور خفي بالعجز عن ممارسة هذا الحكم بالحريّة التي يجب أن يتجوهر بها . . . والرئيس حلو ما رجع عن الاستقالة لأن النوّاب ألحّوا عليه بذلك، بل خشية أن ينشأ من الاستقالة فراغ يزول معه النظام برمّته.

والحقيقة ان التفسير الموضوعي الأعمق لأزمة ١٩٦٨ نجده في حديث شارل حلو المسهب عن استقالة الشيخ بشارة الخوري عام ١٩٤٩ التي يردّها الى عجز رئيس الجمهوريّة عن الاستمرار عندما يواجهه تكتل رافض من الفريق اللبناني الذي يفترض الدستور غير المكتوب أن تمثّله رئاسة الحكومة.

٢ . من هنا المحور الثاني في منطق شارل حلو الذي اكتشفه منذ القمّة العربيّة التي بدأ بها حكمه (عام ١٩٦٤): **«مقدار ارتباط سياستنا العربيّة بسياستنا الداخليّة»** . . .

وبديهي أن هذه القاعدة تفيد العكس كذلك: أي ان سياستنا الداخليّة مرتبطة بسياستنا العربيّة، ولنقُل الخارجيّة كذلك، بل ومسترهنة لها.

ولأن عهد الرئيس شارل حلو بدأ بحضور قمّة وانتهى (عام ١٩٧٠) بحضور قمّة أخرى، فقد كثر الحديث، في الذكريات والمذكّرات، عن التفاوت بين مسارّات الحكّام العرب الى الرئيس اللبناني، وتصرّفهم أو تصرّف حكوماتهم، واستطراداً تصرّف المنتسبين اليهم في لبنان، نتيجة «ارتباط» السياسة اللبنانيّة بالسياسة العربيّة.

وقمّة ذلك، بالطبع، قضيّة **«إتّفاق القاهرة»** الذي يشغل الحيز الأهمّ من المذكّرات، لأنه كان ولا يزال الهمّ الأعظم - نقولها ولا نخجل - الذي يعذِّب الرئيس شارل حلو عذاباً عقلياً ونفسياً في آن واحد.

بينما حقيقة الأمر يمكننا التعبير عنها بمعادلة بسيطة، لعلّ بساطتها هي التي تجعل الاقتناع بها صعب المنال: إن اتّفاق القاهرة لم يعط **«المقاومة الفلسطينيّة»** أكثر ممّا كانت قد أخذت، على الأرض . . . ولكنّه أعطى الحكم اللبناني، من السياسة العربيّة وبسببها، أكثر ممّا كان في وسعه المحافظة عليه، من الأرض وعليها، لو لم يوقّع الإتّفاق . . . فتأخّرت هكذا **«الحرب الأهليّة»** التي كانت مختبئة وراء العيون.

ولأن الديناميكيّة الفلسطينيّة في لبنان كانت قد أصبحت أقوى من ديناميكيّة الحكم، بل ومناعته، بسبب من تلازم السياستين الداخليّة والعربيّة، صار تطبيق إتّفاق القاهرة،

بل اكتفاء الفلسطينيّين بهذا الإتّفاق، مطلب الذين كانوا يرفضونه ويدينون الحكم الذي **«قيّد به لبنان»**!

ومع ذلك، فإن التاريخ يثبت أن «الخطيئة» - إذا من خطيئة - ارتكبها الفلسطينيّون لا بحقّ لبنان وحسب، بل بحقّ **«السياسة العربيّة»** التي كانت، واستمرّت، تخذل القضيّة الفلسطينيّة عن جهل وضعف . . . ثم بحقّ القضيّة الفلسطينيّة بالذات عندما استعاض الفلسطينيّون عن الثورة داخل فلسطين بثورة في لبنان، فأوهمت الثورة اللبنانيّين المتكوكبين حولها، على تكاثرهم، بأنها هكذا تثور من أجلهم إذا هم ثاروا على حكمهم معها!!!

وكان ذلك قمّة عذاب الرئيس الذي كان، أكثر من سواه، وقبل سواه (منذ العام ١٩٥١) يقول ويعلن أمام الأمم والعالم أن **«المشكلة الفلسطينيّة اذا لم نجد لها حلاً عادلاً، فقد تهدّد بأوخم العواقب أمن الشرق الأوسط بأجمعه ومن ثمّ سلام العالم كلّه»**.

هنا كذلك كانت الصحافة حاضرة في هواجس شارل حلو، وعلى القمّة . . . فهو يذكّرنا، حين يتذكّر، بأن حجّته الكبرى في وجه شكوى الحكّام العرب من الصحافة اللبنانيّة إنما كانت مناشدة هؤلاء أن يكفّوا هم عن شتم بعضهم البعض في صحفهم اللبنانيّة، التي غالباً ما يصيب الرئيس اللبناني من رذاذها ما لا يصيب سواه، لأنه . . . الأضعف!

٣ . يسوقنا ذلك كلّه الى المحور الثالث الذي يدور حوله المنطق السرّي للمذكّرات ألا وهو **«حرب الظلال والأشباح»** . . . أي الافتراء. **«فالافتراء يعذّب ويؤلم وينغّص الحياة، ولن يزول أثره تماماً رغم مرور الأيّام والسنوات»**.

والمفارقة الكبرى، في هذا الإطار، هي أن شارل حلو الصحافي (الذي يقول عن نفسه أنه قد صار **«صحافيّاً عتيقاً في الحادية والعشرين»**) لم يتمكّن فعلاً من إقناع شارل حلو الرئيس بأن **«الشائعات التي كان يتلقّنها السذّج وبسطاء العقول (. . .) لا ريب أن مرور الأيّام كفيل بمحو الضرر الذي تلحقه بالعدالة والحكم (. . .) وبإزالة آثاره»**.

***

بعد ذلك كلّه، سؤال في خاتمة المقدّمة التي طالت: الرئيس الحلو، هلاّ يزال معذّباً كالبطل الشكسبيري، حزيناً؟

حزيناً؟ . . . كلا . لأنّه ، كما يؤكّد لنا في أكثر من مكان **«مؤمن بالقيامة والحياة»** فلا شيء يزعزع إيمانه بـ**«لبنان وطن المحبّة ووطن الرجاء»** .

أمّا العذاب ، فبعضه لأن الرئيس شارل حلو ، الذي «شخصنه» كاريكاتور بيار صادق في زي راهب ، يبدو لنا ممّا قال في ذكرياته ، وممّا لم يتذكّر كذلك ، أنه كان في الحكم كأنه واحد من هؤلاء الكهنة الأسطوريّين في مصر القديمة . . . إنّما في غير هيكله !

بعض من حبّنا للرئيس الحلو في هذا الذي يقوله الآن ، بنفحة من شخصيّات دستويفسكي أكثر من شكسبير : **«ما يعزّيني هو نقد الذات الذي كثيراً ما ألجأ اليه ، فيردّني الى حقيقة الأشياء وحجمها المتواضع»** .

والأسهل من تواضع الرئيس كان يجب أن يكون التواضع في تقديم مذكّراته . عسانا لم نخطئ .

غ . ت .

١

مطلع الشباب

«الأنا مقيتة». إنه اعتقادي وإحساسي. وقد حاذرت، حتى اليوم، التحدّث عن شخصي وسيرتي الحميمة: طفولة، يفاعة، عائلة، تربية، دروس، ميول، حياة عاطفيّة، مطالعات وتسليات.

«الأنا مقيتة». أهي تربيتي الدينيّة أم ثقافتي او طبيعتي الخاصّة، ما رسّخ فيّ إيعاز الفيلسوف باسكال؟ لست أدري. ففي بوتقة كل كائن يتمازج الفطريّ بالمكتسب، في طريقة عجيبة جداً!

«الأنا مقيتة». وعلى السياسي، أكثر من سواه، أن يحترز من أشراكها العديدة، تنصبها له، دوماً، الإطراءات العفويّة أو المحتومة التي تحفّ به.

ولا ريب أن الملاطفات المتواترة، ستقود، شئنا أم أبينا، الى نماء «الأنا» الدائم الذي قد يصعب، من ثمّ، كبحه أو ترويضه. لذلك عمدت، دائماً، الى التنبّه والحذر، وأنا أشنّ اعتراكاً لا هوادة فيه، صعباً وخفياً. . .

«الأنا مقيتة». وها أنا أفتتح، عقب وافر الصفحات، الصفحة الأولى التي تنمّ عن أنانية: المذكّرات. هل أوهنت الشيخوخة احتراسي الى هذا الحدّ، حتّى رحت، اليوم، أخون أهمّ النظم المفروضة على كينونتي؟ وهل هي الشيخوخة أيضاً، تلك التي سوّلت لي، أن أعرض، بطيبة خاطر، ما درجت على كتمانه عن الصحفيّين الذين طالما سألوني عن ماضيّ، مقتصراً بوحي على بداية مهنتي في الصحافة والمحاماة، وغير راغب في الحديث الآن عن حياتي العامّة: السفير لدى الفاتيكان، النائب، الوزير ورئيس الجمهوريّة؟

نعم، لا ريب أن الشيخوخة مسؤولة عن كتابة هذه السطور، وعن الموافقة التي منحتها أخيراً، لجميع الذين كانوا، يتمنّون عليّ، منذ زمن، نشر مذكّراتي، ملحّين عليّ في ولوج الماضي قدر المستطاع: ماضي والديّ، وماضي عائلتي. ها أني أناهز الثانية والثمانين، ولعلّ الأحداث والكائنات والأمور التي سيتناولها قلمي، تبدو جدّ مغرقة في الماضي، حتى لا يعتبر تبيانها خرقاً لمقتضيات الكتمان والتحفّظ والرصانة. فهذه المزيّة التي تسمح، بعودة الى الماضي، قد تخفّف نوعاً ما، بسقوط الحقّ، كل قضايا الوجود ومنازعاته. ورغم ما بذلت من جهود كي لا أشفي غليل الإطراءات، فإن تركي «الأنا» تدلي بما عندها، لا يعني أبداً ارتباطي بها او مدالستها، بل، على العكس، نكراني لها وانفصالي عنها.

ولكن حالما بدأت أروي، فاجأني سردي، وكنت كالمصغي الى حكاية!

من هو الإنسان الذي يستطيع التباهي، بمقاومته طويلاً، لذّة الاستماع الى الحكايات؟ أقرّ بأني قد استسلمت الى تلك المتعة، طوعاً...

هذه هي، إذاً، الحكاية القديمة التي تروي سيرة فتى من الشرق، أبصر النور في بيروت، في ٢٥ ايلول ١٩١٣، تحت سقف بيت قديم في طريق الشام، في الشارع المسمّى، حينذاك، كركول العبد. وقد كان ذاك الفتى الرابع في عائلة مؤلّفة من ثلاث بنات وصبيّين.

خرافة وكلام! حكاية وأسطورة! كل ما علق في ذهني عن والدي، أنه راوي حكايات. كنت، بعد، في الخامسة، لما أودت به نزلة رئويّة، وما أعيه منه وعنه ظلالاً من ذكريات. ولكنّ الكلمات الملفوظة أشدّ انطباعاً في الذهن، من مشهد واقع الكائنات... وعلى شرفة بيتنا المستأجر، في الطابق الثاني، والمطلّ على طريق الشام، كان أبي ينتظرنا، أخي وأنا، عند المساء، بعد أن نكون تهيّأنا للذهاب الى النوم. وهناك، فوق الشرفة التي جعل منها منبره، كان أبي يباشر سرد الحكاية! الكلمة! وكانت الملحمة العربية الوهّاجة تجتاح سماء بيروت، الغارقة في العتمة. فقد كان عنترة، البطل العظيم الأسود، وقبل أن يغيب في ليل الجبابرة، ينسلخ عن حبيبته عبلة، على وقع الآمال:

«يا عبلة اذا، يوماً ما، ولدت الثمرة من الشجرة
واذا أخصبت روحك شفار حبّي
فليكن أبيض مثلك، ومستقيماً مثل شمعة

الطفل، الطفل الوحيد من ليلتنا الوحيدة».

وكانت جلبة آخر حافلة كهربائيّة، منحدرة في طريق الشّام، تغطّي، أحياناً، صوت الوالد، فيما أحلامنا الطفوليّة، تستقرّ على الخطوط الحديديّة...

تلك الأبيات التي يبدو من الصعب الإهتداء الى أصولها، نظمها شكري غانم، الكاتب المسرحي اللبناني الفرنكوفوني، الذي عرف نجاحات حقيقيّة في بداية هذا القرن، وقد تمّ اختيارها من رواية تمثيليّة من خمسة مشاهد، تحكي سيرة عنترة. وإن تبدّى عليها أثر إدمون روستان، فقد حوت من الصفات ما أتاح لها ان تقدّم في باريس، على مسرح الأوديون، وجرت هذه الأبيات من قلمي بعفويّة، كسواها من الأبيات التي تنهال عليّ، فجأة، في أثناء أحاديثي، باعثة دهشة من أحاور او إعجابه. ولا أتصنّع القول بأني أكتم في داخلي، مخافة إدّعاء المعرفة وسعة العلم، الكثير الكثير من الاستشهادات التي تتوالى في رأسي، عندما أجدني وسط مجموعة من الشخصيّات الهامّة، والتي قد لا تأبه للشعر ولا تعيره كل الانتباه...

وتعود إحدى أهمّ ذكرياتي، في هذا المجال، الى بداية احترافي الصحافة. وكنت في العشرين من العمر، ودعاني بعض الأصدقاء الى غداء، يقام على شرف بيير بونوا الذي كان، آنذاك، في أوجّ مجده، مزدهياً بهيبة الأكاديميّة الفرنسيّة، ومشهوراً بحفظه غيباً كلّ أعمال راسين الشعريّة. وتشاء صدف الحديث أن تتيح له إظهار ما تختزنه ذاكرته من غنى وثراء. ولكن تلك الذاكرة الفريدة حرنت وعاندته... فارتمت العيون عليّ: كانوا على علم بقوّة ذاكرتي. فأسرعت وقمت بدور الملقّن. فما كان من عضو الأكاديميّة الا أن رفع التحدّي، فجلنا على أرباب الشعر الكلاسيكي، وعرّجنا على كورناي بعد راسين، ثم انتقلنا الى الشعر الرومنطيقي والبرناسي! وخطر في بالي ختاماً، أن ألقي أبياتاً شعريّة، بدا لبيير بونوا أنه نسيها... فذكرت له أنها مختارة من مجموعة شعرية هي «الابتهالات»، من نظم... بيير بونوا!

وهل أزهو بذاكرتي التي يعتبرها البعض فريدة؟ لا أعتقد ذلك. ولكن الحقيقة هي أني أستطيع ان أعتمد على ذاكرة قويّة جداً. ومن الثابت أن قوّة الذاكرة ليست موهبة عاديّة بسيطة، فهي الثمرة المقدّمة، طبيعيّاً للعقول التي تجد على الدوام في تنظيم أفكارها وترتيبها. أما حفظ الشعر فهل ينجو منه من يساكن القصيدة طيلة حياة طويلة؟ فإلقاء الشعر ملاذي الدائم، وكما ينغّم بعضهم أحدث أغنية، أتباغت بترديدي أبياتاً من شعر لوكونت دي ليل، وأنا تحت المنضحة! وفي كل لحظة من النهار، يكفي أن يلمّ بي

همّ ما، أو أن يستأثر بي إحساس حزن ما، أو أن يحفّ بي وضع مربك، حتى أهرول الى أعماق ذاكرتي، فأردّد بعض أبيات من هوغو وسواه، ليزول كلّ ضيق وإنزعاج وهكذا. . . فإن الكلمة بلسم، تعيد اليّ قواي، وأحبّها كاملة ملء الفم، إذ أكرّرها وأكرّرها بلذّة وشهيّة، وأحبّ خصوصاً الشعر الكلاسيكي الذي ينطبع فوراً في الذاكرة وما أقلّ ما واكبت الشعر الفرنسي في هذا العصر، الا بعض ما عند أراغون وإيلوار. فبعد كلوديل وسان جون برس، لست ملمّاً بالكثير من الشعر. ولا شكّ أنّ السبب يعود الى سنّي، لا الى تطوّر الشعر الفرنسي الذي لم تتيسّر لي متابعته. . .

وكان منطق الذاكرة الضيّق قد أتى عمله، فحال بيني وبين المأثرة العربيّة التي كان والدي قد غذّى بها مخيّلتي. ولكن جعبة معلوماته لا تقف هنا، فقد كان واسع الإطّلاع على الثقافة الفرنسيّة، ورغب في أن يجعلنا نحلم بشجاعات الملاحم الفرنسيّة وبسالاتها. ثم كان يجيد اللّغتين العربيّة والفرنسيّة بامتياز. ولا أزال أحتفظ بالدليل على ذلك، وهي رسائل ومقالات نشرها في الصّحافة المصريّة.

ومن انطباعات طفولتي الغضّة التي تبقى مرتبطة بمحيّا والد اختطف باكراً جداً من محبّتنا أنني ورثت عنه، ربّما، افتتاني بسلطان الكلمات والحكايات والأساطير التي تزخرف وجودنا.

ولكن، لا بدّ من تدوين رتبة أخرى، أتذكّرها تماماً: تعوّد أبي قياس قامتينا، أنا وأخي، أسبوعيّاً بدقّة الصيدلي. فكان بذلك يعلّل النفس، بأن يشاهدنا ننمو ونكبر، عكس بعض الأهل الذين يودّون لو يبقى أولادهم أطفالاً. فهل كان يستشعر بأن الأقدار تترصّده؟ ألا يحق لنا أن نظنّ، بأن الأب الذي يرغب في أن يرى أنجاله يكبرون، لربّما تمنّى لهم طموحات كبيرة؟ وهل ارتفعت، أنا، الى مستوى تلك الطموحات؟ لقد كان والدي رجل علم. وهل يسوّغ لي، أن افترض بأن النجاح الذي أصبته في مجال الحكم كان ليرضيه؟

وتكفي نادرة واحدة، لتفصح عن مدى قرب هذا الأب من أولاده. فعندما كان بعض الأقارب يزوروننا في الأعياد، - كان انحسار التسليات آنذاك على أشدّه بسبب الحرب العالميّة الأولى - ويرغبون في تأدية بعض المشاهد المسليّة، كان والدي لا يتورّع عن الاشتراك معهم بطيبة خاطر، مبدلاً للمناسبة، ثيابه وسحنته. وقد روي عنه، أنه كان يرتاح جداً الى هذه التسليات العائليّة. وإذا بدا لأمي ان ذلك يتعارض ووقار ربّ العائلة، كان الأقرباء يردّون مبرّرين: «أي ضير في ذلك، فنحن نترك له أجمل دور!».

وكان والدي يتعاطى بعلم نبيل مهنة تنزع، أحياناً، في هذه الأيّام، الى أن تنقلب فريسة للتجارة السهلة. فقد كان صيدليّاً يتمتّع بشهرة مرموقة. وأتاحت له أبحاثه الشخصيّة، في علم الأدوية، أن يصبح في بيروت مراسل معهد باستور في باريس ووكيله، مما أغدق عليه الأمجاد والأوسمة في المعارض الدوليّة، حيث كان يعرض منتجات من صنعه: شراب منقوع، مرهم مركّب من الزهور، وقد عرف واحد من منقوعاته نجاحاً ملفتاً، في أمستردام، وسمّي «حيلا» اشتقاقاً من اسم عائلتنا. وما زلت أحتفظ، في مكتبي، بالكثير من الميداليّات التي استحقّها ونالها في تلك المعارض.

كان بيتنا مشرّعاً للجميع، فحرارة الإستقبال إحدى شعائر أبي المقدّسة والحقيقيّة. وكان زوّارنا لبنانيّين وأجانب، مع بعض إيثار ملحوظ للفرنسيّين.

وقد سمّيتُ شارل تيمّناً باسم أحدهم. فيوم معموديّتي، في الأسابيع الأخيرة من ١٩١٣، كانت سفينة فرنسيّة كبيرة راسية في مرفأ بيروت، فدُعي كثيرون على متنها إلى بيتنا، وكان أحدهم يُدعى شارل.

وكانت فرنسا، وطن الحرّيّة، حظيّة أبي الذي عيل صبره من النير العثماني. ولطالما غذّى لاهب الآمال في تدخّل فرنسي مُحرّر. ليته عاش أسبوعاً آخر، ليرى آماله وقد تحقّقت: مات عام ١٩١٨، قبل بضعة أيّام فقط من تفكّك الإمبراطوريّة العثمانيّة وانهيارها.

وكان شارل الصغير يحبو الى السادسة من سنيه. أليس التماسي التأثيرات الوالديّة مدعاة إسراف لرؤى العقل؟ من يستطيع أن يكشف عمّا إذا كان بمقدور بصمات السنوات الخمس الأولى من الوجود الإنساني أن ترسم مصيراً وتحدّده؟ سأحترز من التأكيدات المزهوّة لبعض الأطبّاء النمسويّين في هذا العصر. لأنه ليس من قبيل الصُدف أن يعلق في ذهني، من ذكريات والدي ما من شأنه أن يرسم بعض ملامح شخصيّتي المستقبليّة وصيرورتي الخاصّة.

وعليّ أن أضيف، الى هذا الإرث البيّن ما أنجزته أمّي الحبيبة بعد وفاة زوجها. لقد كان عملها، دونما شكّ، عظيماً ورائعاً، تمارسه بجهد يومي من غير أن أدرك ذلك بوضوح.

شكّل غياب والدي، في حياتنا، منعطفاً، ما زلت غير واعٍ لفداحته. ففي الأيّام الأخيرة من علّته الرئويّة التي تفاقمت في التدخين، أُبعدنا، أخواتي وأخي وأنا، عمّا كان يحدث في البيت. وآوانا آنذاك بعض الأقارب. وحالما أُعدنا إلى البيت، تلقّينا

الخبر كوقع الصاعقة الذي هزّنا جميعاً. فكلّ شيء في بيتنا تبدّل، حتى الهواء، وأضحى العالم غير ما عهدناه. كانت أمّنا تنتظرنا، متّشحة بالسواد، محاولة خنق انتحابها. لقد ألفت نفسها أرملة في الثلاثين، العمر الذي تتزوّج فيه، هذه الأيّام، الفتيات الكثيرات.

كانت ماري نحّاس، إبنة خليل نحّاس، التاجر الدمشقي الثري المقيم في باب توما حيث يملك بيتاً واسعاً ذا نمط عربي يتألّف من أربعين غرفة ويضمّ ساحتين وبركتين. وحدث أن ابتلعت قسماً من ثروته صفقة تجاريّة خاسرة. وقد رووا أمامي أنّ والدي سعد لحصول تلك الكارثة الماليّة التي أتاحت له أن يلتقي والدتي في بيروت ويتزوّجها.

أرملة في الثلاثين من العمر! خمسة أولاد على ذراعيها... البكر في العاشرة والصغرى في الثالثة... تولّي شؤون صيدليّة كبيرة ومشهورة جداً... تدبّر المدّخرات التي خلّفها والدنا لنا... إدارة الممتلكات الواسعة التي يملكها والدي وأعمامي في الحازميّة، في الفيّاضيّة وبرازيليا والأمكنة الأخرى المعروفة... ولم تكن مهيّأة لتحمّل مثل هذه المسؤوليّة الضخمة... وكانت المشاكل، تتراكم، يوماً بعد يوم، فتنبري لها وتجابهها بشجاعة.

لقد لعب أحد أقاربنا، وهو طبيب، وقتذاك، دوراً ذا شأن في بيتنا. كان يكفي أن يزورنا حتى يسود الهدوء تحت سقفنا، وتهمد كل الهموم، وتنحسر كلّ الحسرات. وكان وجوده بيننا مبعث غبطة وأمان. فهل كان ذلك الطبيب يملك موهبة إلهية؟ طالما استعدت ذكرى محيّاه في ما بعد، عندما كنت أرغب في السلام الداخلي أو الخشوع والصلاة.

راح كلّ واحد منّا، يعمل على طريقته، لنكون عزاء وسلوى لأمّنا. أما أنا، فقد اخترت أن أكون الراعي والحامي لأمّي، فرحت أمنع في البيت حدوث كلّ ما من شأنه أن يزعجها أو يجرح إحساسها. كرهت الزائرات الأنيقات أو المتبرّجات أو المتعافيات: هنّ في نظري، تحدّ واضح لأمّي الهزيلة، الحزينة، الشاحبة والمتّشحة بثياب الحداد. وفي أحد الأيّام رافقت أمّي الى السوق، ولما همّت بدفع ثمن ما ابتاعته إفتقدت محفظتها. وظنّت أنها نسيتها على إحدى طاولات المحلّ حيث نحن. ولكن التاجر أنكر هذا التلميح بحدّة قاربت العنف. يا للمرأة المسكينة! ما فتئت أشاهدها متأثّرة منفعلة، حزينة على ضياع بعض الليرات، واهنة في الدفاع عن حقّها أمام رجل حانق متوعّد. ووجدتني أيضاً، عاجزاً عن نُصرتها رغم استعاري الداخلي. وبدا لنا، آنذاك وكأنّ العالم كلّه يسحقنا!

ولكنّ المحفظة وجدت، لحسن الحظ، في متجر مجاور. أما تلك اللّحظات التي قضيناها أعزلين، أنا وأمّي، فلن أنساها ما حييت...

لا شكّ أن تلك الذكرى البائسة، تراودني كلّما شاهدت نساء الطبقة الوسطى، يحملن محفظة صغيرة بسيطة تنمّ عن مكانتهنّ الإجتماعيّة وعن مدى قدرتهنّ على الدفاع أو عن عملهنّ في العالم الذي يحيط بهنّ، أو إبراز أوضاعهنّ المضطربة... يظهرن وكأن كلّ كنزهنّ مخفيّ في محرمة ووريقة وإصبع حمرة! كم أنظر بشغف وحنان إلى هذه الكائنات العزيزة، السريعة العطب...

كنت أرافق والدتي، أحياناً، إلى الكنيسة، كنيسة السريان الكاثوليك، التي تبعد عن بيتنا بضع مئات من الأمتار. وكنت أنطنط إلى جانبها وهي تمشي على مهل رافعة طرف تنّورتها المرتمية حتى الكاحلين، أوقات المطر والشتاء. وكم كنت فخوراً!

يا للصبيّ الصغير، القزم، الذائد عن الضعيف، لأي سليقة تخضع أنت؟ وهل يعقل أن تتحوّل الثمرة حامية للشجرة؟ عالم الإنسان وحده، هو الذي يصنع هذه الغرابات المؤثرة!

ومن ثمّ، طالما تفاجأت أعامل أمي كولد، فتدّعي، لإخفاء رُضوخها بأنني أشبه والدها، وتضاعف حبّها لي.

وقد نعمتُ وإيّاها بإقامات عدّة خارج لبنان، عندما كنت أسافر، تارة بصفتي الشخصيّة، وطوراً بصفة وزير مفوّض أو مندوب عن المجموعة العربيّة. وكانت تجد دوماً، الوسائل اللازمة، لملاقاة ولدها الحبيب.

والمرّة الأولى التي استقلّت فيها الطائرة، كانت حين وافتني إلى باريس، حيث كنت وإحدى شقيقاتي. سعيت، قبل مغادرتها بيروت، إلى اتّخاذ كلّ الاحتياطات، ليكون سفرها مريحاً جداً وبعثت برسائل الى لبنان، أوصي بها بعض المسافرين، ولكنها لم تنتظر ما ستؤول اليه رسائلي ومساعيّ، فوصلتني برقيّة منها تقول: «أصل بطائرة الغد. أقبّلك. والدتك».

يا للأمّ الحبيبة، يستحثّها حنانها على ملاقاتي! عندما يفيض القلب بلهفات الأمومة، لا بدّ لك من أن تطير! هذه «الأمّ» الراكبة الرياح، تبدو لي علامة تطابق واندماج، صرخة امتنان منطلقة في الأجواء إلى كلّ الأمّهات.

وكانت تكتب اليّ غالباً. كلّ الرسائل التي كانت تصلني منها، حيثما كنت، كانت تختمها بهذه العبارة: «وأنا أترقّب سعادة رؤيتك». ولم تكن هذه العبارة عبثيّة جوفاء:

قد تتجاوز السعادة، فعلاً، كل ما يُسمّى متعة وحبوراً.

ولم أكن أسرف، رغم ذاك في إظهار حناني في المحيط العائلي. فقد كنت أتضايق، منذ الصغر، من البوح بالعواطف العائليّة، وأنزعج اذا ما عانقتني إحدى شقيقاتي، وخصوصاً أخي الأكبر منّي. فاهتمامهم الزائد بي يستثير خفري. واعتبر حراماً كلّ مسارّة بيننا. ولطالما تأسّفت على تصرّفات بدت محبطة لذويّ ومخيّبة لآمالهم. لقد كان بيننا حجاب ما . . .

وأرخي الستار نهائياً على آخر لحظات أمي، عندما لفظت أنفاسها الأخيرة، عام ١٩٥٣، في المستشفى الأميركي، عقب عمليّة جراحيّة لم نعلّق عليها سوى أضعف الآمال.

ورغبت أن يكون إلى جانبها، آنذاك، طبيب العائلة. ولما سمحوا لي باستدعائه في آخر ساعات ذلك الأحد الحزين، وفيما كنت أهتف إليه من الشارع المحاذي، جاء من ينبئني بأن كل شيء قد انتهى.

وكم تندّمت ولمت نفسي على هذا الغياب. ولكنّي أيقنت، بعدما فكّرت، أن وجودي بقربها عند الحشرجة، كان يضاعف ربما ألمها. ففي الأمس القريب عندما كنت في غرفتها في المستشفى، وكانت خضّتها أزمة فادحة وأنحسرت، إلتفتت إليّ متمتمة بأسى: «ما كنت أريدك تشاهد ما حصل لي. أفضّل أن تغادرني. أخواتك وأخوك وأنت، ساعدوا بعضكم بعضاً».

كثيرون هم الذين قدّموا لنا مؤاساتهم بفقدنا والدتنا الحبيبة. ولكني لا أزال أحفظ ما عزّاني به الرئيس تقي الدين الصلح الذي دنا منّي وهمس: «ما عساي أقول لك، سوى أني أنا أيضاً، فقدت أمي. هو جرح لن يشفى منه أحد. وهناك تعاضد حميم جداً بين كلّ الذين فقدوا أمّهاتهم، إذ يكفي أن يتلاقوا، ليتعارفوا ويشعروا بأنهم متّحدون».

حقاً هذا هو الإحساس الذي يجتاحني، كلّما وجب عليّ تقديم المؤاساة بفقد إحدى الأمّهات.

وسمحت لي إحدى مطالعاتي أن أقع صدفة على العبارة الأبلغ أثراً للحبّ البنوي. والمفارقة أني قرأت تلك العبارة في إهداء كتاب نشره أحد ظرفائنا، نجيب حنكش:

«يا أمي!

أحبّ كلّ الأمّهات من أجلك».

إنّ هذه الكلمات، على بساطتها، أبانت لعينيّ المشبعتين بالحنان، أحد أروع

الأسرار في العالم، وهو إتّحاد الأمّ الكامل وغير المنفصم بأولادها.

وهناك حقل كنت أجهد فيه حتى أوفّر لأمي دلائل محبّتي البنويّة، وهو حقل اجتهادي في دروسي الذي لم أتجاهله (أو أنكره) حتى ختام المرحلة الثانويّة.

في السادسة من عمري، التحقت في جامعة القديس يوسف التابعة للآباء اليسوعيين، بفضل منحة دراسية. «يا علبة الأقلام الخشبية العتيقة الملوّنة الغلاف، منك تنبعث رائحة الصمغ، أنت أقدم علبة لجواهر ذاكرتي!». ما زلت أحتفظ بالصورة التي لا تمحى عن لمساتي الأولى لسحر الكتابة والرسم. إن ذلك ليس صدفة، بكل تأكيد، ما كنا ندعوه، حينذاك، «الأوراق الطابعة». إنها كريمات مسنّنة ومحزّزة تمثّل كلّ أنواع المشاهد الطبيعيّة البهيجة الألوان.

فبترطيب ظاهر هذه الكُريمات، وحكّها بتأنٍّ وعناية، كانت تنطبع على ورقة بيضاء موضوعة تحتها. ما كان أروعه عملاً، أجد فيه كلّ سعادتي! وبترطيب بسيط لطيّات ذاكرتي، تبرز على الصفحة البيضاء ساعات الدراسة وتأثيراتها . . . واني أشاهد بتأثّر باد وجوه الأساتذة الذين أوصلوني سنة بعد سنة الى ديار العلم والمعرفة، ووجوه الرفاق الذين واكبوا خطواتي على طريق الثقافة والأدب.

كانت الدراسة، في تلك المدرسة، تبدأ في الصف التاسع، عندما طلبنا الدخول إليها، وكانت معلّمتنا راهبة نحيلة كم أخافتنا . . . فيما الراهبة التي علّمتنا في الصف الثامن، كانت أكثر لطفاً، وأشدّ عطفاً، وكانت كلّ راهبة منهما تعلّمنا كلّ الموادّ الدراسيّة.

أما أستاذ الصف السابع، فكان جنديّاً منفصلاً، يقود صفّه، ككتيبة عسكريّة، بصرامة غريبة، موزّعاً العقوبات التي كثيراً ما كانت مُستحقّة. ولكن إذا لم تنفّذ في وقتها، تفرض على مرتكبها معاملة خاصّة فريدة: يُوضع في المؤخّرة، أي على آخر مقعد، فيلتقي هناك، بعض الرّفاق، المعتبرين عصاة ومتمرّدين. وكانت «المؤخّرة» تكبر، بمن فيها، يوماً بعد يوم، وهم لا يسمّعون الأمثولات ولا يقدّمون الفروض المدرسيّة، وينالون أردأ العلامات، ويخضعون لنظام تكفيريّ طيلة أسابيع. وأظنّ أنّ طلاّب المؤخّرة كانوا يتعرّضون لبعض الضربات قبل الفرصة.

وإذا كنت أصف ذلك بدقّة فلأن المغامرة وصلت إليّ! . . . إنها أشياء لا تزول من الذاكرة أبداً.

تبدّلت العلاقات كلّها مع معلّم الصف السادس، وكان كاهناً مارونيّاً يجسّد العطف والطيبة. فهو لا يعرف أن يُعاقب، كما أنه لم يكن يحتاج إلى ذلك. وإذا وضع علامة

سيّئة أحياناً لأحد الرفاق، فسرعان ما كان يطلب إليه أن يرى فيها وهماً عابراً.

وحدّد الأب صفير، على غير علم منه توجّهي المدرسي. فقد كان طلاّب الصف السادس يختارون بين الدروس العاديّة والدروس الكلاسّيكيّة التي تتضمن تدرّجاً الى اللّغة اللاتينيّة. وكنت أرغب في تعلّم اللّغة اللاتينيّة، لكنني لم أكن أريد ترك الأب منصور صفير. وهكذا تخلّيت، دون مشقّة عن قصائد فرجيل وخطب شيشرون، على رغم الإفادة التي كنت أجدها.

وفي الصفّ الخامس، وفي ظلّ رعاية أحد الإخوة المريميّين، الأخ فردينان، اكتشفتُ، ورفاقي أيضاً، أن لديّ سهولة في الكتابة لا بأس بها.

تبوّأت المرتبة الأولى في الإنشاء باللّغة الفرنسيّة. وبدا الأمر مفاجأة لي ولرفاقي أيضاً، وحافزاً على الخشية والإرتياب. فهل لولد مثلي، أشعث ورياضي، أن يكون الأوّل في الكتابة باللّغة الفرنسيّة؟ ألم أنقل نصيّ؟ واحد من رفاقي، نجل أحد الأغنياء الذين يتردّدون على الأوساط الفرنسيّة. قال لي: «يجوز أنك لم تنقل ولكن لا بدّ من وجود شيء ما...»

وهكذا وجدت بعض العزاء. وقبلت نصف الإتّهام ذاك، وفضّلته على كل ما كيل لي من تهم...

كنت في العاشرة من عمري. اعتدت، طيلة عشرات السنين وحتى اليوم، عدم الدفاع عن نفسي حتى النهاية، مذعناً للشكوك الملطّفة التي تسبّب التسويات المقبولة.

ولا شكّ أن امتلاكي زمام الكتابة، يعود الفضل فيه الى صرفي كلّ أوقات الفراغ في مطالعة روايات المغامرات وخصوصاً روايات كاتب منسي يُدعى ليون فيل. والغريب أن الصفحة الأولى من كل رواية تتصدّرها صورة القلب الأقدس، مع عبارة: «أبارك كل مشاريعهم». وهكذا أضحت معارك ناصبي الفخاخ ضدّ الهنود الحمر، والأبّاش أو الإيروكوا، محلّلة وشبه مبرّرة.

لا أعرف قيمة هذا الفقه، ولكنّي عرفت قدر ما تهبه مطالعة الروايات، من ثقافة ومن تمرّس بالإنشاء والكتابة.

كان أساتذتي في الصفوف الخامس والرابع والثالث من الإخوة المريميّين الأفاضل، الذين كانوا يساعدون الآباء اليسوعيّين في مجالات التدريس. وما برحت أتذكّر معلّمي في الصفّ الرابع، الأخ ألكسندر، المرهف الشعور، ومعلّمي في الصفّ الثالث، الأخ برنار، الذي علّمنا الحذر من الأوهام.

وتوالت سنوات الدراسة. وكنت أحمل إلى والدتي غالباً عقب المسابقات المدرسيّة، وُريقات علامات مربّعة، تشير إلى احتلالي المرتبة الأولى أو الثانية في صفّي. «تعني الورقة المربّعة الزرقاء، التي يوقّعها مدير الدروس، المرتبة الثانية، فيما تعني الوريقة المذهّبة، التي يوقّعها الأب مدير الثانوية، المرتبة الأولى».

ولكن لا بدّ من أن أضيف الى تلك الأمجاد، ما كنت أجني من انتصارات في الرياضة البدنيّة وخصوصاً في قسم الكبار، فقد كنت الأقوى والأمهر في رياضة عكّاز البهلوان كما كنت قائد فريقي في لعبة كرة القدم.

ها قد بلغت القمّة في صف الفلسفة، حيث تتجمّع أصفى ذكرياتي. والفرعان، العلميّ والأدبيّ، يلتقيان في صف الفلسفة والحظوة للفرع الأدبيّ، عكس ما يجري في أيّامنا هذه. والأب سوانيون، المنتدب لتدريس الفلسفة، قصير القامة، نحيل وكهْل، شديد الاعتزاز بالمادّة التي يُدرّسها، وبالمؤلّفين الذين يستشهد بأقوالهم. ومن أهمّ ميزاته، أنه علّمنا أن نكون واقعيّين. ألا رحمه الله، لأنه أقصانا عن الأوهام!

وأسجّل هذه الذكرى عن أسلوبه في التعليم. ففي أحد الأيّام، بينما كان يعيد الى كل واحد منّا مسابقته مع بعض تعليقاته عليها، نظر فجأة الى أحدنا وقال له: «وصفت الطفل بعبارة تقطر تصنّعاً. فهي غير مقبولة. لقد كتبت: حالما أصبح التنقّل ممهّداً له. ألا تستطيع أن تكتب: حالما بدأ الطفل يمشي!».

وظلّ الأب سوانيون محافظاً سنة بعد سنة، على نفس اللمعات الذهنيّة والنهفات. فقد كان يباشر الدرس، رأساً بعد الصلاة، بقوله: «هيّا نعتني بصحّتنا».

كنا ندرس الفلسفة في كتاب نفيس، من تأليف الأب لاهْر. وكان الأب سوانيون يقول: «هيّا نأخذ الآن شريحة من لاهْر». إنها نكتة بريئة، تبْسط أساريره.

واضطرّ الأب سوانيون في أحد الأيّام الى الغياب، فناب عنه رئيس الجامعة، الأب خريستوف دي بونفيل، الجبّار، نوعاً ما، والفيلسوف المعروف الذائع الصيت.

أستبقُ سردي لأقول أنه خلال مرضه الأخير، كتب إلى قدامى الجامعة: «عزمت أن أجعل مرضي عنصر غبطة وفرح»». لقد كان ذلك آخر تعليم له سيبقى حيّاً في ذاكرتنا.

وأعود الى الدروس التي ألقاها علينا، منتدباً عن سواه. كان يبدو لي فاتناً. وكان موضوع البحث يتناول الحرّيّة وسُبُل البرهان عن وجودها. ولدى سؤال أحد الفلاسفة الشباب أجاب قائلاً: «عندما أنوي القيام بعمل ما، لا شيء يمنعني من أن أقوم بعمل مضادّ».

فردّ الأب دي بونفيل: «كيف تعي اللاّشيء؟ وهل في وسعك إدراك اللاّشيء؟ يجب أن تقول إنك تدرك قدرتك على فعل عكس ما تفعل».

ثم أعطانا الأب دي بونفيل، المعروف بكفاءته في حقليْ المنطق وعلم ما وراء الطبيعة، برهاناً آخر عن الحرّيّة.

نعلم أن حرّيّة الإنسان لا تستطيع أن تتّجه إلاّ نحو الخير، أو ما يعتبره الإنسان خيراً له: كلمة «خير» هنا، لا تخضع لأي اعتبار أخلاقي. ولكنّ كلّ «خير» يبدو لنا، أننا نملك نحن إمكانيّة تحريره وتخليصه من نواقصه، من حدوده الزمنيّة أو الفضائيّة، والإعتقاد، مثلاً، بأنه لا يهبنا فرحاً دائماً أو كاملاً، كما إننا نستطيع، أيضاً، وفي الوقت نفسه، أن نتخيّل خيراً أعظم، على كل حال، لا نقْص فيه. إذن، لا خير مطلقاً في متناولنا، ولا خير مطلقاً كذلك يجتذبنا بطريقة لا تقاوم. وهذا يعني أن الإرادة تبقى حرّة.

***

كنّا نتصرّف على هوانا في درس التاريخ والجغرافيا، فنزعج الأستاذ الذي كان الأب لوفنك، الفريد الفضل والحياء. وعند كلّ حدث تاريخي، وحتى كارثة طبيعيّة، كان أحدنا يرفع أصبعه، ليسأل دوماً السؤال نفسه: «هل هذا أخلاقي، يا أبت؟» فيردّ الأب لوفنك: «ليس المهمّ أن يكون أخلاقيّاً أو غير أخلاقي، بل الأهمّ حدوثه فعلاً».

وترتفع أصوات السخط من كل صوب: «أتريدنا، إذاً، أن نستخفّ بعلم الأخلاق؟».

وغادرنا الأب لوفنك في آخر الفصل لأسباب صحّيّة. فجاء خليفته من طبع آخر. ضبط الأمور وسيطر بعزم. وكان من وقت إلى آخر يقول لنا: «لا أطلب منكم أن تصغوا اليّ بل أن تتظاهروا بالإصغاء». وكان أحياناً يرفع يديه نحو السماء ويتضرّع إلى الله قائلاً: «يا رب! حيوانات تسلّمتهم منك، وحيوانات سأعيدهم إليك». وكان يقول أيضاً أشياء كثيرة عن تاليران، وينتهي معلناً: «ولكن، أفضّل أن أكون يسوعيّاً».

كانت الثانويّة كلّها تستعيد نجاوى الأب ميري (Mairey).

كان اندريه دي فيلموران يدرّسنا الفيزياء والكيمياء. كان عسكريّاً مفصولاً، حاز شهادات عالية، وكثيراً ما كان يفاجأ بأسئلة لم يكن متأهّباً للردّ عليها. وطالما كرّر الجواب الذي أضحى مألوفاً: «سمعت دائماً بما قد شرحته لكم».

واكتشفت عند موت أندريه مارلو، أن أستاذنا أندريه دي فيلموران كان صديقه الحميم.

***

ودروسنا العربيّة؟

عرفت الضعف، عموماً، وخصوصاً بالنسبة اليّ أنا.

ولذلك أسبابه. وليست، حتماً، غلطة الآباء اليسوعيّين. فكثيرون منهم، وفي مقدّمهم شيخو والمعلوف وصالحاني وغيرهم، يحتلّون مرتبة الأدباء العرب الكبار. فقد كتبوا ونشروا مؤلّفات رائعة في التوجيه والمختارات الأدبيّة والمعاجم.

والحقّ يقال بأنّ جامعة القدّيس يوسف، كانت توصل إلى البكالوريا طلاّباً لامعين جدّاً في اللّغة العربيّة. ولكن ذلك قد يبدو، نوعاً ما، من الاستثناءات. فالجوّ العام كان يميل الى اللّغة الفرنسيّة، ليس فقط في الثانويّة بل في لبنان بأجمعه. والمثقّف هو من يستطيع أن يتّصل رأساً بموظّفي الإنتداب الفرنسي أو حتى بالسلطات السياسيّة في فرنسا، ومن يستطيع أن يتحاور مع المربّين والمرسلين والوافدين من المناطق الفرنسيّة، ومن بإمكانه أن يتابع دروسه العالية في كلّيّة الطبّ الفرنسيّة وفي كلّيّة الحقوق الفرنسيّة، ومن بمقدوره أن ينال الشهادات العليا في باريس، وليون، وبوردو.

وكانت العائلات في بيروت تتكلّم الفرنسيّة والعربيّة أو الفرنسيّة وحدها.

وأخيراً، في الثانويّة كانت أمور كثيرة تحول دون تقدّم اللّغة العربيّة: كتب الرياضيّات والعلوم والتاريخ والجغرافيا جميعها باللّغة الفرنسيّة. وما كانوا يدرّسون بالعربيّة... سوى اللّغة العربيّة.

وكان نصيب تدريس العربيّة ساعة ونصف الساعة يوميّاً، بعد منتصف النهار، أي بعد الغداء وفترة الإستراحة. وكان أساتذة العربيّة من العلمانيّين غالباً، يتمتّعون بمزايا حسنة، ولكن لم تكن لهم مكانة الآباء اليسوعيّين أو الإخوة المريميّين، أساتذة الفرنسيّة.

وكان أسلوب تعليمهم يبدو أحياناً على ضعف ظاهر، ممّا يحول دون سيطرتهم على التلامذة.

لم تكن البكالوريا اللبنانيّة موجودة آنذاك، ووصلتُ الى البكالوريا الفرنسيّة مرشّحاً لامعاً. كنت في الخامسة عشرة، ووجب عليّ الحصول على «إعفاء» من شرط السنّ، أي السادسة عشرة، ليحقّ لي تقديم الإمتحانات. واذا كنت قد أتممت الصفّ الأوّل في

الفرنسيّة، ففي اللغة العربيّة كنت ما زلت في الصفّ الثالث. وذلك الفارق، يعوّض بعلامات إضافيّة. ولكني لم أكن بحاجة الى أي علامة إضافيّة، لأن المسابقة العربيّة كانت سهلة، اذ هي ترجمة وتعريب وتمكّنت من تجاوز كلّ صعوبة فيهما. . .

ونجحت في قسمي البكالوريا، مع «تنويه»، بدون أن أتعرّف الى الأدباء المرموقين في الفكر العربي.

وأكملت ثقافتي العربية من بعد، بقراءة ما أوصيت به من كتب: «كليلة ودمنة»، و«نهج البلاغة» لعلي بن أبي طالب، وحتى آيات من القرآن مسجّلة على إسطوانات ومترجمة الى الفرنسيّة.

ولا ريب أن ذاكرتي، ذات المراس، ساعدتني في حفظ الأبيات الشعريّة العربيّة التي سبقت قروناً عدّة الشعر الرومنطيقي وشعر فيكتور هوغو الملحميّ.

وكان للصحافة أثر هامّ في اطّلاعي على اللّغة العربيّة، من خلال المقالات التي كنت أنقلها الى الفرنسيّة، عندما كنت مسؤولاً، في «لوجور»، عن مراجعة أقوال الصحف العربيّة. ثم إن قراءتي مقالات أرباب الصحافة العربيّة اللبنانيّة، كانت الينبوع الذي غرفت منه كثيراً. فقد كنت أقرأ دوماً ما يكتبه الروّاد الكبار: الشيخ يوسف الخازن وموسى نمّور في «البلاد»، وجبران تويني، الذي كان وحده مدرسة ومؤسّسة صحافيّة. فقد كان يعزّني كثيراً، وكنت أبادله المعزّة تقديراً ومحبّة.

ولديّ أسماء كثيرة، أذكرها من بين الأحياء. فقد ملأت، مثلاً، دفترين كبيرين بمقالات من نصري المعلوف في جريدة «الجريدة».

وفي وقت لاحق، كان للشيخ بشارة الخوري الأثر الفعّال في تنشئتي العربيّة، عندما أصبح رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة وكنت نائباً ووزيراً في ولايته.

***

كانت حياة الثانويّة تشمل، الى جانب الدروس، المعاشرة بين الرفاق، والصداقات التي تُعقد وتنحلّ، والنزهات التي يتمّ خلالها تبادل المسرّات، والرياضة البدنيّة التي تخلق الصداقة المتينة وتتعهّدها او التمثيليّات المسرحيّة التي يؤدّيها الطلاّب بأنفسهم، والتي ما زلت أتذكّر إحداها، وهي رواية رائعة لهنري غيّون، مثّلتها فتاة هزّت مشاعري. وكان الطلاّب موزّعين على ستة أقسام، ثلاثة للداخليّين وثلاثة للخارجيّين، ويضمّ كلّ قسم الصغار والوسط والكبار، وهو في عهدة طالب لاهوت،

أي شاب على أبواب الكهنوت لم يبق أمامه سوى سنتين أو ثلاث للسيامة الكهنوتيّة. كنّا أصغر منهم بكثير، رغم أنهم كانوا يبدون لنا (ملتحين وأشدّاء) وفي سن لا بأس بها، هي سنّ أجدادنا تقريباً.

وهذه السنوات من التنشئة العقليّة، كانت أيضاً سنوات التدرّب على الصداقة. فلا وجود لعقل راجح في منأى عن قلب مديد التمرّس، سخيّ الغذاء. واحتفظت من صداقات الثانويّة بآثار لن تزول، يكفي إيضاحها بدقّة لكي تثبت مكانتها الفريدة في حياتي.

كان رفاقي في صف الفلسفة يعيشون تنافساً حارّاً. وكانوا يؤلّفون، كما أذكر، جمعيّة وافرة الثراء والتنوّع تنصهر فيها الأعراق والثقافات والأديان. يا لعبقريّة الأرض اللبنانيّة العريقة!

وكان التنافس بين اللبنانيّين والأجانب، بين المتليتنين وغير المتليتنين. وكان بيننا واحد «لا يُبارى»، هو إيف بُكن، درس الفلسفة في فرنسا، وقُبل في جامعة القديس يوسف لأن عائلته جاءت الى لبنان. ومن الرفاق أيضاً، أندريه دوريو والأخوان مازاس: بول وأندريه – عائلة مازاس، كثيرة الأولاد – وموريس غيج ابن أحد الأساتذة في الجامعة، وكان شابّاً طيّباً ورياضيّاً يمهّد للأب سوانيون الذي يبدأ الدرس دوماً بقوله: «أين كنّا يا موريس؟». ومن الرفاق أيضاً، إيراني هو حسين رهباني، مصاهر معلّم البهائيّين الأكبر في إيران. وكانت مسابقاته الفلسفيّة ذات متعة خاصّة، لأنها مشبعة بالبهائيّة التي تعتبر ملخّصاً للعقائد المنزلة. وهناك أيضاً تلميذ إيطالي، جورج فزّي، مثال اللطف الروماني والوطنيّة الموسّولينيّة، زميل طيب وشاعر موهوب، ما زلت أحفظ، حتى اليوم، هذه المقطوعة التي ألقاها أمامنا:

نشيد عليا

كانت عليا المسلمة أمام بيتها
ناثرة خصلات شعرها الأسود في الفضاء
كما ينثر الخريف وريقات الشجر
مثل جواد أبيض، أنت تمخر الزبد
ناشقاً روائح المسك والطحلب الطافية

هالات الشمس تتوج جبينها
وعبير الأزاهر يملأ دروبها
وهي تنشد حبيبها الأسطوري:
تعال! أهديك فيء شجرنا الأخضر
وزمرّد ليالينا الاستوائية

كنت أشاهدك من على الشاطئ ... هيا! إركب الجواد الذي يُرعب الحريم
أحسدُ الأمواج التي تلثم محيّاك الشاحب ... ولنذهب معاً، حيث يرقى حلمي.

ومن بين الرفاق، أيضاً، شفيق حاتم، الذي كان يكتب، أحياناً، فروضه شعراً. وأنا أحفظ، حتى اليوم، نمطاً من شعره البديع (نحن بين ١٥ الى ١٧ سنة). وكان موضوع المسابقة: «الكتابة ذاكرة الإنسانية».

كان واجبنا أن نفسّر هذه الفكرة ونعلّق عليها. وهرعنا كلّنا الى الرواسم والأمثال السائرة، مثل: «كل ما ليس في القرطاس ضاع»، «الكلام يطير والكتابة تبقى». اما شفيق حاتم فقد ابتدع قصيدة، تنقل بموسيقاها وتناغمها، حركة نقْل المعارف وتعاقُب الحضارات.

وأذكر منها هنا، هذين المقطعين:

«وجه أمّون، منقوش على الحجر
والكلمة، من ثمّ، ليست جرساً يغفو
الى الأبد. ينتصر الإنسان، أخيراً، على الفناء
يحفظ ويعطي أرثا، قلبه وفكره».

«روما، أثينا، باريس، تُحدّثنا عن مصيرها
وكل واحدة، بدورها، توصي لنا بالكنز
الذي جنته من الحقبة الماضية».

ولكن الصبغة الأدبيّة التي كانت تطبع دروسنا، لم تكن تخلو من بعض الأخطار. فالصداقة في النزهات، وروح التعاون في الرياضة البدنيّة، طالما اتّسما عند البعض، بطابع كدر عكر. فكانت تنشأ عند الصغار الذين دون السنوات العشر، علاقة مريبة أحياناً. وهي متوافرة أكثر لدى الأقسام المتوسّطة، حيث الجذب الجسدي، يتبهرج بعواطف مأخوذة عن شعراء كانت مؤلّفاتهم في متناولنا. أما عند الكبار، فقد تسوّل النفس لأحدهم أن يفكّر بأحد الرفاق، على وقع أبيات شعريّة من موسيّه، ولامارتين، أو أنفرس، مؤلّف السونيتة الشهيرة. وكان يكفي أن تحوّل الى صيغة المذكّر، الأبيات الشعريّة التي كان يوجّهها الشعراء الى ربّات الوحي والفنّ والأميرات النائيات والى

جميلات غير معروفات. كما أن بعض الأبيات لا يلزمها أي تحويل، فهي توجّه الى المذكّر والمؤنّث على السواء.

أما أنا فلم يكن الافتتان الجسدي يجذبني، دوماً، رغم أن بعض الرفاق الأغنياء يتنعّمون بالحظوة والمؤانسة والأناقة التي توفّرها لهم ثروتهم. ولكن قد يكون الإنجذاب من مكان آخر: التفوّق العقلي والرياضي والاجتماعي.

إلى أي مدى قد تصل العلاقات بين الفتيان؟ لست أدري. ولكن التجربة كبيرة، في نقل الهوى الذي كنا نتلقّنه، في الصفّين الثاني والأوّل، في المسرح الراسيني والشعر الرومنطيقي، الى مستوى الرفاق. لقد كان ولعاً حقيقيّاً بأشخاص خياليّين، سرعان ما نُحيله الى رفاق من لحم وعظم.

وكان المربّون يتّخذون جميع الاحتياطات في سبيل التصدّي لهذه الميول. فهناك التعليم المسيحي والرياضة البدنيّة والمراقبة الصارمة، وأخيراً الإعتراف. زد على ذلك، تذكيرنا عند كلّ مناسبة، بالحياة الأخرى وبالأخطار التي تهدّد دائماً حياتنا الزائلة.

وفي رياضة بداية السنة المدرسيّة، كان الوعّاظ يركّزون كلامهم على فكرة الموت، في أي عمر كان. وفي أحد الأيّام قادنا أحدهم، لا أذكر إن كان مناظراً أم معلّماً أو مرشداً، خلال الممرّات، الى غرفة حيث كان مسجّى بين الشموع المضاءة، أحد رفاقنا الذي مات فجأة.

لن أجد سبباً لانتقاد هذا النظام الذي نشأنا بموجبه، وقد أتساءل، بعد كرّ كلّ تلك السنين، عمّا إذا كان مُربّونا الذين غرسوا فينا بُغض الخطيئة والخوف من الموت والسعي الى مسرّات الفردوس، نجحوا حقّاً في أن ينمّوا في قلوبنا محبّة القريب.

كانت أسوار الملعب العالية تحول دون وصول الأنباء من الخارج. وعلى كل حال، فالأحداث لم تكن تعني لنا شيئاً، الا اذا استطاعت تبديل نمط حياتنا المدرسيّة. فالحداد الوطني والأعياد الكبرى، مثلاً، كانت عطلة مدرسيّة.

كنت نصف داخلي، أعود عند المساء الى البيت، ولكنّي أمضي النهار كلّه مع طلاّب الداخلي. كما يتحتّم عليّ، يومي الخميس والأحد، أن أشترك معهم في ما يسمّونه «نزهة»، نسير خلالها في صفوف من ثلاثة، في أحد شوارع بيروت. حتى نبلغ أخيراً «البيت الريفي». وهو ملكيّة خاصّة رحيبة غرست فيها أنواع شتّى من النباتات وتقسمها ممرّات واسعة تقود الى عمارة كبيرة تضمّ غرفتيْ نوم ومعبداً وقاعة طعام،

وتطلّ عليها مصاطب عالية، تتيح لنا القيام بالألعاب المختلفة.

وعُلّقت على مدخل «البيت الريفي» لافتة كبيرة كتب عليها بالفرنسيّة والعربيّة: «ملكيّة خاصّة»، و«ممنوع الدخول» بالعربيّة، كي لا يدخل اليها أيّ كان.

وكنت، أخيراً، أسير في شوارع بيروت الضيّقة، في حرّ أيار وحزيران، منقبض القلب، وعلى جانبي الطريق نوافذ مشرّعة، مصطفّة عليها أباريق ترشح بينما حلقي الجافّ يستجدي قطرة ماء.

وتدخّلت أمّي لدى مدير الدروس لإعفائي من هذه النزهات. فكان نصيبها ردّاً مهذّباً... وسلبيّاً.

ورثى لحالي أحد الآباء اليسوعيّين، الأب نيكولوزي، الفنّان والموسيقي، ونائب مدير الدروس، فحاول أن يفرّج عني بقوله: «تعلن بأن «النزهة» مصدر تعب لك. يا للأمر الحسن! ومن ثمّ، تعود الى بيتك وتنام نوماً هنيئاً وتجد ذاتك في الغد على أحسن ما يرام، للمجيء الى الثانويّة».

كنت أقضي الوقت يومي الخميس والأحد، تماماً كما يقضيه السجين وهو يقرأ نظام سجنه. فالنظام الذي كان يطبّقه الآباء اليسوعيّون، ما بين السنوات ١٩٢٠-١٩٣٠، لم يكن غير محتمل أو مطاق، ولكنه صارم، وافر العقوبات التي تهدّدنا في هذا العالم وفي العالم الآخر. ولم نكن ننعم بقدر من استرخاء وحرّية، لا عواقب لهما، الا خلال دروس اللّغة العربيّة، أمام أساتذة لا يستطيعون تهديدنا بعقابات جهنّم، ولا سلاح بأيديهم غير العلامات الرديئة التي قد تتضاعف، أحياناً عبر صفعات رنّانة.
ولكن ذلك لم يكن من شأنه أن يمثّل قوّة ردع تقطيب حاجبيّ أحد الآباء اليسوعيّين.

وكنت طوال أعوام الثانويّة عند كل توزيع سنوي للجوائز، عشيّة العطلة الصيفيّة (مسرّات البحر، أفراح الجبل، مباريات كرة المضرب، ركوب الدرّاجات، السينما، المطالعات المتنوّعة والتسليات المتخيّلة)، أحسّ بغصّة الفراق الذي سيدوم ثلاثة أشهر.
ولكني، على كل حال، كنت أرتّب أوضاعي، لأعود الى المدرسة على دفعتين، في ١٥ آب و٨ أيلول في يوم عيد العذراء، إذ يدعى من يرغب من الطلاّب الى حضور القدّاس وتناول طعام الغداء.

وخلال العطلة كانت علاقات المراسلة، تنوب عن اللقاءات الصعبة أو المستحيلة.
ولا أزال اذكر أكوام الرسائل التي كانت تصلني الى بلدة الخنشارة حيث كنا نمضي فصل الصيف في بيت حسن الموقع، في الطابق الأرضي.

كان بيتنا قبالة دكان، يستعمل أيضاً مركزاً للبريد. وكنت أقف أمام موزّع البريد الذي يفرغ كيسه على الطاولة الكبيرة لأستلم دائماً ثلاث أو أربع رسائل من رفاق أو معلّمين.

وأذهب أحياناً الى بكفيّا على الدرّاجة لألتقي بعض الأصدقاء. وكان أحدهم، إبرهيم عوّاد، وهو أكبر منّي، يستضيفنا في ما يشبه كوخاً منصوباً في وسط بستان فواكه، وكنا نلتقي حول غداء نشرب خلاله أطيب العرق وأصفاه. ولا شكّ أن أكثر المواظبين على ارتياد ذلك الكوخ، كانوا موسى دي فريج، بولس وبطرس عوّاد، وبضعة من شبّان المنطقة، من آل رحال وبليبل، الذين تميّزوا بالصوت الرنّان والغناء الشجيّ، وكنّا في أغلب الأحيان نشاركهم في إنشاد بعض الأدوار.

أما مراسلاتنا، فقد كانت تبعث الى رفاقنا الموزّعين على مراكز الإصطياف. وقد تكون الكتابة نثراً أو شعراً...

كتب الينا شفيق حاتم، ينبئنا بتعرّضه لألم أسنان شديد، قائلاً:
«أحسست بوجع عنيف
في تاج الفضّة المُنزّل في فمي».

واكتشف ب. عاقل، الغائب لبعض الوقت، موهبته الشعريّة، فكتب اليّ يقول:
«شارل، اسمك المحفور في عمق ذاكرتي
يبعث الخفقان، للمرة الأولى، في قلبي
ما اعتقدت، أبداً، في صميمي
أنّ عليّ أن أنظم السعادة والمجد شعراً...».

أين هم، اليوم، أولئك الشعراء والمغنّون وشاربو العرق الفاخر! إنهم ينتظرونني، دون ريب، في الجانب الثاني من الحياة، حيث سألتقيهم بمشيئة الربّ واستحقاقاتي.

***

وكانت العطلة الصيفيّة، تفتح أمامنا أيضاً، آفاقاً لإثراء ثقافتنا بمطالعات تتخطّى النطاق المدرسي. فكنت أشغل وقتي في قراءة المؤلّفات المختلفة وكتب التاريخ وروايات كتّاب عرفوا، في بداية القرن، شهرة واسعة: هنري بوردو («الثلج على العتبة»)، وبول بورجيه («التلميذة»)، ورينيه بازان («القمح الذي ينبت»)، وسواها من الروايات الشائعة حينذاك. ولم يكن هؤلاء، بالنسبة لي، فرنسوا مورياك وسانت إكزوبري،

ولكني كنت متأثّراً جداً بالمواضيع المطروقة وكيفيّة معالجتها، وبالإنشاء الأنيق والتعاليم المُثبتة: القضيّة المطروحة في رواية بول بورجيه، هي مسؤوليّة أستاذ للتفكير في جريمة أحد طلاّبه. «الثلج على العتبة» تسرد قصّة إمرأة زانية تعود الى زوجها عقب وفاة عشيقها خلال رحلة قصيرة. وكانت قد سقطت هي وعشيقها في جرف خرجت منه سالمة وحدها. وأسرّت، من بعد، أنها خلال هذه المأساة تغلّبت على حسرتها ومدّت يدها الى زوّادة الميت وبدأت تأكل حتى تعيش. وكتب هنري بوردو في المقدّمة، أن الأبطال الرومنطيقيّين لا يجدون نهاية لهواهم الا في الموت، بينما يرى الكلاسيكيّون تلك النهاية في الحياة وفي قبولها، ويُضيف: «الحياة أقوى من الموت الذي تشمله».

إستقبلت أخيراً، وفداً من الشخصيّات الفرنسيّة في دارتي في الكسليك. ودار الحديث حول الثقافة الفرنكوفونيّة عموماً، وحول ثقافتي الشخصيّة بصورة خاصة. وسألني أحدهم عن الكتّاب الفرنسيّين الذين تركوا فيّ أعمق الأثر، فأجبت: الروائي والشاعر والعالم فرنسوا موريس في «الصحيفة»، وسانت إكزوبري في «أرض البشر»، وأندريه مالرو في «الخطب والمراثي»، وأضفتُ مبتسماً، موريس لوبلان. وكانت دهشتي الكبرى أن اختياري لخالق أرسين لوبين قد لاقى تأييد محاوريّ وموافقتهم.

واغتبطتُ بتلك الموافقة وذلك التأييد، اذ كثيراً ما نظلم موريس لوبلان، بإحلال رواياته في مستوى قليل السموّ، بحجّة أنها تطرح حبكة خفيّة في البداية، تكفهرّ وتتجلّى على طول الفصول إلى أن تحلّ العقدة في النهاية ببساطة متناهية.

ولكن ذلك لا يمثّل سوى جانب واحد من نتاج الكاتب. فهناك السبك الإنشائي والخيال والقريحة والحبّ، وكل ما يُغري القارئ ويأسره.

القريحة؟ هي، مثلاً، أرسين لوبين الذي يُواجه ببعد نظره الإفتراضات المُلتبسة لسيّدة ذات لقب، قائلاً لها: «إسمحي لي، يا بارونة، أن أرفع كتفيّ باحترام».

الحبّ؟ في روايات موريس لوبلان عشرات المشاهد الفائقة اللطف. فهناك خاتمة رواية «سدادة الكريستال» وفيها يناجي أرسين لوبين نفسه بأسى: «كلاريس، كلاريس، يوم أصبح تعباً وخائباً سأذهب لألتقيك من جديد، في البيت الصغير الأبيض، حيث تنتظرينني يا كلاريس، فأنا متأكّد أنك تنتظرينني هناك».

أرسين لوبين، اللّص المهذّب، القادر على كلّ الاكتشافات وكلّ الأعمال الحميدة، سيبقى بطلي المفضّل.

وقبل ذلك، فقد كانت قراءتي الصحف، أحد العناصر الأساسيّة في تكوين ثقافتي الشخصيّة.

جريدة «الأوريان» وفيها كانت تبهرني عبارات جورج نقّاش الوقّادة، وصحيفة فرنسيّة أيضاً، استحقّت حرم الكنيسة. ولكنّي علمت لاحقاً أن الحرم لا علاقة للكنيسة الشرقيّة به. لماذا وكيف؟ لم أستوضح ذلك منجذباً فقط بهذا النوع من الحظوة وطعم الثمرة المحرّمة. فكنت أقرأ الجريدة المحرومة بمتعة قصوى، متنقّلاً بين أعمدتها المتنوّعة والمتعدّدة، اذ كانت تصلني متأخّرة أحياناً، فأتسلّم دفعة واحدة، ثلاثة او أربعة أعداد معاً.

جريدة «العمل الفرنسي»(Action française) ملكيّة أكثر من الملك. فالدوق دي غيز، المطالب بعرش فرنسا في ذلك الحين، كان يقاوم مغالاة المدافعين والذين يسيئون إليه أحياناً، فبدا وكأنه يتنصّل منهم وهو يعلن: «الملكيّة ليست حزباً».

ولكن «العمل الفرنسي»، لسان حال حزب سياسي، جيّشت الشباب والكهول وتابعت حملاتها بأسلوب كتابي لا يُضاهى ولا يقلّد.

كنت أقرأ بقناعة ولذّة المقال الافتتاحي الذي كان بمثابة قطعة أدبيّة رائعة، بفضل موهبة المناظر ليون دوديه.

فقد كان ينادي بضرورة قلب الجمهوريّة التي كان يدعوها «العاهرة». ويردّ على الذين يرجون إصلاحها: «وهل يمكن إصلاح الطاعون؟».

ويتوسّط الصفحة الأولى مقال شارل موراس، وهو خلاصة ممتازة للعقيدة المناظرة. إنه يملك السلطان على الأفكار.

لقد كان أصمّ، ولكنه استطاع أن يؤلّف ديوان قصائد، عنوانه «موسيقى داخليّة». وهو زعيم كبير للحزب وللجريدة التي كان شعارها: «بكلّ الوسائل، حتى القانونيّة».

وكان العمود الأخير في الصفحة الأولى لجاك بنفيل، المؤرّخ المشهور الذي انتخب عضواً في الأكاديميّة قبل شارل موراس الذي أنتخب، من بعد، هو أيضاً.

وحتى مراجعة أقوال الصحف التي كان يتولاّها بييرتوك، فكانت تحفة فكر ومنطق. ورغم المناظرات التي عمّت جريدة «العمل الفرنسي»، فما زلت أحتفظ بنقاوة تلك الساعات من المطالعة الشغوفة. وكنت آنذاك غير مبال بفقد الإعتبار الذي كانت فريسته غالباً.

***

هذا الهوى المبكر، ليس غريباً عن التوجّه الكبير الأول، الذي خضع له ما يظهر اليوم، لي، وبنظرة الشيخوخة، وكأنه «قدري». هذه النظرة ألقيها على المجرى المتعرّج لتلك الحقبة، حين كان كل شيء محتملاً، حتى المسابقتان الفلسفيّتان اللتان أنهتا دروسي الثانويّة. فقد أقامتا المنافسة بين الطلاّب جميعاً.

المسابقة الأولى يصحّحها رئيس الثانويّة، وهي مسمّاة مسابقة الفلسفة. والمسابقة الثانية من اختصاص رابطة قدامى طلاّب الجامعة، الذين يختارون الموضوع ويمنحون جائزة الشرف، أعلى تكريس لنهاية الدروس.

وحالفني الحظّ أو الجدارة ففزت في المسابقتين. ولست أدري إذا كنت أستطيع اليوم، بعد ستّين سنة، أن أعالج المواضيع المطروحة للبحث كما عالجتها آنذاك.

كان موضوع جائزة الشرف: «الرياضيّات نوع من الآداب القديمة». ولا أتذكّر سوى خلاصتي. «لذلك، فإن أفلاطون، أفلاطون العظيم، كتب على باب أكاديميّته: لن يدخل أحد الى هنا، إلاّ إذا كان مهندساً».

أمّا مسابقة الفلسفة، فقد كان موضوعها عن الذاكرة في رعايتها وتعهّدها. ويقول الموضوع إنّ حزاماً لبقاً قد يضع في حقيبة أشياء أكثر من التي يضعها حزّام رديء.

إذاً، فهذان النجاحان المقطوفان في توزيع الجوائز، هما اللذان وجّهاني نحو الصحافة.

وبعد سنوات، حضر الى بيروت نائب أرمني من حلب، يرغب في تأسيس جريدة، ويبحث عن مدير تحرير، فوجّهه إليّ مستشاره الأب بول عريس، مؤسّس مدينة برج حمّود.

وكنت آنذاك أتابع دراسة السنة الثانية في كلّيّة الحقوق، إضافة الى عملي موظّفاً في وزارة الماليّة، حيث كنت أتقاضى راتباً قدره ٣٢ ليرة لبنانيّة.

ولم يكن حضور الدروس في كلّيّة الحقوق إلزاميّاً. وكثيرون من رفاقي كانوا كتّاب محاكم او محاسبين او جباة ضرائب. ولكن العرض المقدّم اليّ، كان ذا إغراء مزدوج من الوجهة الماليّة والأدبيّة والتعليق السياسي على الأنباء.

ولكن أمّي التي رفضت في البداية ذهابي الى حلب، أذعنت أخيراً لتوسّلاتي، وتدبّرت شؤونها لتلحق بي.

وهكذا باشرتُ مهنتي الصحفيّة.

والحقيقة أنها بدأت من قبل، عندما نشرت مقالاً في صحيفة لبنانيّة فرنسيّة، هي

«الأمّة»، يديرها المقدّم كابدوجيل.

وكنت قد سلّمت المقال الى سكرتير التحرير، وانتظرت اعجاب الجمهور. ولم يفتني أن أعلم الأصدقاء والأقارب بتاريخ ذلك الفتح الوشيك.

وجاء اليوم العظيم. ظهر المقال وفعل ما فعل. ولكنه تخلّع في المطبعة، فحلّت خاتمته في منتصفه. وما زلت أتساءل حتى الآن، عما إذا كانت البداية لم يتبدّل أيضاً مكانها.

وبدا النصّ كما نشر، مخلّعاً، ملتبساً، مضحكاً، ومخزياً في نظري، ولكن مفاجأتي الواسعة هي أن بعض المدراء الذين صادفتهم، راحوا يُطرون مقالي وأسلوبي.

واليوم، عندما أعثر على خطأ مطبعي في بعض النصوص، يعود بي الفكر حالاً الى اختباري الأوّل الذي لم يحدث الإضطراب الذي كنت أخافه وأخشاه.

***

بعدما غادرت الثانويّة والتحقت بمعهد الحقوق، سارعت في الانتساب الى نادي الشبيبة الكاثوليكيّة، الذي كان واحة حقيقيّة، يشرف عليه بصرامة ودعَة معاً أحد الآباء اليسوعيّين.

والنادي بيت قديم، يبعد بضعة أمتار عن جامعة القدّيس يوسف، ويطلّ على سوق النجّارين، ويضمّ قاعة كبيرة للمحاضرات تتّسع لمئتي شخص وغرفاً أصغر للمكتبة والمطالعة. وكانت تحفّ به ثلاث حدائق، في الأولى بركة وفي الثانية ملعب لكرة المضرب وفي الثالثة نباتات مختلفة قطعت في ما بعد لتصير الحديقة تلك ملعباً ثانياً لكرة المضرب. وفي الجهة المقابلة، كنيسة يدخل إليها مباشرة من الشارع، وفي الطبقة الثانية مبنى كبير مقسّم إلى غرف لإيواء التلامذة.

ولكي يكتمل وصف النادي، عليّ أن أذكر قاعة لعبة البليار التي كانت تغصّ باللاّعبين، وتضجّ بقرقعة الطابات وصراخ الفوز والفائزين.

وكان النادي واحة لا نكفّ عن ارتيادها، بين دروس كلّيّة الحقوق أو ساعات وجودنا في المكاتب، لأن الكثيرين منّا كانوا موظّفين أو مستخدمين رغم أنهم طلاّب. وكنا نقصد النادي للإستماع الى المحاضرات وعقد الإجتماعات الخيريّة او اللّعب بكرة المضرب والبليار.

وأصبحتُ رئيس النادي عام ١٩٤٣، نزولاً عند رغبة رئيسه، آنذاك، الأب جان

فارس، الماروني الطيّب والصديّق.

وأعطيت نادي الشبيبة الكاثوليكيّة زخماً جديداً، خصوصاً بمضاعفة المحاضرات.

فهناك محاضرات تعالج مواضيع حسّاسة ودقيقة يشارك الجمهور في مناقشاتها، وهي بمثابة طاولة مستديرة برئاستي. فكنت في الغالب أردّ على الأسئلة والاستفسارات والاعتراضات ببداهة وذهن متوقّد، طالما انتزعا إعجاب الجمهور وموافقته، وهتافات حماسته وتأييده.

وكانت القاعة تغصّ أسبوعياً بروّاد النادي. وكثيراً ما توجّب على الكثيرين أن يقفوا في الخارج، أمام النوافذ والأبواب المشرّعة طيلة ساعتين او ثلاث. وبدا النادي، في تلك الفترة، في أوجّ نشاطه الثقافي. ولا يعود مردّ ذلك الى محاضرات الطاولة المستديرة بل الى ما كان يلقيه رجالات الصفّ الأول، ثقافياً وسياسيّاً، من دراسات وأبحاث قيّمة. وكنا قد نظّمنا سلسلة محاضرات تحت عنوان «المهن»، افتتحها سفير فرنسا وموفد المفوّض السامي في لبنان، الكونت ستانسلاس أوستروروغ بردّه على سؤال «لماذا أنا دبلوماسي؟». تلاه، من بعد، أحد نقباء المحامين، الأستاذ جان جلخ، الذي عرض لسؤال: «لماذا أنا محام؟» ثم كرّت سبحة المحاضرات: «لماذا أنا طبيب تجانسي؟» للطبيب سيزار محفوظ، «لماذا أنا كاهن؟» للخوري حنا مارون، «لماذا أنا مدرّس؟» للإقتصادي العالمي غاستون لودوك، وختم الأستاذ ميشال شيحا تلك المحاضرات بدراسة رائعة عنوانها «المهن».

وتركت النادي وجريدة «لوجور» للذهاب الى روما عام ١٩٤٦، بصفتي وزيراً مفوّضاً مطلق الصلاحيّة لدى الكرسي الرسولي. ولدى عودتي بعد سنوات، كان نادي الشبيبة الكاثوليكيّة قد انتقل الى بيت واسع في الطابق الأرضي من بناية في الأشرفية، تتقدّمه حديقة جميلة. وإن بدا الموقع الجديد للنادي مريحاً ورحباً، فهو لم يحملنا على نسيان نادي التباريس.

ولم أقطع تماماً كل علاقة بالآباء اليسوعيّين ولا بتلامذتهم. لذلك، وجب علي قبل سنوات، رغم سنّي والتزاماتي، أن أقبل شرف رئاسة رابطة القدامى. فسارعت بعد الانتخاب الى مباشرة العمل مع السكرتير العام وهيئة من إثني عشر عضواً. وكانت لي أهداف أريد تحقيقها: منها الإجتماعي والثقافي والرياضي.

وكنا قد خلفنا هيئات، حالت الحرب بينها وبين أي نشاطات، فلم نرث عنها شيئاً حتى الملفّات والوثائق.

وكانت الحسابات تشكو من الإفلاس التامّ. ولكننا انطلقنا رغم كل شيء بأقدام ثابتة وقلوب صافية وتصميم أكيد. ونظّمنا لقاءات ناجحة، ومنها محاضرة رباعيّة تحت عنوان صادم: «هل يتّجه لبنان نحو البلد النامي؟».

وكان المحاضرون الأساتذة فؤاد بطرس وغسّان تويني وميشال خوري وحسّان رفعت. وكلّفت أنا التقديم والخلاصة. وكانت القاعة محشوّة وغاصّة، واستمع الى المحاضرين أعلى المقامات الروحيّة وغالبيّة السفراء الأجانب والوزراء والنوّاب. والقاعة، حيث كنّا، ليست للمحاضرات بل هي كنيسة سيّدة الجمهور ذات المقاعد الخشبيّة التي لا توفّر للمستمعين راحة أكثر من ساعتين. زد على ذلك أن أحد المحاضرين الذي لم يكتب كلمته، إلتهم وحده الوقت الطائل. ولكن الأبحاث كانت، حقّاً، ذات مستوى رفيع.

ونظّمنا يوماً ريفياً في حدائق مدرسة الجمهور برئاسة الجنرال انطوان نصر، أحد اعضاء رابطتنا الأكثر نشاطاً وحيويّة. ولاقى اليوم الريفي كلّ نجاح واستحسان.

وأعددنا أكثر من أربعة آلاف رسالة بعثنا بها الى طلاّب اليسوعيّين القدامى، لنضعهم في جوّ المسألة اللبنانيّة، ولنطلعهم على مشاكل رابطتنا ومعهدنا وجامعتنا. كما أعددنا دراسة لقوانين الرابطة وأضفنا اليها تعديلات.

ولكن هذه النشاطات توقّفت فجأة بسبب الحرب المنطلقة ضد منطقتنا سنة ١٩٨٩، والتي لم توقف اجتماعاتنا وحسب، بل غمرت بالنسيان كل ما فعلناه.

وتوقّفت الحرب عقب إتّفاق الطائف الذي أثار داخل المنطقة المسيحيّة نزاعات مأسويّة.

ومن ثم، اشتعل خلاف رهيب بين قيادة الجيش اللبناني و«القوّات اللبنانيّة»، في ٣١ كانون الثاني ١٩٩٠، تطوّر تطوّراً مفجعاً ومرفوضاً رغم مداخلات البطريرك الماروني والقاصد الرسولي وشخصيّات حسنة النوايا.

وكنّا قد دعونا كثيرين من ممثّلي المعاهد اليسوعيّة في فرنسا لنعرض عن قرب الأوجه الاجتماعيّة - الاقتصاديّة للمأساة اللبنانيّة، وخصوصاً مشاكل طلاّب مدرسة السيّدة في الجمهور، حيث سيكون اللقاء الذي نظّمناه في العاشر من شباط ١٩٩٠. لكنّ الحرب التي اندلعت، مع الأسف، بين الجيش اللبناني و«القوّات اللبنانيّة»، أرغمتنا على تأجيل ذلك اللّقاء المنتظر، وربما على إلغائه بسبب الآثار السيّئة التي ترتّبت، في الخارج، لا على نزاعاتنا الداخليّة فحسب، بل على حرب تدور بين إخوة أعداء.

٢

الصحافة

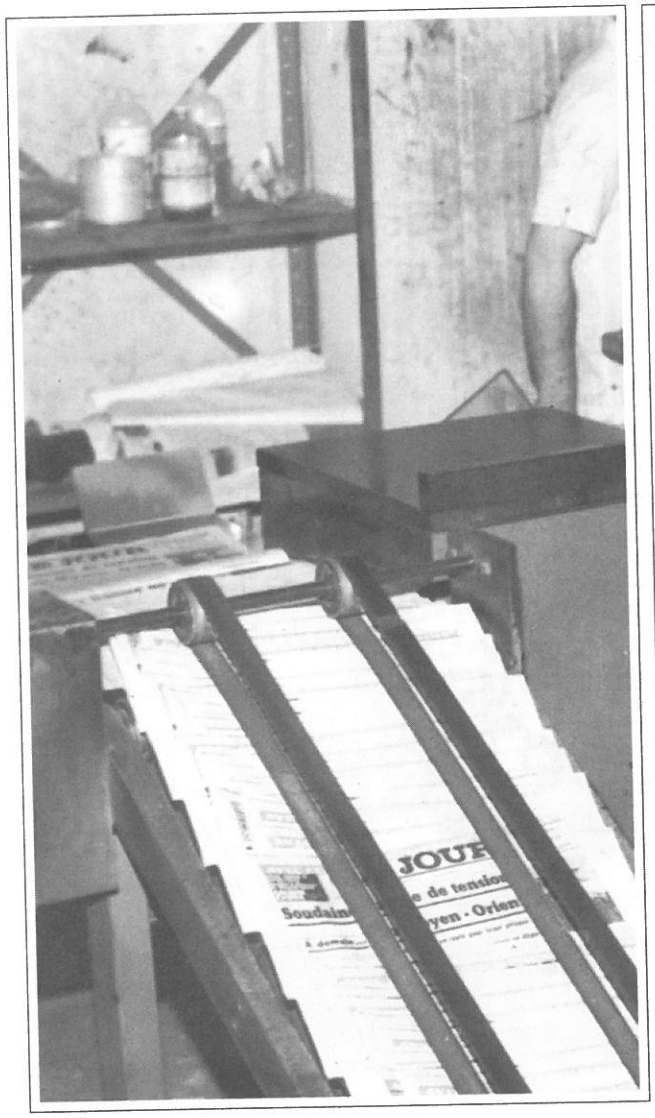

أن تكتب يوميّاً، أن تفصح عمّا تعرفه وتؤمن به وتتمنّاه، أن تخاطب قرّاء يحتلّون الطبقات المختلفة في المراتب السياسيّة والاجتماعيّة أو الدينيّة، أن تصغي أحياناً، على غير علم منك، إلى من يردّد أفكارك وأقوالك، ليس ذلك مجرّد مهنة، ولا دعوة، بل علّة حياة ووجود.

سبق لي وتحدّثت عن الظروف التي حملتني على إدارة صحيفة باللّغة الفرنسيّة، عام ١٩٣٢، في حلب، عنوانها «Eclair du Nord».

كان لبنان وسوريا لا يزالان تحت الإنتداب الفرنسي. وجرت إنتخابات تشريعيّة عامّة وزّعت المقاعد في مجلس النوّاب السوري بين الأحزاب السياسيّة التي كانت غالبيّتها لمصلحة الإنتداب الفرنسي.

وكان صاحب جريدة «Eclair du Nord»، نقولا جانجي، نائباً أرمنيّاً-أرثوذكسيّاً، فاز ضمن لائحة زعيم كبير آنذاك، هو صبحي بركات. وكان هدفه أن يجعل من جريدته، لا جريدة حزب بل لسان حال الرأي الحرّ في حلب، المدينة الإسلاميّة-المسيحيّة الثريّة والكبيرة. فهو يودّ أن يبقى على مسافة واحدة من جميع الأطراف. لم أكن قد تعرّفت اليه من قبل. كنت في العشرين من عمري، لا خبرة بعد لديّ في عالم الصحافة، رغم ما أحمله من متاع ثقافي وأدبي، وبعض الأبحاث المدرسيّة التي نالت المكافأة والتنويه. وقبلت خوض المغامرة التي بدت مأساة لأمّي. مأساة الفراق.

***

كانت الرحلة من بيروت إلى حلب تستغرق، في ذلك الزمن، قرابة إثنتي عشرة ساعة بالقطار أو السيّارة. ولا شكّ أن إثنتي عشرة ساعة، وإن تخلّلتها بعض الإستراحات، قد تبدو طويلة مُرهقة.

أما العودة إلى لبنان لقضاء بضع ساعات من العطلة فليست سهلة أبداً، إذ لا خطّ بين بيروت وحلب، والسيّارات السياحيّة الصغيرة نادرة جداً، ووسيلة النقل الوحيدة المتوافرة هي القطار أو الأوتوبوس الذي يسير بسرعة خمسين كيلومتراً في الساعة فقط. وبلغنا المحطّة منهوكين متعبين. وكنّا نمرّ بمحطّات وسيطة، كانت كلّ واحدة منها في نظري، إختباراً إنسانياً. فالقطار أو الأتوبوس، يتوقّف على الطريق، على بعد بضعة أمتار من مجموعات سكنيّة مبنيّة على أرض ممهّدة، على الشكل المخروطيّ، ليست في عدد مجموعات معرّة النعمان أو إدلب. وكثيراً ما كانت تلك المجموعات صغيرة قليلة العدد لكي تعطي اسماً. وكنت أشاهد أحد رفاق الرحلة يغادر المركبة، وهو ينوء بحمله أكياس البضاعة أو المؤونة، متقدّماً على أرض خاوية لا طريق فيها، قبل أن يختفي في أحد المساكن التي كنت أتأمّلها من النافذة بفضول وشفقة. وكنت ظننت خلال الرحلة، أن أرى فيه شبيهاً أو رفيق درب، قبل أن يغادر الأتوبوس، ويتوجّه إلى هذه المساكن الغريبة حيث تنتظره عائلته وتقاليده وعلاقاته الإنسانية. لقد ذهب يسكن عالماً آخر، حيث طريقة النوم والشرب والأكل والتفكير والحبّ مختلفة تمام الاختلاف عمّا كنت أعرفه وأحبّه.

ثم يستعيد الأتوبوس حركته وسط جلبته وضجيجه وتقدّمه. وقد تبرز من وراء الغبار والدخان مناظر أكثر اخضراراً وأكثر ابتساماً وكأنها مبلّلة بزرقة البحر، معلنة وصولنا إلى شكّا، البترون، جبيل وجونية، وقد زيّنت جوانب الطريق تماثيل للعذراء ومزارات توحي بالإيمان والخشوع.

***

تبدو حلب، عاصمة شمال سوريا، وكأنها مؤلّفة من مدن عدّة. فهي تضمّ، خصوصاً، الشوارع الجديدة الحديثة، ذات الأرصفة الرحبة، والفيلاّت البيضاء المكسوّة بالرخام المشعّ، وقد فرش داخلها بالسجّاد النفيس، الذي يحيط بلهب مدافئ تلك الحقبة. وفي حلب، أيضاً، شوارع قديمة تحدّها بيوت ذات مداخل ضيّقة، وحوانيت تعرض أو تحوي نتاج الأرض وسلعاً من كل صنف ولون، يفوح منها عطر التوابل

ورائحة البخّور.

كان مكتبنا على مفترق شوارع جديدة وقديمة، وكنت أتولّى وحدي تقريباً تحرير الجريدة بكاملها، وكان لدي مساعد يكتب أخبار الأحداث العاديّة، ومخبر صحفيّ يبعث إلينا، مرّتين في النهار، وريقات صغيرة قد كتب عليها أحداث النهار.

وكانت مقالاتي التي أتناول فيها مواضيع مختلفة، مقروءة ومقدّرة من قرّاء كثر، منهم من هم أكبر منّي وأعتق، إذ طالما شجّعوني وأسهموا في الكتابة. وكان أكثرهم حيويّة وأكثفهم حضوراً، يكتب، من وقت إلى آخر، أخباراً تاريخيّة ممتازة يقرأها أمامي، مشدّداً على بعض الجمل التي تثبت نجاحه. وكان يسوق إلى رجال السياسة، كل تهم الشرور والآثام، مضيفاً: «والأنكى أنهم بتنظيم الفوضى، يدّعون خدمة الوطن». ويعود فيكرّر، لفتاً لنظري، «وهم ينظّمون الفوضى...».

هذا الزائر المألوف، والمعاون الموسمي، والصديق الدائم الابتسام، والمضاعف الملاحظات والإرشادات، إنقطع عن زيارتي فجأة. فحزنت لذلك النأي وقلقت. ولكنّي علمت، بعد يومين، أنه هرب من حلب... بصحبة عشيقته.

***

كانت حلب، سياسيّاً، ذات اتّجاهين. يمثّل الأوّل القادة الكبار، أمثال ابراهيم هنانو، وسعدالله الجابري وعبد الرحمن كيالي، وإلى جانبهم رفاق بارزون كالأساتذة إدمون ربّاط ونعيم أنطاكي. اما الإتّجاه الثاني، فقد مثّلته فئة الشعب المرتبطة، لا بفرنسا فقط بل بالإنتداب الفرنسي، وكانت تسير في ركاب الرجل النافذ صبحي بركات، الذي فاز في الإنتخابات التشريعيّة على المرشّحين الوطنيّين، جاذباً إليه، في فوزه، شخصيّات هامّة من أمثال شاكر شعباني، ولطيف غنيمه ونقولا جانجي...

كان شمال سوريا، إجمالاً، يؤيّد فرنسا، بينما دمشق وحمص وحماه تؤيّد الوطنيّين. وسعت السلطات الفرنسيّة، رغبة في التوازن، إلى انتخاب صبحي بركات لرئاسة الجمعيّة الوطنيّة السوريّة، مع الاحتفاظ برئاسة الجمهوريّة لرجل ثريّ ومحايد، هو الأستاذ محمد علي العابد، وفي سبيل التوازن أيضاً، ضمّت الحكومة، آنذاك، شخصيّات من الإتّجاهين.

ورفضتُ، منذ البداية، أن أكون لسان حال أي حزب. وأردتُ للجريدة أن تنطق بلسان أوسع شريحة من الشعب.

وكانت بعض الحروب الكلاميّة تحملني على التصدّي لجريدة «التقدّم» العربيّة، التي كان يديرها صحفيّ عنيف، هو الأستاذ شكري كنيدر، ويساعده في تحريرها اللبناني سعيد فريحة. ومن الثابت أني كنت دوماً بالمرصاد، لكل ما تنشره الصحف السوريّة من تعليقات وأنباء تطال وتمسّ النظام السياسي اللبناني. وكنت أدافع عن لبنان بصرامة وشجاعة وثبات. وكانت جريدة «الأوريان»، بإدارة جورج نقّاش، تنشر في صفحاتها الأولى كل ما يخطّه قلمي. ولطالما خامرني، في حلب، الإعجاب بنفسي، وانا أعامل في المحافل العامّة، كشخصيّة هامّة ذات مكانة.

ولكن، عليّ أن أضع حدّاً لذلك التألّق، إذ من واجبي الملحّ أن أتقدّم لامتحانات السنة الثانية في كلّيّة الحقوق. وهكذا ودّعت، مؤقّتاً، مهنة الصحافة وجريدة «Eclair du Nord» إلى الأبد...

أمضيت سنتي الثالثة في كلّيّة الحقوق، في بيروت، مديراً لصحيفة جديدة باللغة الفرنسية «Information» تنطق بلسان معارضة راحت تعنف، يوماً بعد يوم، ضدّ حكم الرئيس شارل دبّاس، الرجل الواسع الثّقافة، الثّابت النزاهة، ورئيس الجمهوريّة طوال ست سنوات (١٩٢٦-١٩٣٢). وقد وافق، مع الأسف، في نهاية ولايته، على متابعة رئاسة الدولة، بموجب قرار بسيط من المفوّض السامي. وكان هذا الأخير قد حلّ المجلس النيابي وعلّق العمل بالدستور، وخوّل رئيس الدولة صلاحيّات، لا يستطيع أن يمارسها، فعليّاً، الاّ تحت رقابة شديدة لموظّفي الإنتداب الفرنسي. وظهر ذلك نوعاً من الدكتاتوريّة في ظلّ الإنتداب، أو كما كنّا نسمّيه «ظلّ دكتاتوريّة» لن تمنع، رغم جدارات «ظلّ الدكتاتور»، الإصطدام بالرأي العام.

ولا ريب أن أسلوب حكم كهذا، هو تحدٍّ صارخ للقاعدة الأساسيّة لتوازننا السياسيّ. فاجتماع طوائفنا الدينيّة في مجلس النوّاب في شبه مؤتمر دائم، لا يعرّضها للانطواء على ذاتها، ولتوسّل العون لدى سلطاتها الخاصّة. ولكن عندما يمنع مجلس النوّاب من الإجتماع، ومن ممارسة رسالته الطبيعيّة في المصالحة والتوحيد والتهدئة، تجد الطوائف اللبنانيّة المشتركة فيه، نفسها، محرومة من المنبر النيابيّ، فتلجأ إلى منبر آخر في الكنائس والجوامع وما شابهها.

وهكذا لم تستطع قدرات الإنتداب الفرنسي وسلطان رئيس الدولة، أن يمنعا، في ٩ شباط ١٩٣٢، يوم عيد مار مارون، قيام مظاهرة حاشدة وشبه انتفاضة، أعقبت حلّ مجلس النوّاب. ففي كاتدرائيّة مار جرجس الغاصّة بالحشود التي أغلقت جميع

الشوارع المحيطة بها، سُمع مطران بيروت الماروني أغناطيوس مبارك يصرخ في عظته صرخة هنري روشجاكلين: «إذا تقدّمت اتبعوني؛ إذا تراجعت، اقتلوني، إذا قتلت، انتقموا لي...».

وهكذا راح الهيجان يتّسع أكثر فأكثر عندما قرّر شارل دبّاس الامتناع عن القيام بمهمّاته، بموجب كتاب وجّهه إلى المفوّض السامي، بأسلوب دبلوماسي وسياسي وأدبي رفيع المستوى. وقد ضمّنه، خصوصاً، عبارة ما زلت أحفظها منذ خمسين سنة: «لا أريد أن أتأبّد وأتخلّد في ضمير أحد...».

***

وبعد توقّف جريدة «Information» عن الظهور، وحصولي على إجازة في الحقوق، بدأت تدرّجي، سنة ١٩٣٤، في مكتب محام لامع، الأستاذ جورج بشارة، الرجل الوسيم والشاب والمثقّف، والأنيق جسداً وفكراً معاً. وكان الأستاذ بشارة يترافع في دعاويه، ويربحها بسهولة ويُسرْ، ويقبض أتعابه ببسمة إباء وأنفة.

وفي مكتب الأستاذ جورج بشارة، زارني، في صيف ١٩٣٤، الأستاذ شارل عمّون، عارضاً عليّ التعاون معه في جريدة يوميّة باللّغة الفرنسيّة، «لوجور»، قرّر إنشاءها للمطالبة بعودة شاملة للدستور اللبناني والحرّيّات العامّة.

وكان شارل عمّون، المحامي الموهوب ورجل القانون والأدب، يحتلّ في قصر العدل وفي عالم السياسة، مكانة فريدة مرموقة. فهو يُجيل في أرجاء قصر العدل وردهات الإستقبال، صلعة برّاقة تغطّي عقلاً وافر التنظيم. وكانت القبّعة الطبيعيّة تمتدّ حتى الحاجبين الكثيفين والعينين البارزتين، حتى لتوصف بالتعسّف، لولا الرهبة من انتقام صاحبها.

وكان شارل عمّون شديد الفخر بعائلته، وخصوصاً بوالده، داود عمّون، الذي كان أوّل رئيس لمجلس إدارة الجبل، وعضو البعثة اللبنانيّة إلى مؤتمر السلام في باريس سنة ١٩١٩. ولم يكن يقدّم اسمه إلى أيّ كان، قبل أن يقدّم اسم والده الفذّ والمحبوب.

وعرض عليّ زائري مشروعه: هدف «لوجور» النضال من أجل عودة كاملة للدستور والحرّيّات العامّة. فهذا هو، حقّاً، موقف الرئيس بشارة الخوري ومجموعة من النوّاب، سيطلق عليهم، في ما بعد، في خريف ١٩٣٥، اسم «الحزب الدستوري».

وكان الوضع العامّ في تلك الفترة كما يلي: المفوّض السامي الفرنسي، الكونت دي مارتيل، بقرار منه في كانون الثاني ١٩٣٤، عيّن، على رأس الدولة، حبيب باشا السعد، الرجل الرفيع العماد، الذي احتلّ أعلى المراتب الاجتماعيّة والسياسيّة في جبل لبنان، والذي بإمكانه وحده أن يكون بين الأحزاب المختلفة. وقد عرف بأناقته وتأنّيه، وصفاء نظراته الزرقاء، وإتمامه، بوقار صريح، مهمّاته الرئاسيّة التي حدّدها الإنتداب الفرنسي.

وفي ذلك الحين أيضاً، أصدر المفوّض السامي قراراً يدعو فيه اللبنانيّين إلى انتخاب ثلثي أعضاء مجلس النوّاب. اما الثلث الباقي فهو الذي يعيّنه.

وهكذا أعاد الكونت دي مارتيل، بسلطانه العالي، العمل بالدستور اللبناني، ولكن في بعض من موادّه فقط. واحتفظت السلطة المنتدبة لنفسها بصلاحيّات هامّة، ومنها منح الإمتيازات التجاريّة والتنازلات والإعفاءات.

فهذه المُنمْنَمة من النظام الديمقراطي والبرلماني – هذا النوع من الحياة الدستوريّة البطيئة – مثّلت، حقّاً، تقدّماً بالنسبة الى السنتين المنصرمتين. ولكن القانون الذي تطرّقت إليه من قبل، والخاصّ بالتاسع من شباط ١٩٣٢ لم يتأخّر تطبيقه، ولكن على مستوى البطريركيّة المارونيّة نفسها. ولما كان المجلس النيابي غير مخوّل مناقشة القرارات والقوانين، ومن ثمّ، معارضة إنشاء مصلحة التبغ والتنباك، وإيقاف التجاوزات وسواها، تنادت الجماهير الغفيرة واحتشدت حيث يجب أن تحتشد، أي في بكركي نفسها. فانقلب البطريرك عريضة، المدعوم والمشجّع والمؤيّد، القائد الفعلي للمعارضة، رغماً عنه، وشرع يهاجم الإحتكار والإمتياز ليخلص إلى مقارعة الإنتداب الفرنسي وفرنسا بالذات من خلال «الكتاب الأخضر».

ومهما حصل في شهر حزيران ١٩٣٤، فمن الثابت أن تأسيس جريدة «لوجور» قد جذبني بشدّة وقوّة.

وعرض عليّ زائري، إمعانا في إقناعي، أن أمارس مهنة المحاماة، إلى جانب مهنة الصحافة في أحد مكاتب «لوجور». وبعد لقاءات، قبلت العرض الذي قدّم اليّ، شرط عدم انخراطي في أي حزب وأن أبقى رجلاً حرّاً أدافع عن الحرّيّة.

كان هدف «لوجور»، دعم عقيدة مجموعة من رجال السياسة، على رأسهم الرئيس بشارة الخوري ومستشاره ميشال شيحا، اللذين سيضويان، من بعد، تحت راية «الكتلة الدستوريّة». أما أنا، فقد قصدت أن أدافع، منفرداً، عن الأفكار نفسها. ورحت

أتعرّف الى الرئيس بشارة الخوري وأحبّه وأعجب به، مقيماً علاقات الودّ بعائلته وأصدقائه. ومع إنه لم يطلب اليّ الإنضمام إلى حزبه، فقد شرعت أدعمه وأناصره، خصوصاً، بعد إخفاقه في الإنتخابات الرئاسيّة التي جرت بعد عامين، أي في ١٩٣٦ (بفارق صوت واحد في الدورة الأولى، وبفارق صوتين في الثانية). ثم كان بين مقرّبي رئيس «الكتلة الدستوريّة»، الأستاذ ميشال شيحا.

والتزمت، في بداية عملي في «لوجور»، الا أحالف أي خطّ سياسي، نزولاً عند الأخلاقيّة الصحفيّة وقناعتي الشخصيّة. وكنت قد وضعت شرطَين أساسيين لانضمامي إلى أسرة التحرير: الأوّل الاّ اشارك في أي زاوية تشتمّ منها رائحة السياسة، والاّ أتّخذ أي موقف مع أي حزب سياسي أو ضدّه، والثاني أن تكون مشاركتي في التحرير محدودة نوعاً ما، ليتسنّى لي ممارسة مهنتي كمحام.

وافتتحت عملي في «لوجور» مسؤولاً عن زاويتين: أقوال الصحف والتعليق عليها، وترجمة مقتطفات من الصحف العربيّة تكون في متناول سلطات تلك الفترة التي كانت بمعظمها فرنسيّة. وعملت على مراجعة المراسلات الخارجيّة كذلك متمّماً بإشاراتي ومعلوماتي بعض البرقيّات المختصرة التي كانت تردنا من الخارج، وخصوصاً من البلدان العربيّة.

وكنت أكرّس ساعتين للجريدة، في بداية نشاطي. وأعيد قراءة البرقيّات الواردة وأعلّق عليها، أو أحسّن صياغتها أو أكمّلها، إذ لا بدّ، أحياناً، من قراءة ما بين السطور. كما كنت أترجم أقوال بعض الصحف العربيّة. والترجمة عمليّة جوهريّة، لأن كثيرين من الصحفيّين، كانوا يتمنّون أن يوصلوا آراءهم إلى السلطات المنتدبة عبر ترجمة دقيقة صادقة. فكانت الترجمة تمرّساً يوميّاً، جعلني أقرأ بالفرنسيّة فوراً نصوص الصحف العربيّة الملقاة أمام ناظريّ.

وكان هدفي، لا دقّة الترجمة وصدقها فقط، بل أن يتضمّن النصّ الفرنسي ما يحتويه النصّ العربي من بلاغة ومتانة سبك ودعابة أحياناً. ولا ريب أن تلك الترجمات التي تستدعي مطالعة يوميّة للصحف، علّمتني الحلم والتسامح، لأنّي كنت أواجه آراء ليست آرائي، وكذلك الاحتشام والتواضع، إذ قدّر لي أن أقيس المدى الذي وصل إليه من هم أكبر منّي وقبلي، ليس فقط في ترويض لغتهم وأفكارهم، بل في كيفيّة تحليل الأحداث في لبنان وفي الخارج، والتعقيب عليها. وأودّ أن أورد، هنا، حادثة تنمّ عن مدى الاهتمام الذي يمنحه أحد أبرز الصحفيّين لكتاباته، أو عن ثقته المحدودة بذاكرة

القراء.

كنت، في أحد الأيّام، أترجم مقالاً لـلأستاذ جبران تويني، نشر في جريدة «النهار». وعندما شرعت في الترجمة، فقرة بعد فقرة، أحسست أني قرأت المقال من قبل. ولما أيقنت بأني لا أشكو من أي مشكلة عقليّة، إتّصلت بسكرتير التحرير في جريدة «النهار» (كان، في ذلك الحين، الأستاذ توفيق عوّاد). فعلمت أن المقال ليس سوى نسخة طبق الأصل عن مقال نشر قبل ثلاثة شهور. وكان الأستاذ تويني، الغائب، يومذاك، والمجبر على البقاء في الجبل، قد طلب نشره مرّة ثانية، مانحاً قرّاءه ثلاثة أشهر فقط، لنسيان ما قرأوه من قبل. ومن الأكيد أن ذلك الصحفيّ العظيم قد ثبت له، عكس ما يظنّه كثيرون، أن مدّعي العبقريّة يتوهّمون أن كتاباتهم تبقى وتعمّر إلى الأبد، في حين أن ثلاثة أشهر كافية لكي ينساها القرّاء.

ولما طفقت أعمل في «لوجور»، كان هدفي أن أكون مسؤولاً عن بعض الأبواب، ولكنّي صرت، بعد سنتين، رئيساً للتحرير ثم مديراً سياسيّاً للجريدة.

***

ظهر العدد الأول من الجريدة في الأول من شهر آب ١٩٣٤. وكانت قد استقرّت في الطبقة العليا من بناية كبيرة في شارع المعرض في بيروت، ومطبعتها في طابق تحت الأرض، تصلها بنا كلّ أنواع الأسلاك الهاتفيّة والمصعد الدائم الحركة. لقد صارت «لوجور» مملكتي المفضّلة والمصطفاة.

ولم تكن الصحافة، في نظري، مجرّد خبر ينشر وفكرة تعرض وقضيّة عادلة تؤيّد، بل هي أيضاً شميم الحبر والورق، والتنضيد باليد، وضجيج الطابعات بمعدّل ألف أو ألفي نسخة في الساعة؛ فالسمعي- البصري كان نادراً في ذلك الزمن، والموادّ المستعملة لا تعدو المستوى الحرفيّ.

ولكن أساتذة الصحافة اللبنانيّة الكبار، أمثال جبران تويني، أسعد ووديع عقل، يوسف الخازن وموسى نمّور، كاظم وتقي الدين الصلح، محيي الدين النصولي، كرم ملحم كرم، عبدالله الخوري، ثمّ سعيد فريحة وخليل ابو جودة، إلى جانب المحرّرين اللامعين المُغفلين في «الآمال»، و«البشير» و«لسان الحال»، كانوا يعرفون كيف يستولون على اهتمام جمهور متضاعف، دونما انقطاع، في لبنان والخارج. وقد سبقهم إلى ذلك، تقلا، زيدان والجميّل، الذين أنشأوا وطوّروا صحافة مصر وصحافة بلدان عربيّة

أخرى. فكان اللبنانيّون، في هذا الحقل وفي سواه، روّاداً وقادة للنهضة الثقافيّة والفنيّة في العالم العربي بأجمعه.

اما الصحافة الناطقة بالفرنسيّة، فقد كانت، قبل ظهور «لوجور»، محصورة بصحيفتين يوميّتين: «La Syrie» بإدارة الفرنسي جورج فايسييه و«L'Orient» بإدارة غبريال خبّاز وجورج نقّاش، وكانت ذات مستوى أعلى من مستوى منافستها الفرنسيّة الأخرى.

وهناك مجلّة فرنسيّة هي «La Revue du Liban» التي أسّسها وأدارها في باريس الأخوان اميل وابراهيم مخلوف قبل أن تنتقل إلى لبنان. كما لا بدّ من أن نذكر مجلّة فرنسيّة أخرى «Phoenicia»، التي كانت تديرها، بنشاط ونجاح، السيدة أورور طراد-أوغورليان.

***

كانت أسرة التحرير في «لوجور» مؤلّفة من الوافدين الجدد إلى عالم الصحافة. وهم، رغم ثقافتهم ونشاطهم وكفاءتهم، لا يملكون الخبرة في حقل الصحافة.

وغدوت، في الحادية والعشرين من عمري، صحفيّاً عتيقاً وأباً لمهنتي.

ومن الطبيعيّ أن يكون شارل عمّون في عداد المحرّرين، وهو المحامي الفذّ الذي كان يترافع ويتحدّث بلباقة وسهولة وسرعة فيديو وكأنه حفظ غيباً نصّاً معدّاً سابقاً.

وكان عمّون، وفق ما وصفه بعض الخطباء السياسيّين «يتدفّق كالرشاش». فهذا النوع من البلاغة، الفعّال في المستمعين، ينقلب مشكلة في الكتابة: فقد كان ميّالاً، أغلب الأحيان، إلى أن يكتب كما يتحدّث، دون أن يترك متنفّساً للقارئ، وغير منتبه إلى القدر الكافي من الإملاء، لذلك كثيراً ما توجّب عليه حذف مقاطع كاملة، واختصار صفحات عديدة. ولكنه استطاع، بعد مراس، أن يكتب افتتاحيّة رفيعة البلاغة، سامية الأفكار، راهنة الحجّة والمنطق.

وكانت مفاجأتي أن أشاهد، في أحد مكاتب الجريدة، صحفيّاً غير منتظر يجلس مواظباً على العمل: حميد فرنجيّه، نائب عن شمال لبنان. لقد كان بنيامين مجلس النوّاب، في عمر لا يتجاوز الخامسة والعشرين، وكان الرئيس بشارة الخوري معجباً به وشارل عمّون صديقه. كان حميد فرنجيّه يساعد في التحرير، ولكنّه، سرعان ما انقلب مخلباً مخيفاً لأخصام «الكتلة الدستوريّة».

وكان يغبط نفسه، لأنه غير مضطرّ أن يحضّر عن كثب حملته الإنتخابيّة. فشقيقه

سليمان، معتمد العائلة والمنبري للمهمّات الصعبة، ينوب عنه في ذلك، فاسحاً أمامه المجال لممارسة مهنة المحاماة، وتولّي المداخلات العلنيّة في مجلس النوّاب، وارتياد الأوساط المغلقة، حيث الاستقبالات الحميمة الحارّة.

حميد فرنجيّه الشجاع والوفيّ والمرح أحياناً والفائر الغضب إجمالاً، لا يسمح لغير المحظوظين بممازحته، وكنت واحداً منهم. وكنّا، كلّنا، نترقّب له مستقبلاً ساطعاً مجيداً. ولكنه كان يتحاشى التحدّث عن مؤهّلاته، مفيضاً في الكلام عن والده وإنجازاته.

وكان يدعوني إلى آلاف النزهات. فاصطحبني، يوماً، برفقة هكتور خلاط، أصفى شعرائنا، إلى زغرتا لقضاء يومين في ضيافته. فاحتفى بنا والده قبلان فرنجيّه، سيّد منطقته، إحتفاء ببساطة وشهامة ما زلت أذكرهما.

وكُرمى لنا، نحن رجال الأدب، ألقى خلال الغداء، واحداً من الأبيات الشعريّة النادرة، وكان مألوفاً لديه:

«تستطيع أن تكون بطلاً، من دون أن تدمّر الأرض».

من صاحب هذا البيت الشعري؟ لا أحد منّا يعرف، ولكنّه أعاض عن خطاب كامل من الترحيب والحفاوة.

وكنت ألتقي، أحياناً، حميد فرنجيّه، النائب والوزير، حتى بعد مغادرتي «لوجور» في سنة ١٩٤٦، بعد أن صرت وزيراً مفوّضاً مطلق الصلاحيّة لدى الكرسي الرسولي، وبعد مغادرته هو الجريدة أيضاً. وعدنا فالتقينا في مجلس النوّاب، حيث انتخبت نائباً عن بيروت عام ١٩٥١. ولكنّنا افترقنا، وسار كلّ في طريقه، عقب استقالة الرئيس بشارة الخوري بعد مضيّ سنة، وانتخبت الرئيس كميل شمعون لرئاسة الجمهوريّة، موفّراً له الحصول على أغلبيّة الأصوات.

وواظبت على زيارة حميد فرنجيّه في مناسبات مختلفة. وحافظت على احترامي له، بعد أن أصيب بوهن رهنه في بيته، ممّا جعلني أرثي لحظّه العاثر، وأغبط عائلته على محبّتها وتضحيتها، وأتأسّف على لبنان الذي حرم نشاط بل فعالية رجل دولة، حباه الله صفات ممتازة ومزايا فريدة.

***

كان الشابّان، مرسيل تروكاز وإميل دنا، يتعاقبان على تحرير زاوية السياسة

الخارجيّة. وكانت نزعاتهما متباعدة ومتنافرة، حتى كان عليّ أن أقنعهما، صباح كل يوم، بمتابعة التعاون والعمل معاً.

أما الأخبار العاديّة فقد كان مسؤولاً عنها أنطوان نهرا قبل أن يصبح، بمشاركة دالاتي، مصوّر رجال الوقائع اليوميّة وأحداثها.

وكانت «لوجور»، حينذاك، قد انتقلت إلى مكاتب رحبة في بناية كبيرة، قبالة السراي (القصر الحكومي سابقاً) في ساحة الشهداء، فوق مقهى ومطعم نجّار، حيث كان يتلاقى ويتحاذى، نوّاب وصحفيّون وموظّفون كبار وفنّانون، اعتاد الكثيرون منهم توقيف المصعد في طابقنا.

والجريدة، بالنسبة إليّ، مكان إلتقاء ثقافي رفيع، ومركز إشعاع وتعبئة وإبراز للمواهب المتعدّدة.

تعاون معنا، آنذاك، أستاذ الرياضيّات أنطوان جبر قبل أن يصير أمين مفوضيّة ثمّ سفيراً؛ وكذلك أستاذ العلوم السياسيّة، البير نحّاس، قبل أن ينخرط في السلك الدبلماسي. وكان كل منهما يكتب مقالات ذات مستوى رفيع، علميّاً وأدبيّاً.

وهناك أيضاً نبيل أبي زيد، زميلي في كلّيّة الحقوق وكنت أقدّر مزاياه وصفاته العالية.

ونبيل أبي زيد، النحيل، ذو العينين الواسعتين اللتين تبدوان كأنّهما مصوّبتان نحو عالم داخلي، كان يكتب في «لوجور» الأخبار الاجتماعيّة والثقافيّة التي يتتبّعها قسم كبير من الجمهور باهتمام. وطلبت منه مرّة أن يكتب رأيه في الكثيرين من رجال الحكم والإدارة. فانبرى للمهمّة واستمرّ طيلة شهر تقريباً، يعرض بأسلوب برّاق وحسّ نقدي فريد، رسوماً وأوصافاً لا تغيب عن البال ولا تنسى. ولم تكن لوحاته مرسومة بألوان ممزوجة بالزيت، بل مرسومة بحبر مخلوط بالزاج.

***

وفي أحد الأيّام، جاءنا صلاح لبكي، الصديق البارّ والشاعر الرقيق، مصطحباً أخاه كسروان الذي لم يتجاوز السابعة عشرة ولم ينل البكالوريا بعد. وكان كسروان لبكي صافي النظر، عفوي الحركة وغير هياب. فطلبت إليه، على سبيل الاختبار، كتابة مقال في موضوع عن أحداث الساعة. فأتاني بعد قليل بنصّ لم أتردّد في نشره في الصفحة الأولى. وطار كسروان فرحاً. لقد انتصر، ولم يبق أمامه في المستقبل سوى قطف

انتصارات أعلى وأشمل في الصحافة اللبنانية والحقول الدبلوماسيّة .

***

وقرأت يوماً في مجلّة كشفيّة مقالاً واضح البلاغة، متين السبك، يتحدّث عن مستقبل الناشئة التي يدعوها الكاتب «أولادنا». وتحرّيت عن هويّة ذلك الصحفي الناشط وكان شاباً لم يبلغ العشرين هو رينيه عجوري. فدعوته الى جريدة «لوجور» حيث دشّن سلاحه، قبل أن يشرف على إدارة جريدة «الأوريان».

واهتديت أيضاً الى كاتب شاب، شاعر وفنّان هو كميل أبو صوّان. فجنّدته لكتابة أخبار كانت تقرأ بلذّة وارتياح. وبعد وقت زارني صهره موسى مبارك، الملحق بالمفوّضيّة السامية آنذاك، وسلّمني رسالة من والد كميل، الرئيس الأوّل نجيب أبو صوّان.

كانت الرسالة ذات شقّين: الأوّل، اغتياظ الرئيس الأوّل لرؤيته ولده يتوجّه نحو ما قد يبعده عن المحاماة التي أعدّه لها سلفاً؛ والثاني رغبته في أن لا يعلم كميل بالشخص الذي يحاول منعه من البقاء في «لوجور». وأذعنت مرغماً لما جاء في الرسالة. وما نسيت، حتى اليوم، المأزق الذي ألجئت اليه، وهو أن أطلب من شاب مهذّب ذكي لطيف تعلّقت به، أن يكفّ عن التعاون معنا.

أرسل اليّ الزميل الكبير والأخ جبران تويني ولده غسّان متأبّطاً دفتراً فيه قصائد من نظمه. وقرأت باهتمام ورويّة قصائد غسان، وشجّعته على إنضاج موهبته، بعدما قدّمت له بعض النصائح والملاحظات والتعليقات.

ولو عمل غسّان، في ذلك اليوم، بنصيحتي لكان لبنان ينعم الآن بشاعر كبير عظيم، ولكنّه كان خسر صحفياً لامعاً ورجل دولة من الطراز الأوّل.

ولكن، كما يقول أحد أشخاص «الأميرة النائية»:

«على متن كل سفينة شراعيّة ترجّحها الموجة
نحن بحاجة الى شاعر أكثر من حاجتنا الى ربّان».

نشرتُ في «لوجور»، قبل الحرب ببضع سنوات، رواية تمثيليّة (من فصل واحد) لكاتب مهيّأ للشهرة العالميّة، ولم يكن اسمه يتعدّى، آنذاك، حلقة من بعض الأصدقاء: جورج شحادة. له مسرحيّة جديدة، صافية كأنشودة ينبوع، تنطوي على ومضات ساحرة لا أزال أحفظ منها، بعد أربعين سنة، إعلان الحب الذي ناجى به شابّ

حالم حبيبته فلورانس، الصعبة المنال، والمنتظرة بفارغ الصبر، ليلاً ونهاراً: «انتظرتك، ذلك اليوم، يوماً بكامله، تلك الليلة، ليلة بأكملها. فلورانس! لا تدعي الأسبوع يموت بدون أن أكلّمك. من أجلك أنت أنام لابساً ثيابي ولطيفاً. . .».

هل إعلان الشابّ الحالم هو حقّاً ما أوردته؟ أظنّ ذلك. وليعذرني أصدقاء جورج شحادة إذا خنته لا إرادياً.

ومن ثمّ، كان ميشال شيحا يحبّ ترداد هذا الإعلان الآخر، الذي يطلقه أحد أبطال جورج شحادة في وجه حبيبته: «إلى أين سيصل بنا الحبّ يا من أرى فيك صورة الله؟».

وكنت أستقبل في «لوجور» مواهب شعريّة كثيرة: جمانة أحدب (١٦ سنة) التي أصبحت من بعد، السيدة إبرهيم الأحدب، سفير لبنان في لندن ثم في واشنطن. وكانت موهبتها المبكرة تفتن الجمهور.

وكان إدمون سعد يتحفنا بقصائد صغيرة ممتازة. واحدة منها، تبدو لي، أروع ما قاله صديقنا، ومنها:

«لم يكن للأرض درابزين
على الدوّار الفلكي».

وهكذا واصلت حشد الكتّاب والفنّانين الشباب. وتمنّيت، أكثر من مرّة، أن أتعاون في الجريدة مع أحدهم، وهو صلاح ستيتيّة، الذي اكتشفته بين المتنافسين على جائزة الشرف في جامعة القدّيس يوسف.

وقُدّمت مسابقات المرشّحين، حسب العُرف، بسرّيّة تامّة. وكنت رئيس لجنة التحكيم، وأشرت الى النسخة التي تستحقّ، حسب رأيي، الجائزة، دون أن يشاطرني اليسوعيّون في الاختيار. وعلمت من بعد، أنّ الفائز الأوّل كان صلاح ستيتيّة. فأسرعت ودعوته الى «لوجور» للتعاون معنا، لكنّ مشاريع أخرى كانت في انتظاره، فاعتذر عن تلبية دعوتي.

ومع ذلك كانت أسرة التحرير تتّسع دوماً. فقبلنا منتسبين جدداً، لبنانيّين وأجانب، شقّوا طريقهم عندنا: جينيت سوريانو، دانيال نورمان، لوك فنسان. اكتشفنا مراسلاً جديداً كان في عزّ شبابه، حمل رسالة توصية من ميشال شيحا، هو إدوار باسيل الذي أظهر موهبة أكيدة في مسؤوليّته عن الأخبار المحلّيّة ثمّ راح يكتب، غالباً، عبارات مسبوكة كالحكم والأمثال.

ويطيب لي أخيراً، أن أذكر معاوناً أصبح، بعد أن تركت «لوجور»، اللولب الرئيسيّ، هو خليل الجميّل، العصاميّ والمقدام والفخور بفقره. وقد توصّل عبر طول المراس والشجاعة والكرامة، الى فرض نفسه على الشبّان أترابه والحصول على الشهادة الثانويّة والعالية والإجازة في الحقوق، كما تعلّم الإنكليزية خلال الحرب ليترجم البرقيّات الواردة من لندن.

إن خصائل خليل الجميّل الأخلاقيّة والفكريّة أدّت الى انتقاله من مجرّد سكرتير إداري بسيط لنادي الشبيبة الكاثوليكيّة إلى مثال ومرشد لكلّ أبناء جيله، ولا شكّ أن وجوده في «لوجور» وهبنا محبّة شبيبة ورعة وخلوقة. فكانت مقالاته التي تعالج السياسة الخارجيّة ذات صدى مستحبّ، يقرأها الجمهور بمتعة وفائدة، ولاسيّما أعضاء السلك الدبلوماسي.

وشهد خريف ١٩٣٥، على الصعيد السياسي، ولادة «الكتلة الدستوريّة» بزعامة الرئيس بشارة الخوري الذي كان ميشال شيحا مستشاره. والكتلة، أي الحزب الدستوري، إكتمل إنشاؤها غداة الانتخابات الرئاسية في كانون الثاني ١٩٣٦ التي فاز بها الرئيس بشارة الخوري بأغلبيّة ١٣ صوتاً ضدّ ١٢ في الدورة الأولى، ثمّ بأغلبيّة ١٤ صوتاً ضدّ ١١ في الدورة الثانية، وقد علمنا أنّ الصوت الرابع عشر كان صوت الأستاذ كميل شمعون.

وصارت «لوجور» في الصحافة، إحدى الدعائم الأقوى والأمتن للحزب الدستوري وعقيدته، وكانت تتولّى عرضها يوميّاً. كانت، عند الحاجة، وبموازرة ميشال شيحا ومشورته، توضحها أو حتى تكمّلها في القطاعات التي لم تدرسها بدقّة. وفي خطوة متقدّمة، شرعت «لوجور» تقدّم لقرّائها العرب، دستوريّين أو مناصرين، مقالاتهم المترجمة بدقّة الى الفرنسيّة، في زاوية أقوال الصحف. وهكذا كانت تلك المقالات تصل الى السلطات المنتدبة وإلى باريس ووزارة الخارجيّة الفرنسيّة، وإلى جنيف أيضاً حيث مقرّ هيئة الانتداب في جمعيّة الأمم.

وكانت «الكتلة الدستوريّة»، برئاسة الرئيس بشارة الخوري، تجتذب الأنصار من جميع المراتب الاقتصاديّة أو الاجتماعيّة أو المهن (محامين وأطبّاء بنوع خاص)، الموزّعين في المناطق اللبنانيّة كافّة، ومن بينهم النواب الجدد أو المحنّكون: كميل شمعون، حميد فرنجيّه وخليل أبو جودة؛ أو الأكثر شباباً: الأمير خالد شهاب، الشيخ إبرهيم المنذر، وديع نعيم، موسى نمّور، ميشال زكّور، الشيخ فريد الخازن وصبري

حمادة؛ او القدامى مثل سليم تقلا الذي خلفه بعد مماته أخوه فيليب تقلا.

وكانت عقيدة الحزب الدستوري ترتكز على المطالب التالية:

١. عودة العمل بالدستور اللبناني كاملاً، وعودة عمل المؤسّسات السياسيّة بشكل طبيعيّ.
٢. حقّ لبنان بالاستقلال.
٣. إنضمام لبنان الى جمعيّة الأمم، على أساس المساواة الكاملة مع باقي الدول.
٤. إبرام معاهدة مع فرنسا تكون بديلة للانتداب، وتحديد واجبات الدولتين الفرنسيّة واللبنانيّة وحقوقهما تحديداً دقيقاً.

وكان البطريرك الماروني، الذي تعزّز دوره بالصلاحيّات المنتزعة من مجلس النوّاب، قد أصدر «الكتاب الأخضر»، الذي يلتقي في معظم مطالبه مع مطالب الحزب الدستوري.

وكنّا، في الوقت نفسه، على رأس معارضي سياسة المفوّض السامي وسياسة الحكومة اللبنانيّة.

كان المفوّض السامي في ١٩٣٦، الكونت دي مارتيل، الذي جاءنا من الصين حيث كان سفيراً لفرنسا. وظنّناه مشبعاً بالتقاليد السياسيّة المعمول بها في الصين. ولكي نبرهن أننا لم ننخدع بأساليبه، أفشينا «أسرار الدولة» التي لم تكن في نظرنا سوى «أسرار مهرّجين».

وكان الرئيس إميل إدّه قد شكّل، غداة انتخابه، الحكومة اللبنانيّة برئاسة خير الدين الأحدب، وكان أوّل رئيس مسلم للحكومة، وعضوية حبيب أبي شهلا وصبحي حيدر والأمير خليل أبي اللمع.

وكانت هذه الحكومة هدفاً لهجوماتنا اليوميّة: إنتقادات، مزاحات، إكتشاف طرق جديدة لإزعاج أحد أعضاء هذا الإقتران العجيب. وكنّا نصطدم بالصحافة التي تقف إلى جانب رجال الحكم وخصوصاً بالصحفي جورج نقّاش، المخيف والعبقري، وأحد أفضل المناظرين باللّغة الفرنسيّة في لبنان، وفي فرنسا أيضاً.

أما على المستوى السياسي، فالكلّ يعلم أن الكلمة الحلوة، ذات صدى يفوق صدى خطاب مسهب وطويل. وكثيرون من رجال السياسة، مثلاً، وصحفيّون كذلك، ما زالوا يتذكّرون حتى الآن مداخلة الشيخ الطيّب فريد الخازن في مجلس النوّاب، إبّان عهد حكومة خير الدين الأحدب في العام ١٩٣٦. وكانت الأغلبيّة النيابيّة، يومذاك،

١٣ صوتاً، ضدّ ١٢ للمعارضة. فقرّر الدكتور قزعون أن يبدّل فريقه. وهكذا انقلب التوازن لصالح المعارضة وسقطت الحكومة. فسارع رئيس الجمهورية الى تأليف حكومة جديدة برئاسة خير الدين الأحدب أيضاً. واتّخذت شعاراً لها «المصالحة». وهبّ معالي حبيب أبي شهلا الذي بقي وزيراً للتربية في الحكومة الجديدة، يهنّئ نفسه، خلال جلسة الثقة، بقيام حكومة «المصالحة» والتفاهم الوطني. وارتجل خطاباً طويلاً شكر فيه كلّ الذين ساعدوا في ولادة هذا «الإتّحاد الوطني»، ولاسيّما رئيس الجمهوريّة والمفوّض السامي.

وكانت بلاغة حبيب أبي شهلا في تصاعد مستمرّ، إلى أن قاطعه الشيخ فريد الخازن قائلاً:

«الأحرى بك أن تشكر الدكتور قزعون الذي نقل موقعه، في هذا المجلس، من مكان الى آخر، ممّا سمح بهذا التبديل وهذه الحماسة في خطابك».

وهكذا وضعت مداخلة الشيخ فريد الخازن حدّاً لخطاب حبيب أبي شهلا وسط ضحكات كلّ الحاضرين الطنّانة. وما أن حلّ مساء ذلك اليوم حتى كانت مداخلة الشيخ فريد على كلّ شفة ولسان في لبنان بأجمعه.

وفي إحدى جلسات مجلس النوّاب المنعقدة بعد سنوات غداة الإستقلال، شوهد رياض الصلح، رئيس مجلس الوزراء حينذاك، يدعو الى النظام والهدوء عبر كلمة مسهبة، كان يجهد من خلالها إلى طمأنة مجلس النوّاب والشعب إلى وضع التموين الجيّد في البلد. وظنّ رياض الصلح أن طمأنة الرأي العام، لن تكون كافية إلاّ بزيادة عدد البواخر التي تحمل القمح الى لبنان.

وفجأة شوهد الشيخ فريد الخازن ينهض ويغادر مكانه، متّجهاً نحو باب الخروج.

فسارع الصلح وسأله قلقاً مندهشاً:

- ماذا تفعل يا فريد؟

- أهرول الى تأمين شاحنات لنقل القمح بسرعة الى جونية. . .

وكان الجواب كافياً ليثير موجات من المرح ويزيل كل آثار القلق. وكثيراً ما كان الشيخ فريد يعرّج على «لوجور» عندما يقصد مقهى نجّار.

وهناك نائب آخر، اعتاد زيارة «لوجور»، هو كميل شمعون، الشابّ والرياضيّ المفعم بالنشاط، ومرشّح المقدّمة دوماً. فقد كان يستمدّ قوّته الإنتخابيّة من محبّة منتخبيه وحماستهم، ومن عفويّته في مجلس النوّاب، ومن حرّيّته في مخاطبة سلطات

الانتداب.

وكان الأمير مجيد أرسلان، بشاربيه المعقوفين، الوجه الأكثر شعبيّة في الحزب الدستوريّ، إلى جانب صبري حمادة الخلوق والشجاع وموضع الثقة دوماً.

وعُرف ميشال زكّور، النائب والصحافي، البسيط والودود، ذو العينين الصابيتين إلى قدوات الرجال العظام، بردّات فعله غير المنتظرة. وصدف أن تعرّض يوماً لافتراءات سافلة نفثها خصم مجهول، فما كان منه إلا أن أعاد نشر مقال خصمه حرفيّاً في مجلّة «المعرض» بدون أي تعليق. فإذا هو بذلك الترفّع في منأى أكيد من سهام الرجل المصوبة اليه. ولم يلبث الجمهور أن ردّ سهام ذلك النمّام الى مصدرها. . .

وهناك، أيضاً، حلفاء ومناصرون للحزب الدستوري كانوا يزوروننا ويشجّعوننا، يصعب عليّ تعدادهم واحداً واحداً. ولكنّي أرى ان أذكر من بينهم موسى مبارك الذي كان، رغم وظيفته، يعبر الساحة التي تفصل بيننا وبين السراي، حيث كان مكتبه، ليزورنا فنعلّق معاً على الأحداث؛ ثم لا يلبث أن يعود بخطوات ثابتة الى السراي ناثراً من حوله الآراء والتعليقات.

ولم يكن موسى دي فريج قد أصبح عضواً في مجلس النوّاب، رغم بروز نشاطه الفعّال وتأثيره البادي في محيطه. وكانت الصداقة تربطه بجميع أفراد أسرة التحرير، وهو يرسّخ شخصيّته في النضال الجماعي من أجل الاستقلال من خلال خاله ميشال شيحا وقربه للرئيس بشارة الخوري.

وكانت علاقاتي بقطبيّ الكتلة الدستوريّة الشيخ بشارة الخوري وميشال شيحا، تترسّخ أكثر فأكثر، وكانت زياراتي الأولى لهما خجولة نوعاً ما، حتى غدوت أحتار بين الإبلاغ عن وصولي او انتظار استدعائي من أي منهما. ولم أكن، عند تأسيس جريدة «لوجور»، قد تجاوزت كثيراً أعوامي العشرين، ولذلك كنت ألمس المسافة الشاسعة التي تفصلني عن هذين «البكْرين» المعدودين بين الشخصيّات البارزة جدّاً في عالم السياسة والأدب والمال.

ولكن تلك المسافة ضاقت منذ كانون الثاني سنة ١٩٣٦، حيث أن هزيمة الرئيس بشارة الخوري في انتخابات كانون الثاني الرئاسيّة جعلتني أكثر قرباً منه، ومنجذباً إليه انجذاب قلب جارف. وحين انتقلت «لوجور» الى ساحة الشهداء، لم تعد تفصلني سوى بعض الممرّات القصيرة عن ساحة النجمة حيث كان مكتب كلّ من بشارة الخوري وميشال شيحا.

ولا ريب أن الحفاوة التي كانا يخصّانني بها والدروس التي أتلقّنها من مسلكهما ونمط عملهما، تركت جميعها بصمات لا تمحى على حياتي ومستقبلي. فكنت، وأنا في طريقي اليهما، لا أبالي بالباعة الجوّالين الذين يسدّون الأرصفة الضيّقة بأكداس بضائعهم، ولا أهتمّ للحُفر المنتشرة في ما اعتدنا أن نسمّيه «شارعاً»، ولا أتضايق، خصوصاً، من فوحان الثوم والبصل في الأجواء. وقد طالما تعرّجت بين كلّ تلك الحواجز للقاء محاوريّ. وكنت ألفت لقاءهما كلّ صباح قبلما صرت أزورهما أيضاً، كلّ مساء.

وكانا يشغلان جناحين منفصلين ومزجّجين في الطابق الأول من بناية فخمة كانت، في السابق، قصر المركيز جان دي فريج الذي كان حقّاً، قصراً فسيحاً جميلاً صمّمه وأشرف على بنائه مهندس نمسوي؛ ويطلّ على حديقة هادئة هدوء بحيرة، ينطلق منها درج فخم مزدوج، ينتهي في مدخل كلّ من الجناحين. فقرع جرس الجهة اليمنى يعني الوصول الى السيّدة والسيّد شيحا اللذين اعتدت أن أدعوهما «آل شيحا»؛ أما قرع جرس الجهة اليسرى، فيعني الوصول الى بيت الرئيس بشارة الخوري. وكنت موضع حفاوة محبّبة في البيتين، سرعان ما منحتني حظوة أن أصبح كأحد أفراد العائلتين العظيمتين. وكثيراً ما استمتعت عند آل شيحا بتحيّات الفتيات الثلاث اللواتي كنّ يلقين خلال بعض المواسم والأعياد القصائد الشعريّة الرائعة، أو يعزفن الألحان الموسيقيّة الموسيقيّة الساحرة. ولطالما شاركت عائلة بشارة الخوري مسرّاتها وصلواتها، خصوصاً في أمسيات أيّار، حيث كان الشيخ بشارة يتلوها في ما يشبه الليتورجيا، المليئة بالورع والخشوع والتقوى.

ربّما كنت أكثر تردّداً على آل شيحا إذ كنت من قلّة محظوظين، على رأسهم كبير الأحفاد موسى دي فريج الذي كان خاله ميشال شيحا يرى في صلابة الإرادة وشدّة المراس؛ والشيخ ميشال الخوري، الذي يظهر إحساساً وافراً ودماثة راجحة وهدوءاً ملحوظاً، جعلت ميشال شيحا يقول فيه: «هو أكثر حفدتي أبّهة»، ولم يكن يتعدّى العاشرة بعد.

والآن، هل يمكنني، كما هو العُرف، أن أرسم صورة لكلّ من بشارة الخوري وميشال شيحا؟ أعتقد أن حديثي عن علاقتي بكلٍّ منهما، من شأنه أن يساعد على رسم ملامحهما الشخصيّة والأخلاقيّة، إضافة إلى ظاهرة عملهما الجماعيّ أو الفرديّ في خدمة لبنان. وسوف أخصّص، لاحقاً، بضع صفحات للتحدّث عن الرئيس بشارة

الخوري، أوّل رئيس للجمهوريّة اللبنانيّة بعد الاستقلال، الذي كان من صانعيه الأساسيّين.

كانت حياة ميشال شيحا، من جرّاء مهنته وميوله، أشدّ خفاء وكتماناً من حياة صهره بشارة الخوري الرجل السياسي.

وبدت علاقاتي به، منذ البدء أمتن من علاقاتي برئيس الحزب الدستوري، والتي حافظت على الوتيرة نفسها قبل الإستقلال وبعده.

وكما يرث البعض عندما يولدون ضمّة من الحقوق والواجبات، ورث ميشال شيحا عن والده، نعمة في أن يكون صاحب مصرف، فكان حقّاً، صاحب مصرف ممتازاً، وذا أهليّة واستقامة مشهود لهما.

وكان، على الصعيد الإقتصادي، نصير الحريّة الإقتصاديّة، بجرأة وتصميم. فالتوجيه الإقتصادي في بلد مثل لبنان، مشرّع على كل الآفاق، لا معنى له، وقد يقود إلى التوجيه السياسي الذي يجعله مسخرة ومسخاً في آن معاً. زد على ذلك، أن ميشال شيحا كان ذا ثقة شديدة بالمبادرة الفرديّة أكثر من ثقته بالدولة.

ولا ريب أن ردّات فعله كانت تنطلق، في الواقع، من مبادئه.

وفي أحد أيّام الحرب التي استوجبت إنشاء مكتب الحبوب في لبنان، عرضت على ميشال شيحا مسوّدة مشروع لمدير المكتب، يفصّل فيه توزيعاً عادلاً، لاستيراد أوّل مئة ألف طنّ من القمح تضاف الى محصولنا الوطنيّ.

ودرس ميشال شيحا المشروع، ولما أعاده إليّ قال:

«قل لذاك الموظّف الكبير، اذا كنّا نستطيع استيراد المئة الف طنّ من القمح فلن نحتاج من ثمّ إلى أي مشروع لتوزيعها».

ولكنّ ميشال شيحا الإقتصادي الكبير، كان أيضاً شاعراً وإنسانياً. فأوقات التأمّل والمطالعة هي من أغلى أوقاته وأنفسها، إذ، بواسطتها، كان يستطيع الإطّلاع على كلّ شيء. كذلك كان يتحدّث، بالسهولة نفسها، عن إنتاج النسيج في إنكلترا وعن تصوّرات تيّار دي شاردان الدينيّة. ولكنّه كان يجمّل ثقافته بالخفر، فيذكر الأرقام والتواريخ دونما استثارة للإعجاب او سعي إلى مُباهرة. وقد كان يقدّم أدلّته في كل نقاش بأبسط السبل، مع إبتسامة أحياناً، ليخفّف ويلطّف ما لديه من تفوّق ورفيع منزلة.

نشر ميشال شيحا، سنة ١٩٣٧، مجموعة صغيرة من قصائده تحت عنوان «بيت الريف». لم تؤثّر تعليقات الإطراء على تواضعه واحتشامه، إذ ظلّ على الدوام يسخر

من هزال وحيه وجفاف إلهامه.

ومهما بدت مجموعة قصائده صغيرة الحجم، فهي تخفي إلهاماً شعرياً رفيعاً، ولا تزال أبياته الشعرية، حتى اليوم، تلقى الصدى في قلبي:

«كلّ غروب شمس، يدعوك إلى الاعتكاف
في أبّهة واسعة لمرقص به بندقيويّ...»

«أنا جدّ مرتعش من سعيك المهيب
أيّها الموت الذي يومئ إليّ في ظلّ صليب
أؤمن أن كل شيء يبدأ عند ساعتك، وأؤمن
أن بعودتنا تراباً، نحرّر عبداً».

وعلى مفترق الشعر والحسّ التجاري يقع تنفيذ مشروع البرزة العقاريّ الجميل، وهو الأول من نوعه في لبنان. فقد كان يقول:

«هذا النوع من المشاريع أحبّه كثيراً. إنه تحسين للمنطقة وإنعاش لها، وهو، ايضاً عمليّة مربحة ومثمرة للمؤسّسين».

ويطيب لي أن أنتقي من مجموع تصاريحي ومسارّاتي عن ميشال شيحا، هذا المقطع الذي يبرز المختصر الأكثر تعبيراً لذكرياتي...

«... وفي مكتبه، في مصرف فرعون وشيحا، الذي كان شبه مقصورة متقدّمة داخل القاعة الكبيرة، كان يستقبلني مبتسماً. وكانت زياراتي له يوميّة. وكنّا نتحدّث عن كلّ شيء وخصوصاً عن الحالة السياسيّة اللبنانيّة وعن مستقبل لبنان...».

لا ريب أن عقيدة الكتلة الدستوريّة كانت، في مبادئها واضحة جداً. ولكن ميشال شيحا درج على دعوتي، يوماً بعد يوم، إلى البحث عن أدلّة جديدة وإثباتات إضافية لترسّخ هذه العقيدة وهذا البرنامج. ولم يكن بدأ الكتابة في «لوجور»، وكنت أنا المسؤول عن كتابة الافتتاحيّات: أعرض عقيدة اهتديت اليها وأعلّق عليها وأناقشها بعمق وموضوعيّة؛ وأصوغ مقالات الحرب الكلاميّة، مدافعاً عن بعض الأشخاص، وأهاجم وأقرّع كل أنصار سياسة الإنتداب وعملائها عن وعي أو عن غير وعي، تلك السياسة التي كان ينفّذها المندوب السامي شخصياً تحت غطاء الحكومة اللبنانيّة المتسلّطة.

فالمؤسّسات الدستوريّة بالنسبة لميشال شيحا وبشارة الخوري وكلّ الذين يشاركونهم أفكارهم، لم تقم لتوفير الحرّيّات العامّة وضمانها وصيانتها فقط، ولكن لكي توفّر بين الطوائف أيضاً، توازناً فعلياً وواقعياً يضمن للجميع عيشاً مشتركاً هادئاً ووادعاً.

فمجلس النوّاب، كما كنت أقول، ولا أزال أقول اليوم، هو المكان الطبيعي والصالح للّقاء والنقاش والتعاون الأخوي بين جميع الطوائف التي يتألّف منها لبنان. وطالما قدّر ميشال شيحا عبارة وردت في إحدى افتتاحياتي في «لوجور» وأطراها إذ بدت أشبه بحكمة او مثل سائر. كتبت أقول: «نحن مكرّسون إما لنُناقش مشاكلنا في مجلس النوّاب وإما لنتقاتل في الشارع».

وميشال شيحا، الذي انتخب نائباً عن بيروت عام ١٩٢٥، شارك بفعاليّة قصوى في إعداد الدستور اللبناني وكتابته، الذي ما زلت احتفظ ببنود كثيرة منه، مكتوبة بخطّ يده.

وقد كان يؤلمه قول بعض المراقبين السطحيّين، بأن الدستور اللبناني نسخة مماثلة وبسيطة عن الدستور الفرنسي لعام ١٨٧٥، بينما الأحكام التي جاءت فيه، هي تنظيم الحياة المشتركة لأقلّيّات مذهبيّة، ترى في لبنان وطناً مشتركاً واحداً لجميع أبنائه.

وكثيراً ما كان يورد في تصريحاته الكلاميّة وأحاديثه، كيف استطاع مجلس النوّاب طيلة السنوات، لبننة ممثّلي الطوائف المختلفة والطوائف نفسها - (نحن قبل الاستقلال وميثاق ١٩٤٣) -. فهل لدينا وسيلة أخرى لتوحيد البلد في مناخ الحرّيّة وأجوائها؟...

وخلال إحدى زياراتي له، وبرفقتي بيار الجميّل الذي كان قد باشر إنشاء حزب الكتائب اللبنانية، هبطت عليه هذه العبارة الآسرة، ليصف بها علاقاتنا مع عدد من مواطنينا من الطوائف المختلفة، قال: «علينا أن نعيش وإيّاهم دوماً، بموجب سوء تفاهم مُرتضى».

ووصلت بنا أبحاثه وأفكاره، شيئاً فشيئاً إلى دراسة خلفيّات نظام سنة ١٨٦٤، وتحليل حوافزه الخفيّة، وقراءة المحاضر الرسميّة لاجتماعات مندوبي القوى التي شاركت في إعادة الإستقرار إلى ربوع الجبل اللبناني. وقد جرى ذلك غداة إحدى المآسي الأكثر دمويّة وعنفاً في تاريخنا.

ولاريب أن الدول التي كانت تعكف على حلّ مشاكلنا، هي الدول الأشدّ استبداداً في العالم: روسيا القياصرة، المملكة المزدوجة النمساويّة-المجريّة، بريطانيا الملكة فكتوريا والإمبراطوريّة الثانية في فرنسا... وكان المندوبون: الكونت غورتشاكوف،

الدوق دي بروكش-أوستن، المركيز دي لافاليت، وهم المندوبون الأقلّ تشرّباً للأفكار الديمقراطيّة الحديثة. ومع ذلك، وجدوا ذواتهم، لدى المشكلة المارونيّة-الدرزية، أمام واقع لا بدّ من التصدّي له: فإمّا المضيّ في تقسيم الجبل إلى قائمقاميّتين منفصلتين، أو جمعهما في واحدة، ممهورة بمجلس تمثيلي ذي صلاحيّات واسعة وهامّة. وهكذا أبصر النور النظام الذي منح لبنان ٥١ سنة من الأمن والسلام، وذلك من ١٨٦٤ الى ١٩١٥.

ولا ريب أن نظاماً مستوحى من هذا النمط من اللقاءات والمناقشات، من شأنه، حسب رأي ميشال شيحا، أن يوفّر للجمهوريّة اللبنانيّة أسُساً من السلام الثابت والوحدة الراسخة.

وفيما كانت أوروبّا والعالم يبدوان مفتونين بالفاشيّة الموحّدة، كانت «لوجور» تنقل حقائقها وثوابتها اللبنانيّة الى السّاحة الدوليّة، وتعلن أن أي بلد يتألّف من جنسيّات ومذاهب ولغات مختلفة، لن يتقبّل إطلاقاً النظام الدكتاتوري، بل هو منذور ليكون بلد مجلس او مجالس نيابيّة، كما هي الحال في بلجيكا وهولندا وسويسرا وكندا.

وكان ميشال شيحا يقول عن التحفّظات الفرنسيّة حيال الإستقلال والمعاهدة مع فرنسا: «فكرة المعاهدة لا تعني، من جهتنا، أي عداء ضدّ فرنسا. فالإتفاقات والمعاهدات تعقد بين الأصدقاء، للحفاظ على روح الصداقة وتحديد مساراتها». فهذه المعاهدة أرادها سعياً الى الوضوح، والى المحافظة على العلاقات الفرنسية-اللبنانية، وخصوصاً لصون الكرامة والحرّية، والكرامة والحرّية في «لوجور» كلمتان، سيّدتان، على المستويين الوطني والدوليّ.

ولما احتدم النزاع الإيطالي-الحبشي، وقف ميشال شيحا على الحياد، فيما سارع لبنانيّون كثيرون الى مناصرة إيطاليا ضدّ الحبشة. أما «لوجور» فقرّرت، بمباركة ميشال شيحا، أن تؤيّد الحبشة باسم العدالة والحرّية.

كان المناخ، في النصف الثاني من ١٩٣٦، مؤاتياً لتحقيق برنامج عمل «الكتلة الدستوريّة» بأجمعه. فقد قرّرت الحكومة الفرنسيّة أن تبدأ مفاوضات مع لبنان تقود إلى إبرام معاهدة صداقة. ولكن يجب ألاّ نعزو كلّ ذلك إلى مداخلات الرئيس بشارة الخوري ولا إلى حملات «لوجور» والصحافة الدستوريّة، بل نعزوه إلى وصول «الجبهة الشعبيّة» في فرنسا الى سدّة الحكم.

وهناك أيضاً حملات «الكتلة الوطنيّة» السوريّة من أجل استقلال سوريا. ومن المؤكّد أن مبادرات «الكتلة الدستوريّة» اللبنانيّة أعطت لبنان دور «صاحب حقّ» في هذا

التطوّر للسياسة الفرنسيّة، وصفة شريك مقبول ومستأهل كالشريك السوري تماماً.

وفي التاسع من أيلول ١٩٣٦ كانت بعثة سوريّة تختم محادثاتها مع الحكومة الفرنسيّة، في باريس، بتوقيع مشروع معاهدة فرنسيّة-سوريّة. وجاءنا التأكيد، جواباً على إلحاحنا بأن المفاوضات ستباشر قريباً في بيروت لإبرام معاهدة فرنسيّة-لبنانيّة.

وكنّا كثيرين نتساءل خلال هذه الفترة من الإنتظار والأمل، وحتّى الانفعال، عن كيفية تقبّلنا ارتقاءنا الى مستوى دولة ناجزة الإستقلال، معترف بها دوليّاً، مقبولة على مستوى الدول العظمى في وسط جمعيّة الأمم. وإذا كنّا، حقّاً، نفكّر بالحرّية المستعادة، وبكل الحقوق الجديدة المكتسبة او التي سنكتسبها لإقامة علاقاتنا مع دول العالم، فقد كنّا مُدركين أيضاً، ما يترتّب علينا من واجبات ومسؤوليّات، يجب ان نتأهّل لها ونتأهّب. وبدت أول عقبة تعترض سبيلنا، لحشد وتعبئة الشباب اللبناني، هي انقسام مجلس النوّاب والبلد بأجمعه، الى كتلتين متساويتين في التماسك والتكاتف: الأكثريّة والمعارضة، وبصورة واقعيّة أكثر، أنصار الرئيس إميل إدّه وأنصار الرئيس بشارة الخوري. وما كان أكثر الأصدقاء الذين رغبوا في تجاوز هذه الإنقسامات لتأدية واجب وطني جلل. واذا كنا نريد ذلك حقّاً فكيف؟

وطرأ حدث صغير، ظاهريّاً، ساعدنا على حلّ مشكلتنا، مما يُثبت أن الأوضاع التاريخيّة المعقّدة لا تستدعي عند نضوجها سوى جهد بسيط جداً لحلّها او لتفجيرها.

وكان ذلك الحدث إضراب عمّال الطباعة في جريدتَي «الأوريان» و«لا سيري». أما عمّال الطباعة في «لوجور». فلم يشاركوا في الإضراب لأن أوضاعهم المعيشيّة كانت حسنة وجيّدة وقد وافقوا على طباعة جريدتي «الأوريان» و«لا سيري» إضافة الى «لوجور». وهكذا صدرت «لوجور» طيلة عشرة أيام وهي تحمل ثلاثة عناوين: «لا سيري»، «لوجور»، «الأوريان»، فبدت جريدة مشتركة بإدارة مكاتبنا.

وتشاء هذه الصدفة أن تحمل الأستاذ جورج نقّاش على زيارتنا، فيلتقي مجموعة من الأصدقاء المتحمّسين جداً لتفاهم وطني يتصدّر شؤون الأمّة. وما أعجب الأيّام! جورج نقّاش، منافسنا العنيد الرهيب، المناصر الأوّل للنظام ولحكومة الرئيس إميل إدّه لم يتوان في الانضمام الى المحادثات والمناقشات التي كنا نجريها، يوميّاً، لبلورة مشروع تنظيم الشبيبة، بقيادة هيئة مشتركة من الكتلتين المتنافستين والمتناحرتين. وبعد وقت وجيز، ولدت تلك الهيئة (صارت «الكتائب االلبنانية» في ما بعد) التي ضمّت حميد فرنجيّه وجورج نقّاش وإميل يارد وشفيق ناصيف وأنا.

وبعد أن عادت الأمور الى طبيعتها المعتادة في أوساط الشبيبة التي أمضت أسبوعين من الحماسة والإبتهاج، فاجأتنا البرودة التي استقبل بها بعض السياسيّين وحدة القلوب والأهداف والمصائر التي تخطّت حدود الفئات والأحزاب. فتلك الفئة «الباردة» إن دعمت، فلها تحفّظاتها وشروطها، وأحياناً اعتراضاتها. وكان أن عقدت الهيئة المشتركة اجتماعاً قرّرت خلاله تسليم القيادة إلى أحد «نجوم» الشبيبة الأوسع شعبيّة: بيار الجميّل، الرياضي الخُلق والسلوك. وهكذا حمل الجميّل مسؤوليّة القيادة وسلطتها، فيما عدنا نحن، مجدّداً الى الانخراط في صفوف الشبيبة.

بيار الجميّل فارع القامة، نحيلها، رياضي وحكم في ملاعب كرة القدم، صيدلي سخيّ القلب، يثني مرضى كثيرين عن ابتياع الأدوية الغالية او المشبوهة، يساعد البائسين، يتحدّث بلغة صريحة، صادقة تصحبها دوماً ابتسامة الإنسان المرتاح الضمير، وكان يقضي نهاره في صيدليّة والده في ساحة الشهداء. وكان الشيخ أمين، والد بيار، يستقبل مبادرتنا بقدْر من التحفّظ والحذر. فهو لا يريد أن ينجرّ ولده الى «السياسة»، بل يهمّه أن يكون فقط رئيس «جمعيّة أصدقاء الشجرة» وعضواً فاعلاً في جمعيّات البرّ والإحسان. فالسياسة، بحسب المنظور الحزبي، لا تخلو من الشبهات والدجل. وبعد أن عرضنا أمامه نبْل هدفنا الوطني، وافق على أن يتولّى ولده قيادة الشبيبة.

سعى بيار الجميّل جاهداً الى أن يجعل من الكتائب، حركة صلبة وصافية على صورته ومثاله. وسرعان ما تطوّرت الكتائب، وأضحت حزباً ارتبط بتاريخ لبنان. فكانت المظاهرة النظاميّة الصامتة التي قامت بها في الأسابيع الأخيرة من عام ١٩٣٦، ردّاً بليغاً على التحرّكات التي أثارتها المعاهدة المبرمة في تشرين الثاني ١٩٣٦ بين فرنسا ولبنان.

وهذه المعاهدة الموقّعة في ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦، والمصدّقة من مجلس النوّاب، بعد بضعة أيّام، أي في ١٩ تشرين الثاني ١٩٣٦، فاوضت فرنسا بشأنها بعثة لبنانيّة، قوامها رئيس الدولة إميل إدّه ورئيس المعارضة الشيخ بشارة الخوري، وهي استمرّت تمنح فرنسا إمتيازات في لبنان. وهناك أيضاً معاهدة ثانية كانت تعطي فرنسا إمتيازات مماثلة في سوريا، ولكنّها تلزم السلطة المنتدبة، بالمقابل، على وضع حدّ لانتدابها وإشراك لبنان وسوريا في جمعيّة الأمم، مما يُسهّل أمام الدولتين قيام تعاون أكيد ومتساو مع باقي دول العالم.

ولكن توقيع تلك المعاهدة تأجّل ثم عطّله الجانب الفرنسي. ولو أبرمت في فرنسا

عام ١٩٣٦، هل كان لذلك تأثير مباشر على تاريخ استقلالنا؟ من يدري!

ومع ذلك، وفيما كان الشطر الأكبر من اللبنانيّين يرحّب بالمعاهدة، كانت بعض الفئات تشكو عدم تمثيلها في المفاوضات، وبينها شخصيّات سياسيّة، مثل سليم سلام ورياض الصلح وعبد الحميد كرامي وعمر بيهم، أخذوا على المعاهدة عدم تطرّقها الى افتراض نظام فدرالي مع سوريا. وكان أن سارت في شوارع العاصمة تظاهرة نظّمها محيي الدين وأنيس النصولي، مديرا جريدة «بيروت» ونتج عنها حوادث عنف مؤسفة. ولا بدّ من أن نذكر هذا الحدث لأنّ رجال السياسة الذين كانوا وراءه أصبحوا في ما بعد، من أشدّ الأنصار اقتناعاً باستقلال لبنان.

وشهد عام ١٩٣٧، ولادة مجلس نوّاب جديد (إنتخاب الثلثين وتعيين الثلث)، مما حرم جريدتنا التعاون مع حميد فرنجيّه الذي أعيد انتخابه، وشارل عمّون المُعيّن نائباً.

فكان من واجبي أن أسدّ الفراغ الذي خلّفاه باختيار معاونين جدد: نبيه أبي زيد، أنطوان نهرا، إدوار باسيل، مرسيل تروكاز، ميشال جنادري، جينيت سوريانو، وخلال فترات طويلة او قصيرة إجمالاً: كسروان لبكي، رينيه عجوري وكميل أبو صوّان، الذين حملوا سلاحهم الأوّل في الصحافة في جريدة «لوجور». فقد دأبوا على إبراز مهاراتهم الكتابيّة على غرار من سبقوهم رغم كونهم ما زالوا في ريع الشباب.

واقترح ميشال شيحا أن يحتفظ فقط بنصف ما يحقّ له. ولكي يبرّر هذا السلوك إداريّاً وماليّاً طلب أن تتحوّل «لوجور» الى شركة. فكان أن وافقتُ أخيراً على اقتراحه. ولكنني رجوته أن يخفي الوثائق في خزانته الخاصّة. ولكن تلك الوثائق مُزقت وأُتلفت باتّفاق مشترك بعدما تحتّم عليّ ترك جريدة «لوجور» في أواخر سنة ١٩٤٦، لتولّي مهمّة وزير مفوّض مطلق الصلاحيّة لدى الكرسي الرسولي.

ومنذ ذلك الحين، بدأ ميشال شيحا يكتب إفتتاحية «لوجور» بعدما كان يكتب فقط «حديثه الاسبوعي»، وتوجّب عليه أن ينهض قبل الفجر لتدبّر مسؤوليّاته ومهمّاته العديدة.

والمفارقة المدهشة، أن ميشال شيحا الذي حذّر من تأسيس جريدة «لوجور»، ثم أصبح ملهمها الأوّل ومستشارها، إتّخذ أيضاً مبادرة جديدة. فقد قرّر أن يتحمّل مسؤوليّات الجريدة الماليّة بكاملها، هادفاً بذلك، الى تأمين أوسع انتشار لها، وصيانة استقلالها الناجز لدى أقربائه المساهمين والذين يحقّ لهم التدخّل في أيّ شأن من شؤونها سياسياً وإدارياً.

وفاجأني، يوماً، بتسليمي وثيقة تعترف لي بملكيّة ربع المؤسّسة، اما الربع الآخر فكان من حقّ موسى دي فريج، حسب ما أذكر.

وهكذا عرفت جريدة «لوجور» ثلاثة عصور: من ١٩٣٤-١٩٣٦، عندما كانت بإدارة شارل عمّون، ومن ١٩٣٧-١٩٤٦ عندما تولّيت أنا شخصيّاً إدارتها، وأخيراً عندما تسلّم ميشال شيحا مسؤوليّاتها بمعاونة خليل الجميّل.

وبقيت «لوجور» أمينة لمبادئها، تدافع بحماسة وعناد عن كلّ ما ينتسب في لبنان وفي العالم بأسره الى الحرّيّة والعدالة.

كانت جريدتنا منذ ١٩٣٦، الجريدة الوحيدة الصادرة باللغة الفرنسيّة في الشرق التي دانت الغزو الإيطالي للحبشة، وقد جلبنا لأنفسنا مآخذ العديد من الأصدقاء «الأعيان». بادرنا إلى القيام باستفتاء شعبيّ، وسألنا المارّة في الشوارع آراءهم التي كانت جميعها تؤيّد توجّهاتنا وتدعمها.

ولم نحجم أيضاً في ربيع سنة ١٩٣٨ عن التنديد بغزو هتلر للنمسا، وعن رفض تفكيك تشيكوسلوفاكيا لصالح ألمانيا، في أيلول ١٩٣٨.

وبدأنا ننذر، منذ شهر تشرين الأول ١٩٣٨، بالنتائج المأساويّة على المستوى المناطقي والدولي لغزو فلسطين على يدٍ من لم تكن، بعدُ، دولة إسرائيل. فأمام عينيّ الآن مقالاتي الخاصّة التي تدحض التقارير المشبوهة والمُغرضة للبعثات البريطانيّة عن حلول مزعومة للإشتباكات اليهوديّة-العربيّة، خصوصاً بعثة بيل، في تشرين الأول ١٩٣٨، وبعثة وودهيد، في كانون الأول من السنة نفسها. وتوالت إنذاراتنا وتحذيراتنا إلى أن كتب ميشال شيحا، في «لوجور» تلك الإفتتاحية الطنّانة في ١٩٤٧، غداة تقسيم فلسطين. وممّا قال: «من قضية بسيطة، ظاهريّاً، اليوم، ستتزلزل الأرض من أساساتها».

ولكنّ الجهود التي بذلها يهود العالم قبل حرب ١٩٤٨ للإقامة على الأرض الفلسطينيّة كانت قد لفتت إنتباه ميشال شيحا، الذي طالما حدّثني عنها بقلق واضطراب. وكم من مرّة أشرت في افتتاحيّاتي، عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، إلى الخطر الداهم الذي تُعدّه المخطّطات الصهيونيّة، والذي سيقلب، اذا نفذ، أوضاع المنطقة بكاملها رأساً على عقب. ولا ريب أن الإقامة اليهوديّة في فلسطين بعد الحرب وعقب المذابح الوحشيّة التي ارتكبتها ألمانيا الهتلريّة مبيدة الشعب اليهودي، كانت قد اتّخذت الطابع الإنساني لدى الرأي العام الأوروبّي المسيحي، إذ رأى في كلّ ذلك تعويضاً

بسيطاً لشعب نكّل به واضطُهد.

ولكن أي شأن لصوتنا في معزوفة الأمم! فالمهمّ، في رأينا، هو الدفاع دونما تعب وكلل، عن القيم السامية التي تبقى وحدها علّة وجودنا وضمان حياتنا.

ويتحتّم عليّ، أنا الذي واكبت وعشت أحداث التاريخ المعاصر، أن أميط اللثام عن مدى العجز الأوروبّي والأميركي في التصدّي للظلم والقهر، ممّا عجّل بحلول المآسي والكوارث الدوليّة.

كان المفوّضون السامون في لبنان يتعاقبون. وخلَف الكونت دي مارتيل، دبلماسي دمث، هو غبريال بيّو، الذي اتّخذ في ٢١ ايلول ١٩٣٩، وبعد أقلّ من ثلاثة أسابيع من اندلاع الحرب العالميّة، قراراً بتعليق العمل بالدستور، ولا شكّ أن باريس كانت وراء ذلك القرار. وحلّ الجنرال دنتز محلّ السيد بيّو في كانون الأول سنة ١٩٤٠. وفي الرابع من نيسان عام ١٩٤١، طلب الجنرال دنتز من الرئيس إميل إدّه أن يقدّم استقالته وعيّن مكانه، بقرار بسيط الأستاذ الفرد نقّاش، القاضي الناعم اللطيف الذي كان يستطيع بمجرّد حضوره، أن يهدئ كل النزاعات، بدون حلّها تماماً، وإخماد كلّ الضغائن والأحقاد.

ورفضنا هزيمة فرنسا، من أجل صداقاتنا ودفاعنا عن الحرّيّة. وتبنّينا، حينذاك، موقفاً خطراً، لأن الجيش الفرنسي في الشرق، بقيادة الجنرال دنتز، كان لا يزال خاضعاً لسلطة ڤيشي وقيادتها. وكانت بعثات الهدنة الإيطاليّة والألمانيّة بدأت تشعرنا بعبء وجودها في لبنان وخطر ذاك الوجود.

ولكنّنا لم نستسلم للهزيمة الفرنسيّة. ورغم وجود جيش ڤيشي الفرنسي على أرضنا، لم تكن «لوجور» تأبه بتعنيف السلطة الرسميّة الفرنسيّة وأحياناً بانتقامها وظلّت على موقفها المؤيّد والداعم لتشرشل وديغول وعلى مقاومة الغزو والطغيان.

وحافظ ميشال شيحا على تحفّظه وكرامته في علاقاته مع أعضاء البعثات الفرنسيّة والبريطانيّة، بعدما دخلت جيوشهما الى لبنان. فهو يرغب في التعامل بالمساواة مع أي سلطة، لبنانيّة كانت أم أجنبيّة.

ودعاني، في إحدى أمسيات الحرب، الى تناول العشاء في دارته في عاليه، وأنا باللّباس الرسمي.

«باللّباس الرسمي؟» سألته بشيء من فضول، بعد هذا الإنحراف المفاجئ عن بساطة عاداته وحياته.

فردّ عليّ:

– نعم! باللّباس الرسمي، ولن نكون على المائدة سوى ستّة مدعوّين، من بينهم مدعو بريطاني.

وقصد ميشال شيحا أن يقول للمدعو البريطاني والدبلماسي الكبير، المعتاد على مستلزمات اللّباس في بلاده، بأن البيت اللبناني، يجب أن يعامل تماماً مثل «البيت» الإنكليزي. وهكذا بدا المدعو البريطاني مرتبكاً ومتضايقاً، مما كان يرتديه من لباس . . . تفصيل بسيط؟ ولكنّ اللوحة الجميلة المكتملة، تتكوّن وتتألّف من تفاصيل بسيطة وصغيرة.

كنّا قد استقبلنا بارتياح وحماسة في تموز ١٩٤١ وحدات من فرنسا المحاربة، إلى جانب القوّات البريطانيّة. وكان الجنرال كاترو، مندوب الجنرال ديغول، قد ضاعف تصريحاته، قبل دخوله إلى لبنان وخلاله وبعده، وكانت داعمة ومؤيّدة لاستقلال كل من لبنان وسوريا. وفي السادس والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٤١، جدّد تلك التصريحات علناً، محيّياً بدوره (كالجنرال غورو قبل ٢١ سنة) لبنان المستقلّ. وكانت الولايات المتّحدة الأميركيّة والإتّحاد السوفييتي ودول عربيّة كثيرة تعترف وتقرّ باستقلال بلدنا.

بيد أن السياسة الفرنسيّة، ما لبثت أن تطوّرت، وكان الجنرال ديغول قد جاء الى بيروت مرّتين لتفقّد قوّاته والتعرّف الى الشعب اللبناني، من جهة، والإتّصال بالقيادة البريطانيّة، من جهة أخرى.

وأتاحت لي صفتي الصحفيّة، أن ألتقيه خلال الزيارتين، وأقيمت على شرفه خلال زيارته الثانية حفل استقبال رسمي في «قصر الصنوبر». وتبادلنا بعض الأحاديث القصيرة. والواقع أنه كان يقرأ «لوجور». فقد طلب من مدير مصلحة الصحافة لفرنسا الحرّة، السيد بيرهان، أن يشمل «لوجور» وأنا شخصيّاً، بعنايته. ولم يكن لديّ ما أطلبه منه، حينذاك، سوى ما يطلبه كل اللبنانيّين: تحقيق الوعود الفرنسيّة.

وفي الخطاب الذي ألقاه الجنرال في قاعة «رابطة الإتّحاد الفرنسي»، تبدّى أنه غير مستعجل الى التطرّق او الى معالجة الموضوع العزيز والغالي جداً على قلبنا: عودة العمل بالدستور وإجراء إنتخابات حرّة توصل الى الحرّيّة.

لفت الخطاب إنتباهي إلى نقطة معيّنة: البلاغة وقوّة السبك وسموّ الإيحاءات وسهولة الإلقاء، لا تردّد ولا ارتباك، لا إعادة ولا تكرار لأي عبارة، تساوق وتناغم في

علامات الوقف والصمت، تواصل وحي كأنه منزل من فوق: هذا ما يؤكّد قول أحد محاضرينا الذي وصف ديغول بقوله: «الرجل ذو الصوت النبوي، والاسم المختار منذ الأزل».

ولدى عودتي الى مكتبي في «لوجور» لكتابة التعليق على ما جاء في الحفلة، وصلتني رسالة من «مصلحة الصحافة الفرنسيّة» تعلمني بأن النصّ الكامل لخطاب الجنرال ديغول سوف يرسل اليّ بعد لحظات. واستلمت نصّ الخطاب، فاذا هو مطابق تماماً لما سمعت من حيث السبك الإنشائي وعلامات الوقف والإيحاءات، حتى لكأنّه قد أُعدّ سلفاً، وإنّ ذاكرة الجنرال ديغول العجيبة سمحت له أن يلقيه بتلك السهولة وتلك الروعة. وكان عليّ أن أستعيد ذكريات ذلك الخطاب وتلك الميزة الديغوليّة، بعد ربع قرن، في قصر الإليزيه، خلال زيارتي الرسميّة لفرنسا، في أيّار ١٩٦٥، بصفتي رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة.

***

كان كلّ شيء، من ١٩٣١ والى ١٩٦٥، بالنسبة له ولنا ولي أنا أيضاً، قد تطوّر وتبدّل. ولكنه، هو، لم يتغيّر. والفضائل التي كان يعلي شأنها، بقي يتطلّبها من كلّ واحد ومن الجميع. فقد كان الصورة الأبهى والمثل الحيّ والمشعّ.

لا أعلم، إذا كان، في ما بعد، قد تقصّى أسباب عقوق مواطنيه. ولكني أعتقد أن من قدره أن يتقبّل ذلك كاستحقاق، كمنحة ضرورية وعابرة، اذ إن للعقوق نفسه جولة واحدة لا غير.

وهذا هو ديغول، يجتذب الى نصبه التذكاري ومُثله، الجماهير المقرّة بالجميل والخاشعة، من جميع جنبات الأرض.

***

ومع ذلك، كانت الأيّام تجري، دون أن يطرأ أي تغيير في لبنان، سوى تبدّل الأشخاص. خلف الرئيس الفرد نقّاش، الدكتور أيّوب ثابت، رجل الخُلق والاستقامة، المعروف بسوء طباعه، أكثر مما هو معروف بالخدمات التي أدّاها للدولة طيلة عشرات السنوات. وخلف الدكتور ثابت الأستاذ بيار طراد – بترو عند أصدقائه واللبنانيّين – المحامي اللامع والمرجع القانوني ومستشار غالبيّة الأسر اللبنانيّة الكبيرة

المتجمّعة في شارع سرسق. وكان يجيد الكتابة والحديث باللّغتين العربية والفرنسيّة.
وكان ذا ميل جارف لمناداة من يكلّمه او يتكلّم عنه باسم «أخونا»، وكان أيضاً متّزن الطبع، مما يتيح له إعادة أي مشكلة صعبة في نظر سواه، إلى حجمها الطبيعيّ. وهو أيضاً ترأس الإنتخابات التشريعيّة التي دُعي اليها اللبنانيّون، أخيراً، في ٢٩ آب عام ١٩٤٣، بموجب قرار المندوب المدني لفرنسا السيّد جان هيللو، الذي خلف الجنرال كاترو.

وجرت الانتخابات في الوقت المحدّد لها، واتّصفت بمنافسة سياسيّة مستعرة بين «الكتلة الدستوريّة» برئاسة الرئيس بشارة الخوري، و«الكتلة الوطنيّة» برئاسة الرئيس إميل إدّه، وكان عاد الى المعترك السياسي بعد هجره رئاسة الجمهوريّة.

وتعادلت الأصوات التي نالها في الدورة الأولى من الإنتخابات، كل من رئيسي الكتلتين المتنافستين. وعند فوزهما في الدورة الثانية، دعاهما المندوب الفرنسي هيللو، وكذلك المندوب البريطاني الجنرال سبيرز، الى إجراء تسوية بينهما، واختيار مرشح ثالث بالإجماع. فوقع الإختيار برضى الطرفين على كميل شمعون الذي أصبح لمدّة ٢٢ ساعة الرئيس المفترض للجمهوريّة اللبنانيّة.

ولكن تبدّلاً طرأ على المواقع والأدوار أوصل الشيخ بشارة الخوري الى رئاسة الجمهوريّة. وقد حان الوقت، في اعتقادي، للتحدّث عن ذلك الوجه اللبناني العظيم، الذي ورد اسمه مراراً على قلمي، والذي يبقى مع شقيق زوجته ميشال شيحا، مبعث إعجابي وامتناني. فقد انهالت عليّ من هذين الرجلين الكبيرين، آلاف من أدلّة العطف والوداد والاهتمام والمؤازرة الأبويّة. ولا ريب أن الرجلين وقفا على خدمة لبنان، كلّ ما أوتياه من موارد الثّقافة والأخلاق، التي ثمّرها وضاعفها إيمانهما بالله وبلبنان.

ولكن الشيخ بشارة الخوري، رغم ما جمعه بميشال شيحا من عمق إيمان وسعة ثقافة ولاهب وطنيّة، تبدّى رجلاً آخر. فتحدّره من الجبل، وميوله، ومهنته كمحام ومخالطته لجميع طبقات الشعب، وقربه من إقطاعيّي السياسة، كل ذلك ترك على مسلكه وحياته بصمات بارزة ظاهرة. وكانت له المقدرة الكاملة في المرافعة باللّغتين العربيّة والفرنسيّة أمام المحاكم المدنيّة والجزائيّة. واستطاع أمام المحكمة الجزائيّة سنة ١٩٣٦ أن يفوز بتبرئة عبد الحميد كرامي، والد رشيد كرامي، المتّهم بجريمة قتل في طرابلس، اعتُبرت دفاعاً شرعيّاً عن النفس. وكان من قبل أيضاً، قد حصل على تبرئة أحد المتّهمين في جريمة شغلت الرأي العام اللبناني، وكان مسرحها منزل إحدى

السيّدات اللبنانيّات الكبيرات، السيدة ليندا سرسق، بينما حكم على المتّهم الثاني بالموت شنقاً.

كان الرئيس بشارة الخوري يحظى بوضع إستثنائي في مجلس النوّاب. عندما تعرّفت اليه عام ١٩٣٦، كان قد اختير أكثر من مرّة وزيراً أو رئيس حكومة. والفطنة التي كانت من أجمل مزاياه، أتاحت له أن يقيم تلاحماً عجيباً بين نوّاب الكتلة الدستوريّة، رغم انتمائهم الى مناطق مختلفة، حتى ليُظن بأنهم أفراد عائلة واحدة. ولم يتردّد النوّاب للمرّة الأولى في تاريخ لبنان، في التجمّع ضمن معارضة دائمة، لا للسلطة اللبنانيّة فقط، بل أيضاً للتنديد بالتصرّفات الخاطئة الصادرة عن القوّة المنتدبة.

وكان الشيخ بشارة الخوري يزور «لوجور» لماماً. لكن أسرة الجريدة كانت تذهب لزيارته وتختلط هناك، في بيته، بزوّار آخرين، في أجواء من المرح وأحياناً من التنديد بتصرّفات الحكم.

عبثاً جاهد الشيخ بشارة الخوري لبلوغ الغنى رغم ثراء أقربائه ومناصريه. وطالما طلب اليه أن يعطي الكثير، ولكنّه كان يعرف كيف يستقبل كلّ من يطرق بابه فلا يردّه خائباً ملتاعاً.

ويُروى أن الشيخ بشارة الخوري كان يتمتّع بأعصاب مثل الحبال المفتولة شزراً، فيواجه بهدوء وثبات وحكمة كل الأزمات وكلّ الحروب الكلاميّة والثرثرات. وكم من مرّة تمنّى لو عرف أهداف محاربيه ونوايا المشنّعين به. وكم من مرّة أيضاً، حزّ في قلبه أن يناوئه ممثّلو فرنسا بهذه الكراهية هو الذي ما فتئ يجاهد، ليحول دون أي تكدير لصورة فرنسا في لبنان، وليبعد كل خطر عن السلطة الفرنسيّة-اللبنانية. ولكن الموظّفين الفرنسيّين، عوض أن يستغلّوا النقاء والطيبة في قلوب معارضي سياستهم، كان همّهم الأوحد البحث عن مصالحهم الخاصّة، والسعي الى تأمين العائدات وتكديس المكاسب. ولا شكّ أن فرنسا المُرسلين والفرسان التي عرفناها طيلة قرون وقرون، مسخ ربّما جمالها وعطّل رونقها بعض الموظّفين والتجّار وذوو المآرب والغايات.

وحضر الشيخ بشارة الخوري، بعد هزيمته في انتخابات كانون الثاني الرئاسيّة عام ١٩٣٦، حفلة تسليم السلطات الى الرئيس إميل إده، بكلّ طبيعيّة وصفاء ذهن وقلب.

وكان قد ترأس في تشرين الثاني ١٩٣٦، البعثة البرلمانيّة التي شاركت الدولة في التفاوض مع المبعوثين الفرنسيّين، كما وافق أيضاً، سنة ١٩٣٧، على توزيع المقاعد في مجلس النوّاب، مما أعاده الى الأقلّيّة. وكم من حلول ارتضى بها إثر وساطة المندوب

السامي، ولم تكن دوماً تخدم مصالحه. فلماذا اذاً، كان يعامل وكأنه عدو لفرنسا؟ وشاهدته، غداة الهزيمة الفرنسيّة في ١٩٤٠، كالحاً حزيناً مقطباً وقد عاد الى التدخين الذي كان امتنع عنه قبل سنوات.

كانوا يظنّونه مستميتاً لاعتلاء كرسيّ رئاسة الجمهوريّة. الحقيقة أن كل شيء في مجرى حياته كان يُعدّه لتحمّل هذه المسؤوليّة الرفيعة التي لم تكن أبداً حلمه الوحيد وقُطب أهدافه. فهذا المناضل الباسل كان يسعى أيضاً الى التماس السلام، وقد أقام على ذلك ساطع البراهين، إنْ خلال مدّة ولايته الرئاسيّة أو بعدها.

وحالما اعتلى كرسيّ الرئاسة، سعى الى تشكيل الحكومة الأولى للجمهوريّة الجديدة. إختار لرئاستها طارئاً، لا على الساحة السياسيّة اللبنانيّة، بل على نادي رؤساء الحكومات، هو المناضل الكبير رياض الصلح، حامل علم الحريّة في العالم العربي بأجمعه.

وأعلنت الحكومة الجديدة برعاية رئيس الجمهوريّة برنامجها الاستقلالي في بيان وزاري طالما انتُظر بفارغ صبر وفضول.

ماذا سيقول عن لبنان رياض الصلح الذي انقلب قبل مدّة طويلة بطل العالم العربيّ؟ واهتدى الرئيسان الى صيغة توافقيّة، ملتبسة كمثيلاتها من الصيغ التوافقيّة، فتحدّثا عن لبنان «ذي وجه عربي». فهذا الوجه، وفق رأي القرّاء والسامعين، قد ينبىء أو لا ينبىء بفكر وقلب عربيّين.

وكانت «لوجور» من أيلول حتى تشرين الثاني، تدعم وتؤيّد بقوّة سياسة الحكومة التي كان من واجبها، بمؤازرة مجلس النوّاب، سلوك الطريق حتى النهاية، أي إلغاء بعض أحكام الدستور التي نصّت أكثر من مرّة، على حقّ السلطة المنتدبة في المراقبة او النقض. وبرز الخلاف حول هذا الموضوع بين الحكم اللبناني الجديد والمندوب الفرنسي. ففيما طالب الحكم اللبناني بعدم إدراج ذلك في كتب التاريخ، أصرّ المندوب الفرنسي على موقفه المطالب بتضمين كتب التاريخ جميع تلك النصوص. وسارع السيد هيللو، الذي كان قد غادر الى الجزائر للإجتماع بالحكومة المؤقّتة لفرنسا الحرّة، في العودة الى بيروت. وكان قد طلب في إحدى محطّات طائرته تأجيل مناقشة الدستور. ولكن الحكومة اللبنانيّة رفضت تأجيل الإستحقاقات لسدّ الطريق على أي وساطة. وهكذا جرى تعديل الدستور قبل وصول السيد هيللو. فجاءت ردّة فعله عنيفة ومستهجنة جدّاً، إذ اعتقل رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة وبضعة وزراء، بينهم

كميل شمعون، ونقلهم الى قلعة راشيّا ثم ضمّ اليهم نائبين ليسا من أعضاء الحكومة ولكنهما كانا يستطيعان التأثير على طبقات المعارضة السياسيّة والتحكّم بمجرى الأحداث: عبد الحميد كرامي وعادل عسيران.

وهبّ اللبنانيّون يندّدون ويحتجّون، وعمّت النقمة كلّ أنحاء البلاد وتشهد على ذلك صحافة تلك الحقبة. وسيطرت على الأجواء محادثات كاترو-بشارة الخوري، وأصرّ الرئيس بشارة الخوري على عدم مغادرته قلعة راشيّا، إلاّ برفقة الرئيس رياض الصلح والوزراء المعتقلين. وهكذا وصلنا الى ٢٢ تشرين الثاني. تحدّث الشيخ بشارة عن كلّ ذلك في مذكّراته «حقائق لبنانيّة»، ولا أحد سواه مؤهّل، في نظري، لكتابة تاريخ تلك الحقبة من عمر لبنان.

وأحب هنا، أن أتحدّث باختصار، عن إحدى المقابلات التي اشتركتُ فيها، شخصيّاً، خلال أحداث الأيّام العشرة الحاسمة.

كانت الحكومة الفرنسيّة الموقّتة قد أرسلت الجنرال كاترو الى لبنان ليجد حلاّ للمأساة. ودرج على عقد كلّ اجتماعاته في فيلاّ صغيرة، في شارع سرسق، أظنّها أصبحت الآن نادياً.

ورأى الجنرال أن من المستحسن أن يستمزج، وجهاً لوجه، آراء بعض الشخصيّات اللبنانيّة في الأوضاع الحاليّة. فكنت، نظراً لمسؤوليّاتي في «لوجور» وعلاقاتي بالرئيس بشارة الخوري، أحد الأشخاص الذين أعربوا مباشرة عن شعورهم ورأيهم للجنرال كاترو.

وبعد الاحتفاء الحميم، قال لي كاترو بأنه سعيد في أن يوضح لي حقيقة الموقف الفرنسي حيال ما جرى في الأسابيع الأخيرة:

«إن الحكومة الفرنسية الموقّتة، ترفض سياسة الأمر الواقع. فقد كان طلب من السيد هيللو منع تعديل الدستور من طرف واحد. ولكنه لا يوافق أبداً على اعتقال رئيس الجمهوريّة ونقله مع حكومته الى قلعة راشيا، بدون أن يترك لهم مجال انتعال أحذيتهم... فالجنرال ديغول يرفض هذا الأسلوب رفضاً قاطعاً».

وزاد الجنرال كاترو بأنه يعرف مدى علاقاتي بالرئيس بشارة الخوري، ولذلك يسعده أن يقول لي أيضاً: «نحن الفرنسيّين لا نضمر أي عداوة مسبقة للرئيس بشارة الخوري. فأنا نفسي، عندما كنت في لبنان، قبل بضعة اشهر، توقّعت أن يكون الخوري رئيس الجمهوريّة العتيد».

وعبّرت للجنرال كاترو خلال المقابلة، عن تقديري واحترامي لمشاعره، ولكنّي لا أرى حلاً للمعضلة اللبنانيّة في المقابلات والمناقشات التي يجريها مع رجال الصحافة وعالمي السياسة والأعمال، «إنما الحلّ الوحيد، في نظري، هو التفاهم المباشر مع رئيسيْ الجمهورية والحكومة، اللذين هما فعلاً السلطة الشرعيّة وقادة البلد».

وما كنت قد علمت آنذاك، أن الجنرال كاترو قد باشر فعلاً، الحوار مع الرئيس بشارة الخوري، لوضع حدّ للسخافات التي ارتكبها هيللو، مرجّحاً العقل والحقّ في تصرّفاته ومشاعره.

وهكذا انتظمت الأحوال في ٢٢ تشرين الثاني، ضمن الشروط الإنتصاريّة التي جعلت من هذا التاريخ تاريخ الإستقلال نفسه.

وكان الإستقلال اللبناني ثمرة لعوامل متعدّدة، من أهمّها، إطلاقاً، حقّ الشعب اللبناني في أن يحكم نفسه. وقد اعترفت بذلك الحقّ، تباعاً، الحكومات الفرنسيّة المتعاقبة ومن يمثّلها من الدبلماسيّين والقادة (غورو وكاترو) للجيوش الفرنسيّة في الشرق. وقد نصّت وثيقة الإنتداب الفرنسي على لبنان، على واجب فرنسا في إيصال الشعب اللبناني الى الإستقلال التامّ. وكنت قد كتبت في «لوجور» بأن «أولى مهمّات الإنتداب أن يعلّمنا كيف نستغني عنه». وكانت كلمة «إنتداب»، حينذاك، تعني اما المهمّة المنوطة بفرنسا أو السلطة المنتدبة، أي فرنسا نفسها.

وكان يقود لبنان أيضاً، إلى الاستقلال الرجال السياسيون وفي مقدّمهم الرئيس بشارة الخوري وأعضاء الكتلة الدستوريّة ورؤساء الطوائف، على رأسهم البطريرك الماروني، وشخصيّات من كل الطبقات الاجتماعيّة، وصحافيّون، نخصّ منهم بالذكر أسرة تحرير «لوجور».

وكانت هناك أيضاً مصالح السياسة البريطانيّة التي كان يمثّلها الجنرال سبيرز، وقد دأب على استغلال كل هفوة واستثمار كل ضعف فرنسي ودعم كل صداقة وتشجيع كل مبادرة تزعج الوجود الفرنسي في لبنان. ولم يكن تصرّف الجنرال سبيرز الا تطبيقاً لشريعة تاريخيّة تتخطّاه: شريعة النزاعات الأوروبيّة في الشرق، منذ النزاع البريطاني-الروسي في إيران، والمزاحمات الأوروبيّة في التدخّل بسياسات دول الإمبراطوريّة العثمانيّة، «الرجل المريض»، على مدى القرن التاسع عشر، حتى حروب الهيمنة الباقية حتى اليوم، والتي تستنفر كلّ طاقات الولايات المتّحدة الأميركيّة.

فقد كانت بريطانيا، عام ١٩٤٣، تضع جميع إمكاناتها للدفاع بكل الأساليب عن

الحقّ اللبناني.

وفي معرض افتخاره بالاستقلال، كان أحد شبابنا يقول بشيء من الطرافة والدعابة: «لسنا أحراراً في ألاّ نكون مستقلّين».

كان ميشال شيحا الذي ناضل في الصف الأوّل من أجل الإستقلال قد أسرّ إليّ: «وعلى كلّ حال، فلن نستطيع أن نكون، في شرق يخضع للنفوذ البريطاني، أشبه بوكالات تجاريّة فرنسيّة في الهند، كبونديشيري وكاريكال وشاندرناغور».

كانت أوروبّا كلّها، المنتصرة والمهزومة على السواء، تدفع ثمن الحرب الانتحاريّة التي خاضتها. ففرنسا خسرت إمبراطوريّتها في أفريقيا وآسيا، وغادرت هولندا أندونيسيا، كما تخلّت بلجيكا عن الكونغو.

ودفعت إيطاليا ثمن هزيمتها خسارتها الحبشة. أمّا المانيا فلم تخسر كل ممتلكاتها فقط، بل شهدت تفكّك أراضيها الخاصّة. وربحت بريطانيا الحرب على حساب سلطانها على جزء من الكرة الأرضيّة، هذا السلطان أو تلك الإمبراطوريّة التي كانت لا تغيب عنها الشمس.

وراح رجال أوروبّا العظام يُعرفون بدون شك، بميزة أغلب رجالات التاريخ الكبار: ترك بلادهم، عند ذهابهم، أضعف مما كانت عليه يوم مجيئهم. أمّا، نحن، فمن حقّنا أن نغتبط بتقارب سُنن التاريخ وجهودنا، وان نُبادر الى تحيّة اللبنانيّين وتكريمهم، وفي مقدّمتهم الرئيس بشارة الخوري. فهم استحقّوا لنا الهواء الطلق وأمجاد الحرّيّة.

***

وكان لنا الاستقلال في سنة ١٩٤٣، وما أطلق عليه أيضاً اسم «الميثاق الوطني» الذي هلّلنا له، ثم ما لبثنا أن حمّلناه كل أوزارنا وخطايانا.

وما هو الميثاق الوطني؟ هو إرادة الطوائف اللبنانيّة، أن تعيش معاً، في معزل عن أيّة هيمنة، آتية من الشرق (أي العالم العربي) أو من الغرب.

وكان البيان الوزاري الذي يفسّر هذه الإرادة، قد ورد فيه ما يلي:

«لبنان مدعوّ، مثل كلّ دول العالم، إلى تعاون دوليّ... وهو يُعلّق أهمّيّة أوّليّة على علاقاته بالدول العربيّة. وستسهر الحكومة على إقامة هذه العلاقات على قواعد ثابتة، تؤمّن احترام الدول العربيّة لاستقلال لبنان وسيادته وسلامة حدوده. لبنان بلد

ذي وجه عربيّ، يُحبّذ كل إسهام ناجع ومفيد للثقافة الغربيّة.

« وأشقّاؤنا في العالم العربيّ لا يريدون للبنان الا ما يريده له أبناؤه. لا نريد أن يكون بلدنا قاعدة للإمبرياليّة. والعرب لا يريدونه ممرّاً للإمبرياليّة اليهم. ونحن، مع إخوتنا العرب، نريد لبنان وطناً عزيزاً ومستقلاً وسيّداً وحرّاً. . . »

وكانت إرادة الحكومة تخطّي الطائفيّة وإلغاءها. وقد ورد في البند ٩٥ من الدستور، كما جرى تعديله بواسطة حكومة الإستقلال الأولى، ما يلي:

«بصفة انتقالية، وتوخّياً للعدالة والوفاق، تتمثّل جميع الطوائف، بعدْل وإنصاف، في الوظائف العامّة وفي تأليف الحكومات، دون أن يكون في ذلك أيّة إساءة الى خير الدولة ومصلحتها».

وهكذا، فإن «الميثاق الوطنيّ» الذي أعطي تفسيرات كثيرة، وحمّلوه مختلف الأوزار، وجعلوا منه كبش المحرقة، ليس جامداً أبداً ولا يتضمّن أي ضغط او إكراه.

والطائفيّة التي ألصقوها بالميثاق الوطني، كانت قد سبقته من قبل. فمشروع المعاهدة الفرنسيّة-اللبنانيّة لعام ١٩٣٦، يتضمّن رقمين ملحقين، ٦و٦ مكرّر، يؤمّن الأوّل حقوق الطوائف المسيحيّة، ويؤمّن الثاني حقوق الطوائف الإسلاميّة. وذكرت هذين الرقمين، لأُطلع الجيل الجديد على أساس التوازن المتّبع بين الطوائف.

وترجع الطائفيّة الى الماضي البعيد من تاريخنا. وهي وليدة طبيعيّة للشؤون والأحوال. وقد تمّ تكريسها في نظام جبل لبنان عام ١٨٦٤، بتأسيس مجلس إداري يمثّل جميع طوائف الجبل، وسلطة همّها الوحيد أن تحافظ على التوزيع الطائفي للوظائف.

والحلّ الحقيقي والمنطقي للطائفيّة لن يكون في تصريحات وبيانات محتدّة ولاهبة، ولا في ادّعاء إلغاء إحدى نتائج قانون من قوانيننا الشخصيّة، بل في الرجوع الى جذور مشاكلنا، أي علمنة الدولة، للوصول أخيراً الى نظام العلمنة الشاملة.

وكل حلّ آخر، ليس سوى رغبة خبيثة مخادعة للسيطرة بكثرة العدد او بضعف الدولة والحكم.

***

وكان «الميثاق الوطنيّ» يكرّس على الصعيد الداخلي، شعار «لا شرق ولا غرب». والتزمت حكومة الإستقلال الأولى، التزاماً كاملاً بهذا الشعار.

وكان المندوب الفرنسي الى لبنان، الجنرال بينْيت، قد أعرب مراراً، خلال صيف ١٩٤٤، عن نيّة حكومته في إبرام معاهدة مع لبنان، يستعاض بها عن وثيقة الإنتداب. وتذرّع الجنرال بينْيت الى ذلك، باتّفاق فرنسي-بريطاني، يُعطي فرنسا وضعاً مميّزاً في لبنان.

وأعلنت الحكومة اللبنانيّة عدم معارضتها لأتّفاق فرنسي-بريطاني كهذا.

وكان لبنان، في الوقت ذاته، يرفض أن يرى في الجامعة العربيّة التي انضمّ اليها، غير صفة «مؤتمر الدول العربيّة الدائم». فلا دولة ترضى بغير ذلك، الاّ بواسطة قرار حرّ صادر عنها. وشمل البروتوكول الأوّل، الموقّع في الإسكندريّة، في ٩ تشرين الأوّل ١٩٤٤، تعهّداً من كلّ دولة، بعدم اتّباع أيّة سياسة خارجيّة من شأنها أن تلحق الضرر بأعضاء الجامعة العربيّة، او بأيّ واحد منهم. وهذا الذي اعتبر منتقصاً من حرّيّتنا، جرى تعديله في آذار ١٩٤٥، بمُبادرة من وزير خارجيّتنا الجديد السيد هنري فرعون.

وجرى التوقيع على ميثاق الجامعة العربيّة، في ٢٢ آذار سنة ١٩٤٥. وعقب بضعة أيّام، أي في ٢٩ آذار ١٩٤٥، دُعي لبنان للمشاركة في مؤتمر سان فرنسيسكو، للمباشرة بإعداد مجموعة أنظمة منظّمة الأمم المتّحدة.

وحفاظاً على اندفاعها، لم تتردّد الحكومة اللبنانيّة في مباشرة الإنفصال الجمركيّ عن سوريا في سنة ١٩٤٧، والتوقيع على اتّفاق مالي مع فرنسا في ٢٤ كانون الثاني ١٩٤٨، رغم اعتراض الحكومة السوريّة «التي وقّعت على اتّفاق مشابه بعد مرور سنة.

وفي ١٥ آذار ١٩٥٠، أنذرت الحكومة السوريّة، بلسان وزير ماليّتها وقتذاك، خالد العظم، لبنان بأن يختار بين الوحدة الإقتصاديّة معها والطلاق الكامل بين البلدين. فاختار لبنان الطلاق، حفاظاً ليس على مصالحه المادّيّة فقط، بل خصوصاً، على حرّيّاته في الحقلين الإقتصادي والمالي وسواهما من باقي الحقول.

وهكذا بقي شعار «لا شرق ولا غرب» في حيّز التطبيق التامّ.

ولكن بدأت، منذ ١٩٤٧، أحداث، دامية أولاً، ثم دبلماسيّة، تبدّل بهدوء او بعنف، أجواء العالم العربي برمّته. فالقضيّة الفلسطينيّة التي تخطّت النطاق الفلسطينيّ، طفقت أصداؤها تدوي في جنبات العالم العربي جميعها (خصوصاً في لبنان)، وتُلقي بتأثيراتها المباشرة على علاقات الدول العربيّة بدول العالم.

وكانت البداية، المجابهات الفلسطينيّة-الإسرائيليّة في حيفا وجوارها، عقب مغادرة بريطانيا المفاجئة (قبل نهاية فترة الإنتداب في ١٥ أيّار ١٩٤٧)، ثم انهزام الجيوش

العربيّة أمام المنظّمات اليهوديّة المسلّحة والمدرّبة أحسن تدريب، مما كلّفنا، في لبنان، تدفّق مجموعات كثيفة من اللاجئين الفلسطينيّين على بلدنا. وقد قدّرت تلك المجموعات، حينذاك، بزهاء ١٥٠,٠٠٠ شخص، كانوا يأملون في العودة الى ديارهم، بعد بضعة أسابيع، على يد جيوش الجامعة العربيّة المظفّرة. ولم تلبث الآمال التي اتّجهت نحو منظّمة الأمم المتّحدة، أن باءت كلّها بالفشل. ومن ثم، عقدت هدنة بين مصر وإسرائيل في رودس عام ١٩٤٩، تبعها اتّفاق هدنة لبناني-إسرائيلي في ٢٣ آذار ١٩٤٩، ثم الإتّفاق الأردني-الإسرائيلي في ٣ نيسان ١٩٤٩، وأخيراً الإتّفاق السوري-الإسرائيلي في ٣ تمّوز ١٩٤٩.

وكانت إسرائيل قد حصلت، خلال ذلك، على اعتراف دولي بها.

اما عودة اللاجئين الفلسطينيّين الى ديارهم، فقد اصطدمت منذ البداية بتصلّب إسرائيل وعنادها وكانت ربطت حلّ القضيّة الفلسطينيّة بإقامة السلام معها. فبقي اللاجئون الفلسطينيّون، إذاً، في لبنان، يقيمون بجوار مُدننا الرئيسيّة، فيما راح عددهم يزداد ببطء او بسرعة، وفْق الظروف. وسرعان ما صاروا، نظراً لفشلهم وتبدّد آرائهم، فريسة الحركات الثوريّة وضحايا التمرّد في العالم العربي.

ولم تلبث الهزيمة العسكريّة العربيّة، أن ألقت بثقلها على العالم العربيّ، ذاك الذي رفضت شعوبه أن تذلّها الأنظمة السياسيّة القائمة. فكان أن ولجت سوريا دوّامة الإنقلابات العسكريّة التي بادر اليها الكولونيل حسني الزعيم، مما بعث بأصدائها الى جميع جيرانها العرب. وسقطت الملكيّة المصريّة، بعد سنتين، وتبعها إنقلاب عراقي ثم ثورة يمنيّة، وليبيّة وسودانيّة.

ووجب علي لبنان، المتكبّد عبء اللاجئين الفلسطينيّين، إقتصاديّاً واجتماعيّاً وسياسيّاً، أن يدخل، في بداية ١٩٥٢، في ميثاق دفاع عربيّ مشترك، تمهيداً لما سيُدعى «القيادة العربيّة الموحّدة»، حيث، على عكس ميثاق الجامعة العربيّة، تؤخذ القرارات بأغلبيّة الأصوات. وكانت البداية فقط. ووضع الجيش اللبناني، بعد عشر سنوات، بإمرة «القيادة العربيّة الموحّدة»، كما جرى أيضاً لباقي الجيوش في العالم العربيّ.

ولكن، في ما كان العالم العربيّ يتّجه نحو الراديكاليّة بخطى سريعة، كان أمراء البترول يضاعفون ثروتهم وغناهم. فتلك الثروات الهائلة وغير المحدودة، التي كدّسها ملوك البترول وأمراؤه كانت تستعمل لإبعاد الانتفاضات والثورات عن بلادهم، من جهة، وللضغط، من جهة أخرى، على تجارة الغرب واقتصاده وموازنته وضميره،

لفصْم كل علاقة وإبطال كل توازن، في لبنان، بين الشرق والغرب.

وصيغ ميثاق سنة ١٩٤٣، ليكون لبنان بلداً هادئاً ديمغرافيّاً، وفي إنماء متناغم، في شرق وادع، متوازن وأخويّ، وفي وجود غرب صديق وأخوي. فإذا شروط كل ذلك الميثاق، بعد خمسين سنة من إعلانها رسميّاً، قد تبدّلت تماماً. ولكن من واجبنا أن نعيش أيضاً، في لبنان حرّ، هادئ، موضوع ثقة، متغلّب على كل الأزمات، وعائد من جديد، قيْدوم شرق مُلبْنَن، أي متوصّل من خلال كل عنفه وأزماته، الى وعي وقبول تساكن الديانات الثلاث العالميّة وتعايشها وهي الوسيلة الوحيدة لتعايش شعوب متنوّعة ومختلفة.

ومن الطبيعي أن يكون ميشال شيحا، عام ١٩٤٣، في مقدّمة من دعموا وأيّدوا جهد الشيخ بشارة الخوري ونشاطه وحكومة رياض الصلح، من أجل الإستقلال.

فقد أسرّ اليّ، من بعد، قائلاً: «كنّا مع الإستقلال، إذ من الطبيعيّ أن نكون مع الحرّيّة والكرامة. نحن نذود دائماً عن هذه القيم، لأنّها تمثّل بالنسبة الينا الأهداف نفسها. ولكن استقلالنا مدرج في حركة شاملة لتحرير الشعوب. فهل بمقدورنا أن نبقى في آسيا استثناء مؤقّتاً مثل الوكالات التجاريّة الفرنسيّة في الهند مثل كاريكال وشاندرناغور؟».

ولم يبدّل ميشال شيحا، أيّ واحدة من عاداته بعد نيل الاستقلال، فقد بقي يعتذر عن تلبيته الدعوات، ولا يفتح بابه الا لبعض المحظوظين. كما أنّ الشيخ بشارة الخوري كان قد انتقل الى بيت في شارع القنطاري، أصبح في ما بعد، اثر انتخابه لرئاسة الجمهوريّة، القصر الجمهوري، طيلة ولايتين.

كان بشارة الخوري، رئيس الجمهوريّة، يستدعي أحياناً، إبن عمه ميشال شيحا، للتحاور والتشاور في بعض المواضيع الهامّة. وقد أسرّ اليّ في أحد الأيّام، قائلاً: «لا أستطيع أن أبقيه للغداء فقط، بل عليّ، قبل مجيئه، أن أخلي البيت»، ويضيف بدعابة: «وكان عليّ أيضاً تفتيش كل زوايا البيت، للتأكّد من خلوّها من أيّ كائن بشري. وإذا صدف وكان عندنا أي إنسان، فمن واجبنا أن نجعله يغادر بوسائل الإقناع او، ربّما، بالعنف!».

ورغم تحفّظه الشخصيّ، كان ميشال شيحا يهتمّ ويعبأ بشؤون الدولة. فهو يتتبّعها بشغف، ويبعث الى الرئيس بشارة الخوري برسائل كتابيّة او شفهيّة معي، وأحياناً كثيرة، بواسطة موظّف صديق يثق به مثل موسى مبارك او جورج حيمري، او بعض

الأقارب، كهنري فرعون او موسى دي فريج.

وتولّى ميشال شيحا، عام ١٩٤٥، مسؤوليّة تشجيع الانفصال الجمركي مع سوريا. وكثيرون تنبّأوا لنا بالكوارث، ولكن العكس حصل تماماً. فقد تنشّط اقتصادنا وازدهر، كما شجّع أيضاً المفاوضات مع الدولة الفرنسيّة لفصل نقدنا، حبّيّاً، عن الفرنك الفرنسي. وهنا لا بدّ من الإقرار بأن المفاوضات التي كان يقوم بها وزير خارجيّتنا، حميد فرنجيّه، كان ميشال شيحا يتتبّعها خطوة خطوة، لكي لا نقول يتولّى إدارتها وتوجيهها.

ومنذ تجديد ولاية الرئيس بشارة الخوري الرئاسيّة عام ١٩٤٧، ترأّس ميشال شيحا معارضة النظام. فكان يعيب على النظام تجديد الولاية، وكل النوايا المبطّنة التي سبقته وتبعته.

وكان يقول أيضاً: «هذا التجديد، ليس فقط سابقة خطرة، بل هو، كما حدث، ضلال وخطأ وهفوة. كنت أهضمهُ لو أن الرئيس تريّث حتى آخر شهور ولايته، ليتعرّف الى اتّجاهات الرأي العامّ الذي قد يطلب منه، عند الحاجة وبإلحاح، مباشرة ولاية ثانية. ولكن أسلوب التحضير لهذا التجديد، علناً، وإجراء انتخابات مجلس النوّاب لهذه الغاية، أمران لن أنقطع عن التنديد بهما ورفضهما».

وكان الرئيس بشارة يردّ على ذلك بقوله لي:

«من الواضح أن مجلس النوّاب ليس لديه مرشح مشروع ومقبول مثلي. ثم، كان من واجبي الحتميّ، أن أكمل مهمتي وأرسّخها. فلماذا الإنتظار؟».

ولكن هذا التحاور، كسواه من التحاورات التي تخالطها المشاعر والعواطف، لم يقد الى أيّة نتيجة.

وقد استغلّ كثيرون هذا الفراق أو الخلاف بين الصهر وابن عمّه. فكان السعاة يعرضون الأحداث بأسلوب يزيد من حدّة الخلاف بين الرجلين. وذهبت القحّة ببعضهم أن قالوا للرئيس بشارة الخوري، إن معارضة ميشال شيحا له، مردّها الى أنه كان يرغب في الكرسي الرئاسي، بينما كان غيرهم يذيعون على مسامع ميشال شيحا، مدى ضعف بشارة الخوري أمام أفراد عائلته وحزبه. وهكذا تلبّدت الأجواء بالكذب والبهتان، حتى غدت إزالتهما صعبة جداً ومستحيلة. وكنت من الذين سعوا الى رأب الصدع وإعادة ذات البين، ولكن عبثاً!...

ولا ريب أن ميشال كان أشدّ ألماً وغمّاً من الرئيس بشارة الخوري، عندما قدّم هذا

الأخير، عام ١٩٥٢، إستقالته التي خطّها بيده في دارته بعاليه، والتي كانت هزيمة حياته السياسيّة الفادحة. ومن الصعب أن تكون حملات ميشال شيحا في «لوجور» على الحكم، السبب الوحيد لتلك الهزيمة، إذ إنّ الشعب ميّال بفطرته الى التبديل والتغيير، بعد أن قضى الرئيس بشارة الخوري في الحكم تسع سنوات، أي من ١٩٤٣ الى ١٩٥٢. «عشر سنوات، ذلك كثير»، قالوا، في فرنسا، للجنرال ديغول...

حقّاً، إن عشر سنوات رئاسيّة في لبنان أكثر من كافية. وهناك تفسير كان الشيخ بشارة الخوري يلجأ اليه ويردّده دائماً، وهو أن اغتيال الرئيس رياض الصلح أخلّ بالتوازن الذي كان يمثّله الثنائي بشارة الخوري ورياض الصلح وعطّله، مما أفقده دعماً قوياً وصلباً. ولم يتردّد خلفاء رياض الصلح، مثل عبدالله اليافي وسامي الصلح، من القول علناً بأن رئيس البلاد كان ينظر اليهما نظرة فوقيّة.

***

واستمرّ ميشال شيحا يقدّم خدماته، رغم هذا التغيير السياسي الداخلي. كان عليّ في الأشهر الأخيرة من سنة ١٩٥٤، وكنت وزيراً آنذاك في حكومة سامي الصلح، أن أتصدّى لتيّار لبناني عنيف، يطالب بالوحدة الاقتصاديّة مع سوريا. وعبثاً حاولت في مجلس الوزراء أن أصرّح بأن رفضي لقيام هذه الوحدة الاقتصاديّة، لا ينبع من عداوة لجيراننا، بل من تباين نظامينا الاقتصاديّين. فنظامنا يرتكز على الخدمات أساساً، ويستوجب لازدهاره، شروطاً وحرّيّات أخرى، لا يستوجبها النظام السوري الزراعي والإنتاجي. ولكن هذه البراهين والأدلّة، رغم واقعها وحقيقتها، لم تتجاوز حدود الرفض. فعمدت الى الطلب من رئيس الحكومة سامي الصلح، أن يعلن مجلس الوزراء، موافقتنا على وحدة، كهذه، بشرط أن تتأمّن للبنان حرّيّة التبادل والمقايضة، وحرّيّة المرفأ والمطار والتسهيلات الممنوحة للترانزيت.

فكان رفض مجلس الوزراء الجواب الأنسب، واستجابة صريحة لطلبات شخصيّات عديدة في عالميّ السياسة والأعمال.

تحوّل مفاجئ بسيط في تاريخنا. تحوّل مفاجئ لنا جميعاً. ولكن ليس لميشال شيحا.

وكان مريضاً... المرض نفسه الذي سوف يغيّبه. فقد كان بين أزمة قلبيّة وأخرى، يكتب مذكّرة لصالح الحرّيّة الاقتصاديّة في لبنان. وما زلت احتفظ بنسخة طبق الأصل عن تلك الوثيقة المؤثّرة.

وهل أسمح لنفسي، هنا، بنشر هذا السرّ؟ فقد استدعي، ليكون قرب سرير ميشال شيحا أحد أوفى أصدقائنا، وأمهر الإختصاصيّين بأمراض القلب في عصره، الدكتور غوديل، عميد الأطبّاء في مستشفى قناة السويس.

جاء الدكتور غوديل الى اليرزة وفحص ميشال شيحا مطوّلاً. ثم عاد وفحصه مرّة ثانية، وخرج من غرفة المريض باديَ التأثّر. فلحقت به الى الباب، التماساً لنبأ مطمئن. فرأيته يبكي وهو يقول لي بأنه خرج من غرفة رجل عظيم، كافح وناضل من أجل بلده ولكنّه أهمل نفسه، وهو لن يستطيع مقاومة الموت الوشيك.

ميشال شيحا او الشغف بالواجب، أقوى من إرادة الحياة.

***

كنت قد غادرت جريدة «لوجور» في بداية عام ١٩٤٧، لاتولّى منصب وزير مفوّض، مطلق الصلاحيّة، لدى الكرسي الرسولي. ولكن تعلّقي بالصحافة بقي عميقاً صادقاً.

الناس جميعهم يعرفون هذا المثل: «الصحافة تقود الى كل شيء، شرط التخلّي عنها وطلاقها». ولكن الحقيقة أن التخلّي عن الصحافة أمر مستحيل. ولن نستطع التفلّت من رؤيتنا للأحداث والأشياء وأسلوب وصفها، حتى أن علاقتنا بسوانا ينساب اليها التبدّل والتطوّر.

ونظراً لهذه الخبرة المكتسبة، إختارتني الحكومة اللبنانيّة، بطلب من الجامعة العربيّة، لعرض القضيّة الفلسطينيّة سنة ١٩٤٨، أمام منظّمة الأمم المتّحدة في باريس. وكانت هذه الجلسة الأخيرة للمنظّمة تنعقد في قصر شايّو في فرنسا. وهناك، وجدت جميع المندوبين العرب، متأهّبين لقول البطولات الكلاميّة، دون أن يكون في حوزة أحدهم، أيّ وثيقة او اقتراح مشترك.

وكان انقضى على ذلك خمسة عشر عاماً، يوم اتّصل بي الرئيس فؤاد شهاب، عقب انقلاب فاشل ضدّه وضدّ نظامه. وكنت قد كتبت في «لو جور»، بعد غياب سبّبته مسؤوليّات دبلوماسيّة ووزاريّة، مقالاً أفضح فيه وأندّد بالتواطؤ والتشجيع الخارجيّ الذي استغلّه منظّمو «الإنقلاب» الفاشل. وطلب اليّ الرئيس فؤاد شهاب، الذي كانت علاقاتي به علاقات مجاملات، أن أذهب، اذا رغبت، الى باريس، المنبر الدولي لإسماع صوت لبنان للعالم أجمع. وقصدت باريس بدون أي إجراءات خاصّة: مما

سمح لوزارة الخارجيّة بالردّ على فضول نواب كثيرين، رغم التشاؤم والسخرية، بأني أقوم بجولة دعائيّة سياحيّة، باسم مجلس السياحة، بينما كنت في الحقيقة، أؤدّي مُهمّة سياسيّة. وباشرت مهمّتي بزيارة الڤاتيكان، مما حمل بعض النوّاب أيضاً في لبنان، الى التساؤل عن عدد السيّاح الذين سأكتشفهم هناك!... وتمكّنت في فرنسا من مقابلة شخصيّات رسميّة ومهنيّة كثيرة، وعت جميعها تمام الوعي الواقع اللبناني الحقيقي، كما أن أكثر من عشرين جريدة، نشرت افتتاحيّات تحبّذ وتؤيّد وتدعم لبنان، بقلم شخصيّات لامعة وبارزة، بدءاً بالسفير القديم فرانسوا بونسيه، وانتهاء بعميدة الصحفيّين مدام جنيفياف تابويس. واستفسر الرئيس شهاب، لدى عودتي، عن النفقات التي استلزمتها رحلتي الطويلة، التي لم تكلّفني سوى تسديد فاتورة الفندق، وبعض مصاريف التنقّلات، فيما تحدّث البعض، في لبنان، عن صرف الملايين. فلقد كانت نفقات الرحلة فقط ثلاثة عشر ألف ليرة لبنانية لا غير. هو تفصيل بسيط، ولكنّه هامّ جداً ومقنع لبعض العقول المريضة. وأعتقد أن هزالة هذه الأرقام، لن تتناسب أبداً مع ما حقّقته الرحلة من نتائج مفيدة ومكاسب ثابتة.

ولكن تسييري لشؤون مجلس السياحة، كان له أيضاً الصدى الطيّب في صدر الرئيس فؤاد شهاب، الذي اختارني لأشترك كوزير للتربية الوطنيّة في آخر حكومة تألّفت في ولايته... وقبل أن أصبح مرشّحه – او مرشّح الأغلبيّة الشهابيّة – لرئاسة الجمهوريّة.

وهذه هي، إذاً، المنعطفات والتبدّلات التي جعلت مهنة الصحافة تقود الى تحمّل مسؤوليّات أعلى فأعلى في الحياة السياسيّة الديمقراطيّة. ولكن لا بدّ من التأكيد، أيضاً، بأن «بطاقة الصحافة» ليس بمقدورها وحدها أن تفتح أمامي كلّ الأبواب، الواحد بعد الآخر، وصولاً الى باب رئاسة الجمهوريّة. فالصحافي مهما كان لامعاً وبليغاً، لا يتمتّع، أمام الرأي العام، بالمتاع الكافي. فالمؤونة الضروريّة التي أعطت شخصيّتي وعملي، الوزن او النظرة التي ما كنت سأتمكّن بدونهما من الحصول على التقدير الذي حظيت به، طول ترقّي نحو القمم، هي، بدون ريب، مهنة المحاماة...

٣

المحاماة

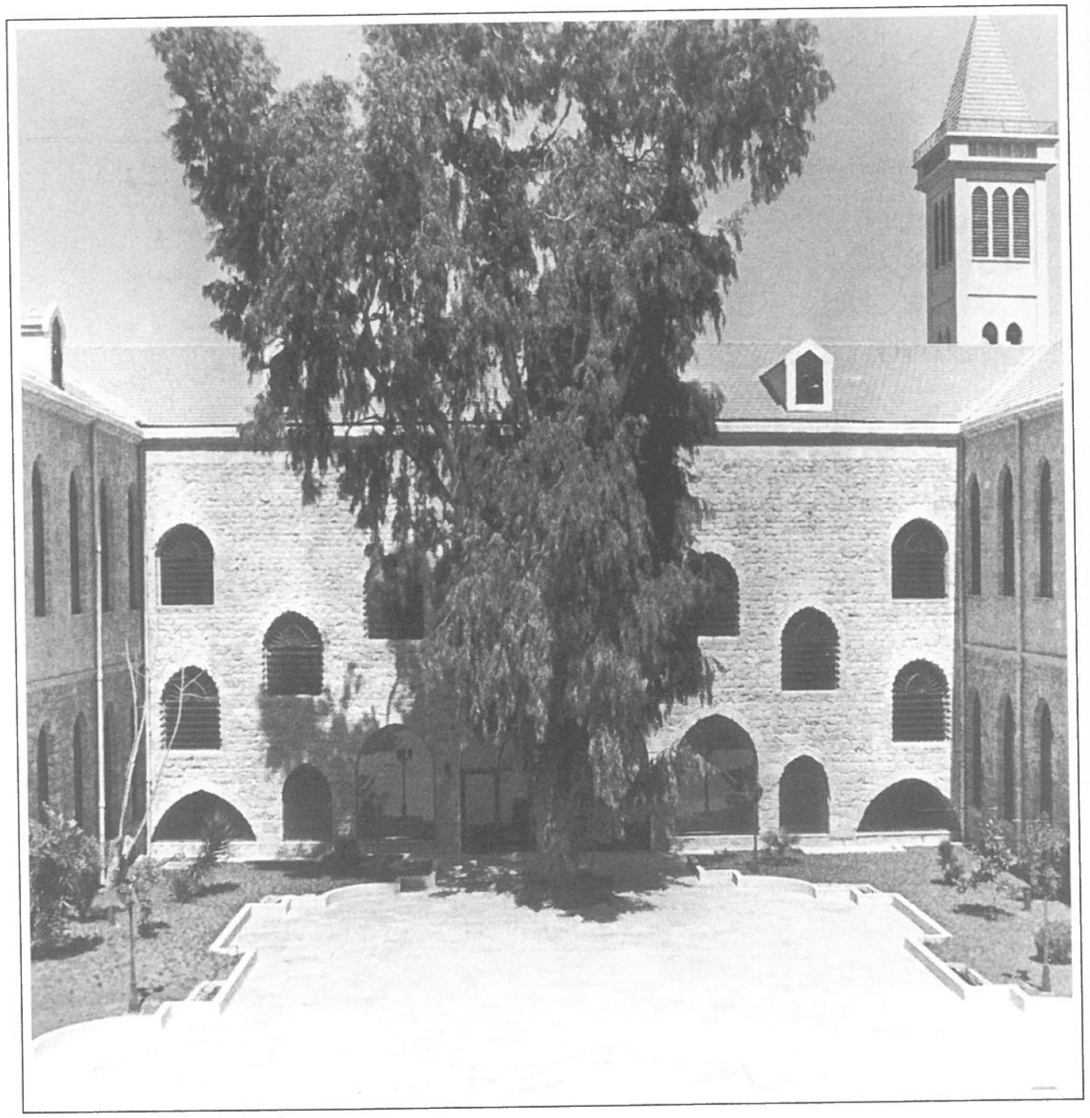

لم يكن للصحافة، أن تثنيني يوماً عن ممارسة المحاماة. فهما نشاطان لا يتنافيان كما بدا لي، بل يتلاقيان ويتكاملان: كلٌّ منهما يذود، بطريقة مختلفة، عن القيم نفسها. ورسالة كلّ منهما إطلاع الرأي العام على أحداث قد يضرّ جهلها بالمجتمع. وهما، معاً، في خدمة الحقيقة.

هكذا كانا، وهكذا يجب أن يستمرّا. وهذا ما أُدركه وأعيه. فهل لي أن أزهو، بأنّي كنت، في آن معاً، صحافيّاً ومحامياً!...

تحوّل مكتبي في جريدة «لوجور»، مكتباً للمحاماة أيضاً. فقد كنت أستقبل فيه أصدقاء جاؤوا يطلبون المساعدة لدى المحاكم، وأحياناً، زبائن سرعان ما يصبحون أصدقائي. وكنت أتقاضى بدل أتعابي نقداً، أو في الغالب، على شكل هدايا وخدمات، أو، بكل بساطة، عبارات شكران قد لا تدوم طويلاً.

ويطيب لي أن أورد، في اختباري للمحاماة، بعض الذكريات التي تركت عندي أعمق الآثار. واذا توافقت تلك الآثار مع نسبيّة عدالة الإنسان، فماذا عساي أفعل؟

باشرت المحاماة متدرّجاً في مكتب محام شاب لامع، يفرض احترامه وقار شخصيّته وثقافته المتشعّبة. ولم تكن الدعاوى الأولى التي أوكلها اليّ، مبعث فخر وإطراء، اذ ما زلت أقاسي وأنا أتذكرها، الارتباك الذي أوقعتني فيه.

طيّار فرنسي يقود طائرة مائيّة تابعة لطيران الشرق، غرّر بإحدى القاصرات التي لم تتجاوز السادسة عشرة، فحملت منه سفّاحاً. وتخلّى عنها بعدما نال مأربه منها. وأُدخلتْ الى المستشفى بعد إجهاض محفوف بالمخاطر، فأسرعت شقيقتها الكبرى

تطالب بالتعويض، وبالإقتصاص من الجاني. ويشاء سوء حظّي أن أدشّن مهنة المحاماة بدعوى كهذه! وقد يصعب تخيّل مدى خفر العشرين سنة أمام النساء. فقد كانت، حتى بعض الألفاظ، تصبغ وجنتيّ بالاحمرار، كفتى مراهق يتقدّم بخشية، وسط دغل أشواك الجنسيّة الزاهرة. وهل كان معلّمي يدري أنّه قد زجّ بي في أحضان هذه العلّيقة الشائكة! . . . فصاحبة الدعوى إمرأة لعوب، خليعة العذار، شتّان ما بيني وبينها! . . . وعرفت، من بعد، أن معلّمي كان مُطّلعاً على كلّ ذلك . . .

ودعتني يوماً الى تناول بعض المشروب في منزلها، ليتسنّى لنا أن نتكلّم بهدوء، كما ادّعت، عن دعوانا. ولم أجد مانعاً من تلبية الدعوة. فأستقبلتني بحفاوة وترحيب. وقد وضعت على اسكملة قارورة وكأسين. وشرعت تبشّرني بأنها وحيدة في البيت، حتى أنها وضعت قطّتها، في الخارج، على الشرفة. وبعد حديث مُسهب تخلّله الشراب، جشّمت نفسها عناء إطلاعي على كلّ زاوية من زوايا منزلها، وحتى على غرفة نومها التي أثنيت على حُسن ترتيبها. ومن ثمّ، وكما يجب، استأذنتُ بالإنصراف من دون أن تدفع بي براءتي الى الارتماء بين الذراعين الممدودتين والمتوسّلتين . . .

وما أكثر نزوات الذاكرة ومفاجآتها! فحركة واحدة من يد معلّمي بقيت محفورة في عقلي وذاكرتي. وما فتئتُ أشاهد بوضوح مُغريتي، وهي تضع على المكتب عشرين ليرة لبنانية لتسديد بدل الأتعاب، ويد معلّمي، المتأهّب للخروج، وهي تدفع بالأوراق النقديّة الى زاوية مكتبي من دون أن ينبس بكلمة. ولربّما قصد أن يُفهمني بذلك، أنّ فضيلتي الساذجة، هي التي استحقّت بدل الأتعاب بكامله!

وما برحت أجهل حتى اليوم، كيف انتهت الدعوى التي ارتكبت فيها هفوات وأخطاء لعدم خبرتي، والتي ذهبت بي الى إغفال ما لديّ من وسائل شرعيّة لاحتجاز المتّهم ضمن الأراضي اللبنانيّة. وقد قيل لي، آنذاك، بأن الطيّار والفتاة قد تصالحا. وما أخشاه أن تكون آمالي قد دسّت من وراء ظهري هذه «النهاية السعيدة».

أما الدعوى الثانية، فذكرياتها أقلّ إحراجاً، بعد أن تعرّفت بسرعة الى مدى حدودي. وكانت القضيّة، سرقة الزيت من معصرة أحد القرويّين الذي كان يكتشف، كلّ صباح، نقصاً في مؤونته من الزيت. وما لبث أن كمن ليلاً في المعصرة، وباغت السارق وقبض عليه. فخطر لي خلال المحاكمة، أن أستَغلّ التفاوت البسيط بين نصّ التشريع الفرنسي وبين تعريبه، فيكون دفاعي عن جناية، حيث لا وجود إلاّ لجنحة. وكنت أعي ما أقوم به، وداخلتني من جرائه وساوس كثيرة. وربحت الدعوى وحكم

على المتّهم بالحبس مدة ستّة أشهر، وهو عقاب صارم مجحف نوعاً ما، ولكنه خفّض الى ثلاثة شهور في محكمة الإستئناف، بفضل محامي الجهة المقابلة الذي دافع عن موكّله، باللّغة العربيّة، ببراعة واندفاع. وسمعت ذوي موكّلي يهمسون من خلفي ويقولون: «ليكن دفاعك بالعربيّة، ليكن دفاعك بالعربيّة». وقد استبان الأمر محظوراً عليّ، لأني أدرك تمام الإدراك حدود بلاغتي باللّغة العربية، ومن المحال عليّ المنافسة والتباري. ولنفترض أني أستطيع، فهل كنت سأفعل؟ كنت قد سعدت، في داخلي، عند سماعي تخفيف الحكم. وهكذا فسح المجال أمامي لأكتشف، للمرّة الأولى، مأزقاً ناجماً عن اضطراب ضمير محام شابّ وفتيّ.

وسلّمني نقيبنا حينذاك، الأستاذ نجيب دبّاس، الدعوى الهامّة الأولى. وكان عليّ الدفاع عن قاتل – أحد قاتلي – بائع جوّال في بحمدون. وكانت الدعوى قد أُحيلت على المحكمة العدليّة المختلطة، أعلى سلطة قضائيّة جزائيّة في ذلك الحين، وهي مؤلّفة من خمسة قضاة، ثلاثة فرنسيّين ولبنانيّين، يصدرون أحكاماً نهائيّة. وأحيلت القضيّة على هذه المحكمة الإستثنائيّة، لا من أجل فداحة الجريمة، وهي من اختصاص محكمة الجنايات اللبنانيّة، بل خصوصاً بصفتها الطائفيّة: القاتلان درزيّان، والضحيّة يهودي. ودعي للدفاع عن المجرم الثاني زميلي في التدرّج، الأستاذ روبير خلاط الذي سيصبح، في المستقبل، سفيراً للبنان في أثينا وروما.

وبذلنا، أنا وزميلي، ما بوسعنا من جهود، في جميع المجالات. وكنت قد دغدغت الأمل، بأن يستفيد موكّلي من بعض أحكام الظروف المخفّفة، اذ من البديهي أن يكون من أول المأساة الى آخرها، مجرّد متفرّج وشاهد، جرّه رفيقه الى مكان الجريمة جرّاً. ولكن المحكمة المختلطة التي عاملت المجرم الثاني وفق أحكامها، حكمت على الرجلين بعقوبة الموت.

وتوجّهت الى رئيس الجمهوريّة، حينذاك، حبيب باشا السعد، بطلب عفو، وقُمت لديه بمسعى تلقّاه بكلّ انتباه، مُعلنا أنه سيدرس القضيّة.

وبيّنت لفخامته أن الشريك لربّما كان قد نجا من عقوبة الموت أمام محكمة الجنايات. فشزرني وأردف:

«لقد أخطأنا، إذاً، بإحالتنا المجرمَين الى المحكمة المختلطة».

ورغم الارتباك الذي شملني في حضرة هذه الشخصيّة المرموقة، المحدّقة اليّ أنا ابن العشرين، من علوّ الأجيال التي تمثّلها، استطعت أن أقول:

«لا أبيح لنفسي مناقشة قراركم. ولكني أعتقد أنَ نتائجه ربما تخطّت نواياكم».

ولم أعد أتذكّر من ثمّ كيف غادرت المكتب الرئاسي: هل تقهقرت في مشيتي أم أدرت ظهري لمحاوري وأنا أغادر مكتبه؟ وعلى كلّ، خشيت أن أكون تركت لديه إنطباعاً سيّئاً.

وبلغني الجواب على طلب العفو، بواسطة النائب العام لافارغ: الرجل الصارم النفور والضامر، الذي استدعاني الى مكتبه، واحتفى بي بأسلوب مدهش. ولم يقدّم اليّ سيكارة بل طلب اليّ تدخين واحدة من علبتي. ثم أبلغني أن طلب العفو قد رُفض، كما أبلغني أيضاً، انّ عليّ أن أقوم بتأدية واجب آخر: مرافقة المحكوم الى المشنقة.

«هو واجب صعب إداؤه، كما قال لي، «وقد قام بأدائه النقيب دبس نفسه، قبل سنوات، عندما رافق أحد المحكومين الى المشنقة، واستولى عليه، حينذاك، ضيق بالغ وانزعاج مرهق...».

وأضاف النائب العام، محدّقا فيّ:

«مَن تقدّمك، كان له الفضل في تأدية مهمّته كاملة».

ولم يكن أمامي، ساعتذاك، الا السير في طريقي حتى النهاية.

وفي الغد، عند بزوغ الفجر، كنت في السجن مع روبير خلاط، لنشهد استيقاظ المتّهمين، ونقوّي عزيمتهما قدر ما نستطيع، ونتلقّى آخر رغباتهما في صحبة القضاة المختصّين.

وفوجئت برؤيتي المجرم الرئيسي، منهار القوى خائراً بينما بدا الرجل الضعيف والقابل للتأثير والذي دافعت عنه، يواجه مصيره المحتوم برباطة جأش لم تفارقه، لا خلال اغتساله السريع في السجن، ولا عند أسفل المشنقة، عندما شرع كاتب المحكمة، الأمير عبد العزيز شهاب، يتلو عليه القرارات القضائيّة والإداريّة التي بمقتضاها ستُنزل به عقوبة الموت شنقاً.

وبقينا واقفين قرب المشنقة من دون أن أكفّ عن الترديد في داخلي بأن العدالة التي حكمت على أحد المتّهمين، الذي كانت نجاته من الإعدام ممكنة، مسألة فيها نظر وقابلة للجدل والمناقشة...

وكنّا، هناك، ثلاثة من رفاق دراسة، يؤدي كلّ منّا ما طلب منه، ويغمرنا التأثّر نفسه أمام هذه المأساة. ولكن سُرعان ما توجّهنا الى كنيستنا في جامعة القديس يوسف، لنصلّي من أجل راحة نفس اليهودي المغدور، ومن أجل راحة نفس قاتلَيه

الدرزيّين.

لا أعتقد أنّ في مقدوري أن أضيف شيئاً في ما يخصّ عقوبة الإعدام، على حجج مؤيّديها ومناصري العمل بها، كما أني لن أستطيع حسم نزاع متعدّد الجوانب والوجوه.

على كلّ حال، إنه لمن الضروري أن أعيد الى الأذهان، في هذا النطاق، استقالة الرئيس إميل تيّان، في ١٩٤٩، الرئيس الأوّل لمحكمة الإستئناف والتمييز في تلك الحقبة، ورئيس لجنة العفو أيضاً.

وكنت قد عُيّنت للمرّة الأولى وزيراً للعدل. ووجدت محكمة الإستئناف والتمييز بدون رئيس. فطلبت من الرئيس إميل تيّان العودة عن استقالته، فرفض. ولكنه أسرّ اليّ، حينذاك، بما بقي مكتوماً في صدري حتى اليوم.

فالرأي الذي أبداه، وقتذاك، هو وأعضاء لجنة العفو، حول قضيّة جنائيّة مدوّية (إثنا عشر محكوماً بالإعدام من الحزب السوري القومي) لم يلق التجاوب المأمول من السلطة السياسيّة، أي رئيس الجمهورية، بالتعاون مع رئيس الحكومة ووزراء الطوائف المختلفة وزعمائها. فتوجّب إعدام أحد المحكومين الذي أوصت لجنة العفو بالعفو عنه، وتبرئة محكوم عليه بالموت، من طائفة أخرى، كانت لجنة العفو رفضت تبرئته.

ومن الواضح أن كلا الرجلين حكم عليهما بالإعدام، ومن الواضح أيضاً أن آراء لجنة العفو ذات صفة استشاريّة لا غير. ولكن الرئيس تيّان انزعج كثيراً من نسبيّة الحكم السياسي والحكم البشري.

وبعد سنوات، وكنت أيضاً وزيراً للعدل، كان عليّ أن أنقل الى رئيس الجمهوريّة، آنذاك، كميل شمعون، ملفّ محكومين بالموت. فاستدعى الحفاظ على التوازن الطائفي إعدام محكوم معفى عنه... بجريمة مع سابق تصوّر وتصميم. وسلّمت الملف الى مدير العدليّة، هامساً في أذنه، بصفة شخصيّة وبعد دراسة الأوراق، بأني أتوقّع العفو عن أحد المحكومَين. وعاد مدير العدليّة، في الغداة، من مكتب رئيس الدولة، وهو يبشّرني بأنّ أمامي الآن دليلاً آخر على نسبيّة الأحكام الإنسانيّة.

وأعود الى ذاكرتي في قصر العدل، قصر العدل القديم والمهمل اليوم، والذي كان مسرحاً لمشاهد ورؤى كثيرة...

واستبانت كلّ دعوة وكأنها اقتباس مسرحي لما تعلّمناه طيلة سنوات الدراسة، وقد تنقلب مواضيع دروس العقود وشبه العقود، والجرائم، والجنح، وشبه الجنح،

مرافعات، وردوداً هادئة أو إنفعاليّة، وحركات للأيدي.

نحن في زمن، حسبُك فيه أن تتغلّب على خصمك، في ميدان القضاء، وفي سواه، حتى تستولي على الحقّ من ناصيتيه.

وكانت المحاكم اللبنانيّة ذات جدارة، ومبعث ثقة كالمحاكم المختلطة (أي المؤلّفة من أغلبيّة قضاة فرنسيّين): كما أنّ المحاكم المختلطة، كانت أيضاً مستقلّة تماماً، بالنسبة الى أعلى سلطات الإنتداب الفرنسي، وكذلك المحاكم اللبنانيّة.

وقد برهنت عن ذلك إحدى محاكم الاستئناف المختلطة، التي تحدّت السلطات الفرنسيّة علناً، بتفسيرها قراراً تشريعيّاً للمفوّضيّة العليا، عكس نوايا واضعيه ومشاعرهم مثبتة رفضها لأيّ تدخّل مسرف في شؤونها.

وكانت المناظرات الخطابيّة تتجدّد، من دعوى الى أخرى بين مختلف المحامين، في قاعات الإجتماعات، حيث تتفجّر الأدلّة القانونيّة والاستشهادات الأدبيّة والتشخيصات والإيماءات. فكنا نشاهد أساطين القانون، يجرّون خلفهم جماعة من الزملاء ومن المترافعين الجدد، وقد جذبتهم مهارتهم، فجاؤوا لرؤيتهم وسماعهم، وهم يتولّون الدفاع عن موكّليهم. وهناك الفضوليّون الذين جلسوا على المقاعد الخشبيّة في قاعة المحكمة لحضور محاكمات ما قبل الظهر. وكان الكلّ في وفرة من الرضى والارتياح، خصوصاً إذا ما فجأهم أحد المحامين المغمورين نوعاً ما واستولى على بلاغة الكلام، فاسترعى انتباه القضاة وحماسة الجمهور.

ثمّ كانت اللقاءات حول شجرة قصر العدل الوارفة الظلال. أهي سنديانة أم زيزفونة أو هي من جنس آخر؟ لم أعد أذكر. ولكني ما زلت أتذكّر الكراسي التي كانت تُحمل حتى أسفل الشجرة، والأحاديث المرحة أو الرصينة، وعواصف الضحك وهتافات الإعجاب.

وكان بعض أرباب القانون يُشاركون أحياناً في هذه اللقاءات تحت شجرة قصر العدل، ويُسبغون عليها رونقاً إضافيّاً. فكان يشاهد، مثلاً، الأستاذ ألكسيس كاتسفليس، أوسع القانونيّين علماً وأقلّهم أناة وصبراً. ولم يكن الناس قد نسوا بعد، الحادث الذي افتعله في أحد مراكز الإصطياف. فقد كان يوماً، معتكفاً في غرفة الفندق، فطلب النادل عبثاً. ولما عيل صبره أخذ مسدسه وأطلق النار في الفضاء!...

وكنّا في سنة ١٩٣٠، في زمن لا يفكّر أحد بحمل السلاح... ولكنّ الأستاذ كاتسفليس لم يكن يُقهر على المستوى القانوني، فلا يفاجئه أحد، إذ إن ردّه سريع،

عفوي وحاسم.

وهناك، أيضاً، الأستاذ كميل إدّه الذي لا يجارى في جلسات المحاكم أو خارجها. وهو قصير القامة مائل الأنف قليلاً، جاهز لنحر خصومه ومتأهّب لمصارعة من يجترئ عليه أو يزعجه.

ولن أنسى الأستاذ إميل لحّود، صاحب القريحة الراعبة، ومطلق النهفات كالسهام التي لا بدّ من أن تصيب مباشرة أهدافها المزدوجة.

والأستاذ جان جلخ الذي يبدو، دوماً، وكأنه خرج توّاً من إحدى المحاكم حيث توالت، بالعربيّة أو بالفرنسيّة ردوده المُحكّمة التي سرعان ما تعمّ قصر العدل.

ومن ثمّ نشاهد الأستاذ شكري أرقش الذي لا ينزع أبداً قفّازيه، كي يضفي على حركاته وإشاراته مسحة من رواء وجلال.

وما أندر أن يجلس تحت شجرة قصر العدل كبار المحامين من أمثال بشارة الخوري وإميل إدّه ويوسف السودا، الذين كانوا يأتون لحضور جلسة محاكمة واحدة، صرف معاونوهم في الإعداد لها وقتاً ليس باليسير. ولكنّ تلك الجلسة قد تستغرق وحدها كلّ فترة قبل الظهر. أما المُناظر الآخر، الرهيب بمرحه، فقد كان الأستاذ فيليب درغم، الذي يتوجّب الاحتراز من فورات غضبه وتفجّر أقواله.

وكيف لي أن آتي على ذكر كل رجال القانون في ذلك العهد، ومنهم العالم والبليغ والباحث والخلوق!...

وغرف قضاتنا، أمس واليوم، من ثقافة قانونيّة متشعّبة، يعود الفضل فيها الى أبحاثهم الشخصيّة، والى طبيعة القانون اللبناني نفسه، الذي يستوحي في العديد من موادّه مجموعة الشرائع المختلفة: الرومانيّة والفرنسيّة والعثمانيّة. ولا ريب أنه قد يتفوّق عليها في الكثير من أحكامه. فقانون الموجبات عندنا، قد أقرّ، مثلاً، مذهب «التعسّف»، في حقبة اعتبر فيها انتصاراً للقضاء.

أن تغرز أوتاداً مستدقّة الرؤوس في أرضك الواقعة على حدود أحد المطارات، لترغم شركة الطيران على شرائها، وبأغلى الأسعار، فهذا هو «التعسّف». وأن ترفع في أرض تملكها، جداراً لا فائدة منه، سوى إلحاق الضرر بجارك، فهذا هو «التعسّف» الذي تدينه المحاكم.

وهكذا نجد أنفسنا مرتبطين بمبادئ عدالة قد تتخطّى أحكام نصوص الشريعة المكتوبة.

إنني على يقين ثابت بأن المحامين اليوم، يصونون الأمانة التي عُرفت بها المحاماة في الماضي. ولا ريب انّهم قد أبرزوا ذلك في المؤتمرات التي كانوا يشاركون فيها. ولكن ما نلمسه كلّنا، مسيحيّين ومسلمين في المحكمة، هو الأمان القائم على الحرّيّة والعدالة، وكلّ ما هو أيضاً من تصرّف أصحاب الدعاوى والمحامين، من محاكم تُصدر الأحكام، وهيئات تتولّى تنفيذها. إنه عمل كلّ الأجهزة الإداريّة القضائيّة والدولة.

***

ما أقوله عن قيم المحامين الأخلاقيّة والثقافيّة، ينطبق أيضاً على القضاة.

ويرد ذاكرتي، في هذا الموضوع، التفصيل الطريف التالي: دُعي الى لبنان، منذ قرابة ثلاثين سنة، محام فرنسي بارز، للمرافعة الى جانب زملائه اللبنانيّين. وسأل أحد زملائه عمّا اذا كان يستطيع أن يدلي بمرافعته باللّغة الفرنسيّة، وبلغ سؤاله مسامع رئيس المحكمة، الذي سارع الى إهدائه إحدى مجموعاته الشعريّة باللّغة الفرنسيّة...

وكان كثيرون من قضاة المحاكم المختلطة أساتذتي في الجامعة. ولم أغفل عن ذلك أبداً. ولكن تحتّم عليّ، في أحيان، تخطّي ضوابط التدريس ومُوجباته. وكنت قد خسرت إحدى الدعاوى أمام المحكمة المختلطة الإبتدائيّة التي كانت برئاسة أستاذي الطيّب بونوا أرين، مما دفعني الى استئناف الأحكام وإبطالها. وهو إجراء (ربما مغامرة) أستذكره بفخار، بعد تصرّم كل تلك السنوات: زهاء خمسة وأربعين عاماً تقريباً...

***

وأتابع رواية بعض الأحداث الطفيفة من حياتي في المحاماة، على أمل أن توقظ بعض الأفكار والملاحظات.

أقيمت، مثلاً، دعوى ضد طبيب نسائي رفض أن يجري عمليّة جراحيّة لإمرأة حبلى، تعاني نزفاً دمويّاً خطيراً، بحجّة عدم التسبّب في «تعجيل وفاتها». ولم تلبث تلك المرأة أن ماتت، فسارعت عائلتها المفجوعة الى تقديم الشكوى ضدّ ذلك الطبيب، متّهمة إيّاه بجريمة «قتل إنسان».

وطفقنا، جورج بشارة وأنا، نُدافع عن الطبيب المدّعى عليه، محاولين تبرئته من تلك التُهمة التي لا أساس لها. ولكن سرعان ما توجّب علينا النجاة بأنفسنا سالمين، من سلسلة إجراءات متتالية، تعيق وتؤجّل صدور الحكم الى ما لا نهاية له...

وفيما كنا نستمع دونما انقطاع الى أقوال الشهود، أثارت شهادة أحدهم، قفزة نوعيّة مثيرة.

فقد كان ذلك الشاهد طبيباً نسائيّاً، تصرّف عكس ما فعله زميله، فأجرى العمليّة الجراحيّة للمريضة التي ما لبثت أن فارقت الحياة.

وبادر رئيس المحكمة الى سؤاله:

– وهل كنت واثقاً كلّ الثقة، بأنك تستطيع المحافظة على حياتها بإجرائك العمليّة الجراحيّة لها؟

«لم أكن واثقاً تماماً»، أجاب الطبيب، «ولكنّي أردت، رغم ذلك، أن أحاول المستحيل».

وحالاً شاهدنا أحد أقرب أقرباء المرأة المتوفّاة، ينهض ويُعلن صارخاً: «أريد التوقيع على محضر رسمي، أدّعي فيه على هذا الطبيب بجريمة قتل إنسان».

وهذا ما قام به فعلاً. وصارت الدعوى ضد طبيبين. الأوّل، لرفضه إجراء العمليّة، إيماناً منه بأنها ستودي بحياة المريضة، والثاني لإجرائه عمليّة جراحيّة دون وثوقه التامّ بنجاحها، والحفاظ على حياة المريضة.

لن أتابع التغلغل في ذكريات المحاماة، دون أن أشير الى محامية ذائعة الشهرة، جمعت المهنة بيني وبينها، بأسلوب طريف مميّز، وهي المحامية نينا طراد، أول إمرأة لبنانيّة، تنضمّ الى نقابة المحامين، بموجب قرار صدر عن مجلس النقابة بتاريخ ٦ كانون الثاني ١٩٣٢.

ففي فترة الحرب، وبعد التوسيع الإستثنائي لصلاحيّات المحاكم العسكريّة الفرنسيّة، فاجأتنا عادةُ تضافر قُدُراتنا المهنيّة. ولا ريب أنّ أفخر ذكريات نجاحي تنطلق من هذه الحقبة بالذات.

ومن الأكيد أنّ نينا طراد لم تكن غريبة عن كلّ تلك الأجواء.

وبان لي أن ربحي من هذه الشراكة سهل ومضمون. وقد كنت منذ مدة، أتحاشى المحاكم العسكريّة، إنْ في زمن الحرب أو في زمن السلم، ولكن حان الوقت الذي طغى فيه تأثيرها المباشر على الحياة القضائيّة اللبنانيّة، بحيث لم يعد من الممكن تجاهلها.

وكانت نينا طراد قد أختزنت خبرة لا يستهان بها، في جميع ما يختص بالمحاكم العسكريّة وإجراءاتها وملاكها. فأطلعتني بسخاء، على تلك الخبرات.

وكثيرا ما كانت إرشاداتها، تلتقي مع ما جمعته أنا بنفسي من معلومات

وملاحظات . ففي الشهور الاولى من سنة ١٩٤٢ ، إلتمست منّي إحدى العائلات الصديقة أن أتولّى الدفاع عن تاجرَيْ جوخ من أفرادها ، تلاحقهما النيابة العامةأمام المحكمة العسكريّة بتهمة رفع أسعار الجوخ في متجرهما بطريقة غير قانونيّة وشرعيّة .

وبادرت الى درس الملف ، وقابلت القاضي صاحب العلاقة . فكان أن ولجت قاعة المحكمة الرحيبة ، حيث جلس ، في آخرها وراء طاولة مرتفعة وضخمة ، الضباط القضاة برئاسة ضابط قاض عرفته فوراً . لقد كان العقيد كاربونييه مدير كلّيّة الهندسة الفرنسيّة حيث يمارس التعليم بعدما أحيل قبل مدّة على التقاعد .

وكنّا نراه ، قبل الحرب ، عابراً ملعب كلّيّة الهندسة ، مفتر الأسارير دوماً ، تحمله فخذان طويلتان مترنّحتان ، وشعبيته بين تلاميذه لا تضاهى وكذلك شعبيّة زوجته في دنيا البرّ والإحسان ، وهي هزيلة نحيفة ، تغدق على المؤسّسات الخيريّة ملء محبّتها من قلب عطوف رقيق ذهبيّ . وكانت قد وفّرت ، بمؤازرة زوجها وبعض المحسنين ، وجبة طعام مجّانيّة للفقراء .

هذان هما الزوجان كاربونييه . وهذا هو العقيد الطيّب الشجاع . ولكنّه إنسان آخر تماماً عندما يجلس على كرسي الحكم ، ويؤدّي واجبه كاملاً في تطبيق القانون ، خصوصاً على التجّار الذين ساقتهم الصُدف الى المثول أمامه ، بمقتضى تشريع إستثنائي ، وربما كان البعض منهم من متبرّعي الوجبة المجّانيّة التي تقدّم للفقراء . فهو ، في المحكمة ، يعامل الجميع بالمساواة ، لا يرحم ولا يساير . . .

وبقيت وقتاً لا بأس به ، في قاعة المحكمة ، سعياً الى مؤالفة توقّعات المناقشات وأجواء المرافعات . ومن بعيد كنت أرى وأسمع زملائي يترافعون ، من على منبر جانبي مُواز لمنبر هيئة المحكمة ، فيما جلس في الجهة المقابلة مفوّض الحكومة .

وانتابني أحساس غريب ، وأنا أصغي الى المرافعات . وأتّضح لي أن بعض الأدلّة تنبو على الجدار الخلفي ، وتنطلق في القاعة من جديد من دون أن تتوقّف على مستوى القضاة ، ومن دون أن يؤبه لها ، فيما تبدو أدلّة أخرى وكأنّها أدركت تماماً .

ويوم جاء دوري لاعتلاء المنبر والدفاع عن موكّلي ، تبدّلت الأشياء في نظري ، حالما باشرت مرافعتي ، وأضحيت على قيْد أنمُلة من هيئة المحكمة . فقد لاحظت أن القضاة لا يعبّرون عمّا تضمّنته مرافعتي من أدلّة ، بالإصغاء والانتباه الشديدين فقط ، بل راحوا يُعربون عن الموافقة ، أحياناً ، بانحناءة الرأس أو الابتسامة ، وعن عدم الموافقة أحياناً أخرى ، بالعبوس وتقطيب الحاجبين .

وهبطت عليّ ، وأنا أمام محاوريّ ، تلك العبارة التي قالها بسيكاري : «نزاهة الجندي ليست نزاهة جميع الناس . فهي حسن نيّة ساذج» .

وتباغتُ وأنا ألفي ذاتي ، أعطف على القضاة ، أكثر من عطفي على المتّهمين ، لشعوري ، بأنهم أصبحوا على أدنى ما يستطاع من المتّهمين الماثلين أمامهم ، ومن التّهم الموجّهة اليهم .

ففي قضايا رفع الأسعار غير القانونيّ ، كان بعض موكّليّ وزملائي يتّكلون على ما كانوا يسمّونه «قيمة التعويض» . فقد كانوا يقولون : يجب قبل الحكم على أي متّهم ، أن نعرف السعر الذي سيبيع به السلع ذاتها ، وبمعنى آخر ، يجب مقارنة أسعار بيع هذه الموادّ ، لا بأسعار شرائها سابقاً ، بل بأسعارها الحاليّة في المعامل التي تنتجها . وكانت تلك الحجّة تحافظ على رباطة جأش القضاة العسكريّين ، ولا تزحزح أبداً «حسن نيّتهم الساذج» .

كانت أسعار الموادّ الكماليّة المصنوعة في أوروبّا ترتفع يوماً بعد يوم . أما الموادّ المنتجة محلّيّاً ، فقد حافظت على ثمنها الرخيص ، أي على سعر قريب من سعر الكلفة ، الا أنها من صنع محلّي ، وتباع بسرعة بأرباح متجدّدة ، ضمن مهل قصيرة جداً .

وطلبت من أحد موكّلي ، الملاحَق بسبب أسعار أصنافه الكماليّة ، أن يسلّمني لائحة بأسعار موادّه الإستهلاكيّة وقابلت بين الموادّ الرخيصة في الطبقة المتوسّطة ، وبين الموادّ الكماليّة في الطبقة الموسرة التي لا حاجة للمحكمة الى حمايتها .

وكنت أركّز على الأرقام المناسبة جداً ، وعلى تقارير الخبراء ، وبيانات المنتجين المحلّيّين الإيجابيّة . ولم أحصل على حكم بالبراءة ، بل على ما يُعتبر توأماً له . وقرّرت هيئة المحكمة الموزّعة بين مرافعة مفوّض الحكومة ومرافعة محامي المدّعى عليه ، تأجيل الدعوى ، ممّا أتاح لها دراسة القضيّة في جوّ هادئ ، ومن ثمّ ، الحكم ببراءة التاجر المُلاحق .

فكانت هذه النتيجة وعداً حقيقيّاً لفئة غير قليلة من اللبنانيّين ، كانوا يتسلّمون ، بقلق ، إستدعاءات الى المحكمة العسكريّة لأسباب مختلفة : من حيازة أوعية مربّيات كانت ، في الماضي ، ملكاً للجيش ، حتى حيازة سلاح ممنوع ، يُعتبر سلاحاً حربيّاً ، مروراً بجرائم المضاربات التي كانت تجرّ وتجرجر أناساً من جميع الطبقات الإجتماعيّة ، الى المثول أمام قضاة ضبّاط ، يسرعون في المداولات والمناقشات يصدرون الأحكام قاطعة كحدّ السيف .

وسرعان ما تضاعفت نجاحاتي الأولى، بما غنمته نينا طراد نفسها من نجاح وذيوع شهرة. فغُمرنا نحن الإثنين، بالتحريض والتأييد. وظنّ الناس في البداية، أننا على علاقة حميمة أو خفيّة بأعضاء المحكمة، بينما الحقيقة هي اننا تمكّنّا من إدراك مدى حساسيّة وردّات فعل هؤلاء القضاة. وأضحت لقاءاتنا ومداولاتنا يوميّة، وثابرنا على تقدّمنا ونجاحنا رغم أننا لم نكن الأشدّ بلاغة، بل كنّا، فقط، الأكثر فعاليّة ودأباً.

ومن أحد انتصاراتنا المدوّية، تبرئة مواطن لبناني رهس، وهو يقود درّاجته، مواطناً آخر ينتمي الى مصالح الجيش. وكنّا قد ركّزنا دفاعنا، بصرامة وإصرار، على أن بيان الوقائع خلا من أيّة مخالفة إرتكبها المتّهم ضدّ قانون السير. وهكذا استقطبنا إنتباه النائب العامّ الذي احتار وراح يسائل نفسه، كيف يستطيع أن يرهس سواه، من ينفّذ قانون السير بهذه الدقّة! . . .

ولم يكن درس الملفّات، في الأوقات العاديّة، يستدعي كلّ هذه الجهود المكثّفة. ولكن الحالات الإستثنائية تفترض تصرّفات إستثنائيّة.

ولما عجز مفوّض الحكومة عن إثبات الجرم على التجّار، في إحدى قضايا إستيراد الأرزّ، طفق يُهدّد بأن المحكمة، ستقرّر مصادرة الأرزّ، كما تُصادر سلاحاً قتل إنساناً خطأ.

فرأينا من واجبنا أن ندحض أقواله بأدلّة واقعيّة، مُفادها أنّ الطيش يُعاقب في جرائم الطيش فقط، ولا يجوز أن يطبّق ذلك على القضايا التجاريّة أو المدنيّة.

وباختصار، كنّا باستمرار، على أهبّة التيقّظ بردّ كلّ الهجومات غير المتوقّعة، مع انتباهنا الدائم لردّات فعل القضاة غير المنتظرة أحياناً.

وبعد سنوات، وقد أضحت المحكمة العسكريّة مجرّد ذكرى، كنت أروي، على سبيل النكتة، للجنرال فؤاد شهاب، ولم يكن قد أصبح بعد رئيساً للجمهورية، قصّة إنحناءة رأس أو ابتسامة القضاة العسكريّين الطيّبين خلال الحرب. وكم كانت دهشتي، بعد سنوات، وكان الجنرال شهاب قد أصبح رئيساً، أن أسمعه يقول لي: «أنا كأحد أعضاء المحكمة العسكريّة التي كنت قد وصفتها لي في الماضي، أحني رأسي وأبتسم طبقاً للظروف. واعتقادي أن أفضل نهج، على الأقلّ في الحوار، هو أن تُعرب عن رأيك بالحركة أو بالصوت».

فرددت عليه بقولي:

«أن تكون واضحاً، ربّما لا يكفي، إذ على المحاور أن يفسّر أقوالنا وحركاتنا على

حقيقتها، لا كما يريدها أن تكون، وإلاّ انقلب كلّ شيء غامضاً وخفيّاً. وأظنّ أنهم ينسبون الى الجنرال ديغول هذا القول الطريف المأثور: «أتظاهر بالتظاهر لأحسن الكتمان».

وهكذا أفدت من فترة قاتمة نوعاً ما، من الانتداب الفرنسي على لبنان. وهذا ما يُغبطني ويُفرحني، اذ تمكّنت من تخفيف ثقل نظام الانتداب عن كاهل مواطنيّ اللبنانيّين. وطالما غمرنا الإرتياح، أنا ونينا طراد، ونحن نسخر من المحتلّ، الذي وسّع صلاحيّات القضاء العسكري، وقد أضرّ بالشعب بدون فائدة.

وشرع الناس يرون في الوجود الفرنسي مجرّد إحتلال، وكان المفوّضون السامون يتعاقبون ويسيئون بتصرّفاتهم، التي انقلبت تصرّفات سلاطين صغار وحكّام جائرين: يعلّقون العمل بدستورنا متى شاؤوا، ويتدخّلون في الانتخابات الرئاسيّة، ويتخطّون مقرّرات مجلس النوّاب، خصوصاً في منح التنازلات لمؤسّسات فرنسيّة. زد على ذلك، إتّساع الفجوة بين مستوى حياة موظّف فرنسي ومستوى حياة موظّف لبناني، مما كان يثير الشكوك والشبهات. فراتب زوجة موظّف فرنسي، مثلاً، تطبع على الآلة الكاتبة، يُضاهي راتب الرئيس الأوّل لمحكمة التمييز اللبنانيّة. ثم أنّ أكثر المؤيّدين والمتحمّسين للوجود الفرنسي، أخذ صبرهم ينفذ رويداً رويداً. وهل يجب أن تصبح الأوضاع أكثر فساداً وخراباً! . . .

ولكن لبنان، رغم تردّي العلاقات الفرنسيّة اللبنانيّة أحياناً، لم يفقد أمله بفرنسا. ولا ريب أن ثقافتنا وتقاليدنا تدفع بنا الى التحمّل والصبر أكثر من سوانا، والى اعتبار ما يجري خلافاً عابراً بين أفراد عائلة واحدة، سرعان ما يذوب ويزول ويُنسى. فنضالنا من أجل الإستقلال، ما كان يحمل أبداً الحقد الذي استبان في عدد من الدول العربيّة غير الفرنكوفونيّة.

وفتح أمامي بعض ممثّلي السلطة الفرنسيّة باب الشهرة المهنيّة، ولكن من المخادعة أن أظنّ نفسي قد صرت ما يسمّونه «محامياً لامعاً». فالمحاماة، في لبنان، تتربّع على درجة شامخة من الإمتياز، ويصعب على أي كان أن يوسّع له مكاناً بين أساطينها، أو أن يسعى، بيُسر، الى منافستهم: جميعهم رجال لامعون، مثقّفون، نوابغ وذوو بلاغة فريدة في العربيّة والفرنسيّة على السواء.

وكان يحدث، منذ ١٩٤٦، أن أُغادر مكتب المحاماة ومكتب «لوجور» لفترات تقصر أو تطول، لتولّي مهمّات رسميّة مختلفة: وزير مفوّض مطلق الصلاحيّة لدى

الڤاتيكان، حيث دشّنت العلاقات الدبلوماسيّة بين لبنان والڤاتيكان، وزير في حكومات عديدة خلال ولايات الرؤساء بشارة الخوري وكميل شمعون وفؤاد شهاب.

كنت أقفل مكتب المحاماة، كلّما عيّنت وزيراً، فأطلب من موكليَّ أن يجدوا محامياً آخر، مما يحرّرني من المسؤوليّة على المستوى المهني.

وكانت حياتي تتّجه نحو منعطف حاسم. وكانت محكمة الحياة تضع بين يديّ قضيّتين ثمينتين جداً: قضيّة بلدي لبنان، وقضيّة فتاة اسمها نينا طراد.

٤

نينا

نحن في الأسابيع الأولى من سنة ١٩٣٥. وكنت أتولّى في جريدة «لوجور» مسؤوليّة زاويتَين محدّدتين: مراجعة أقوال الصحف، وضبط المراسلات الواردة من الخارج.

كانت «لوجور» في حرب كلاميّة مستعرة مع جريدة «الأوريان» المنتصرة علناً. ودخلتُ المعركة فجأة، معرّضاً صدري لضربات لاعب مخيف هو جورج نقّاش، رئيس تحرير «الأوريان».

ورحت، يوماً بعد يوم، أجيد الدفاع رغم بقائي كالمعتاد مرتاباً بقدراتي. وكنت كلّ مساء، أستقبل إثنين من أصدقائي، كان أحدهما محامياً يعمل في مكتب بترو طراد الذي سيصبح، بعد عشر سنوات، رئيساً للجمهورية، وهو الأستاذ جوزف داغر الذي أبلغني مسارّة مدهشة: فزميلته في المكتب، المحامية نينا طراد، التي كانت تجهل علاقته بي، أعلنت أمام زوّار ومحامين، بأنها تفضّل مقالاتي على مقالات خصمي جورج نقّاش. فكانت تلك المسارّة، بالنسبة لي، أكثر من إطراء. فهي في نظري تكريس حقيقي.

ولم أكن أعرف نينا طراد إلا بالنظر. ومن بعيد. كنت أشاهدها، أحياناً، من نافذة مكتبي، وهي ذاهبة الى قصر العدل. كانت متوسّطة الطول، متّسقة الجسم، محتشمة اللباس، تضع على رأسها بيريه، وتتأبّط محفظتها بعناية وانتباه.

سمعت الكثيرين في قصر العدل يتحدّثون عنها. وموكّلوها كُثُر، وهم مرتاحون الى نشاطها ونجاحها. ولا يزال محامون عديدون، يتذكّرون ردّها على نقيب المحامين،

آنذاك، وقد أطلق القضاة والجمهور عواصف من الضحك. وكنت أسمع من بعيد، أقوال نينا وضحك الجمهور. ولذلك كنت فخوراً بشهادتها من أني أفضل وأجدر صحفي. وزرت صديقي جوزف داغر في مكتب بترو طراد، لأرى عن قرب، هذه المعجبة الآسرة. وسمعتها تردّد أقوالها مجدّداً، باعتدال وعدم لجاجة وإلحاح. وهكذا وصلني حسابي كاملاً وغير منقوص.

وسارت الأيّام، وجاءت الى مكتبي في «لوجور» السيدة أورور، إحدى شقيقات نينا، وزوجة رفيق الدراسة جوزف أوغورليان، التي تكتب تحقيقات صحفيّة في جريدة «La Syrie». وطلبت مساعدتي في فضّ خلاف بينها وبين مدير الجريدة الفرنسي، الذي عنّ له الاستغناء عن خدماتها، بدون أن يدفع لها أي تعويض صرف، بحجّة أنها صحافيّة موسميّة، «صحافيّة بالصفحة» كما يقال في هذه الأيّام. وكانت القضيّة قانونيّة، وفي مجلس النوّاب مشروع قانون معجّل، من شأنه أن يبدّل، بمعنى أو بآخر، صلاحيّات مدراء الصحف ومحرّريها.

وكنت أعرف جيّداً النائب كميل شمعون الذي كان، في ذلك الحين، رئيس لجنة الإدارة والعدل. فطلبت منه موعداً لأورور ولشقيقتها المحامية نينا ولي أنا. وذهبنا الى الإجتماع به في الحدث. وكان هو نفسه، يعرف الشقيقتين اللّتين تربطهما الصداقة بزوجته زلفا. أما وجودي فكان لتسهيل اللقاء وبعث الثقة. وتبنّى كميل شمعون القضيّة حالاً، ووعد بالدفاع عن حقّ أورور وذلك ما قام به فعلاً.

وجرى لقاء ثان بين نينا وبيني، من خلال مرافعة مشتركة. فكان كلّ منّا يقدّر ويكمل حجج الآخر... منافسة... مشاركة... وطفقت أحلم بها...

كنت قد عاشرت، في الواحدة والعشرين، فتيات عديدات، والواقع اني أحببت أخوات بعض أصدقائي الأقربين، وكنت أحيل صداقتي للشبّان الى محبّة وحنان للشقيقات، ممّا سبّب لي بعض المشاكل، وأحياناً بعض المآسي.

وعلى كلّ حال، فالحبّ العابر في شبابي، لم يختلف كثيراً عن حبّ أترابي، رغم ما ميّزه من حياء واضح. فقد كنت أخشى أن يُسخر منّي لو بُحت بمشاعري لإحدى النساء، شابّة كانت أو مسنّة. وقد لزمني الارتياب دوماً، بما أستطيع أن أوحيه من افتتان وإغراء. وكثيراً ما كانت شكوكي بقدراتي، تدفع بسواي الى البوح بمساراته وبياناته عوضاً عنّي. فكان أن اكتشفت حقيقة هذه المزحة:

«طالما جرى في أثرها، حتى انتهى بها الأمر، الى الإمساك به من جديد».

ويطيب لي أن أستحضر، على ذكرى معاشرتي للنساء، هذه الأبيات لشارل موروا، التي وردت في «الموسيقى الداخليّة»:

هو لا يدري أن الحسناء له
إنها تهدهده بين ذراعيها الناصعتين
«ولن تدوم القبلة طويلاً».

وما كنت أبحث لا عن علاقة ولا عن زواج. وأعتقد أن الشبّان في غالبيّتهم لا يسعون الى علاقة فقط، بل يحلمون بالزواج. أمّا أنا، فواجباتي العائليّة تحول دون تحقيق ذلك الحلم.

ولكن حيائي الفطري، لم يمنع الملاطفات والإغراءات التي لو وُجهت جمعيها نحو فتاة او إمرأة شابّة، فلن تلبث حتى تستثيرها وتغزوها. وكثيراً ما خفق قلبي عقب نزهة أو غداء أو مباراة رياضيّة وأنا أواجه فتاة محمرّة الوجنتين، ذابلة النظرات، تكتسحها فورة العاطفة ورعشة الحب.

***

قصة الأب شيزهولم، البطل الأساسي لرواية كرونان «مفاتيح المملكة»، تقول بأن الأب شيزهولم الذي لا يزال طالباً إكليريكيّاً، غادر الدير للقيام بنزهة، ضلّ خلالها الطريق، فكان أن استُقبل، في المساء في بيت أنيق مريح، حيث وجد عناية فائقة من سيّدات ناعمات ولطيفات جداً...

وفي الغداة عاد الى الدير، وقصّ رواية غيابه المؤقّت على رئيسه الذي فتح له ذراعيه بطيبة وودّ. وأدرك الرئيس أن تلميذه قضى ليلته في بيت دعارة، حيث استحقّت له براءته أن يكون... مدّخراً!

وهذه هي إحدى ذكرياتي التي تشبه، تقريباً، بطل رواية «مفاتيح المملكة».

كنت قد باشرت العمل في جريدة «لوجور». لم أكن اكتفي بالكتابة فقط، بل أصحّح النصوص، وأبقى في المطبعة، أحياناً، حتى ساعة متقدّمة من الليل.

وكثيراً ما قبلت دعوة زملائي في الجريدة، لتناول العشاء، في أحد المطاعم أو لقضاء سهرة في إحدى علب الليل.

وبيروت تختال، آنذاك، في أبهى لياليها، وتُبدي من الفتنة كلّ زاه قشيب. ولطالما استعاد الغربيّون في ملاهيها ورونقها، ليالي ألف ليلة وليلة... لقد كانت بيروت مثل

البرازيل، اليوم، لبعض المخيّلات.

وكنا نحاذي أو نصطدم، في هياكل المجون الليلي، بما درجوا على تسميته «الكائنات الحلم»، اللواتي كن غالباً من الأجنبيّات: «مجريّات، بولونيّات ونمسويّات. وربما كانت المسكينات من ضحايا تجّار الرقيق الأبيض، أو من اللواتي يدعوهنّ البعض «المدمنات».

ولم أكن شاهدت هذا النمط من الروبصة ولم أكن أدري سبب وجود أولاء النسوة هنا. وكانوا يُطلقون عليهنّ لقب «فنّانات». وهنّ فنّانات يرقصن على المسرح، ثم يحملن رفاقي على شرب ما لا طاقة لهم عليه من الشمبانيا.

ويستطيع أي انسان ان يشرب في هذه المطاعم قدْر ما يريد من الكحول، كما أن له ملء الحرّيّة في الاستمتاع، الى جانب الرقص، بمشاهدة هذه الاستعراضات المتنوّعة.

ورجتني إحدى الفنّانات أن أسهر معها ليلة عيد السيّدة العذراء، فقبلت رجاوتها بفضول وببعض التحفّظ. وأخبرتني تلك الفتاة الطيّبة بأنها كاثوليكيّة، وترغب في قضاء هذه الليلة بهدوء وبرفقتي، لكي تستطيع أن تكون في وئام مع الرب ومع أمّه السيّدة العذراء. وقضينا السهرة معاً وبقيت مساراتنا حتى ساعة متقدّمة من الليل...

وكنت أحفظ عميق الأثر عن تلك الليلة الفريدة، التي تخلّلها حوار عميق ونقاش هادئ ولكني، عندما التقيت تلك «الفنّانة» نفسها بعد شهور، تفاجأت بما شاب آراءها ومسلكها من تطوّر وتبدّل. فقد تعمّدت تعذيبي ومضايقتي، رغم ما أظهرته لها من كياسة ولطف وأدب في لقائي الأول معها، وابتعادي خلال تلك السهرة الشهيرة، عن كلّ مضايقة وتنكيد....

وطلبت اليّ أن أرافقها الى منزلها، في آخر السهرة، وراحت بدلال تطلعني في الطريق على أحد أسرار المرأة وغنجها، قائلة:

«عندما تُضايق إمرأة رجلاً، فذلك يعني أنها تحبّ البقاء معه وتجد سعادتها في ملاطفته ومداعبته».

وتوقّفت عن السير فجأة، وحدّقت اليّ وقالت:

«إنك ما زلت ولداً! هيّا! هل تعرف كيف تقبّل إمرأة؟».

ووجدت سؤالها تافهاً، وبادرت الى طبع قبلة طنّانة على خدّها، كما لو كانت أمّاً أو أختاً. فقهقهت وزفرت مُدمدمة: «ليس هذا أبداً ما أريده».

وظننت أن عليّ أن أضغط أكثر ففعلت. ولكن قهقهتها علت من جديد، وقد

اعتراها تحرّق ودفء... وتابعنا طريقنا بصمت وهدوء...

وانقضت بضع سنوات، وتهيّأ لي أنني أحبّ حقاً! وعرفت أنه الحب، من تلك الرعشة التي تسيطر على فؤادي، كلما فكرت بفتاة أحلامي. فقد قال مورياك: «الحب هو السلطان الذي نهبه لكائن آخر لكي يعذّبنا». وكنت أتعذّب فعلاً. وكان عذابي يزداد، كلما تأخرت في البوح بحبّي لتلك الفتاة الحسناء، التي تضحك حولي لدُعابات سواي. وحاولت أن أرضيها بأن أوفّر لها عملاً مثمراً بالقرب منّي. فجعلتها معاونة لي: لا أحبّ أن أقول سكرتيرة. وزدت رواتب السكرتيرات الأخريات كرمى عينيها... ولكن التقاها في المكتب، من هو أشجع منّي وأخذ يزورها تباعاً. وهكذا بدا لي أن الغيرة تشلّني... إنه الحبّ حقاً... وعلمت، من بعد، أن ما يجتذبها لم يكن ذلك الشاب الزائر، بل كان فتى آخر، يبعث اليها برسائل تثير مشاعرها، وتذكّي لهب حبّها. ورحت أسأل وأستفسر عن فتى أحلامها. وعلمت لاحقاً انه يملك إغراء وإغواء ما برحت أفتقر اليهما. وعلى كلّ حال، فإن حيائي كان يزيّن منافسيّ بالسحر والفتنة، فيبدون أمامي، على جمال وأناقة وذكاء ومرح، ويجيدون قيادة السيّارات الفخمة وقيادة أنفسهم. ولطالما شعرت إزاءهم بالإعجاب والغيرة والحقد، وبرغبات مظلمة سوداء.

هو الحسد الذي يشعل مشاعري، ولا يلبث أن يهمدها ويطفئ سعيرها.

وتعود بي الذكريات اليوم، الى كلّ تلك الأهواء التي ماتت قبل أن تبصر النور.

ويذهب بي الفكر الى اللواتي كنّ مبعث ذلك الهوى. وكم كان خليقاً بي لو سعيت، وقتذاك، الى الصداقة والودّ عوض الشغف والولوع! وكم أتمنّى الآن إعادة العلاقات باللواتي أصبحن جدّات، واللواتي لا ألتقيهنّ، لا لإهمال أو عدم مبالاة، بل لقطع كلّ علاقة بهنّ منذ أمد طويل.

وهكذا كانت مسيرتي العاطفية، يوم باشرت العلاقات الخجولة مع تلك المحامية الشابّة الآسرة، التي كان ذكاؤها، يضفي عليها، في نظري، سحراً إضافيّاً جذّاباً...

أجل، مع نينا، كلّ شيء مختلف، عقلها يربكني ويجذبني أكثر من جسدها.

أصغيت اليها وسط جمع من الأصدقاء، تدلي، أحياناً، برأيها المبتكر دوماً، في أمور شتّى.

وهي رئيسة رابطة الجامعيّات حاملات الشهادات، كانت تصرّح برأيها في مساواة المرأة بالرجل، قائلة: «لماذا نريد أن تكون المرأة مساوية للرجل؟ المرأة عكس الرجل

لأنها تكمّله». وعن إحدى دعاوى الطلاق التي عزفت عن تبنّيها كانت تعلن: «قلت للزوجة التي كانت تعيب على زوجها خياناته: لا يجوز أن نحقد على إنسان بسبب زلّته، بل علينا أن نتألّم معه».

ومن بعد، سمعت ميشال شيحا يقول عنها: «هذا رأس إمرأة جميل، يضمّ عقل رجل». وهي تملك في نظري، كل المقوّمات، حتى تلك التي تبقي على بعض تحفّظها مني، ذلك التحفّظ الذي كنت أقابله بحياء إضافيّ.

وكنا نتلاقى في ممرّات قصر العدل القديم، وتحت شجرة الساحة المئويّة، حيث نتبادل الأحاديث في شتّى الشؤون، بتفاهم مشترك. وكان كلّ ما تقوله يرتدي طابع الجدّة والابتكار.

وحالما أنأى عنها، أستعيد أقوالها، متأسّفاً على ما لم أقله أنا، وخصوصاً على ما أخطأت في قوله أو أسأت شرحه.

لست أدري أي صدفة حملتني ذات مساء، الى التوجّه الى بيت نينا في ساحة الدبّاس. لمحتها على الرصيف المحاذي مغمورة بتأمّلاتها. ناديتها، فرفعت رأسها مذعورة وقالت: «كنت أفكّر بك». ورافقتها الى المنزل حيث التقيت والدتها وشقيقتها وأمضيت برفقتهم سهرة دافئة ورائعة.

ومذذاك رحت أدعوها الى بعض النزهات البسيطة والتافهة التي كانت، مع ذلك، تُفعمني حبوراً: نزهة على طريق المنارة، وأخرى بمحاذاة نهر بيروت. وعمّا كنا نتحدث؟ عن أمور زهيدة الأهمّيّة وعابرة، ولكنّها في نظرنا، واقعيّة وحيويّة، لأنّها تمتّ بصلات وثيقة جداً الى الأدب والفكر. أما ما كانت المشاهد الطبيعيّة توحيه لنا، فقد يطول بي الوقت، لو رحت أتحدّث عنه.

كنت أعلم أن لديها علاقات بمحامين وبجيران المكتب وبأقرباء بعيدين. وقد بدت بعض هذه العلاقات وثيقة نوعاً ما. ولم تنكر نينا ذلك، فليس عندها ما تخفيه. ولم تكن تلك العلاقات تضايقني. بل لظنّي بأنها قد تمنع نينا من التفكير بي وحدي.

وسارت الأحوال على هذا المنوال حتى حرب ١٩٣٩، وحتى الى ما بعد الهدنة الفرنسيّة-الألمانيّة، ودخول القوّات الديغوليّة الى لبنان، وتم آنذاك توسيع صلاحيّات المحاكم العسكريّة الاستثنائيّة التي استدعت الى المثول أمامها متّهمين ينتسبون الى جميع الطبقات الاجتماعيّة، كما شرحت ذلك في الفصل السابق. فأضحى التعاون بيننا حينذاك، يوميّاً وازداد ثباتاً وإحكاماً.

وتحتّم علينا أن نتقابل دونما انقطاع، ونتبادل الآمال نفسها والقلق نفسه نظراً للآخرين، وأن نتقاسم بدلات الأتعاب، وأن نتوزّع كلّ شيء. ولم أكن أدرك تماماً، الى أي مدى يحرص أو يتعلّق أحدنا بالآخر، حتى أتى ذلك المساء الذي قالت لي فيه: «لا أستطيع أن أتنفّس بدونك».

وهذا، حقّاً، ما كنت أريد أن أقوله لها أنا أيضاً.

ومنذ سنة ١٩٤٣ وصاعداً، حملتُ نينا في عقلي وقلبي، حيثما ذهبت وسافرت: الى مصر أو الى العراق لإجراء تحقيقات صحفيّة، الى الفاتيكان، كوزير مفوّض، ومن ثم الى وزارة العدل ووزارة الخارجية، الى منظمة الأمم المتّحدة أو الى قصر شايّو (Chaillot) كنت ما أزال أحاذر من إعلان موقفي من زواجنا المحتمل، نظراً للعقبات الكأداء التي تقف في سبيلنا، خصوصاً فارق السنّ بيني وبينها. فقد كانت تعاني، إزائي، عذاب حقّ فارق السنّ بسنوات عدّة.

واختارها القاصد الرسولي عضواً في البعثة البابويّة الى الجمعيّة العموميّة لمنظّمة الأونيسكو العالميّة التي انعقدت في بيروت، سنة ١٩٤٨. فبرهنت عن كفاءة وتفان ونشاط، ممّا لفت اليها انتباه بعثات عديدة.

وبذلت كل ما تملك من رصيد معنوي للفوز بوظيفة إداريّة في منظّمة الأمم المتّحدة، مستنفرة لمساعدتها شخصيّات لبنانيّة مختلفة وظنّت أنها قد تجد حلاّ لمشكلتنا، بابتعادها عني آلاف الكيلومترات.

وما ارتضيت أبداً هذا الفراق وذلك البعاد. فبعد أن رفضْت تسلّم مهمّات وزارة الخارجية، واستعدت رسميّاً حرّيتي، ركبت الطائرة الى القاهرة، ومنها سافرت الى الإسماعيليّة، حيث عزمت على لقاء صديقي الدكتور غوديل وزوجته السيدة أليس.

وكانت عائلة غوديل تُقيم في جناح واسع، بسيط وأنيق، بجوار مستشفى قناة السويس. ولا ريب أن الدكتور غوديل، يُعدّ حقّاً من ألمع أطبّاء فرنسا، وأحد الورثة الأصيلين للحكمة اليونانية والتصوّف الهندي.

وكان يودع علاجه غالباً قدراً متساوياً من الإنسانية والعلم. أما زوجته، السيدة المصريّة النبيلة، فقد تخلّت عن كلّ علاقاتها الاجتماعية الدنيوية لتبذل، كراهبة بارّة، كلّ حب وعطف وتفان للتخفيف عن المرضى ومساعدة الأطبّاء.

وصرفتُ بعض أيّام الرحلة والتأمّل بضيافة عائلة غوديل. وأبلغتهم، عندما ودّعتهم، بأني قد اتّخذت قراري. فأدرك الإثنان ماهيّة القرار، وأسرّت إليّ السيّدة

غوديل وهي تودّعني: «أنت محقّ تماماً. نينا تعكس كلّ ما فينا من عمق وجودة».

ورجعت الى بيروت، دونما أي تردّد وتسويف. وأمضيت ليلة في الكسليك بضيافة صديقي الشيخ ميشال الخوري، وتلفنت الى خوري رعيّتي في كنيسة مار مارون، ورجوته إعداد ما يتوجّب من الوثائق لحفلة الزواج.

وفي الغداة قصدت الكنيسة حيث كان صديقي الأب إميل مبارك ينتظرني مع القندلفت. وطلبت من نينا الحضور، كما اتّصلت أيضاً بصديقتها الحميمة زوجة الدكتور سيزار محفوظ. ثم تلفنت الى ميشال شيحا وأطلعته على قراري، وان حفلة الزواج تترقّب قدومه لكي تتمّ. ولا شكّ أن ميشال شيحا، كان على علم مسبق، بما بيني وبين نينا من علاقات الحب المتبادل. فقد أسرّ اليّ مراراً بأن لي ملء الحريّة في التصرّف وفق قناعاتي، لأن القضية تخصّني وحدي، وإذا كانت عائلتي غير راضية عن زواج كهذا، فلا ضير عليه أبداً، فهو أيضاً تزوّج إمرأته من دون رضى ذويه.

وكنت أتصرّف كاتماً كلّ شيء عن عائلتي وعائلة نينا أيضاً، الأمر الذي أبلغته الى ميشال شيحا عبر الهاتف. وسمعته يقول لي: «ولكن أين أنت الآن؟»، فأجبته: «أنا في كنيسة مار مارون. وكلّ شيء جاهز للبدء بمراسم الزواج. السيّدة محفوظ إشبينة نينا هنا. أرجو منك الحضور لتكون إشبيني أنا».

ولم يتردّد ذلك الصديق البارّ والرجل العظيم، فردّ قائلاً: «سأصل حالاً».

وكنا ستّة في حفل الزواج: المتزوّجين والشاهدين والأب إميل مبارك والقندلفت.

ولما اكتملت مراسم الزواج، ركبت السيارة وبرفقتي نينا، وذهبنا الى صيدا للإقامة في فندق حديث في الجوار، هو فندق طانيوس.

جابهت نينا، باكراً، الحياة ومشاكلها، بكلّ ما أوتيت من شجاعة وحكمة.

وشملت بعنايتها، عقب وفاة والدها ميشال طراد، جميع أفراد عائلتها: والدتها وشقيقتيها وشقيقها. فانكبّت على العمل، مضطلعة بمسؤوليّات صعبة ومهمّات دقيقة.

وحالما أكملت دراستها الثانويّة، شرعت تدرس اللّغة اللاتينيّة في معهد ويغمان البروتستانتي، فكانت تدرس اللاتينيّة على نفسها في البيت ثم تلقنها لتلامذتها.

والتحقتْ، في الفترة نفسها، بمعهد الحقوق، لتتخرّج متحدّية كلّ التقاليد والأعراف اللبنانيّة، وغير مصغية الى نُصح عمّها بترو طراد، المحامي اللامع، ورجل السياسة المعروف، والنائب ورئيس مجلس النوّاب، ثم رئيس الجمهوريّة، وغير عابئة أيضاً بتشاؤم رفيقاتها اللواتي كنّ يستصعبن جداً قبول إمرأة في سلك المحاماة.

ومع ذلك انتسبت الى نقابة المحامين، بعد مناقشات ومداولات مضنية وطويلة، وقد برز كلّ ذلك في المحضر الرسمي. فكانت نينا طراد أول من أثار هذه القضيّة.

وكتب فؤاد خوري الوزير والنقيب السابق، في تعليقه على هذا الحدث، في مذكّراته فقال: «وهكذا بدأ عصر المحاميّات في لبنان. وهكذا بدأ مع نينا طراد عصر السخاء الفعلي والصرامة الأخلاقيّة».

وما لبثت نينا طراد، أن أثبتت في حقل المحاماة، صفاتها الكبيرة: الكفاءة، الفعاليّة والضمير الحي، ممّا جعلها تؤتمن بسرعة على أهمّ الملفّات وأدقّها وأخطرها.

هي أوّل إمرأة محامية وأوّل إمرأة ايضاً، في مجلس بلديّة بيروت. وقرّرت الى جانب آلاف الإجراءات الصحيّة والمدينيّة، أن تغرس الزهور في العاصمة وضاحيتها.

وكم حاولوا ثنْيها عن تنفيذ قرارها بحجّة أنّ الزهور ستُقلع وتُداس حالما تُغرس، فلم تصغ الى أحد. ونبتت الزهور في كل مكان، ولم يمسّها أحد قط، بل كانت مبعث جمالٍ وإعجاب. فهذه هي نينا، زهرة الأنوثة لا تضعف ولا تُحجم.

وعندما ترشّحت للإنتخابات النيابيّة، للمرّة الأولى في بيروت، مزاحماً ومنافساً زعيمين كبيرين يتمتّعان بشعبيّة لافتة، كانت نينا طراد، وراء الفوز العظيم الذي حصلت عليه، بتدشينها أسلوب عمل جديد، أثبت جدواه، وصار نهجاً يتّبع في كل أنواع الانتخابات. فقد عمدت، سلفاً، الى إعداد لوائح دقيقة بأسماء مناصريّ في كل حيّ وبيت وعائلة. ثمّ طلبت من أصدقائي مالكي السيّارات، أن ينقلوا بسيّاراتهم، الناخبين الى صناديق الإقتراع، ثم إرجاعهم الى بيوتهم. فكانت المرّة الأولى التي يتخلّص فيها أيّ مرشّح من أغلال العملاء وقيود المتردّدين والفوضويّين، واضعاً مصيره بين أيدي متطوّعين واعين وأخلاقيّين.

وكانت نتيجة خطّة نينا أن فزت، ونلت أكثر الأصوات في اللائحة.

فهذه المرأة الشابّة الباسمة والرَبعة القامة، ذات العينين الشهلاوين، والشعر الكستنائي، ولدت في بوغوتا، عاصمَة كولومبيا، من أب لبناني وأم كولومبيّة، سليلة عائلة كبيرة: لوبو غرّيرو. ولذلك كانت تردّ «سرعة انفعالها» الى جذورها الكولومبيّة.

كانت، ولا ريب، «سريعة الغضب»، ولكن سرعان ما تهدأ، وتبثّ محاوريها ومحاوراتها عبارات الودّ والدماثة والسماح.

وكانت نينا وشقيقاتها وشقيقها، من أتباع الطقس اللاتيني أسوة بوالدتهم. ولما

توفّيت والدتها، عام ١٩٥٤، صمّمت أن يكون دفنها في مقبرة الروم الأرثوذكس، حيث دفن زوجها الأرثوذكسي. وبدا ما صمّمت عليه غير معقول وغير مقبول في تلك الأيّام، فالدفن في مقبرة الروم الأرثوذكس يستلزم إقامة الصلوات الجنائزيّة حسب الطقس الأرثوذكسي، بينما والدتها تتبع الطقس اللاتيني . . .

وما زلت أسمع نينا، حتى الآن، وهي تقول بحزم وأسى: «هيّا! دعوا هذه المرأة ترقد الى جانب زوجها».

وجاء حلّ تلك المشكلة كما يلي: صُلّي على الجثمان في كنيسة اللاتين، ثم رافقه الكهنة اللاتين حتى كنيسة القديس ديمتريوس الأرثوذكسيّة، حيث جرت مراسم الدفن.

واشترك الكهنة اللاتين والأرثوذكس في تلاوة الصلوات الجنائزية. وهو أمر طبيعي من حيث المنطق، ولكنّ ذلك اعتبر، حينذاك، كانفجار صاعقة، بالنسبة لأنماط تفكيرنا الإنساني المحدود. فهذه الحادثة التي تذكّر بقرب الشريكين حتى الموت، جعلتنا دوماً نتّحد بعمق وثبات.

هذه هي الرفيقة النادرة، التي وهبتني إيّاها السماء. ولقد كانت حقاً نعمة من لدن الله. فأنا أؤمن، بعمق، بالقول المأثور: «ساعد نفسك، تساعدك السماء». فهل، يا ترى، ساعدت نفسي كما يجب عليّ ويليق بي؟

توفّيت نينا في أواخر شهر آذار من سنة ١٩٨٩، بعد أن عانت، بشجاعة، طيلة عامين، ذلك المرض الرهيب: السرطان.

فمنذ منتصف آذار من ١٩٨٨، بدأت حالتها الصحيّة تسوء وتتدهور، وأضحى منزلنا معرّضاً أكثر فأكثر لسقوط القذائف.

وهناك، ممرّ ضيّق، خلف مكتبي في الكسليك، تكدّست على رفوفه الكتب، كنّا ندعوه المكتبة الخلفيّة. ووضعنا في ذلك الممرّ سريرين ميدانيّين رأساً لرأس، لأن ضيق المكان لا يسمح بوضعهما جنباً الى جنب. وهكذا تحتّم علينا أن نقضي آخر ليالينا الجماعيّة والمشتركة، ودون أن أستطيع أن أنظر اليها أو تستطيع أن تنظر اليّ وجهاً لوجه.

وما الهمّ! فقد كان أغلب سكّان المنطقة يعيشون أوضاعاً أسوأ وأردأ. فلا يحقّ لنا التشكّي، ما دمنا نستعدّ للفراق على سرير ذي وسائد . . .

يا للمفارقة العجيبة التي تحملني على الاعتقاد بأن للموت مظاهر مختلفة! فهو يجول في كلّ مكان حولنا، ويحوم فوق رؤوسنا خفيّاً مبهماً، فتبادل قصف مدفعي

واحد، يركم الجثث ويكدّسها. ولقد تعرّفنا الى ذلك الواقع الرهيب تمام المعرفة. فرؤية الجثث المزروعة في الجوار مشهد يوميّ أضحى مألوفاً. فيما كنت مستلقياً على سريري، في الممرّ الضيّق، قرب التي تخفي في جسدها، ذلك الزائر الراعب، الذي كنت أشعر تهديده الفظيع، وصرت متأهّباً لكل مبارزة واعتراك وتضحية، علّني أنتزع من يده شعلة الحياة التي ما زالت تضيء في نينا، نينا السريعة العطب، فيما هو يقصف أعمار الناس، في الخارج، بطوفان من الحديد والنار.

وما هو هذا الشيء الرهيب العجيب الذي يسمّونه الموت؟! لا أحد بمقدوره أن يدرك ماهيّة الموت ما دام لا يواجهنا إن في أجسادنا نحن، أو في جسد أحد أحبابنا، أي جسدنا أيضاً.

وعلى كلّ حال، فقد اتّخذت كلّ الوسائل والاحتياطات المتاحة، لتحسين شروط حياة نينا وظروفها ولمعالجتها. فأستحضرت لها طاولة جرّارة بعلو سريرها، تضع عليها الأشياء الضروريّة، التي لا غنى لها عن استعمالها او استخدامها، وكنت دائب التفكير بكلّ ما يؤمّن لها الراحة والأمان وهدوء الأعصاب.

ولكن بقيت الأمور التي لم نستطع أن نوفّرها كما نرغب ونريد: ميناء ساعة وامضة ومضيئة، جرس صغير سهل الاستعمال. وكانت تنام وهاجسها ألا تضطر الى طلب المعونة والمساعدة، حتى لا توقظني وتزعجني، وكان من المستحيل أن أتركها تنام وحدها في الممر الضيق من دون أن أشاطرها أخطار سقوط القذائف. لذلك دأبتُ، دونما هوادة، على مساعدتها في مجابهة الحياة والموت معاً. أجل! حياتها كلّها، تبدّت بحثاً عن المستحيل.

ولطالما حضرتني في الليالي الصعبة، بسالات حياة نينا، بينما هي عاجزة الآن عن خدمة نفسها بنفسها، وأحياناً بواسطة الآخرين.

أعمال الماضي تمرّ أمامي صوراً سريعة، وكأنّها متطابقة ومتزامنة.

عاشت، خلال ولايتي الرئاسيّة في الخفاء التامّ، متفرّغة فقط لواجباتها كسيّدة بيت. وتمكّنت باعتمادات زهيدة – ما تبقّى من أرصدة مشاريع إعماريّة متروكة – أن تعمّر قصر بعبدا الرئاسيّ.

وزيّنت القصر الرئاسي في بعبدا، بمؤازرة الأمير موريس شهاب، مدير عامّ الآثار، بفسيفساء وبموادّ أخرى قيّمة، استُعيرت من متحف بيروت الوطني.

وبعد أن أعادت تأهيل قصر بيت الدين، أشرفت على تشييد جناح جديد، هو قصر

الضيوف.

ونظّمت لائحة دقيقة، مشفوعة بالصور والرسوم، لكلّ الأشياء التي زيّنت بها قصرَي بعبدا وبيت الدين.

ولكن الأهمّ في نشاطها كان الجانب الاجتماعيّ.

وهي التي أهّلها موقعها الاجتماعي نفسه، لكي تصبح رئيسة شرف للصليب الأحمر، لم تتوانَ يوماً عن بذل أيّ جهد لمساعدة هذه المؤسّسة الإنسانيّة الهامّة جداً وإنمائها.

وشملت بإرشادها وعنايتها وتفكيرها، كلّ مؤسّسة خيريّة في لبنان، إسلاميّة كانت أو مسيحيّة.

وقد يطول بي الوقت اذا رحت أعدّد كلّ تلك المؤسّسات الإنسانيّة.

لقد كانت ذات حميّة مستمرة ونزاهة مطلقة، أثارتا أحياناً، حسد البعض أو حتى خصومته. والحقيقة، اني كنت وإيّاها، على علم بالإشاعات المغرضة التي تطالني وتطالها، بواسطة مَنْ كنت أدعوهم «بقّالي السياسة» أو «ممتهني الكذب»، أمدنيّين كانوا أم عسكريّين، تلك الإشاعات التي كان يتلقّنها السذّج وبسطاء العقول، دون أن يدركوا أو يعوا، مدى ما تحمله من ضرر، يلحق بالعدالة والحكم.

ومن الصعب أن نتخيّل، كيف وكم تجد آلاف الروايات المسعورة، آذاناً صاغية وعقولاً خصبة في بلدنا!

وروّضنا غضبنا وسيطرنا عليه كُرمى الكرامة لا غير. فكيف نكذّب اللاموجود والوهم والخيال؟ فقد كنّا نعلم، نحن الإثنين، ومنذ نصف قرن، بأن كل صاحب وظيفة عامّة، إداريّة كانت أم سياسيّة، ومن أدنى السلّم حتى أعلاه، معرّض، حتماً، لاتّهامات سافلة، وإشاعات رخيصة، من السهل جداً نشرها وإطلاقها.

ومن الأكيد أن الدجل الذي جُبهنا به، قد طال رذاذه، في الماضي، من سبقنا من الرجالات الكبار. ولا ريب أن مرور الأيّام كفيل بمحوه وإزالة أثاره. وحافظنا بعد الرئاسة، على الحياة البسيطة والمعتدلة التي كنّا نعيشها قبل الرئاسة. وحسناً فعلنا أنا ونينا، فلم نحارب الظلال والأشباح.

وعمدتْ في كفاحها الأخير ضدّ المرض، الى تطبيق استراتيجيّة، تطوّع العقل والقلب معاً:

- لا تتحدّث أبداً عن أوجاعها، وكأنها لا تفكّر بها، محاولة أن تبعد عنها كل منظر

او كتاب أو شيء آخر، له علاقة بمشكلة صحيّة خطرة.

- تقبّلٌ رضيّ لكل علاج قد يريح أو يشفي.

- عدم التشكّي والاشمئزاز من طعم أو تأثير أي دواء مهما كان.

- القيام بكل المهمّات والتمارين المطلوبة بدقّة وأمانة وابتسام.

وكانت تجيب على أسئلة الأطبّاء بصراحة وصدق. ولكن، كمّ من مرّة، كتمت ألمها، حتى لا تقلقني أو تجعل الأطبّاء يظنّون بأن علاجهم غير فاعل ومُصيب. وانا، اليوم، أتندّم كثيراً، لأني لم أدوّن أو أسجّل، خلال ساعاتها الأخيرة، مبادراتها وأقوالها، التي واكبت مراحل ذلك النضال البطولي، المقترب من نهايته.

كما أحبّ، هنا، أن أسجّل، وفاء لذكراها، وبكل تقدير وامتنان، ذلك السيل من العواطف النبيلة الذي غمرها به اللبنانيّون، يوم وفاتها في ٣٠ آذار ١٩٨٩، وعلى رأسهم غبطة البطريرك الماروني، مار نصرالله بطرس صفير ورئيسا الحكومتين اللتين كانتا، آنذاك، تتقاسمان السلطة في لبنان.

ولكن قبل كل الشهادات التي قرأتها في الصحافة، يطيب لي أن أسجّل برقية المؤاساة المُعبرة عن عواطف قداسة البابا يوحنا بولس الثاني، والمبلّغة بواسطة الكاردينال، أمين سرّ الدولة، الى السفير البابوي في لبنان:

«وبعد الإنجيل تلا المونسنيور أوتونيللو برقيّة تعزية من الفاتيكان تضمنت الآتي: بلغ قداسة البابا يوحنا بولس الثاني بحزن عميق وفاة زوجتكم. وهو يقدّم تعازيه الحارّة لكم مودعاً نفسها لله ومع التعبير عن عمق تعازينا وعن اتّحادنا بالصلاة.

أمين سرّ دولة الفاتيكان الكاردينال أغوستينو كازارولي».

وهنا لا بدّ لي من أن أنشر نصّ الخطاب الذي أبّن به غبطة البطريرك الفقيدة العزيزة. فقد قال غبطته:

«المرأة الفاضلة إكليل لرجلها».

«الفقيدة الجليلة التي نودّع اليوم لنودعها في تربة لبنان فيما تزرعها القنابل ليلاً ونهاراً يصحّ فيها قول سفر الأمثال: المرأة الفاضلة إكليل لرجلها.

«لقد كانت إكليلاً لكم يا فخامة الرئيس، وهي التي رافقتكم في رحلة العمر في مختلف الظروف والحالات حتى هذه السنوات الأخيرة البائسة التي نعيش فيها مأساتنا اللبنانيّة وقد شاركتم فيها الى جانب من كانت لكم شريكة حياة مؤاساة وتضميد جراح واستنهاض همم وثباتاً على المبادئ والعهود وفي مقدّمها عهد لبنان مع الحرّيّة والإيمان

بالله والقيم الإنسانية الغالية .

«لقد كانت، إكليلاً لكم في ما أتاها الله من هبات وصفات، وفي طليعتها كرم المحتد وهي من آل طراد الذين كان ولا يزال من بينهم من عاشوا آلام اللبنانيّين وآمالهم وواكبوا لبنان منذ بدء مسيرة الاستقلال في تطلّعاته وأدّوا قسطهم في تحمّل أعباء القيادة وقاموا بدورهم في مختلف القطاعات الإقتصاديّة والماليّة والثقافيّة والسياسيّة .

«وتأثّرت الفقيدة الكبيرة بمناخ بيئتها فحلمت بمجتمع لبناني متطوّر يكون للمرأة فيه نفس ما للرجل من دور وإن مختلفاً من بعض الوجوه. فكانت من أولى اللواتي كببنَ على درس الحقوق وكانت فيها من المجلّيات فأصبحت محامية تملكها رغبة في الأخذ من القويّ الى الضعيف ومن الظالم الى المظلوم ومن الخادع الى المخدوع. وهذه أشرف مهمّة هدفها إحقاق الحقّ وإزهاق باطل خصوصاً في أيام كتب علينا أن نعيشها وقد اختلط فيه وجه الحقّ حتى خيّل لبعضهم أنه سيّد حرّ أمام الباطل، وفاتهم أن ثورة الباطل ساعة وثورة الحقّ ستظلّ مدويّة حتى قيام الساعة .

«والتقيتما يا فخامة الرئيس منذ ذلك الزمن في مكتب محاماة واحد تجمعكما الزمالة في لغة الحقّ حتى جمعكما الله والضمير والناس رباطاً مقدّساً لا يقسمه الا الموت وعندما يجتمع الشمل في حضرة الله ونور وجهه البهي .

«وكانت إكليلاً لكم يوم دعيتم الى القيام بواجب وطنيّ وتحمّل ما تحمّلتم من مسؤوليّات كبيرة في ظروف وإن اختلفت بعض الشيء عن ظروف نحن فيها اليوم لكنّها لم تكن أقلّ حراجة وأخفّ ثقلاً وأيسر معالجة من أزمة اليوم. وقد كانت الى جانبكم يوم تولّيتم المنصب الكبير عبر ما قمتم به من أدوار واتّخذتم من مواقف في حقل الصحافة وكنتم من فرسانها المجلّين، والسفارة وكنتم من ألبق الديبلوماسيّين، والنيابة وكنتم من أبرع المدافعين عن حقّ هضيم، والوزارة وكنتم بين الأوائل ممن نبذوها بعد ان اقتعدوا مقعدها فتعاليتم عليها يوم لم تسلس لكم قيادتها فعرفتم أن المناصب كالمال على حد ما قيل فيه انه سيّد ظالم لكنه خادم مطيع، وأخيراً في الرئاسة الأولى وما يرافقها من هموم وشجون، وصحّ فيكم وفي الفقيدة ما قيل: ما رأيت عظيماً الا وكانت وراءه إمرأة، أمّاً كانت أو أختاً أو قرينة .

«وكانت قرينتكم إكليلاً لكم وواصلتم بعد اعتزالكم المناصب خوض معركة الحياة معها في ميدان آخر له ما له من أهميّة كبرى في المأساة الدامية التي يعيشها منذ ١٤ عاماً، فكنتم الى جانب الفقراء والمعوزين والمنكوبين تشاطرونهم مصائبهم وهمومهم .

وكانت الى جانبكم تحمل عطفها الى الأطفال، رجال الغد وهي التي حرمت نعمة البنين، فاتّخذت منهم جميعاً من دون استثناء بنين لها تمدّهم بما يحتاجون اليه للإضطلاع يوما بمسؤوليّة المساهمة في إعمار الوطن وازدهاره بعد إنهاضه من كبوته .

وكانت رعت مؤسّسات إنسانيّة مثل الصليب الأحمر اللبناني ومختلف الجمعيّات النسائيّة التي وجدت فيها خير عون لها على القيام بما نذرت نفسها له من مهمّات .

وكانت إكليلاً لكم في ما أظهرت من إيمان وشجاعة نادرة في المحنة التي كان لها أن تقاسي أوجاعها طوال سنوات بصبر جميل وتسليم مطلق لإرادة الله وصمت هو تمهيد للصمت الأبدي الذي كانت تستعدّ للدخول فيه ولتنعم برؤية وجه الله الذي يلتمسه المؤمنون وهو سعادتهم» .

وختم بالاستشهاد بكلام بولس الرسول: «إن حياتي هي المسيح، وإن متّ فذاك ربح لي. وإن متنا مع المسيح فسنحيا مع المسيح، لأنّنا نعلم أن المسيح قام من بين الأموات ولم يمت بعد ولن يكون للموت عليه سلطان» .

٥

في روما

من البديهي أن تكون فُضلى مراحل حياتي كرجل دولة، إقامتي الأولى في روما. ففي تلك الحقبة التي عُيِّنت فيها وزيراً مفوّضاً مطلق الصلاحيّة لدى الكرسي الرسولي، بدا لي كل شيء جديداً في المدينة الخالدة. فكيف أنسى ماضياً لا يزال زاهياً، عقب مرور قرابة خمس وأربعين سنة؟

نحن في الشهور الأخيرة من عام ١٩٤٦. وكان لبنان قد استعاد استقلاله سنة ١٩٤٣ وانتهى جلاء القوّات الأجنبيّة التي كانت تحتلّ أراضيه، قبل بضعة أسابيع من تعييني في منصبي الجديد. وكانت الدولة تختار وزراءها المُفوّضين المطلقي الصلاحيّة، (لم تكن رفعت ممثّليها الى درجة سفراء) من عالمي السياسة والمهن الحرّة، بانتظار تكوين جسم قنصلي متخصّص، مُتّكلة على كفاءات كلّ واحد من ممثّليها ونشاطه. ولقد شُرّفتُ باختياري (كدت أقول انتخابي) لواحدة من أهمّ بعثاتنا وأشدّها تأثيراً.

جرى ذلك أمس. وقد انصرم نصف قرن تقريباً! ففي أحد أيّام شتاء ١٩٤٧ الضبابيّة القارسة البرد، أقلّتنا الطائرة الى روما، أفراد البعثة اللبنانيّة وأنا، لأوّل مهمّة دبلوماسيّة وفي أوّل سفر جوّي. وكنّا نطير في الأغلب فوق الغيوم. وكانت الطائرة قد تأخّرت في القاهرة مدّة ثلاثة أيّام عن موعد إقلاعها، ولا يزال أمامها بضع ساعات تأخير أيضاً. وبدأ صبرنا يفرغ ويقلّ.

كنت قد صرفت بضعة أسابيع أدرس كيفيّة تأدية مهمّاتي الجديدة، وأتحرّى الكتب والمجلاّت والمراجع التاريخيّة والفنّيّة والسياحيّة المختلفة، باحثاً عن معلومات خاصّة بالڤاتيكان والدوائر الرومانيّة والعلاقات بين الكنيسة والحكومة الإيطاليّة. ولكي

أتصدّى لما ينتظرني من مهمّات، كان لا بدّ لطائرتي من أن تهبط، أوّلاً، في مطار روما. وأخيراً خرقت الطائرة طبقة الغيوم والضباب . . .

وظننت أنّنا قد وصلنا فعلاً، ورحت أتأمّل، بإعجاب، الريف الروماني (طالما حدّثني عنه ووصفه الكتّاب الكبار). وفجأة، أبلغتنا قيادة الطائرة، أن علينا أن ننزل في مدينة بيزا، على بعد أربع مئة كيلومتر عن روما، ليتسنّى للطائرة التزوّد بالوقود. وظهر الريف الروماني من بيزا كأروع ما يكون جمال المشهد الذي ملأ عقلي وعينيّ وكياني كلّه روعةً وسحراً.

وأعترف بأن الرحلة كانت ممتعة ومفيدة جداً.

وهناك أيضاً ما أيقظني من الخيالات والأوهام وذكّرني بأن المهمّة مهما بدت زاهية متلألئة، فلن تستطيع تحريرنا من عبوديّة الوظيفة. وحدث ذلك غداة إرسالنا الى بيروت أوّل حقيبة دبلوماسيّة، ثقيلة بما احتوته من مذكّرات ووثائق وتعليقات ومؤثرات. وانتظرت نتيجة ما ستثيره الحقيبة من ردّات فعل وايحاءات. وكانت النتيجة المنتظرة برقيّة مستعجلة. فقد سارع أحد موظّفي الوزارة، المسؤول عن القسم الإداري، فأبرق إلينا بوضوح: «بريدكم وصل الينا رديء الربط سيّء الرزم، يرجى الإهتمام أكثر بالرزم».

ولما اطّلعت على تلك البرقيّة، جمعت معاونيّ وتلوتها عليهم. ثم استذكرت أمامهم إحدى صفحات كتاب «أرض البشر» لسانت-إكزوبري، حيث يروي قصّة ضياعه في إحدى الليالي في الفضاء بين النجوم التي كان يتّجه إليها، سعياً وراء النجمة الوحيدة الحقيقيّة التي تحتوي منازلنا الأليفة وحناننا. فإذا ببرقية يتلقّاها، مؤرّخة من الدار البيضاء التي كان تركها أمس، وهي تقول: «سيدي، أراني مضطراً الى طلب معاقبتك. لقد جنحت قريباً جداً من العنابر عند إقلاعك من الدار البيضاء . . . صحيح أنني كنت قد جنحت قريباً جداً من العنابر، وصحيح أيضاً أنّ هذا الرجل يقوم بمهنته عندما يغضب، ولكنت تقبّلت هذا التوبيخ بتواضع في أحد مكاتب المطار. ولكنّه يُدركنا هنا، حيث لم يكن له أن يفعل. وكان يدوّي بين تلك النجوم النادرة، ذاك السرير من الضباب. لقد كان يزعجنا في حلمنا، فيما كنّا نجتاز بمهابة المئة خطوة بين الدبّ الأكبر وبرج القوس».

ولا ريب أن استذكار هذه الصفحة من كتاب «أرض البشر»، كان باعث عزاء وطول بال، وأولينا الحقيبة الثانية كلّ عناية من حيث الختم والربط والرزم وفق المطلوب

والضروري.

ولن أصف، بدوري، مشهد روما بكلّ ما تمثّله المدينة الخالدة من بهاء وجمال في العالم، وعلى مدى التاريخ والعصور: المناظر، الآثار، الكاتدرائيّات، العمارات، وجميع الروائع المنتشرة في الشوارع، كأنها متاحف في الهواء الطلق.

واذا تجاوزنا روائع الطبيعة ومفاتن الفنّ، نصل الى دفء العلاقات بين الناس وقيمها. فمن الأكيد أن المساحة الأكثر اختلاباً من الأرض، هي، حسب حكمة صادقة، وجه الإنسان. فالوجوه في روما، بدت جدّ مألوفة لديّ، مثل تآلف مسبق للأنغام أو انشغاف فطريّ. ولطالما ظننت أني ألتقي صديقاً قديماً، في حفل أو عند منعطف شارع، لم يكن سوى شخص مجهول محبّ ومنفتح وأليف. ورغم أصداء الحرب الأخلاقيّة والسياسيّة والإقتصاديّة، فقد حافظت روما على بسمتها الشجاعة المؤثرة. ولم تمض سوى أيّام قليلة حتى ألفيت نفسي واحداً من سكّان المدينة الخالدة، بل ولداً حقيقيّاً من أولادها.

وفي هذا الجو قدّمت أوراق اعتمادي، في ١٧ آذار ١٩٤٧، لقداسة البابا بيّوس الثاني عشر.

وفيما كنت أقدّم أوراق اعتمادي خالجني الشعور بأنّي أحمل معي الى الڤاتيكان، قبساً من بلد وماض يطفحان بالروحيّة: عذوبة شطآن صور وصيدا حيث طالما سار يسوع، وذكرى بانياس المخلّدة على حدودنا الجنوبيّة، قيصريّة فيليبّس، حيث أسّس ابن الله الحيّ كنيسته: «أنت الصخرة . . .».

ولكن لا بدّ لعلاقتنا مع الڤاتيكان من أن تنطلق من مستويات أعمّ وأشمل وأوسع، فإن بلداً مثل بلدنا، حيث التسامح والمحبّة في العيش المشترك، يشكّلان، نوعاً ما، المصلحة العامّة، تُستمدّ علّة وجوده من مبادئ العدالة والأخوّة المعلنة رسميّاً، هو أيضاً بلد رمز ومثال لهيمنة الروح ويحقّ له أن يردّد مع صاحب المزمور: «يا ربّ! أضئ بنورك على محيّاي». ولذلك فهو يتقدّم من العالم، كمن يحمل رسالة رجاء لن يخيب، وكمن يتقلّد دوراً كبيراً جداً، ليصل بالناس جميعاً الى أخلاقيّة دوليّة، أكثر صفاء ونقاء، تكرّس سيادة الحقّ على الإطلاق.

وميزتنا تلك، ودورنا الموروث، كان بيّوس الثاني عشر سعيداً بتكريسهما بسلطانه الروحي، وإعلانهما رسميّاً، في خطابه وهو يستقبل، للمرّة الأولى في التاريخ، دبلوماسياً لبنانياً معتمداً لديه.

وقال قداسة البابا في خطابه :

«هذه هي المرّة الأولى في التاريخ التي يُحيّي فيها الحبر الروماني إبناً من لبنان، مدعواً الى تمثيل ذلك الوطن النبيل في قلب المسيحيّة . . .

إن الكلمات نفسها التي قدّمت بها سعادتكم قبل لحظة، أوراق اعتمادها، هي، لنا، الدليل الأشدّ وضوحاً، على أن اختيار رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة قد وقع على شخصيّة تعرف، في هذه الظروف الإستثنائيّة الحاضرة، كيف ترى في مسؤوليّتها الرفيعة، إضافة الى المهمّة التي انتدبت لها، رسالة إلهيّة سماويّة .

وليقينكم العميق بعظمة دوركم، تتسلّمون مهمّتكم كموفد غير عادي، وكوزير مفوّض مطلق الصلاحيّة لدى الكرسي الرسولي، وتتصدّون لمسؤوليّاتكم باقتناع ووعي، سيلمس سموّ قدرهما وحقيقة كرامتهما، كلّ مواطن في الجمهوريّة الفتيّة من دون أي تمييز عرقي وطائفي .

وتودّون، يا صاحب السعادة، أن تروا في بدء العلاقات الرسميّة المباشرة والدائمة بين الكرسي الرسولي ولبنان، لا ابتداعاً وابتكاراً، بل تواصلاً وتقدّماً، بمقتضى روح العصر، لعلاقات تعود، حقّاً، الى الجذور الأولى للعصر المسيحي .

والعبارات التي تلفّظتم بها، يا معالي الوزير، جعلتنا نشعر بالحبور الحيّ، ونحن نتأكّد من أنّ المبادئ التي يعلنها الكرسي الرسولي، كأساس أخلاقي لسلام حقيقيّ، ولتعاون عادل بين الشعوب، خصوصاً الصغيرة والضعيفة، لاقت في قلوب اللبنانيّين جميعاً، الصدى العميق والتفهّم المخلص .

ومن الثابت أنّ نتيجة معركة سيادة القانون تخضع لرقيّ الشعوب أو انحطاطها .

ولقد آن الوقت، وأتت الساعة، للتخلّي عن حسابات موارد القوّة الماديّة، واعتماد القيم الروحيّة التي ينحني القوي ذاته أمامها، إذا كنّا نريد، فعلاً، أن نخلّص الشعوب من كابوس نزاعات جديدة مستقبليّة، ونشرّع في وجهها أبواب الرفاه والسعادة .

والدول التي يسمّونها «صغيرة» هي التي ستنتفع من هذا التحوّل في التفكير .

ولكن هؤلاء «الصغار» يعرفون كيف يُظهرون، بأمثال عظيمة، أنّهم، هم أيضاً، يستطيعون أن يكونوا روّاداً لهذا الترقّي الحقيقي الوضّاء» .

وتابع قداسة البابا يقول :

«وطنكم، في تنوّع عناصره العرقيّة واللّغويّة، شبيه بالنسر ذي الجناحين البرّاقين بألف لون ولون، وقد شاهده النبّي حزقيال يحوم فوق لبنان . وطنكم يبدو مدعوّاً،

دعوةً خاصة، الى تحقيق العيش المشترك الهادئ والأخويّ الذي يتكلّم عنه صاحب المزامير (مز ١، ١٣٢) بين أعضاء وأفراد مختلفين أصلاً وتفكيراً» .

ومن ثمّ :

«ومن الدور المعطى لبلدكم، نستطيع أن نضيف الى مجموعة ميزاته، هذه الميزة الخاصّة : فالتلال والجلول، المزروعة بالنباتات الزاهرة والمتنوّعة التي تنحدر في لبنان انحداراً خفيفاً نحو البحر، هي في نظرنا، صورة عن حضارته القديمة، الغنيّة بالثمار الشهيّة، والآتية، من الأجيال الحاضرة، من عصر الفينيقيّين السحيق والمزدهر، التي تقدّم للتاريخ والعصور مثال شعب كان ولا يزال اليوم أيضاً، منفتحاً على كل جديد بنّاء . . .» .

وكان الوزير الشاب المفوّض والمطلق الصلاحيّة يقف في حضرة قداسة البابا مستقيماً، مرتدياً لباسه الرسمي، ملتزماً بمراسيم التشريفات، واضح التأثّر، يرتعش وكأنه في حضرة رؤيا ملائكيّة . وكان يشعر وكأن قلبه يذوب تحت صدر قميصه المنشّى، فيما كانت تتقاطر على وجهه نقاط عرق جليلة، وهو يُصغي الى عبارات محاوره العظيم، وهي تنهال عليه من كلّ صوب .

وعند اختتام الاحتفال، دعاني بيّوس الثاني عشر الى لقائه في مكتبه الخاصّ، حيث كان ينتظرني مشهد عجيب غير مألوف . وبعد أن عبّر لي قداسته عن أندى مشاعره، قال لي : «أودّ لو سلّمتني، نص خطابك الذي ألقيته أمامي، قبل لحظات، في نسخته الأصليّة» .

وهكذا كان قداسته قد أدرك أني عدّلت جملة او جملتين في النصّ الذي كنت قد بعثت به إليه قبل خمسة عشر يوماً، لكي يتوافق مع ظروف يوم إلقائه . وكنت قد أجريت التعديل بخطّ يدي، مما شوّه النص المطبوع بإتقان، والذي صرفت وقتاً لا بأس به في إعداده .

ولما لاحظ بيّوس الثاني عشر ارتباكي قال : «أنا ايضاً أجريت تعديلات كثيرة على نص خطابي» .

ولكي يشجّعني ويُعزّيني، أبرز أمامي ورقة مكتوبة بكاملها، بخطّ يده، يتخلّلها التشطيب والتصحيح .

وهكذا علمت مندهشاً، أنّ قداسة البابا يكتب خطبه بنفسه، حتّى في مناسبة كتلك التي قدّمت فيها أوراق اعتمادي .

فلقد كانت، في نظري، مسارّة حقيقيّة.

وسنح لي أن أشاهد، غالباً، البابا بيّوس الثاني عشر في مناسبات عامّة أو مقابلات خاصّة. فكنت دائماً أحسّ نفس الإحساس، كلما قاربت قداسته. فهذا الكائن الشفّاف بالمسيح الذي هو نائبه، يبدو لي وكأنّه يتحرّك على تخوم عالمين: المرئي وغير المرئي، ولما كنت أحادثه، كنت أشعر بأني أنتقل الى عالم آخر.

وفي ختام زيارة قمنا بها لقداسته، قال لي وزير خارجيّتنا آنذاك، الأستاذ حميد فرنجيّه: «كنت في حالة مدهشة، وكأنك شربت كأساً من الشمبانيا». فأجبته: «ما أراه في البابا، ليس فقط رئيساً وأباً لمئات الملايين من المؤمنين، ولا الحبر الأعظم الفائض حناناً على لبنان، بل أيضاً وخصوصاً انعكاس ضياء الكلمة المتجسّد».

ورافقت الرئيس الحاجّ حسين العويني، خلال زيارته قداسة البابا، في ربيع سنة ١٩٤٧، وقد قال لي يومها: «سأقول بنفسي، باللّغة الفرنسيّة، أولى عبارات المجاملة، ثمّ أترك لك ترجمة أجوبتي، لتحاشي أي خطأ».

وهكذا تشرّفت بترجمة أفكار وعواطف الحاجّ الطيّب الى قداسة البابا، مستعيناً بكل ما لديّ من صدق وورع، وفي اعتقادي أن ما فاه به الحاجّ حسين، كان أبلغ خطاب يلقيه حاجّ الى مكّة المكرّمة في ختام حجّه الى المدينة الخالدة، روما.

ولا ريب أنّ تقديمي أوراق اعتمادي فتح أمامي رسميّاً، الطريق الى الفاتيكان. فأقوال البابا جعلتني أدخل فعلاً بيت الأب، في شبه احتفال مهيب، هابط من فوق، حيث ينفخ الروح...

وكان بيّوس الثاني عشر يقول عن الدولة التي يرئسها:

«هي نقطة غير ملحوظة على الكرة الأرضيّة وعلى الخرائط، ولكنها، على المستوى الروحي، رمز لمكانة عالية شامخة. قدراتها الحربيّة لا قيمة لها، وقدراتها في صنع السلام غير محدودة».

فكلما زرت هذه الدولة، وهذه الحاضرة القائمة على المفارقات، كانت مفارقاتها تصدمني.

ولطالما رددت في داخلي، بأن المصيبة الفادحة، أنْ نفقد من فرط العادة، ميزة الإندهاش أو الذهول، أي نقطة انطلاق كلّ علم ومعرفة...

فالفاتيكان مملكة تحافظ فيها الوقائع المحسوسة على دهشتها أو ذهولها؛ فقد تصبح غير مفهومة اذا انحصرت فقط في مظهرها المادّي، أي المظهر الأقلّ ثباتاً وحقيقةً،

وبمعنى آخر، الأقلّ واقعاً من كلّ واقع...

وإن تقع هذه المملكة على مفترق الطريق الروحي والزمني، فذلك يوضّح حقيقة يفصح عنها هذان البيتان من الشعر لـ«بيغي»:

«لأن فوق الطبيعي هو نفسه شهواني
فشجرة النعمة متجذّرة بعمق...».

والحقيقة أن فوق الطبيعي لا يمكن أن يغيب عن أي مكان؛ هو موجود في كلّ مكان وسهل المنال في كلّ مكان. ولكي ندركه يجب علينا أن نتجاوز، في كلّ لحظة، رؤيتنا المشوّهة للعالم، عالم الظاهرات الذي اعتقدنا أنّنا أرسينا قواعده وثبّتنا نظمه.

فقد قال الحكيم: «أغمض عينيك فتُبصر».

ومع ذلك، فهناك أمكنة لا ينطبق عليها هذا القول الحكيم.

فالفاتيكان حيث الرموز ومعانيها تندمج بدقّة، وحيث اللاّمرئي يترسّخ فيها بإشارات مرئيّة، هو المملكة التي لا ضرورة فيها لإغماض العينين للإبصار...

فالإحتفالات تملأ كاتدرائيّة القديس بطرس بانتظام؛ إحتفالات تطويب وإعلان قداسة، تكتسي روعة ومهابة، حضرتها جميعها بفرح وسعادة وخشوع. وأودّ، هنا، أن أُخصّ كل تلك الذكريات الفاتيكانيّة بواحدة، يوم رافقت الأستاذ كميل شمعون، وزير الماليّة ورئيس بعثة لبنان الى الأمم المتّحدة حينذاك، خلال مقابلته لقداسة البابا بيّوس الثاني عشر.

آخذ من مذكّراتي لتلك الفترة، هذا النصّ الذي أورده كاملاً:

«روما ١٥ آب ١٩٤٧

كان الأستاذ كميل شمعون، في روما، في بداية هذا الأسبوع. وقمنا معاً بالزيارات والإجراءات المدوّنة في برنامج زيارته.

ورغم كتمان طلبنا وتحفّظه، تنازل الأب الأقدس، واستقبلنا بصفة استثنائيّة في قصر كاستلغوندولفو، مقرّه الصيفي.

سأصف لاحقاً هذه النزهة-الرحلة في الريف الروماني (بسرعة ١٢٠ كلم في الساعة)، وسط ايحاءات منعشة كالمناظر التي نشاهدها. ووصلنا بسلام قبل ربع ساعة من الموعد المحدّد لنا. فأدخلنا فوراً الى آخر ردهة للانتظار. وهناك، ونحن نجلس قبالة باب مكتب قداسة البابا، رحنا نتبادل المشاعر والأحاسيس. فقد كان رفيقي

آتياً من لندن، عن طريق باريس، وسيغادر في اليوم التالي إلى جنيف، ثم يعود الى لبنان بعد استراحة في باريس، ويسافر في أوائل أيلول الى الأمم المتّحدة. حضرتني، آنذاك، فكرة سانت إكزوبري، التي ساقها في «الأمير الصغير». فقلت للأستاذ كميل شمعون: «كان الأمير الصغير يقول بأن أفضل استخدام للوقت هو السير على مهل، الى ينبوع ماء. إن مفهوماً كهذا للسعادة واستخدام الوقت هو مثل لنا. فليس من هيجان يملأ الحياة، بصورة أفضل، من هذا الانتظار الجامد أمام باب موصد». وانفتح الباب. وبعد لحظات كنّا نجلس تجاه البابا. وبعد أن تقدّم الأستاذ شمعون بدلائل احترامه وامتنانه وصادق عواطفه، ردّ البابا بالعبارة التي أصبحت مألوفة حين يتحدّث عن لبنان، فنظر إليّ وقال: «الممثّل بكل جدارة، أجل، الممثّل بكل جدارة». ولم أكن أنتظر هذا الإطراء المباشر. فانحنيت شاكراً، وأفسحت للأستاذ شمعون مجال متابعة حديثه، حول شؤون أكثر نفعاً وفائدة: خصائص لبنان وميزاته، مصير الأمم المتّحدة، دور لبنان في العالم وشروط السلام الحقيقي والواقعي (وضع تقرير كامل لهذه المقابلة، أرسل في الغداة الى بيروت).

ثم اتّجه الحديث الى أمور شخصيّة. فتدخلت لأعلن بأن كل آمال السلام تكمن في تعاليم قداسته. فالتفت الأب الأقدس نحوي وتحدّثنا عنه. فطرح عليّ سؤالاً عن احتفالات إعلان القداسة. فأجبته بأني حضرتها جميعاً. وعاد يسألني عمّا اذا كانت تبدو طويلة نوعاً ما، وأضاف: «رغم أننا اختصرنا بعض الأقسام». فأعلنت أن هذه الاحتفالات ليست طويلة، وأنها ترتدي الطابع المؤثر، حال دخول قداسته وسط التحيّات والهتافات المدويّة كالرعد.

وتواصل بين البابا وبيني الحوار التالي:

«يجوز أنهم يصفّقون أكثر من اللازم»، قال البابا بابتسامته الطيّبة الخجولة تقريباً.

فرددت بصراحة وحزم:

«لن يكون ذلك كثيراً أبداً، يا صاحب القداسة، إنه فعلاً رائع».

فأجاب البابا، مجدّداً بالابتسامة ذاتها:

«لا نفعل شيئاً للإيحاء بهذه التظاهرات، وحاولنا أن نمنعها عبثاً».

فرددت:

«وهل يكون ذلك ممكناً، يا صاحب القداسة، أن نفرض الصمت على الجمهور، فيما الدبلوماسيّون أنفسهم يصفّقون بكلّ قواهم! . . .».

فزاد البابا وقال:

«ولكن ألا يكون ذلك غير مؤات وسلبيّاً بالنسبة لغير الكاثوليك؟».

فعدت وأكّدت من جديد:

«إن إحساس غير الكاثوليك هو تماماً كإحساس الكاثوليك. فقد روى لي أحد الأصدقاء، المراحل المختلفة لاهتداء زوجة أخيه في إحدى احتفالات التطويب. فقد استطاع أن يشاهد على وجه غير الكاثوليكيّة تلك، اضطرام إحساساتها منذ دخول قداستكم . . . وهي الآن كاثوليكية . . .».

فتمتم البابا بابتسامة ناعمة:

«أنا سعيد، أنا سعيد».

وتابعت قائلاً:

«لا ريب أن احتفالات إعلان القداسة مؤثّرة جداً، من بدايتها حتى نهايتها، وربّما بلغت الأوجّ عندما ترفع قداستكم القربان المقدّس، فوق الرؤوس المنحنية، وتقدّم للمؤمنين، معاً، السيّد ونائبه المرئي؛ أو عندما تعلنون، يا صاحب القداسة، من على عرشكم، بصفتكم رأس الكنيسة الجامعة، أن أحد أعضاء العائلة الكبرى قدّيس، يجب أن تقام له على الهياكل شعائر التكريم. فتظاهرة وحدة الكنيسة هذه، لا وصف لها ولا مثيل. وقد يدرك كلّ واحد منّا، بأنّه لا ينتمي الى الكنيسة المجاهدة فقط، بل هو عضو في الكنيسة المتألّمة التي سوف تنتصر. وهكذا يُفعمنا الشعور بأنّنا نحلّق بين السماء والأرض».

وعقب المقابلة، قال لي الأستاذ كميل شمعون: «كل شيء فيك كان يضحك في تلك اللحظات: العينان تشعّان، الشفتان تبتسمان والمحيّا يتلألأ». فالحمد لله.

ولما خرجنا قال لي ملاطفاً ومداعباً: «شاهدتك وأنت تتحوّل أمام نظري، فيما كنت تحادث قداسة البابا. لقد كان مشهداً رائعاً حقّاً».

وهل من الضروري القول بأن الأستاذ شمعون، كان مغتبطاً وبادي الارتياح بعد هذه المقابلة؟ فقد استشهد، بعد أسابيع، ومن على منبر الأمم المتّحدة، بتوجيهات قداسة البابا وحكمه من أجل البلوغ الى استتباب سلام مرتكز على العدالة.

***

ولا شكّ انّ حاضرة الفاتيكان دولة من نوع خاصّ وفريد، ولكنّها تتمتّع بكلّ ما

للدولة من صفات وميّزات نوعيّة. وهي، خصوصاً، الدليل المرئي على استقلال الكرسي الرسولي، والقاعدة الماديّة لسلطة البابا الروحيّة.

وما هي السلطة الروحيّة؟ سؤال يطرحه مشايعو تصوّر القانون الدولي.

فهذه السلطة الروحيّة مع ذلك، فعل اختبار قائم بذاته، وهي بدل أن تكون مشكلة، فهي سبيل لحلّ مشاكل كثيرة استعصت على رجال القانون.

ثم أن أبعاد حاضرة الڤاتيكان، اذا انحصرت ضمن المستوى الزمني فقط، لا تفسّر عظمة التمثيل الدبلوماسي، الذي يربطها بغالبية دول العالم، ولا الميزة الفريدة للمعاهدات البابويّة. فالبابا يستمدّ سلطته من حاضرة الڤاتيكان، بل أنّ سلطة البابا، هي علّة وجود الڤاتيكان، والتي قد تحيا وتبقى حتى بدون وجوده؛ كما أن هذه السلطة أتاحت له أيضاً أن يبرّر استمرار علاقاته الدبلوماسيّة مع العالم من ١٨٧٠-١٩٢٩، أي في حقبة كان الكرسي الرسولي خلالها قوّة روحيّة فقط، مجرّدة من كلّ أرض خاصّة به.

وذلك هو على كلّ حال، الموضوع المركزي للخطاب الذي ألقاه في حضرة البابا، بعد معاهدة لاتران سنة ١٩٢٩، السفير البرازيلي، عميد السلك الدبلوماسي، باسم العالم أجمع.

واذا كان الفاتيكان عاصمة الرّوح خصوصاً، فهو أيضاً عاصمة الصمت. والصمت معناه غياب الضجّة وسيطرة الهدوء والسكينة تحت سقوف تُهيمن على أجوائها الحكمة والفطنة والرصانة.

روى لي أحد أصدقائي الأساقفة ما شاهده في إحدى حفلات الإستقبال التي أقيمت في إحدى السفارات، في حضور الكاردينال ماغليوني، أمين سرّ الدولة حينذاك. وتقدّم أحد الزوّار البارزين، غير المتآلفين تماماً مع الأعراف الرومانيّة من الكردينال وسأله مبتسماً: «يا صاحب النيافة، من هم الكاثوليك المفضّلون لديكم، هل هم الإيطاليّون أم الفرنسيّون أم الإسبانيّون؟».

فجاء ردّ الكردينال حازماً وقاطعاً: «الكاثوليك الذين نفضّلهم، يا سيّد، هم الكاثوليك المتكتّمون».

وبدت لي روما، بحيويّتها المفرطة عادة، تميل بزائرها الى التحلّي بالدعة والتزام التكتّم كلما اقترب من الڤاتيكان. وتعلّمت في الڤاتيكان ذاته، أن أتحفّظ في ردّي على بعض الأسئلة؛ وطفقت أفتّش عن قبس أو رمز، أستطيع على هديه، أن أعثر على حلّ

لبعض مشاكلي، وعلى ردود مؤاتية لتساؤلاتي الشخصيّة...

فبعد إقامتي في روما وخصوصاً في الڤاتيكان، لو طلب إليّ أن أحدّد معنى الدبلوماسيّة، لسمحت لي نفسي أن أقول: «الدبلوماسيّة هي فنّ السكوت باعتدال».

وهكذا نكون قد حدّدنا معنى البلاغة.

وكانت علاقاتي مع أمين سرّ الدولة، تسترشد بسموّ مُحيّا سيادة المطران جان - باتيست مونتيني نائب أمين سرّ الدولة، وأمين دائرة الشؤون العاديّة، والبابا بولس السادس العتيد. وكانت بيده صلاحيّة البتّ شخصيّاً في كلّ الأمور التي تهمّني أو تتعلّق بي. وكم كنت أرتاح وأسعد في اللجوء الى ذلك الضياء الساطع واللطف الناعم.

فقد كان نائب أمين سرّ الدولة يستقبل السفراء يوم الجمعة، والوزراء المفوّضين المطلقي الصلاحيّة يوم السبت، بدون طلب مسبق او تحديد للوقت. فكان يحتشد في القاعة المجاورة لمكتبه، كلّ حسب وقت وصوله، ممثّلو الدول المختلفة. وتبدأ المقابلات بعد الساعة العاشرة، أي بعد أن يكون المطران مونتيني قد اجتمع بالأب الأقدس، وقد تطول حتى ساعة متقدّمة من بعد الظهر، أي الثالثة أو الرابعة أحياناً. وهكذا يتنقّل نائب أمين سرّ الدولة من بلد الى آخر، ومن موضوع الى آخر، مُبقياً على الإطّلاع نفسه، ومحافظاً على الصبر والانتباه والنزاهة، وهو يقوم بهذه الجولة حول العالم.

ولا شكّ أن بعض السفراء أو الوزراء المفوّضين، كانوا يتخلّفون أحياناً كثيرة عن مواعيد مقابلات يومي الجمعة والسبت من كلّ أسبوع، ولكنّ مواظبتي أنا كانت دائمة، إلا في حالات غيابي عن روما لقضاء عطلة أو تأدية مهمّات محدودة.

وكان المطران مونتيني معروفاً، الى جانب مواهبه الكثيرة، بالدّقة في تسجيل الملاحظات الصادرة عنه او عن معاونيه بإشرافه، وكانوا يشبهونها بقطع الفسيفساء التي إن تبدّلت أو تغيّرت تشوّه تناسق المجموع وتناغمه. وهكذا كانت ميزة حديثه العادي، وفيه تسيطر دقّة تعابيره على محاوره لاشعورياً. وسرّني، عقب بضع سنوات، أن أذكّر نائب أمين سرّ الدولة، بما قدّمه لي من رفد، مكّنني من الإفصاح بدقّة عن مشاعري ورغباتي الخاصّة.

وأسوق هذا المثال على ما تقدّم ذكره، فأقول: كانت لبعثتنا مشكلة مع الإدارة الإيطاليّة التي تعوّدت تأجيل حلّها. وتسبّب التأجيل المتواصل في إحباطنا، وتبدّى كأنه يجرح كرامتنا في الصميم. وانتهى بي المطاف الى عرض تلك المشكلة على نائب أمين سرّ الدولة، وقلت:

«يا صاحب السعادة، لا أستطيع أن أقول بأنّي مهان، فذلك كثير، ولا أستطيع أن أقول أيضاً بأنّي متضايق فذلك لا يكفي».

فتدخّل المطران مونتيني وقال: «أنت معذّب».

وعندما استعدت تلك الذكريات مع قداسة البابا بولس السادس، بعد خمسة عشر عاماً، إبتسم وقال: «كنا نتعلّم في مدرسة سَلَفنا الجيّدة والصارمة».

الطريق الوحيدة السالكة الى الڤاتيكان هي الطريق الضيّقة. لذلك توجّب على الدبلوماسيّين المعتمدين أن يجدّدوا، مرحلة بعد مرحلة، بشاشتهم وابتهاجهم.

كان الجسم الدبلوماسيّ المعتمد لدى الكرسي الرسولي، ينتسب الى عائلات بسيطة أو عريقة. وكان يبدو لي، أنا القادم الجديد، كعائلة مضيافة، مؤلّفة من أناس يتوّجون مهنهم، بعضهم قدماء في ستراتهم ولباسهم الرسمي وأوسمتهم، ولكنهم جميعاً، يمتلكون النباهة والدماثة، وقد عركتهم الأيّام والتجارب. وأشرع بذكر الثلاثة الأقدم، وقد مضى عليهم، هنا، أكثر من عشر سنوات، أي قبل ١٩٣٧، وهم: سفير بولونيا، السيد بابيه؛ الممثّل الشخصي للرئيس ترومان، السيد ميرون تايلور؛ وزير صاحب الجلالة البريطاني، السير دارسي أوسبورن. ولقد عاشوا بداية الأعمال الحربيّة، والأيّام المأسويّة لما قبل الحرب، عندما كان البابا يكرّر القول، دونما هوادة، لبولونيا وألمانيا، وأيضاً للعالم بأسره: «إن الخطر داهم ولكنّ الوقت لم يفت بعد؛ لن نفقد شيئاً مع السلام، وسنفقد كلّ شيء بالحرب».

وأتذكّر أيضاً زملاء آخرين: جاك مارتيان، الفيلسوف الذي دخل حديثاً تاريخ القرن العشرين، وخلفه السيد فلاديمير دورميسون، المراقب الصريح والفطن للأحداث، الذي لا يتردّد في القول حيال كلّ مُصادفة: «من الملحّ أن ننتظر»؛ الوزير النمسوي السيد كوهلروس الذي يتولّى المهمّات نفسها منذ ١٩٢٧، والذي مثّل النمسا المحرّرة؛ وزير بريطانيا العظمى السيد بيروان، خليفة أوسبورن، الممتلىء نشاطاً في كل الاحتفالات الدينيّة، والذي كان يقول لي في ختام بعض الاحتفالات الطويلة مداعباً: «وعلى كلّ حال، فذلك أفضل من العمل في أعماق منجم في سيبيريا».

وأتذكّر الوزير المصري، طاهر العمري، بلباسه الرسمي الأنيق وطربوشه اللافت، وقد أوفدته حكومته، عن فطنة وحكمة، لتمثيلها في الڤاتيكان، بعد أن كان قبل أشهر سفيرها في جدّة.

وأتذكّر أخيراً، وزير الصين، قبل ماوتسي تونغ، جان وُوُ، الذي كتب دستور

بلاده، وترجم قبل أن يأتي الى روما، بمشاركة شان كاي تشيك، المزامير الى اللّغة الصينيّة. والوزير الصيني، يعتمد، في التعبير عن عواطفه، اللّغة البليغة جداً، كأن يقول مثلاً: «أنا أسكر من حكمتك» أو «أشرب نخب صداقتنا التي تبدأ من هنا».

وكان الوزير الصيني يرتدي عادة لباس بلاده الرسمي، وهو جبّة طويلة واسعة داكنة اللون. وفي إحدى الأمسيات كنت أعرّفه في الفندق، ببعض رفاقي اللبنانيّين الوافدين حديثاً الى روما. ولما غادرنا تابعت حديثي عنه وأخبرت رفاقي بأن عائلته مؤلّفة من ثلاثة عشر ولداً. إذذاك، انتفض أحدهم وصرخ: «عائلة؟ ثلاثة عشر ولداً؟ من هو هذا؟».

أجبت: «هو الوزير الصيني».

فعاد محاوري وهتف مندهشاً: «وهل الرجل الذي يرتدي جبّة كاهن، هو الوزير الصيني؟ ولكني انحنيت، قبل لحظات، وقبّلت يده!».

ولكن الوزير الصيني لم يستغرب تقبيل يده، ظنّاً منه أنها تقاليد الآداب واللياقات اللبنانيّة وأعرافها...

إلاّ أن أبلغ المبادرات تأثيراً وأوسعها دلالة، هي الاحتجاج الصارخ الذي قام به الجسم الدبلوماسي المعتمد لدى الڤاتيكان، ضدّ إدانة الكردينال ميدزنتي وسجنه. وقد تلا عميدنا نصّ ذلك الإحتجاج الذي صغناه معاً خلال مقابلة كلّ البعثات الدبلوماسية لقداسة الحبر الأعظم.

وكنت أقول لنفسي، خلال تلاوة الاحتجاج، بأن ما درجنا على تسميته «الضمير العالمي»، لو بحث عن الحقّ لوجده كاملاً، في احتشاد ممثلي دول العالم حول قداسة الحبر الأعظم.

***

من البديهي أني لا استطيع أن أفصل ذكرياتي في الڤاتيكان عن ذكرياتي في روما. فالتطابق التامّ والناجز بين روما الروحيّة وروما الدنيويّة ظاهر في كلّ مكان: الهياكل الوثنيّة تزدهر كنائس والطريق الأبيّة توصل الى الظلمات.

والنزهة في روما هي غزوة للزمن ومسيرة خلال الأجيال والقرون.

فنحن نمشي، في روما على ركام مُدن مطمورة، وأطماح ميتة، وأمجاد منطفئة. وندوس بأقدامنا من دون أن ندري، الأحلام نفسها التي تسكننا، والأهواء ذاتها التي

تسيّرنا وتقودنا .

كان هذا البيت من الشعر يلتصق بي خلال نزهاتي الرومانيّة، ولا يفارقني :

«نطأ التراب، حيث ترقد الكبرياء الرومانيّة» .

ولكن، في وطء تراب الأجيال والقرون، ألا يجدر بنا، من خلال كل تلك الذكريات، أن نتطلّع الى الرجاء وأن نحدّق في كل القباب المشرفة على المدينة؟ ورغم ظواهر تقلّبات الماضي والحاضر، فإن البقاء، فقط، هو للمستقبل .

***

ومهما اتُّخذ من احتياطات لإبراز إستقلال كلّ من الدولتين الإيطاليّة والفاتيكان، فإنّ الحياة العامة، خصوصاً في روما، لن تكون في منأى عن تأثيرات قربها من حاضرة الفاتيكان . فغداة انتهاء الحرب العالميّة الأخيرة، مثلاً، وأمام الانهيار الشامل للقيَم السياسية المقبولة، سطعت عقيدة الكنيسة كملجأ آمن ومأوى أكيد ومضمون .

فالنصر المتوقّع - المعتبر ممكناً للحظات - للحزب الشيوعي، أوشك أن يُعرّض إيطاليا والفاتيكان ومئات الملايين من الناس في العالم، لنتائج لا تُحصى ولا تعرف عواقبها، ولم تكن الصحافة الشيوعيّة تخفي نواياها، في حال الفوز والنجاح، وكأن دورة الحياة بدت مُعلّقة حتى بلوغ ذلك الإستحقاق الكبير . وكانوا يقولون عند تقرير سفر، وتبديل منزل، وتوقيع صفقة تجاريّة واحتفال بزواج : «سنرى ذلك بعد ١٨ نيسان»، أي تاريخ إجراء الإنتخابات . . .

وصدف أن كان تاريخ ١٨ نيسان، بعد عيد الفصح بأسبوعين . لذلك كانت مواضيع العظات كلّها، خلال فترة الصوم المقدّس، تتطرّق، نوعاً ما، الى تلبية الواجب المدني الكبير . وكنت كلّما شاهدت احتشاد الناس في الكنائس، ومواظبتهم على الصلاة والتقوى، أزداد ثقة بالإنتصار على المنافسين . ولم يتردّد الواعظون في نبذ اللاّمبالاة والتواني، معتبرين الإمتناع عن الاقتراع هفوة كبيرة بل خطيئة مميتة . ولن أنسى ما حييت، ما شاهدته يومي ١٨ و١٩ نيسان من سنة ١٩٤٨ . فكان أوّل المقترعين يساعدون، وفق خطة موضوعة، من هم بحاجة الى الوصول الى صناديق الإقتراع .

فكنّا نرى الشيوخ والمرضى والعجز وذوي العاهات المختلفة، بعضهم على العكّازات أو الأسرّة النقّالة والعربات المدفوعة بالأيدي، يبادرون الى الإقتراع، مشجّعين المتوانين والمتردّدين . وكانت النسبة المئويّة للمقترعين على قدر نسبة النجاح الحاسم .

ولقد كان عمل الكرسي الرسولي محض روحي، وكذلك هدفه . ولكنّه ساهم مساهمة فعّالة في إعطاء مجلس نوّاب وبلد، وربّما أوروبّا كلّها، ولبعض الوقت على الأقلّ، وجههما الروحي والسياسي .

وهذه الأحداث، تعود، حقّاً، الى الماضي السحيق . وقد وصفتها كما عشتها .

ولكنّي، اليوم، لست مخوّلاً أن أصف ما طرأ عليها، منذ ذلك الحين، من تطوّرات وتغييرات . ولكن ما أتمنّاه، على كلّ حال، لكل البلدان وبلدي أيضاً، أن تدرك الضمائر والمؤسّسات الوطنيّة والعالميّة مدى القيَم السامية التي يمثّلها الكرسي الرسولي ويعمل لها بصدق وتجرّد وإخلاص .

وهدفت تعاليم وجهود الكرسي الرسولي، خلال العصور، وحتى في العلاقات بين الدوَل، الى تأييد (ودعم) المبدأ القائل بأن الغلبة هي للحقّ لا للقوّة .

سبق وقلت أن عمل الفاتيكان خلال الإنتخابات الإيطالية عام ١٩٤٧، كان محض روحي . وقد أستطيع أن أقول ذلك أيضاً عن مشكلة ذات مستوى دولي، هي المأساة الفلسطينيّة، التي جرت وقائعها خلال قيامي بمهمّاتي لدى الكرسي الرسولي من ١٩٤٧ حتى ١٩٤٩ .

فالكرسي الرسوليّ، منذ اندلاع النزاع الذي لم يكن من الطبيعي أن ينزلق في معمعته، إتّخذ الموقف الذي تفرضه عليه أمانته لمبادئ العدالة والمحبّة . وهو أول من أعطى المثل الحيّ، في مساعدة اللاّجئين الفلسطينيّين، وهو الذي طالب أيضاً لمدينة القدس بنظام يضعها في مأمن من أعمال العنف، وهو الذي لا ينفكّ عن الإعلان أيضاً وأيضاً ضرورة قيام سلام مرتكز على احترام الحقّ .

ففي كانون الأوّل من عام ١٩٤٨، ولدى اختتام جلسة منظّمة الأمم المتّحدة التي زعمت أنها سوّت ورتّبت آثار الأعمال العدوانيّة الأولى في فلسطين، رافقتُ الى روما، لمقابلة الأب الأقدس، أحد الذين لا تنطلي عليهم أوهام فعاليّة النصوص، المتبنّاة في الاجتماعات السياسيّة . وقد كان ذلك الرجل الرئيس رياض الصلح، الذي ترأس بعثة لبنان الى قصر شايّو، وأحد الزعماء الأكثر شعبيّة في العالم العربي .

واستقبَلَنا الأب الأقدس بلطف وإيناس، وطرح أسئلة دقيقة عن لبنان والشرق ومنظّمة الأمم المتّحدة . وعندما تحدّث عن أعمال جلسة منظّمة الأمم المتّحدة وفيها اتّخذت مقرّرات، هي في نظره نجاح لا بأس به، قال رياض الصلح بابتسامته التشاؤميّة :

«وعلى العموم، لم نصل الى أي شيء أبداً» .

فكانت الملاحظة غير المنتظرة والخجولة والصريحة، تكشف عن بصيرة وسمت بقيّة الحديث بالإلفة والمودّة.

وكان ختام مهمّاتي لدى الكرسي الرسولي في آخر ١٩٤٩، يوم أصبحت وزيراً للعدل والإعلام في حكومة إئتلافيّة.

ولكنّ حنيني الى روما لم يفارقني أبداً، وأعادني إليها أحياناً، ولكن لا على قدر ما رغبت.

وانتدبتُ عقب انتهاء مهمّتي، لتمثيل لبنان في الڤاتيكان خلال مناسبتين كبيرتين: تتويج قداسة البابا يوحنا الثالث والعشرين، ثم تتويج قداسة البابا بولس السادس.

***

تقديس شربل أظهر الموارنة على حقيقتهم.

هذه تفاصيل الحديث الذي أجرته معي الوكالة اللبنانيّة للأنباء:

«حضوركم الى الڤاتيكان وحضور البطريرك خريش الى باريس وروما، هل أسفرا عن نتيجة عملية ما، أم اقتصرت النتائج على العواطف البروتوكوليّة؟

«- إن إيماننا بفعاليّة القيَم الروحيّة وبإظهار قيمة لبنان على صعيدها الإنساني العالمي، يجعلنا نعتقد بأننا حقّقنا نصراً أكيداً، له انعكاساته على الصعيد العملي عاجلاً أم آجلاً.

إن علّة وجود لبنان بل ضمانة وجوده، هي في قيامه برسالة روحيّة وإنسانيّة تجعله ضروريّاً للعالم أجمع. واذا ما عزّزنا هذه الرسالة نكون قد خدمنا أنفسنا خدمة جلّى، وساهمنا في تطوّر البشريّة جمعاء وتقدّمها نحو بلوغ أهدافها الأدبيّة والسياسيّة، أي نحو بلوغ مستوى من التعايش والسلم المبنيّين على التفاهم والعدل والأخوّة.

أما رحلة البطريرك الى باريس فكانت زيارة تقليديّة يقوم بها البطريرك الماروني، مثل أسلافه على مدى قرن كامل، بحيث كانوا يزورون فرنسا بعد انتخابهم. وجاء تثبيت هذا التقليد بدعوة رسميّة من رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة ومن الحكومة الفرنسيّة بمثابة إحياء لمعالم الصداقة المتينة القائمة بين الطائفة المارونيّة، بصورة خاصّة، ولبنان، بصورة عامّة، وفرنسا.

ثم أنه كان للبطريرك سلسلة أحاديث أوضح فيها الوضع في لبنان. والأهمّ من ذلك أنه كان لوجود غبطته، لشخصيّته، لكلماته الطيّبة الصريحة النابعة من قلب كبير...

كان لكل ذلك وقعه الطيّب، لا عند المسؤولين وحسب، بل عند قسم كبير من الرأي العام الفرنسي. وحسبي في هذا المجال أن أذكّر كيف أن القدّاس الإحتفالي الذي أقامه البطريرك في كنيسة نوتردام أمام الألوف من المؤمنين، أظهر لبنان على حقيقته، والطائفة المارونيّة بدورها، كمجموعة متمسّكة بحريّتها وحقّها في الوجود، لا كما صوّرها البعض أثناء الأحداث بشكل ظالم غير حقيقي».

٦

الوزارات

عُيّنت، في تشرين الأول ١٩٤٩، وزيراً في حكومة رياض الصلح، وهي الحكومة الحادية عشرة التي يؤلّفها، وأسند اليّ وزارة العدل، إضافة إلى وزارة الإعلام التي أنشأها حديثاً. واستقلتُ بعد شهرين لأسباب التُبس فهمها رغم المؤتمر الصحفيّ الذي عقدته لهذه الغاية. وكان للتحدّي الذي رشقت به ساسة الدولة، أي رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة، دوي قاصف كالرعد. ولكن الإستقالة تعلّلت مع ذلك، وفق مفاهيم متنوّعة، وعُزيّت خصوصاً إلى عجزي، كوزير للعدل، عن منع أو معاقبة مطلقي العيارات الناريّة الكثيفة التي استُقبل بها في مطار خلدة وشوارع بيروت، الرئيس رياض الصلح، رئيس الحكومة، لدى عودته من القاهرة. ومن الأكيد أن وزير العدل لن يطيق أو يحتمل خرق القوانين على مرأى ومسمع من رئيس الحكومة. ولكنّ الأمور اتّخذت منحى آخر، عندما وعد رئيس الحكومة بتسليم المذنبين إلى العدالة. وسلّم فعلاً خمسة عشر شخصاً، أشاع توقيفهم الارتياح في أوساط الرأي العام. ولكنّ النائب العامّ أبلغني بعد أيّام، أن المتّهمين جميعهم، يستندون، في إثبات براءتهم، إلى حجج لا تُدحض أبداً. واقتصرت الخدعة إجمالاً على تسليم متّهمين مزيّفين بقصد حماية المتّهمين الحقيقيّين.

«ماذا يجب أن نفعل؟» سألني النائب العام. أجبته حالاً دونما أي تردّد: «عليك أن تطلق، فوراً، سراح هؤلاء الأبرياء. أريد العدالة لا الدعاية على حساب المتطوّعين الذين جنّدهم عملاء رياض الصلح. وزاد اشمئزازي عندما راح البعض يروّج أن الأمر يعود لخلاف شخصي بين رئيس الحكومة وبيني. وظهرتُ وحيداً أدافع عن

القانون. وكنت أتهيّأ على الأقلّ، لملاحقة التحقيق وتوسيعه، لمّا طرأ حادث آخر ثناني عن البقاء في الحكومة.

والحقيقة أن النائب العام الذي عجز عن سوق عشرات مطلقي النار أمام القضاء، نجح في قطف مأثرة أخرى؛ فقد أوقف، دون سابق إنذار، صحفيّاً ذا شأن، هو جورج نقّاش، الذي كتب مقالاً اعتبروه مهيناً لأحد زملائي في الحكومة، السيّد فيليب تقلا، وزير الخارجيّة.

وذهلت من هذا التصوّر أو الفهم للعدالة، القائم على ميزانين ومكيالين. وتذكّرت مقالاً ظهر في مجلّة فرنسيّة عام ١٩٤٥، يعلّق على الأحكام الصادرة بحقّ كتّاب «عملاء»، ويستغرب جداً أحكام البراءة، لمن كانوا ينشئون التحصينات للعدوّ الألماني، خصوصاً، على الساحل الأطلسيّ. وختم الكاتب مقاله بالقول: «لربّما كان المقال خطراً، ولكن المدفع أشدّ خطراً أيضاً».

ولم أحسب أي حساب لشخص جورج نقّاش، المناظر الصحفي الرهيب، الذي لم يوفّرني أبداً، بل بادرت، حالاً، إلى شجب الصرامة التي لوحق بها، حيث بدت لي الحرّيّة والمنطق والعدالة موضوع خلاف واضح وسافر. وحشدت ما استطعت من صحفيّين، فأفرغت أمامهم هموم قلبي، معلناً أنّي قدمت استقالتي إلى رئيس الجمهوريّة.

واستمرّت مهمّاتي الوزاريّة شهرين لا غير. وظننت أن استقالتي وضعت ربّما نهاية لمهنتي السياسيّة. فهذا العمل الشجاع الذي قمت به، لاقى الترحيب والإعجاب في كل مكان. فقد أمّ منزلي في طريق الشام، متحمّلين مشقّة صعود ١٢٠ درجة، رجال ونساء، شبّان وشيب، ليُعربوا لي عن تهانيهم. وبدت الأمور تجري، حتى الآن، بشكل طبيعي. ولكن ما تبدّى غير طبيعي أبداً، هو تبدّد زبائن مكتبي للمحاماة. فبادر كل زبون إلى سحب ملفّه، بعذر أو بآخر. فهم يريدونني بطلاً لا على حساب تعريض مصالحهم الشخصيّة للخطر، حتّى ولو كنت موكّلاً بالدفاع عنها وحمايتها. وهكذا انتقلت عدوى خصومتي مع الحكم، إلى بعض من كان يثق بي من أصحاب الدعاوى والموكّلين...

وتقبّلت، بوعي وإدراك، هذا الدرس الصادر عن أعمق أعماق الطبيعة الإنسانيّة... دون أي بدل أتعاب...

بيد أن مأثرتي، أعطت أشهى ثمارها بعد سنتين، في الإنتخابات التشريعيّة التي

جرت في شهر حزيران من سنة ١٩٥١. وكنت مرشّحاً عن بيروت في أحياء لا يعرفني بعض ناخبيها، ولكنهم احتفوا بي، لعلمهم بأني الرجل الذي يستطيع أن يتخلّى عن موقع أو مركز سياسيّ هامّ، من أجل المبدأ والكرامة. وكان أن برز لصالحي، تيّار شعبي، ساعدني على دحر منافسيّ القويّين معاً منذ دورة الاقتراع الأولى.

وهنا لا بدّ من التحدّث لماماً عن قانون الإنتخاب في تلك الحقبة. فقد كان ذا معنى ومدلول كبيرين. ولأن قوامه إقتراح اللائحة، فهو يجعل من كل «محافظة» (لبنان مقسّم إلى خمس محافظات أو مناطق إداريّة)، دائرة إنتخابيّة واحدة. فاقتراعات كل ناخبي الدائرة، بتنوّع معتقداتهم تندمج وتختلط، لإنتخاب كل نوّاب الدائرة ذاتها، وفق توزيع المقاعد المخصّصة لكل طائفة دينيّة.

ففي بيروت، مثلاً، ١٣ مقعداً: ٤ سنّة، ٢ أرمن أرثوذكس، ١ أرمن كاثوليك، ١ شيعة، ١ ماروني، ١ روم أرثوذكس، ١ روم كاثوليك، ١ أقلّيّات (أي ممثّلاً لجميع الطوائف الصغيرة التي ليس لها مقاعد أخرى في مجلس النوّاب).

ويستند هذا التقسيم إلى سجلاّت الأحوال الشخصيّة. وربّما حصلت هذه الطائفة أو تلك على أكثر من مقعد لو أحصي عدد أفرادها القاطنين في بيروت من دون الرجوع إلى إقامتهم، حسب السجلاّت. فالموارنة، مثلاً، لا يحقّ لهم في بيروت، سوى مقعد واحد، لأن أكثرهم أبقوا على قيود نفوسهم في سجلاّت الجبل.

ولكن أحد أضرار الاقتراع بمقتضى اللائحة الواحدة، يحول دون قدرات المرشّحين المنفردين، الذين يتوجّب عليهم منافسة مجموعة مرشّحين، نسّقوا كل قواهم وحشدوا ناخبيهم. وهناك أيضاً ضرر آخر أهمّ وهو إعطاء إقطاعيّ المنطقة دوراً كبيراً في تشكيل اللائحة الواحدة وفوزها. وكانت أخصب مساحة للإقطاع السياسي المناطق الحدوديّة. والمثال على ذلك، أن المرحوم أحمد الأسعد، زعيم الجنوب غير المنازع، كان بمقدوره أن يضمن فوز جميع مرشّحي لائحته.

فتلك هي أهمّ الإعتراضات والشكاوى من نظامنا الإنتخابي حينذاك. ولكنه في المقابل، ودون أن يأبه له مدمّروه، كان يكرّس التضامن بين الطوائف وجميع المقترعين في المنطقة الواحدة. ولا ريب أن التعاضد الذي كان يجمع مرشّحي اللائحة الواحدة، كان هو نفسه أيضاً، يخلق نوعاً من الوحدة والتضامن بين جميع الناخبين.

ففي انتخابات ١٩٥١، مثلاً، تضامن مرشّحو السنّة في بيروت، سامي الصلح وعبدالله اليافي وصائب سلام وأمين بيهم، في حملتهم الإنتخابيّة مع المرشح

الكاثوليكي هنري فرعون، ومرشّح الروم الأرثوذكس حبيب أبو شهلا، ومرشّح الأرمن الأرثوذكس موسيس ديركالوستيان، ومرشّح الأرمن الكاثوليك (الكتائبي) جوزف شادر، ومعي أنا المرشّح الماروني وبقيّة مرشّحي الطوائف الأخرى.

فكان مرشّحو الطوائف المختلفة يزورون معاً العائلات والبيوت والأحياء نفسها، مستنفرين المؤيّدين والأنصار. ولا ريب أنّ وحدة بيروت المعنويّة كانت أساسيّة لوحدة لبنان بأجمعه. وكان لسنّة بيروت أكثر من سواهم في المدن اللبنانيّة الأخرى، الحظوظ بأن يصبحوا دوريّاً، رؤساء حكومة. ومن الأكيد أن فوزهم مرهون بناخبي كل الطوائف معاً، ممّا يحملهم إلى عدم إغفال ذلك في تأدية مهمّاتهم في الوزارات ورئاسة الحكومة.

ولكن «المصلحين» الذين قد أغفلوا كل هذه الاعتبارات، عمدوا إلى تقسيم بيروت إلى دوائر إنتخابية عدّة، ودأبهم فقط أن يصغوا إلى إطراء بعض المراقبين السطحيّين. ولكن نتائج ذلك «الإصلاح» كانت سريعة، اذ أرغم عبدالله اليافي، الزعيم المعتدل، على خوض المعركة منفرداً، في دائرة إسلامية ضيّقة، ضد منافسه سعيد الهبري، معتمداً فقط على مقترعين مسلمين، أملوا عليه شروطهم التي كان لها الأثر الفاعل والحاسم على نهجه السياسي لاحقاً.

***

وهكذا فزت بين الأوائل في اللائحة، عندما جرت الإنتخابات في حزيران ١٩٥١، وكانت بيروت لا تزال منطقة إنتخابيّة واحدة تضمّ ١٣ مقعداً نيابيّاً. وغداة الإنتخابات ألّف الرئيس عبدالله اليافي الحكومة التي أسند اليّ فيها حقيبة وزارة الخارجيّة. وكانت أعمال الوزارة في تلك الفترة، تسير في أجواء وفاق وهدوء ملحوظين، يسيطران على لبنان وعموم المنطقة، بعد توقيع معاهدات الهدنة الإسرائيليّة-العربيّة.

وساد نوع من السلام على المستوى الدولي، مردّه إلى توازن بين القوى المسلّحة للقوّتين العظميين، رغم احتكار الولايات المتّحدة الأميركيّة للقنبلة الذرّيّة.

ولكن، اذا تيسّرت مهمّات الوزارة، فإن وزيراً مثلي، منتخباً عن بيروت، غدا يواجه، يوميّاً، مهمّات مستحيلة. وأولى العقبات المستحيلة أنّ وزارة الخارجيّة، مقرّها قصر واسع، قديم البنيان والتصميم، فكلّ مكاتبه، بما فيها مكتب الوزير، تطلّ على قاعة واسعة، حيث يزدحم بيروتيّون كثر، وحالما يفتح الوزير بابه لدبلماسي زائر،

يهرعون اليه لمراجعته وتأمين شؤونهم المتشعّبة.

كما يتوجّب على وزير الخارجيّة، وهو أنا، أن يأوي إلى فراشه متأخّراً بعد عشاء مع السفراء، وأن يبكّر في النهوض صباحاً، لاستقبال ناخبيه وتدبير ما هم بحاجة اليه من الأمور العاديّة.

وأُبلغت في فجر أحد الأيّام، بأن لديّ زوّاراً جاؤوا البارحة لعرض مشاكلهم، فقيل لهم بأني غائب، ففضّلوا الحضور في الفجر، قبل أن أغادر أو أعتذر عن استقبالهم. . . فاحتفيت بهم وقضيت شؤونهم.

وكنت أصل دوماً، إلى مجلس النوّاب، متأبطاً ملفّاً ضخماً، يضمّ الأجوبة على كلّ ما قد يطرح عليّ من أسئلة، تتعلّق بمهمّات وزارة الخارجيّة في بداية كل جلسة. وهكذا كنت أحتاط، مسبقاً، للمفاجآت. . .

***

وفي ١٦ تموز ١٩٥١، هبطت على بلدنا كارثة رهيبة مفجعة: أغتيل رياض الصلح على طريق مطار عمّان فيما كان عائداً إلى لبنان، بعد زيارة قصيرة للأردن. وكنت في المقرّ الصيفي لرئيس الجمهوريّة الشيخ بشارة الخوري. وسمعته يتحدّث على الهاتف، بصوت مرتعش مهشّم، مع الملك عبدالله، ملك الأردن، الذي كان يروي له تفاصيل الجريمة:

«إنّ ما ترويه جلالتكم، كارثة حقيقية للبنان ولي أنا شخصيّاً».

وما كان يزيد الطين بلّة، أن علاقات برود وفتور، كانت قائمة، منذ بضعة أشهر بين الرئيس الخوري والرئيس الصلح. لقد كان الصلح قد أقصي عن تأليف الحكومة المشرفة على الإنتخابات التشريعيّة، ثم عن الحكومة التي تشكّلت بعد الإنتخابات برئاسة عبدالله اليافي. ومن الطبيعي ألا يتّهم الشيخ بشارة الخوري بمقتل حليفه القديم، والعتيد دونما ريب. ولكن أصدقاء رياض الصلح وذويه بدوا يلومون بمرارة رئيس الجمهوريّة لإقصاء «رياضهم» عن كرسيّ الحكم.

واجتمعت الحكومة، ورأت، من الطبيعي أن يقام للفقيد الكبير مأتم وطنيّ. واتّخذت الإجراءات المختلفة لاستقبال الجثمان، ومشاركة عائلة الفقيد أحزانها. ولكن ذلك اليوم كلّه تكهرب وران عليه القلق والإضطراب. وتنظّمت بعد الظهر مظاهرة، دليلاً على الغضب والسخط، جابت شوارع العاصمة الرئيسيّة، خصوصاً شارع

الفنادق على ساحل البحر، محطّمة كلّ شيء في طريقها. وحشدت المظاهرة أناساً جاءوا من كل مكان، خصوصاً من المخيّمات الفلسطينيّة.

في صباح الغد، كمنت عند الرئيس بشارة الخوري لأنقل إليه ما تجمّع لديّ من أخبار استقيتها من مصادر مختلفة، تنبئ باحتمال حصول إعتداء عليه خلال المأتم. وفكّرت بأن أقترح عليه عدم تقدّم المسيرة الجنائزيّة. وحالما دخلت إلى مكتبه، ألفيته قد ارتدى ثيابه الرسميّة، وهو يروح ويجيء، تتنازعه الهواجس والهموم. ولما رآني بلباسي الرسميّ، أدرك قصدي، فحدجني بابتسامة خفيفة، ليعرب لي عن رفضه لأيه اقتراح منّي. وللحال، وجدت من السخرية أن أثنيه عمّا عزم وأراد، بعد أن أدركت استحالة الهروب من درب القدر! وهو شرف كلّ حاكم أو قائد، مهما كانت مرتبة مسؤوليّاته، أن يجابه الخطر، مهما كان ذلك الخطر! أجل! النبالة تقتضي...

ومشى الرئيس بشارة الخوري في مقدّم المسيرة الجنائزيّة التي تتابعت مراحلها، في جوّ طبيعيّ، رغم بعض الأحداث التافهة التي عولجت حالاً. وفي المسجد الكبير أبّن رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة رفيق دربه، بعبارات مؤثّرة جداً.

وبعد يومين على دفن المغفور له رياض الصلح تلقّيت اتّصالاً هاتفيّاً من سفيرنا في عمّان الأمير خالد شهاب، يعلمني فيه بمقتل الملك عبدالله، ملك الأردن، عند مدخل الجامع الأقصى في القدس. وقد حدث الإغتيال في ٢٠ تموز ١٩٥١.

إنها، حقّاً، نعمة من الله، أن يغادر إنسان هذه الدنيا، وهو متوجّه إلى الصلاة وإلى رؤية وجه ربّه. فهذا هو اعتقادي الراسخ والثابت إلى الأبد. ولكن الأمر كان غير ذلك على الصعيد السياسي.

إنّها إحدى مفاجآت الصراع العربي–العربي، الذي تفرزه المأساة الفلسطينيّة، والمقدّر تفاقمه واستمراره...

«مات الملك، عاش الملك». ورئست، دونما تسويف، بعثتين لبنانيّتين، مؤلّفتين كلتيهما، من رشيد بيضون وعزّت خورشيد، أوّلاً لتقديم تعازي لبنان إلى العائلة المالكة، وإلى ولي العهد الأمير طلال، وثانياً، لتقديم التهاني والتمنّيات بعد أيّام، إلى الأمير طلال ذاته، الذي أضحى، بحكم الوراثة، ملك الأردن.

وحاول بعض الأصدقاء الرسميّين عبثاً، صرفي عن القيام بالمهمّة المزدوجة، في ظروف لا تخلو من الخطر، ولكني رأيت ألاّ أتهرّب من القيام بواجبي.

وسافرت إلى عمّان. ولا أزال أحتفظ بهذه الذكرى عن احتفال تقديم التهاني.

كنت أعلم أن الملك طلال يتعرّض لاضطرابات عقليّة. ولذلك رحت أراقبه، بإعجاب وتأثّر، وهو يجهد في السيطرة على مشاكله، لكي يستقبلنا إستقبالاً ملوكيّاً. وتلطّف فدعانا إلى تناول الطعام إلى مائدته، محدّثاً كل واحد منا بدوره، مهتمّاً بما نقوم به من مهمّات في الحقلين السياسي والإداري. فكان الملك طلال يؤدّي دوره بمجهود ظاهر، باد في حركات يديه، تحت الطاولة، وتشابكهما المحموم والمتشنّج تقريباً. وهكذا بقي الملك طلال ملكاً حتى إبّان مرضه...

وكان علينا، خلال عام ١٩٥١، أن نستجيب لمشروع دفاع مشترك، معروض على الدول العربيّة من قبل الولايات المتّحدة الأميريكيّة وفرنسا وبريطانيا العظمى وتركيا.

وبادرت معظم الدول العربيّة إلى رفض ذلك المشروع رفضاً قاطعاً، متخوّفة من إمكان انضمام إسرائيل اليه لاحقاً. ولكن عراق نوري السعيد والأردن أبديا الموافقة على المشروع المقترح.

ولتجنيب لبنان أي ردّة فعل يولّدها تصادم الآراء، تمكّنت، بمؤازرة رئيس الجمهوريّة، من عقد إجتماع في القصر الرئاسي، شارك فيه كل رؤساء مجلس النوّاب ووزراء الخارجيّة والدفاع السابقين. وقرّرنا أن نبقي على هذا المشروع قيد الدرس. فكانت وحدتنا الوطنيّة الداخليّة أبلغ ردّ على المزايدات، وكابحاً قويّاً لكل التحرّكات المشبوهة.

وفي أيلول ١٩٥١، كانت منظّمة الأمم المتّحدة تجتمع في باريس في قصر شايّو، بانتظار إنجاز القصر الزجاجيّ في نيويورك.

اغتنم وزراء خارجيّة الدول العربيّة المناسبة لمناقشة مشروع الدفاع المشترك، الذي يحبّذه العراق والأردن، فيما تعارضه مصر، بقيادة حزب الوفد، بشدّة وعنف.

ولم تكن جلسات منظّمة الأمم المتّحدة قد اختتمت بعد، حين حصل إنقلاب عسكري في سوريا، في أواخر أيّام شهر تشرين الثاني من سنة ١٩٥١. واستولى أديب الشيشكلي على السلطة بعد استقالة رئيس الجمهوريّة هاشم الأتاسي واعتقال رئيس الحكومة معروف الدواليبي.

وبعد بضعة أسابيع، أي في ٢٦ كانون الثاني ١٩٥٢، إنطلقت في مصر مظاهرة عملاقة ودمويّة ضد الدولة، دون أن يقوم الجيش بأي تحرّك لمنع أو كبح هذه الظاهرة التمرّديّة. وأرغمت الحكومة الوفديّة، صاحبة السلطة يومذاك على الإستقالة. وهكذا توقّفت المحادثات حول مشروع الدفاع المشترك عند هذا الحدّ.

وكان استقلال المغرب أحد المواضيع المدرجة على جدول الأعمال اليوميّ لجلسة منظّمة الأمم المتّحدة. وتنادى وزراء الخارجيّة العرب إلى تأليف جبهة موحّدة تدعم إستقلال المغرب. فأعرب السيد روبير شومان، وزير خارجية فرنسا حينذاك، عن رغبته في لقائي. وعقدنا إجتماعاً مطوّلاً سمحت لنفسي أن أقول له فيه بأن من مصلحة فرنسا إستباق كل حركات التحرّر في المغرب العربي، وعليها أن تسعى إلى توقيع معاهدات تحالف وصداقة، تكون بديلاً عن نظامي الإستعمار والحماية. واسترعت شروحاتي انتباه السيد شومان واهتمامه وما لبث أن رفع يديه إلى السماء وهو يقول: «انت تنطلق من رأي عام واحد. وأنا أنطلق، مع الأسف، من رأيين عامّين إثنين».

ومن الواضح أنه كان يلمّح إلى رفض المستوطنين الفرنسيّين وحلفائهم في أفريقيا الشماليّة، أيّ مغادرة فرنسيّة لتلك البلاد.

وكان على جدول الأعمال اليومي أيضاً، المشكلة الفلسطينيّة. وكرّرت إعلاني، في كلتا جلستي ١٩٥١ و١٩٥٢، بأن المشكلة الفلسطينيّة اذا لم نجد لها حلاً عادلاً، قد تهدّد بأوخم العواقب أمن الشرق الأوسط بأجمعه ومن ثم سلام العالم كلّه.

وخلصت إلى القول:

«ربّما، لن يقنع صوتي بعثات بعض الدول، ولكن الحكومات القريبة أو البعيدة، يجب عليها، يوماً ما، أن تنحني أمام قوّة الحقّ الباهرة».

وكان من الطبيعي عند عودتي من باريس أن أتضامن مع قرار رئيس الحكومة الأستاذ عبدالله اليافي والزملاء الآخرين، في تقديم إستقالة الحكومة في ٩ شباط ١٩٥٢.

وكان أن رفضتُ عرض سامي الصلح (خليفة اليافي) بالإشتراك في حكومته. فقد كنت أشعر بالتعب وحتى بالمرض. فقد عملت، طيلة شهور بأقصى حدود إمكانياتي، ولا بدّ لي من الراحة والاستجمام، ولو لبعض الوقت.

وكان التعاون بين الرئيسين بشارة الخوري وسامي الصلح يمرّ في فترات زاهية وأخرى قاتمة وحرجة. فقد كان الرئيس الخوري يقول عن الرئيس الصلح: «هو ذو أفكار ومبادرات متقلّبة ومتلوّنة، يطرحها في مجلس الوزراء الذي عليه اما أن يستبعدها واما أن يتبنّاها. فسامي بك كمن يرمي على الطاولة حفنة من اللآلئ، تاركاً للحضور، الإبقاء على الصحيحة وطرح المزيّفة».

ولم تمض سوى أسابيع حتى ساد التوتّر علاقات كلّ من الرئيسين بشارة الخوري وسامي الصلح. فرئيس الجمهوريّة يعتقد أن تنامي الفوضى وتصاعد الفساد في البلد،

مردّهما إلى أسلوب حكم سامي بك. اما رئيس الحكومة نفسه فربما اقتنع بأن ديمومته في الحكم، هي اعتماده على التنسيق مع المعارضة، وإنه باق على رأس الحكومة رغم الحملة التي يقودها عدد كبير من النوّاب وأغلب الهيئات الإقتصاديّة والإجتماعيّة. ثم أن سامي بك كان يقول لي، دوماً، بأنّه لن يقبل أبداً أن يكون «كبش محرقة» للرئيس بشارة الخوري، وهو يعرف كيف يدافع عن نفسه عند الحاجة.

وفي ٢٣ تموز ١٩٥٢ وقع إنقلاب في مصر، بقيادة الجنرال محمد نجيب ودعم الكولونيل عبد الناصر، أطاح الملك فاروق وقضى على أسلوب حكمه. فاستغلّت المعارضة اللبنانيّة إنتصار الثورة المصريّة، للتهجّم على الرئيس بشارة الخوري شخصياً وعلى حاشيته، مندّدة في الوقت نفسه، بما دعوه محاباة الرئاسة وتحيّزها؛ ثم شبّت عداوة المعارضة وبرزت خلال المؤتمر الذي عقد في دير القمر، واتّصف، آنذاك، بالعنف الكلامي وتهديد رئيس الجمهوريّة.

وعقد مجلس النوّاب، وكنت أحد أعضائه كنائب عن بيروت، جلسة عامّة في ٩ ايلول ١٩٥٢، لسماع بيان الحكومة الذي سيتلوه الوزير إميل لحّود ثم تطرح الحكومة الثقة على أساسه. وحصل ما لم يكن في الحسبان: وقف رئيس الحكومة سامي الصلح، وأخرج من جيبه نصّاً تلاه، هو قرار إتّهام لرئيس الجمهوريّة ولعائلته. وهكذا حمّل سامي الصلح كلّ مصائب الجمهوريّة لرئيس البلاد، مستنتجاً بأنه لن يطرح الثقة بحكومته، لأنّه سيقدّم إستقالته، توّاً، إلى رئيس الجمهوريّة...

وكنت أتوقّع قبل بعض الوقت، هذه الفضيحة.

ولما كنت نائباً وصديقاً للرئيسين بشارة الخوري وسامي الصلح، فقد كنت أستمع إلى مسارّات كل منهما. فقد قال لي الصلح مراراً، بأنه لن يغادر الحكم دون أن يسحب معه الشيخ بشارة. ولا ريب أن قولاً كهذا كان يزعجني ويقلقني، ورغم ذلك كنت أنقله، كما طلب اليّ أن أفعل، إلى الشيخ بشارة الخوري. ولكنّي كنت دوماً على قناعة تامّة بأن سامي بك، بابا سامي، لن ينجرف إلى أي موقف مستغرب ومستهجن، لو منحه مجلس النوّاب ثقته بحكومته. زد على ذلك، أن سامي الصلح لا يتقن أساليب المفاجأة والمباغتة؛ فهو يقرأ بتردّد وخطأ، حتى النصوص التي أعدّت له سلفاً. فهل يستطيع اذاً، إرتجال خطاب مناسبات!؟... وأنا أعرف أن سامي بك قد اعتاد أن يتسلّح غالباً، بخطابين متعاكسين، يضع الأوّل في جيب اليمين والثاني في جيب اليسار، وهو على أهبّة لسحب أي منهما حسب المأزق والحاجة، متشبّهاً بجوزف

برودوم الذي كان حاضراً لنُصرة المؤسّسات ومهاجمتها معاً.

ولم ينتظر رئيس الجمهوريّة وصول الرئيس سامي الصلح إلى المقرّ الرئاسي لاتّخاذ القرار بقبول إستقالة الحكومة. فقد كان أصدر قراراً بتكليف ناظم عكّاري، بتصريف الأعمال والبدء بالإستشارات النيابيّة. وعقب إنتهاء الإستشارات، تمّ تكليف صائب سلام بتأليف الحكومة.

وقمت، بطلب من رئيس الجمهوريّة، ببعض المحاولات لدى زعماء المعارضة، لأرى اذا ما كانوا يوافقون على الإشتراك في حكومة إتّحاد وطنيّ. وتبلّغت ردوداً مشجّعة، خصوصاً من الرئيس الفرد نقّاش الذي تمنّى أن يكون إلى جانبه في الحكومة الجديدة، الدكتور شارل مالك، مندوبنا لدى منظّمة الأمم المتّحدة. وأبرق صائب سلام إلى الدكتور شارل مالك الذي طالب بتسلّم وزارة الخارجيّة. فوافق الرئيس سلام على طلبه. وتواصلت المحادثات مع شخصيّات أخرى في سبيل التحالف. وحدثت في بيروت فجأة بعض الإضطرابات. وأُعلن الإضراب العامّ إبتداء من ١٥ ايلول ثمّ صرّح زعماء مسلمون كثر بعدم رغبتهم في التعاون مع الرئيس بشارة الخوري، مما حمل صائب سلام إلى رفض متابعة مسعاه لتأليف الحكومة الجديدة، بل هو ذهب إلى أبعد من ذلك، عندما كتب رسالة يطلب فيها من رئيس الجمهوريّة أن يقدّم إستقالته. وعندما استدعي إلى عاليه، وصل اليها وفي جيبه تلك الرسالة، كما وصل أيضاً، وفي الوقت نفسه الجنرال فؤاد شهاب، قائد الجيش، بدعوة من رئيس الجمهوريّة. وكان مقرّ رئيس الجمهوريّة في عاليه مكتظّاً بنوّاب الأكثريّة البرلمانيّة، موقّعي مذكّرة دعم وتأييد للشيخ بشارة الخوري. واحتدمت مشادّة بين النوّاب موقّعي المذكرة وبين الرئيس صائب سلام. وكان الرئيس بشارة الخوري، في ذلك الوقت، قد استدعى الجنرال فؤاد شهاب إلى مكتبه في الطابق الأوّل من المقرّ، وطلب اليه أن يسعى إلى إجراء المصالحة مع أركان المعارضة. ومن ثمّ، طلب من صائب سلام أن يقدّم إستقالته تاركاً لسواه أن ينوب عنه. فلم يتباطأ صائب سلام في تقديم الإستقالة ومغادرة المقرّ الرئاسي.

لقد بدا أن أركان المعارضة يرفضون كل أساليب التعاون. فاستدعى الرئيس بشارة الخوري الحاجّ حسين العويني. وطلب اليه تشكيل الحكومة الجديدة. ولكن الحاجّ الطيّب أراد أن يعرف مسبقاً، إذا كان قائد الجيش على استعداد لمجابهة المعارضة سلميّاً وبفلاح. فذهب الجنرال شهاب إلى مكتبه، حيث اجتمع بمعاونيه، ثم عاد حاملاً جواباً سلبيّاً. واعتذر الحاجّ حسين العويني، آنذاك، عن تلبية رغبة رئيس الجمهوريّة. فعمد

الشيخ بشارة إلى تعيين الجنرال فؤاد شهاب على رأس حكومة مؤقّتة، بمعاونة ناظم عكّاري وباسيل طراد. ثم استدعى ناظم عكّاري إلى مكتبه ونصّ عليه كتاب استقالته.

وكنت خلال كل تلك التطوّرات في المقرّ الرئاسي، ورجعت إلى بيتي عند الفجر، وانا أستعرض كلّ أحداث ذلك النهار، باحثاً عن أسبابها الحقيقيّة وبواعثها العميقة...

ما هي الدوافع التي حملت الشخصيّات الإسلاميّة على إعلان رفضها التعاون مع الشيخ بشارة الخوري؟ ما هو باعث إنقلاب صائب سلام المفاجئ؟ ما هو سبب تصلّب زعماء المعارضة المسيحيّين تجاه الشيخ بشارة الخوري؟ فقد كان الرئيس بشارة الخوري، يعزو كلّ ذلك إلى ما يأتي:

- العامل الأساسي، حسب قوله، هو خسارته حليفه السياسي رياض الصلح، وقد خلقت نوعاً من عدم التوازن في الدولة. فقد كان رياض الصلح في أعين المسلمين، الزعيم الأوّل والأوحد الذي يشارك في السلطة بقدر واسع؛ وهو أيضاً، بنظر المعارضة المسيحيّة، الوسيلة الفُضلى للحدّ من حرّيّة تصرّف رئيس الجمهوريّة في بعض الحالات، إذ كان يتفاوض مع خصومه السياسيّين.

- وهناك عامل آخر، وهو أن السفارة البريطانيّة وجدت من الأفضل لمصالحها، الإعتماد على المعارضة بدل الإعتماد على من هم في الحكم والسلطة. وهي استراتيجيّة مألوفة لدى دول أجنبية عديدة، قوامها عقد تحالف مع المعارضة لإنهاك الحكم القائم وإيصال المعارضة من ثمّ إلى تسلّم قمّة السلطة.

وكان أصدقاء الشيخ بشارة يتخطّون كل ذلك ويعطون الدور البريطاني في دعمه للمعارضة أهمّيّة أقلّ، فهم يفكّرون ويعتقدون أن البريطانيّين شعروا أنهم مهدّدون بخسارة نفوذهم لصالح الأميركيّين، يوم وافق الدكتور شارل مالك على مغادرة واشنطن والعودة إلى بيروت لتسلّم مهمّات وزارة الخارجيّة. فهذا هو السبب الذي جعلهم يقفون وراء المعارضة ويشدّون أزرها.

وكان الشيخ بشارة يتبنّى، إجمالاً، نظريّة أصدقائه، ويستكشف، خلف المعارضة اللبنانيّة، مبادرة بريطانيّة. فقد كانت بريطانيا العظمى، في تلك الحقبة، حاضرة ونافذة في لبنان، كما كان أحد أركان سفارتها في بيروت، مارون عرب، اللّبناني الأصل، على اتّصال مستمرّ بكل الزعماء اللّبنانيّين. وكانت السفارة البريطانيّة، عام ١٩٥٢، قادرة على تحويل أو استغلال تيّار شعبي ضدّ رئيس الحكومة ورئيس الدولة، الذي قد يصبح أقلّ أهمّيّة من أحد منافسيه. وقد تسرّع رئيس الدولة في قبول تسليم شؤون

وزارة الخارجيّة إلى شخصيّة في وزن شارل مالك، ذي العلاقات والروابط الحميمة جداً مع واشنطن لا مع لندن.

فهذه هي قناعة الرئيس بشارة الخوري وقناعة أصدقائه، كما أسلفت وكتبت. ولكن الرئيس المستقيل الذي احتفظ، رغم هزيمته، بروح النكتة، كان يلمّح بسخرية إلى الإنكليز ويقول: «الحقّ على الطليان» (ومن الأكيد أن الإيطاليّين كانوا أبعد الناس عن مشاكلنا وأسباب مآسينا). وهكذا عاشت هذه العبارة وهي تردّد كثيراً عند توجيه نقد أو شكوى ضدّ إحدى الدول الأجنبيّة المتدخّلة في الشؤون اللبنانيّة.

أما أنا، فقد اعتقدت، دوماً، بأن الشيخ بشارة، المنتخب عام ١٩٤٣ لولاية ستّ سنوات، قد يصل بصعوبة ومشقّة إلى نهاية ولاية ثانية عام ١٩٥٥. فالشعوب تطلب التغيير ورؤية وجوه جديدة. ومهما نجح القادة والرؤساء فلن يُفلحوا في إرضاء تلك النزعة نحو المطلق التي لن يهدئ سورتها أي تقدّم مادي.

فهذه الخيبة يصف بها الناس أي حاكم أو سلطان، ممّا يستوجب تغييره وتبديله...

وهي سُنّة التعاقب أو التناوب التي تطبّق، في الغرب، بأسلوب ديمقراطيّ، فيما هي تُطبّق في الشرق، مع الأسف، بأساليب الإنقلابات...

ويبرّر تأرجح الشعوب هذا، ما حصل لونستون تشرشل الذي هُزم في الإنتخابات التشريعيّة عقب انتصاره في الحرب. أنها حركة الميزان المحتّمة: ولم تكن النهاية. فقد استطاع تشرشل بعد أربع سنوات، أن يفوز في الإنتخابات فوزاً ساحقاً، ويصبح مجدّداً الوزير الأوّل في بلاده.

وتكثّفت الحملات الصحفيّة متّهمة الشيخ بشارة الخوري، بما عمّ سنوات حُكمه من فساد، ممّا عجّل في إعلان الإضراب العامّ الذي أرغمه على الإستقالة.

وما أسهل النميمة وأيسرها، في بلد حيث التجارة أقدم من السياسة، وحيث ينقلب المال ملْح كل نقاش وحوار!...

فأنا مؤمن كلّ الإيمان بأن الرئيس بشارة الخوري مارس كل مسؤوليّاته العامّة، نائباً ووزيراً ورئيساً، طاهر القلب، نظيف الكفّ ومرتاح الضمير. وأُرسي إيماني على كل ما عرفت فيه من إيمان بربّه، وتشبّث بكرامته، ومزاولة يوميّة لشعائر دينه وطقوسه. وطالما فضحت جهاراً، ذوي الأفك والدّجل. كما أرسي إيماني، أيضاً، على قلّة موارده وارتباكه المالي، بعد تسع سنوات رئاسة، عرفت بمردودها وحتّى بيسرها وغناها.

أنشأ في الكسليك، حيث كنت أزوره بعد الرئاسة، مقرّاً بسيطاً كان يقضي فيه، حتّى فصل الصيف، متحمّلاً الحرّ رغم تحذيرات أطبّائه. وقدّم له أصدقاؤه آل كتّانة، خلال صيف عرف بحرّ شديد، قصرهم في عاليه، القريب من المقرّ الصيفيّ الذي كان ملكاً له ثم اضطرّ إلى بيعه.

والأنكى من كلّ ما سبق، ذلك الكذب الفظيع الذي كانت جريدة «بيروت» مسرحاً له، وقد نشرت، يوماً، في إحدى صفحاتها رسماً لفيلاً في كاليفورنيا، مدّعية، دونما وازع من ضمير، بأنها مُلك للشيخ بشارة الخوري!...

ولا بد من التأكيد أيضاً، بأن الشيخ بشارة لم يكن ضحيّة أعدائه فقط، بل، خصوصاً، ضحيّة بعض ذويه. فإخوته وأخواته وأقرباؤه كثيرون، ومنهم من لم يتورّع عن نفث سمومه وبثّ إفكه وإفشاء خبثه...

وما أوسع المدى بين تصرّف هؤلاء وتصرّف الشيخ بشارة، الطيّب القلب، الصادق النيّة. وما ذنب رئيس الجمهوريّة اذا كان بعض ذويه ومناصريه وحلفائه، فاحشي الثروة ومغامرين! ومع ذلك، فالافتراء يعذّب ويؤلم وينغّص الحياة، ولن يزول أثره تماماً، رغم مرور الأيّام والسنوات...

ويا للسخرية! فقد روى لي واحد من أهله، أن بعض أفراد عائلته الذين أُخذوا بالافتراءات، حاولوا، بعد وفاته أن يبحثوا هنا وهنالك، في جواريره أو في حساباته المصرفيّة، عن كنز ما قد يفوق بكثير ممتلكاته المتواضعة!...

وفتحت إستقالة الشيخ بشارة الخوري باب خلافته السياسية. وكان على الساحة مرشّحان: كميل شمعون وحميد فرنجيّه. وهما نائبان، لهما أنصار في صفوف الأكثريّة والمعارضة. وكان هناك أيضاً مرشّح جديد على الساحة، الجنرال فؤاد شهاب، الذي عيّنه الرئيس بشارة الخوري رئيساً للحكومة الموقّتة التي ستتولّى تأمين الإنتخابات الرئاسيّة وتصريف الأعمال العاديّة. واقترح حميد فرنجيّه، الذي لم يكن ضامناً فوزه، ترشيح الجنرال فؤاد شهاب. ولكن نوّاب بيروت، قرّروا، لاعتبارات شخصيّة ووطنيّة، أن يكونوا كتلة واحدة تدعم مرشّحاً واحداً، لن يكون الجنرال فؤاد شهاب. ولا ننسى أن عدد نوّاب بيروت ١٣ وهم يمثّلون جميع الطوائف، وكانوا كلّهم تقريباً، إما وزراء أو رؤساء حكومات. وكان المرشّح الذي اختاروه وهو كميل شمعون الذي ضمن آنذاك فوزه المحتّم، ولم يلبث حميد فرنجيّه أن تنازل لصالح منافسه، يدفعه إلى ذلك تبصّره السياسي وقدره الخلقيّ.

وألقى الرئيس كميل شمعون أمام المجلس النيابي، بعد انتخابه رئيساً للجمهوريّة، خطاباً بعيد المرامي، ولكنّه قسا، في بعض فقراته، على سلفه الذي طالما كان ظلاًّ له، مما لم يساعده على كسب ودّ النواب المحالفين للشيخ بشارة الخوري. وعلى كلّ حال، فقد حافظ مجلس النوّاب على انقسامه وبادر الرئيس الجديد إلى تشكيل حكومة من خارج المجلس النيابيّ، ومن أربعة أعضاء برئاسة رئيس حكومة سابق، هو الأمير خالد شهاب. وتمكّنت هذه الحكومة من الإنطلاق دون أن تتمكّن، مع الأسف، من البقاء، فاستقالت بعد أسابيع قليلة بطريقة لا بدّ من ذكرها.

فبعد أن قرّر النوّاب المحالفون للرئيس بشارة الخوري الإنتقال إلى صفوف المعارضة، تبنّوا إستراتيجيّة بسيطة أساسها قرار اتهام للحكومة القائمة، يلخّص جميع طعوناتهم وتظلّماتهم. واتّفقوا على أن يكون لسان حالهم، لهذه المناسبة، واحداً من بينهم، هو زميلهم إميل لحّود، المسموع الكلمة لدى جميع الأوساط، وصاحب الشعبيّة الواسعة والشاعر الزجليّ الذي يعرف كيف يقرن بين الجادّ والطريف بأسلوب فكاهي فريد، وكيف يبتكر القصائد الهجائيّة التي يسمّونها «الردّات». وصعد المحامي والنائب والوزير السابق والشاعر الشعبي إميل لحّود إلى منبر مجلس النوّاب، وشرع يُلقي مونولوجه النفيس الذي كان يستثير، تارة، تصفيق المجلس والجمهور، وطوراً قهقهات الحضور جميعهم. ولكن المونولوج خلا تماماً من الشتائم والتهجّم على الأشخاص، وبدا معتدلاً جداً. . .

كم استغرق المشهد من الوقت؟ الله وحده يعلم! ولكن نهض أحد الوزراء، بعد مرور ربع ساعة وغادر القاعة. وانقضى نصف ساعة من الصمود قبل أن يتوجّه وزيران آخران نحو باب الخروج ويتبعهما رئيس الحكومة نفسه. . . وهكذا لم تمثل الحكومة مجدّداً امام مجلس النوّاب، بل استقالت على الفور، مخافة حمّام ساخن آخر.

وتشكّلت حكومة أخرى برئاسة الرئيس صائب سلام الذي خفّض، بموجب مشروع قانون، عدد المقاعد النيابيّة إلى ٤٤ مقعداً، مقسّماً بيروت إلى دوائر ذات حدود طائفيّة، مع الأسف الشديد.

وترشّحت عن المقعد الماروني في بيروت. ولكنّ منافسي الرئيس ألفرد نقّاش، ذكّرني بأنه انسحب في الماضي لصالحي، وطلب أن أخلي له الساحة هذه المرّة. وأربكني هذا المسعى، لأن الرئيس ألفرد نقّاش كان بالنسبة لي بكراً صدوقاً عطوفاً، وهو الذي منحني، باسم رابطة قدامى طلاب اليسوعيّين، جائزة الشرف التي كانت،

مع البكالوريا، تتويجاً للدروس الثانويّة ثمّ إنه لم يبخل عليّ بأيّ مساعدة طيلة حياتي السياسيّة. قبلت عرضه بتحكيم خلافنا الأخوي، وظنّ الرئيس الفرد نقّاش أنه وجد الحكم بشخص الكردينال أغاجانيان، بطريرك الطائفة الأرمنيّة الكاثوليكيّة، والمعروف بسجاياه وميزاته القلبيّة والعقليّة. وطلب الكردينال من الرئيس نقّاش مهلة أربع وعشرين ساعة ليقرّر قبول المهمّة أو رفضها. فاستدعاني الكردينال وأبلغني أنه يرفض هذه المسؤوليّة وهذا الشرف، قائلاً:

«كنت قد اتّخذت قراري حالاً، ولكنّي أبيت أن أعطي الدليل للرئيس ألفرد نقّاش، بأني تسرّعت في الرفض، حتّى لا اجرح مشاعره، وطلبت، ظاهريّاً فقط، وقتاً للتفكير».

وبحث الرئيس ألفرد نقّاش عن حكم آخر، فوجده في شخص الأب إسكولا، القائم بأعمال الأسقف المحلّي للطائفة اللاتينيّة. وقارن الأب إسكولا بين عمري وعمر الرئيس نقّاش، فحكم بانسحابي، قائلاً لي: «أمامك من العمر ما يكفي للعودة مجدّداً إلى المسرح السياسي».

وقبلت القرار بطيبة خاطر وارتياح. فقد كانت الحملة الإنتخابيّة عسيرة بعض الشيء، في تلك الفترة التي لم يكن الجوّ السياسي خلالها مؤاتياً لأصدقاء الرئيس بشارة الخوري؛ ثمّ إنها تستوجب مصاريف مطبوعات وإعلانات وندوات وتنقّلات، لن تستطيع مُدّخراتي الزهيدة، أن تواجهها وتؤمّنها. والخلاصة أني أعلنت انسحابي، وأنا أعتقد أنّ حياتي السياسيّة قد انتهت.

وعدت إلى ممارسة المحاماة التي أحبّها وأرتاح إلى أجوائها. ولكن، سرعان ما تلقّيت إتّصالاً من الرئيس كميل شمعون، يطلب اليّ فيه الإشتراك في حكومة سامي الصلح، كوزير للخارجيّة. فطالبت بوزارة العدل، إذ كنت راغباً في إجراء بعض الإصلاحات التي تهمّني جداً. فوافق الرئيس شمعون، شرط أن تُسند اليّ أيضاً، وزارة الصحّة، حيث يتوجّب «وقف السمسرات فوراً».

وسعيت في وزارة العدل إلى بلوغ هدفين، أولهما توطيد إستقلال القضاء، وثانيهما خفض نفقات المتقاضين. فتوطيد إستقلال القضاء لم يكن مجرّد شعار وحسب، إذ لا بدّ من إجراءات عديدة ومكمّلة، سارعت إلى القيام بها وتبنّيها، من أهمّها إزالة أي سبب أو وسيلة لأي ضغط على القضاة. وماذا يطلب القضاة (خصوصاً الضعفاء منهم) من ذوي النفوذ والسلطان سوى الارتفاع إلى درجة أعلى أو النقل إلى

بيروت أو إلى محكمة قريبة من العاصمة؟

وقرّرت أن أقيم بعضاً من التوازن بين العاصمة وغيرها من المناطق الريفيّة، مؤمّناً للقاضي في المناطق الريفيّة تعويضاً مهمّاً بقدر بعده عن العاصمة. وهكذا لن يتوجّب على القاضي المقيم خارج بيروت، أن يُهرول إلى النائب والوزير وحتى إلى رئيس الجمهوريّة، ليطلب منه نقله إلى العاصمة. أمّا ترقية المفاضلة فقد ألغيتها تماماً، واعتمدت الترقية التلقائيّة التي لن يُحرم القاضي منها الا بقرار من مجلس القضاء الأعلى. فغدا قرار الإبقاء في نفس الدرجة، يساوي تقهقراً على صاحب العلاقة أن يبرّره. وهكذا استبعد التعسّف الذي كان يسود، إجمالاً، ترقية المفاضلة. واتّخذت أيضاً إجراءات كثيرة في سبيل إصدار أحكام صحيحة وصائبة. وكانت للقضاة وقاية في استقلالهم ونزاهتهم.

أما في وزارة الصحّة، فكانت المشكلة من نوع آخر. فالفساد لم يطل الموظّفين فقط، بل امتدّ ليشمل أيضاً المورّدين والمستوردين والعقاقيريّين والصيادلة الذين لم يغرقوا السوق فقط بالمنتجات المضرّة أحياناً، والفاسدة غالباً، ولكنّهم توصّلوا إلى بيع الدولة بعض السلع والأصناف الرديئة.

ثمّ أنّ التخلّف كان يعمّ وزارة الصحّة على مستويات كثيرة. فلولا مأساة حريق المقاصد، مثلاً، في ٧ تشرين الثاني ١٩٥٤، ما كنّا قد اكتشفنا عدم وجود بنوك دم عندنا. وكان أن أجبرت على الإستنجاد بمتبرّعي الدم من المستشفيات المختلفة. ثمّ أنّ مسؤوليّتي كانت مضاعفة: كوزير للعدل، كنت أول من أبلغ بالحريق، وهرعت إلى مكان الحادث؛ وكوزير للصحّة، كان واجبي أن أكون المثال الحيّ والمقنع لمتطوّعي التبرّع بالدم...

واستلقيت على سرير عسكري، وتبرّعت بالدم وسط جمهور من أناس من مختلف الأعمار، كثيرون منهم حذوا حذوي. والحمد لله أنّ لدينا اليوم بنوك دم عديدة، من أهمّها بنك دم الصليب الأحمر اللبناني، الذي أنشأته وتديره شقيقتي السيدة إيفا حلو سرحال.

وأستقلت من حكومة الرئيس سامي الصلح، بسبب خلاف مبدئي مع رئيس الحكومة. وابتعدت عن القضايا السياسيّة وحتى عن لبنان لبعض الوقت. وحضرت من بعيد تأميم قناة السويس، والهجوم الثلاثي على مصر، وانقلاب الوضع في العالم العربيّ، الذي قاد، خصوصاً، إلى الوحدة بين الأردن والعراق، من جهة، وبين مصر

وسوريا، من جهة أخرى.

ووقع لبنان في صيف ١٩٥٨، ضحيّة عوامل داخليّة، شجّعتها من الخارج الحكومة السوريّة-المصريّة للجمهوريّة العربيّة المتّحدة، الحديثة التأسيس، والرئيس عبد الناصر شخصيّاً، وُصفت كثيراً في مؤلّفات عديدة وخصوصاً في كتاب الرئيس شمعون «أزمة في الشرق الأوسط».

وما أحفظه عن تلك الأزمة التي دامت بضعة أشهر، هي الأحداث التي تبدو لي ذات أهميّة:

١. المعارضة التي كانت إسلاميّة بمعظمها، لم تمنع قسماً لا يستهان به من المسلمين من مناصرة الشرعيّة وتأييدها. فالرئيس سامي الصلح، المسموع الكلمة في طائفته، كان باستطاعته أن يُعيد إلى الاعتدال زعماء مسلمين، من مثل صائب سلام وعبدالله اليافي. أقول ذلك، لأن الأمور تطوّرت وتبدّلت من ثمّ، لما توجّب عليّ، عام ١٩٦٩، أن أتصدّى وأواجه جميع الزعماء المسلمين، ومن بينهم رؤساء الحكومات والوزراء.

٢. لم يكن الغرب قد أهمل لبنان، بعد، إهمالاً تامّاً. ولكي يُوضع الحدّ للأزمة، عمد الأسطول السادس الأميركي إلى إنزال آلاف الجنود «المارينز» في لبنان، ممّا أعاد الوضع إلى طبيعته.

٣. ما تجب الإشارة اليه، عام ١٩٥٨، هو عدم فاعليّة الأمم المتّحدة، وقلّة الجدوى من اللجوء اليها. فقد أعلنت بعثة مراقبين أوفدتها الأمم المتّحدة، أنها لم تشاهد على الأرض اللبنانيّة أي وجود لمحاربين غرباء، فيما كان البقاع يعجّ، بأكمله، بالمحاربين الغرباء.

ومن الصحيح أنّ الإنزال الأميركي على السواحل اللبنانيّة سبقه وسبّبه إنقلاب عسكري في العراق، في ١٤ تمّوز ١٩٥٨، والتهديد الجاثم على صدر النظام الملكي الأردني. لكنّ لبنان كان لا يزال، حينذاك، مبعث مصلحة للولايات المتّحدة الأميركيّة وأوروبّا.

وفي شهر آب من سنة ١٩٥٨، وبتدخّل من المبعوث الأميركي مورفي، إنتُخب الجنرال فؤاد شهاب رئيساً للجمهوريّة اللبنانيّة، وهو لا يزال في وضع الحكم بين فريقي النزاع. وعيّنني الرئيس الجديد، في الحكومة التي شكّلها، وزيراً للإقتصاد والإعلام. وعاشت هذه الحكومة ثلاثة أسابيع فقط، كانت كافية بالنسبة لي لأضع حداً، نوعاً ما، للحملات الصحفيّة والمناظرات الكلاميّة.

واغتنمت، خصوصاً، مناسبات الأعياد الدينيّة، للحصول من الزعماء على أنواعهم، على بيانات وتصريحات تتحدّث جميعها عن القيم الأساسيّة لبلدنا.

وختاماً، ذهبت بي جرأتي إلى نشر افتتاحيّة في جميع الصحف اللبنانيّة، كتبتها ووقّعتها بنفسي.

ولكن الإضطراب الذي أشاعه تأليف الحكومة الجديدة برئاسة رشيد كرامي، حمل الجنرال فؤاد شهاب على الإستعاضة عنها بحكومة جديدة يرئسها رشيد كرامي ومؤلّفة من حسين العويني وبيار الجميّل وريمون إدّه.

وتسلّمت حقيبة وزارة التربية الوطنيّة في أوائل ١٩٦٤، في آخر حكومة من ولاية الجنرال فؤاد شهاب، وكانت برئاسة الحاجّ حسين العويني. وصدرت مذكّرات عدّة في الأسابيع الأخيرة من ولاية الجنرال شهاب، تقترح واحدة منها، وهي موقّعة من ٨٥ نائباً، إجراء تعديل دستوري يسمح بانتخابه لولاية ثانية. ولكن الجنرال رفض التجديد وليس لديه أيّ مرشّح خاص. وفي أوائل آب عام ١٩٦٤، جاء الحاجّ حسين العويني وقال لي بأن الرئيس شهاب قال له: «ما رأيك بوزير التربية الذي تتّسم اقتراحاته ومُداخلاته في مجلس الوزراء بالحكمة والتجرّد الواضحين؟». وخلص الحاجّ الطيّب إلى الاقتناع بأن الجنرال شهاب سيقترح ترشيحي على الأغلبيّة التي تدعمه، وأيضاً على الأقليّة التي ستتقبّل ترشيحي. وهكذا انتُخبت في ١٨ آب ١٩٦٤ رئيساً للجمهورية اللبنانيّة بشبه الإجماع. ما فعلت شيئاً، ولم أطلب شيئاً من أحد. وكنت قد نظّمت كيفيّة قضاء عطلتي خارج لبنان.

واستقبلت الرئاسة كشرف ومسؤوليّة فادحة، ملماً بأهمّيّة النزاعات والخصومات على المستويين الداخلي والخارجي، والتي كانت دافعاً لتأييد النوّاب الذين انتخبوني بشبه إجماع.

وعندما يرقى واحد من أمثالهم إلى الشرف الأسمى، حيث ستعطى له نعمة الدخول، وفق التعبير المُتّبع، «في التاريخ»، تحيط به على التوّ، هالة من السحر، وينتشر اللاّمعقول، دونما قيود وسدود، ويبدأ الحديث، آنئذ، عن القدر، ويُنظر إلى حياة ذلك الإنسان بمنظار خاصّ، دأبه البحث عن تفاصيل كانت سابقاً غير ذات معنى. فهكذا تُصنع «إستدلاليّاً» الأقدار! . . .

أؤمن، بصدق، أنّ ارتقائي إلى رئاسة الجمهوريّة اللبنانيّة، يفسّره فقط، تلاحق بعض الظروف المتاحة، التي كنت الرجل الذي لبّاها بجدارة، على طاولة شطرنج اللعبة

السياسيّة. أما الجدليّون العنيدون، فيقولون بأن من يقدر، دوماً، أن يكون رجل الساعة، ينتهي به الزمن إلى صُنع «قدره» أي قدر «الرجل المناسب». فلندع الجدليّين يتشبّثون ويُعاندون.

وإذا رجعت إلى أولى قناعاتي وجدت نفسي، أقرّ بتواضع أو ربما بكبرياء بأنّي لا أؤمن بالتاريخ.

لا أؤمن بالتاريخ، يعني أنني لا أثق بهذه الملخّصات والموجزات الهيكليّة، التي اختارت ذاكرة البشر، أن تُنقص أو تحذف منها أحداثاً وقعت حقّاً.

فلربما كانت الصورة التي نقلها التقليد الروماني عن هنيبعل مشوّهة وممسوخة. فهناك دلائل وافرة تسمح بالإعتقاد الراسخ أن هنيبعل كان رجلاً عظيماً وقائداً عسكريّاً لا مثيل له.

ونُعت حاكم جزيرة القدّيسة هيلانة الإنكليزي بالجلاّد الشرس. ولكننا رحنا نكتشف أنّه لم يكن كما نُعت به من قساوة، بل هو نابوليون نفسه، اختار أن يُنمّق سيرته، رافضاً بعناد تحسين شروط سجنه . . .

وكنت، يوماً، في المغرب أتحدّث إلى السيد بهنيني، مستشار جلالة الملك، والرجل ذي اللطف والثقافة العجيبين. ورحت أبيّن له مدى التغيير الذي يطرأ على سرد أي حديث تاريخيّ، وأعطيته مثلاً على ذلك معركة بواتييه. فقاطعني وقال: «معركة بواتييه لم تحدث قطعاً. وهي مجرّد إختلاق علم التاريخ الفرنسي». وعلّل رأيه، بأن «العرب وصلوا فعلاً إلى هناك، ولكن لم تكن لديهم الوسائل ولا النيّة في اجتياز هذا الحدّ الوهمي؛ والحقيقة أن فرقة من الطلائع الكشّافة وصلت إلى بواتييه وما لبثت أن عادت من دون حصول أيّة مواجهة أو معركة».

وصدمني رأي صديقي بهنيني. وبعد بضع سنوات، نقلته إلى وزير الخارجيّة الليبي، السيد بويصير، الواسع الثّقافة أيضاً. فحالما عاد إلى بلاده، بعث اليّ برسالة مُسهبة، موثقة بالمستندات التي تُثبت حقيقة حدوث معركة بواتييه. وبادرت إلى إطلاع السيد بهنيني على رسالة السيد بويصير؛ ولم يلبث مستشار الملك المغربي أن كتب ردّه الموثّق أيضاً بالمستندات، التي تعتبر أن معركة بواتييه مجرّد اختلاق لشيء لم يحدث أبداً. وهكذا بقي كل واحد في موقعه، لا يتزحزح عنه . . .

وهل تُدرك غرابة رواية كهذه؟ رجلان مثقّفان ينتميان إلى مدرسة تاريخيّة واحدة، يفترقان ويتباعدان حتى هذا الحدّ، في التحدّث عن معركة تاريخيّة جرت حقّاً! . . .

ولا ريب أن التاريخ ليس سوى ثمرة المُصادفات والنزوات ومصالح الأفراد الذين يتدخّلون في سيرورة تكوينه وإعداده. وقد لمست ذلك في بداية حربنا الأليمة. وكنت في فرنسا، أعيش وضعاً قلقاً، لأني لا أستطيع العودة إلى وطني. وكنت أطّلع على ما يجري من أحداث في بيروت، بواسطة الصحافة الفرنسيّة، التي لم يصدمني سوء نيّتها في التحدّث عن الفريق المسيحي فقط، بل أثارني وأهاجني. فقد كانت كلّ من «لوموند» و«الفيغارو» تنشران أخباراً مزعجة ومشؤومة. فلم تتورّع «الفيغارو» عن نعت المسيحيّين بالغُزاة، متجاوزة كلّ منطق وواقع وحقيقة؛ حتى أن أحد محرّريها - أفضّل عدم ذكر اسمه - ذهب إلى القول بأن تعصّب المسيحيّين وتزمّتهم جعلهم يحمّلون نساءهم السلاح، وهم يُشاهدون مُحتمين خلف «وشاحات هرمس»!!.. والواقع أن خُبث تفصيل كهذا ذو مدلولات رهيبة جداً.

ودفع بي استيائي إلى مقابلة رئيس تحرير «الفيغارو» الذي سألني: «نعم! يا فخامة الرئيس، ما رأيك بعمل مندوبينا؟».

- إنهم يجعلوني أتمنّى الموت.
- ولكن، لماذا يا فخامة الرئيس؟
- إنّ مندوبيكم يكتبون عن مواطنيّ فضائح تحملني على ترجّي الموت عوض الحياة.
- هم ينقلون فقط حقيقة الرأي العامّ.
- ولكنّكم، أنتم، من يُكوّن ويبتدع الرأي العامّ!!

فالتاريخ، إذاً، ليس سوى قضيّة رأي عامّ، أي قضيّة إقتناع وتصديق ساذجين. وأنا أرفض، من جهتي، أن أوافق على صدق هذه الحقائق الجسورة والمبتسرة. ولا أحفظ من قصّة صعودي حتى رئاسة الجمهوريّة، سوى تسلسل عوامل ووقائع، قادتني من وزارة إلى أخرى حتى تمّ تعييني، أخيراً، المرشّح الأفضل لتحمّل مسؤوليّات الحُكم العليا. ومهما كان رأي علماء الأسرار، فأنا لم أصغ أبداً إلاّ إلى «صوت» ضميري...

٧

المؤتمرات

المؤتمرات التي حضرتها وشاركت فيها أثبتّ فيها أموراً ثلاثة، وثبت لي منها أمر.
أما الأمر الأول الذي أثبتّه، فهو أن سياستنا الدوليّة والعربيّة هي سياسة الانفتاح والإتّزان والإعتدال.
والأمر الثاني هو أنّ السياسة ليست تعقيداً وفذلكة او مواربة ولا استغفالاً للآخرين بقدر ما هي صراحة وبساطة وقدرة على وصل الهدف بالوسيلة بأقرب السبل.
والأمر الثالث أن ليس من موقف حرج في مؤتمر من المؤتمرات إذا كان الحقّ صحيحاً وصريحاً والمطالبة به صادقة ومقنعة. أما الأمر الذي ثبت لي، فهو مقدار ارتباط سياستنا العربيّة بسياستنا الداخليّة بحيث أن مسألة هذا الترابط كانت من القواعد الأساسيّة التي أرسيتُ عليها مفهومي للحكم طوال مدّة ولايتي.
لم يكن مضى على انتخابي سوى أيّام ولم أكن أقسمت بعد اليمين الدستوريّة حين دعيت للمشاركة في مؤتمر قمّة للملوك والرؤساء العرب في الإسكندريّة من الخامس الى الثاني عشر من أيلول ١٩٦٤، وهو المؤتمر الثاني الذي عقده العرب في أقلّ من سنة للردّ على التحدّي الإسرائيلي المتمثّل بتحويل مياه الأردن من قبل حكومة إسرائيل. فالمؤتمر الأوّل كان قد انعقد في القاهرة بين الثالث والسابع عشر من كانون الثاني ١٩٦٤. ولشرح قضيّة المؤتمرات التي توالت أثناء ولايتي حتى شهر أيلول ١٩٧٠ والتي كان لها أثرها، لا على سياستنا العربيّة وحسب، بل على سياستنا الداخليّة أيضاً، لا بدّ لي من العودة الى ميثاق الدفاع المشترك الموقّع عليه من الدول العربيّة سنة ١٩٥٠، والذي يعتبر كل اعتداء على أيّة من الدول العربيّة بمثابة اعتداء عليها جميعاً. وهو ينصّ

على إحداث مجلس دفاع مؤلّف من وزراء الخارجيّة والدفاع للدول الأعضاء، وتكون من مهمّاته تنفيذ جميع متطلّبات الميثاق. والجديد فيه، نظراً الى ميثاق جامعة الدول العربيّة، أن القرارات التي يتّخذها بأكثريّة ثلثي الأعضاء، تكون ملزمة لجميع الدول الأعضاء.

وما يجدر ذكره أيضاً أنه نصّ على أن تكون جميع القوّات العربيّة بإمرة قيادة واحدة تتولاّها الدولة ذات العدد الأكبر من المقاتلين والمعدّات الحربيّة على ساحة المعركة. ومعنى هذا طبعاً هو أن تتولّى مصر أمرة القيادة العربيّة.

وفي النصف الثاني من حزيران سنة ١٩٦١، أي من العاشر الى التاسع عشر منه، دعي مجلس الدفاع الى الإنعقاد في القاهرة، لاتّخاذ قرار حول تنظيم القيادة العربيّة الموحّدة وتحديد صلاحيّاتها ولدرس وسائل الردّ على أيّ اعتداء إسرائيلي، وبصورة خاصّة على المشروع الإسرائيلي المتعلّق بتحويل مياه الأردن.

وكانت الدول العربيّة قد ارتبطت بتعهّد مؤرّخ في ٢٩ شباط ١٩٦٠، تؤكّد فيه أن تنفيذ إسرائيل لمشروع التحويل هو عدوان يعتبر الردّ العسكري عليه مشروعاً.

أمّا قضيّة مياه الأردن التي يجب أن نعرض لها هنا ولو بإيجاز، فهي قصّة قديمة وطويلة ارتدت على مدى عدّة سنوات، حسب رأي المراقبين والخبراء العالميّين، طابعاً تفجيريّاً.

ومن الصعب جدّاً أن نجد فارقاً بين مصير مياه الأردن ومستقبل دولة إسرائيل. فالحكومة الإسرائيليّة تريد مياه الأردن، ليس فقط لريّ أراضيها الزراعيّة ولإنتاج الطاقة الكهربائيّة وفق حاجات سكّانها الحاليّين، بل لتسهيل الهجرة اليهوديّة الى إسرائيل. فأخذت بعد محاولات ومشاريع مختلفة تضع خطّة لجرّ مياه الأردن من بحيرة طبريّا.

وفي هذه الأثناء، أوفد الرئيس الأميريكي أيزنهاور سنة ١٩٥٣ بعثة برئاسة أريك جنستون لدرس الموضوع. فقدّمت تلك البعثة اقتراحاً مفاده أن يتمّ اقتسام مياه الأردن بين البلدان صاحبة الحقّ على ضفّتيه: لبنان، سوريا، الأردن وإسرائيل. ولكن الإقتراح الذي وضع ما بين ١٩٥٣ و١٩٥٥ إصطدم برفض الدول العربيّة وبرفض إسرائيل أيضاً. فتابعت إسرائيل تنفيذ خطّتها مرحلة بعد مرحلة، رغم احتجاجات الدول العربيّة وتهديداتها، تلك الخطّة التي كان من شأنها أن تغدق عليها ثروة مائيّة تقدّر بأكثر من ثلاثمئة مليون متر مكعّب من الماء.

أما ردّة فعل الدول العربيّة غداة قيام القيادة الموحّدة، فكانت في دراسة خطّة تسمح

بتحويل الروافد العربيّة لنهر الأردن لاستغلالها لمنفعة تلك الدول. ومن شأن هذه الخطّة ألاّ تحرم إسرائيل من ثلثي مواردها الكهربائيّة فقط بل من نتائجها أيضاً أن تزيد في ملوحة مياه طبريّا بحرمانها من كمّيّة المياه الحلوة التي تصبّ فيها. وكان من المتوقّع أن تقوم إسرائيل بإحباط هذه الخطّة بالقوّة، فيما لو وضعها العرب قيد التنفيذ. فكان على الدول العربيّة أن تتحسّب وتتوقّع في وقت واحد:

١. أشغالاً واسعة في لبنان وسوريا والأردن. وكل ذلك بموجب إلتزام جماعي لاستغلال المياه المستعادة.

٢. تمويل الإلتزام الجماعي.

٣. الحماية العسكريّة للأشغال، وهذه الحماية كانت تستوجب وضع خطّة للتعزيزات العسكريّة في كل من البلدان العربيّة، بإشراف القيادة العربيّة الموحّدة وبتمويل جماعي. هذه كانت مواضيع جدول أعمال المؤتمر الذي دعا إليه الرئيس عبد الناصر، الملوك والرؤساء العرب الى القاهرة في مطلع سنة ١٩٦٤. وقد شارك فيه أكثر الملوك والرؤساء. أما لبنان، فقد شارك بشخص رئيس حكومته ووزير خارجيّته، لأن حالة الرئيس فؤاد شهاب الصحّيّة لم تكن تسمح له بالسفر الى القاهرة.

وفي المؤتمر الأوّل تقرّر أن تترك لمصر مهمّة تعيين القائد العامّ للقوّات العربيّة، وقد عيّنَت الفريق علي علي عامر لهذا المنصب.

وقد تمّ أيضاً إحداث جهاز تقني فرعي سمّي «جهاز استثمار مياه الأردن» تابع للجامعة العربيّة، أنيطت به مهمّة تنفيذ المخطّطات وإدارة الأشغال.

وأخيراً أنشئ صندوق عام لتمويل أشغال روافد الأردن وتعزيز القدرات العسكريّة في العالم العربي كلّه. وقد تعهّدت الدول العربيّة الغنيّة بدفع القسم الأكبر من الأموال، وما بقي تدفعه الدول الأخرى حسب مساهماتها في نفقات الجامعة العربيّة.

وقد قدّرت تكاليف التسلّح بما يقارب ١٥٠ مليون جنيه إسترليني تدفع خلال عشر سنوات. فكان نصيب لبنان من هذه الأموال ما يخصّص لتقوية الجيش عدداً وعدّة، وفق توجيهات ومراقبة القيادة العربيّة الموحّدة. وهذا التمويل يضاف طبعاً الى الميزانيّة العاديّة المخصّصة في لبنان لوزارة الدفاع الوطني.

أما نفقات الأشغال فهي نوعان: منها ما يتعلّق بالمرحلة الأولى (تحويل الروافد فقط) وهي تبلغ ٦ ملايين جنيه إسترليني، ومنها ما يتعلّق بالمرحلة الثانية (إستثمار المياه لمشاريع التنمية الإقتصاديّة في كل من البلدان المعنيّة) وهي تبلغ ٦٥ مليون جنيه.

أما لبنان، فقد تعهّد تنفيذ مشروعين كبيرين من المرحلة الأولى: إقامة سدّ على مجرى الحاصباني وتركيب مضخّة على الوزّاني وكل من المشروعين، خصوصاً الثاني، من شأنه أن يعرّضنا للعدوان الإسرائيلي. ومن البديهي القول إن ما كان يهمّنا قبل كل شيء هو أن ينفّذ مشروع التعزيزات العسكريّة في كل الدول العربيّة وبصورة خاصّة في لبنان، لصدّ أي عدوان إسرائيلي. ثمّ إن تنفيذ الأشغال كان يخضع لتخطيط على مرحلتين: المرحلة الأولى، وهي المشاريع العاجلة التي أشرت إليها والمفترض تمويلها بواسطة الصندوق العامّ، والمرحلة الثانية وهي استثمار المياه المحوّلة على الصعيد الاقتصادي، وهذه المرحلة يفترض تمويلها من قِبَل الدول المعنيّة بقروض من الصندوق العربي العامّ.

غير أن مشاريع المرحلة الثانية، أي مرحلة استغلال المياه، لم تكن جاهزة للتحقيق ولا للتمويل، باعتبار أنها هدف موجّل التنفيذ. غير أن هذا الهدف كان يبدو لي أساسياً، إذ إن المرحلة الأولى بدونه سوف تقتصر على تحويل الروافد، أي ضياع المياه في البحر، الأمر الذي يعتبر خطراً على الصعيد اللبناني والدولي، لأنه سيظهرنا بمظهر من يجهل قيمة المياه في عالم يبحث عن كل نقطة ماء لاستثمارها. ومن شأن وضع كهذا أن يمدّ العدوان الإسرائيلي المرتقب، والدعاية الإسرائيليّة ضدّنا، بالمزيد من الذرائع.

كل هذه الأخطار كانت تتطلّب منّي مزيداً من الاهتمام بالحماية العسكريّة التي يجب على القيادة العربيّة الموحّدة أن توفّرها لنا، مع العلم أن مقرّرات المؤتمر الأوّل تضع جميع القوّات العربيّة، ومنها اللبنانيّة، بإمرة القائد العامّ، باستثناء لواء من القوّات الأردنيّة ولواء آخر من القوّات المصريّة.

وزيادة في الإيضاح لا بدّ من التذكير بالهيكليّة العسكريّة، كما حدّدها آنذاك مؤتمر القمّة الأوّل في أحد بنوده. ولم تعد هذه المقرّرات ولا غيرها سرّيّة، وليس للسرّيّة من ضرورة أو فائدة بعد ستّ عشرة سنة من تغييرات شملت كل شيء تقريباً في المنطقة:

«يعيّن القائد العامّ لهذه القيادة من الجمهوريّة العربيّة المتّحدة وقد عيّن الفريق علي علي عامر قائداً عاماً.

يكون مقرّ هذه القيادة عند عملها في المكان الذي يختاره القائد العامّ.

تلتزم الدول العربيّة جمعاء بتشكيل (وتخصيص) القوّات التي تقترحها القيادة ويصدّق مجلس الدفاع المشترك على تشكيلها وتخصيصها، وتلتزم الدول بتسهيل مهمّة

القائد العامّ وتنفيذ كافّة الوصايا والطلبات التي تصدر منه».

هذا هو الوضع كما اضطررت الى استيعابه بتفاصيله التقنيّة والإقتصاديّة والعسكريّة وخلال أيّام معدودة، قبل مؤتمر القمّة الثاني المحدّد موعده بين ٥ و١١ أيلول ١٩٦٤ في الإسكندريّة.

ولم يكن مضى على انتخابي بعد، كما سبق وذكرت، سوى أسبوعين، لأن الرئيس شهاب، إقتناعاً منه بأنه يجب ألاّ يترك لخلفه عبء قرارات لم يشترك هذا الخلف في وضعها، قرّر أن يترك لي رئاسة الوفد اللبناني في المؤتمر، عارضاً أن يستقيل قبل الأوان، اذا اقتضى الأمر، ليفسح لي مجال تمثيل لبنان في المؤتمر، تمثيلاً شرعيّاً كاملاً.

وبعد أخذ وردّ في هذا الموضوع، تقرّر أن يبقى الرئيس شهاب في منصبه على أن أُمثّل أنا لبنان، وذلك بعد أن أكّد لنا الرئيس عبد الناصر، وهو الداعي الى المؤتمر، كما أكّد لنا أيضاً سائر الملوك والرؤساء العرب، انهم سيتعاملون معي كرئيس شرعي للبنان يمارس صلاحيّاته منذ الآن.

وعند درس الملفّات وقعت على وثيقة أثارت بعض حيرتي وهي رسالة من الفريق علي علي عامر بقيت بدون جواب، يستغرب فيها، ومنذ منتصف سنة ١٩٦٤، ما سمّاه تأخّرنا في بدء تنفيذ المرحلة الأولى من تحويل الروافد. فماذا كانت تعني إذن طالما أن الحماية العسكريّة لم تكن قد توافرت بعد وهي تستوجب سنوات؟ وعلى كلّ لم أتمكّن من أن أتلقّى جواباً على هذا السؤال إلاّ أثناء مناقشات المؤتمر.

سافرت الى الإسكندريّة على رأس وفد ضمّ رئيس الحكومة حينذاك، الحاجّ حسين العويني ووزير الخارجيّة فؤاد عمّون ومدير غرفتي الأستاذ الياس سركيس وسفيرنا الى القاهرة الأستاذ جوزف أبو خاطر ورئيس الأركان العميد الأول يوسف شميط. واستقبلنا الرئيس عبد الناصر إستقبالاً حاراً ووديّاً للغاية.

وفي مساء اليوم نفسه علمت أن ثمّة قضايا ومسائل طرحت دون جدوى في مجلس الدفاع الذي انعقد عشيّة القمّة وإن هذه المسائل ستجابهني في اليوم التالي. المسألة الأولى رغبة القائد العامّ بأن يتحرّر ممّا كان يدعوه وصاية مجلس الدفاع الذي يمثّل جميع الدول العربيّة بواسطة وزيري الخارجية والدفاع لكل من هذه الدول. والمسألة الثانية الأكثر تعقيداً رغبة القائد العامّ في أن ينال صلاحيّة نقل القوّات من بلد عربي الى بلد عربي آخر وفق ما يراه مناسباً لاستراتيجيّته. والمسألة الثالثة رغبة القائد العامّ في دعم قدرة الأردن ولبنان العسكريّة بقوّات عربيّة تدخل كلاً من البلدين قبل المعركة وقبل أن

تكون جميع الدول العربيّة مستعدّة لخوضها على جميع الجبهات ومحاصرة العدو المشترك من كل الجهات. وأخيراً، رغبة القائد العامّ في بدء العمل بتحويل الروافد بدون أن تكون كل تعليماته وأوامره من جهة التعزيزات العسكريّة قد نفّذت. هذه هي المشكلات او المسائل الأربع التي كانت تسبّب كل واحدة منها إحراجاً لعدد من الدول العربيّة، وخصوصاً للبنان. فكان يجب علينا أن نجابهها بشكل لا يدعو الى التشكيك بتضامننا مع الأشقّاء، غير أنه لم يكن بمقدورنا أن نتخلّى عن الصراحة ولو تعرّضنا الى ما نقله إلينا أحد السفراء العرب من تهمة الرغبة في تفجير المؤتمر.

يهمّني قبل الدخول في تفاصيل هذا المؤتمر وغيره من مؤتمرات القمّة، أن أشير الى أن إسهامي في هذه المؤتمرات كان يتّسم بالروح نفسها التي كان لبنان ولا يزال يتّصف بها في أي اجتماع عربيّ، سواء على صعيد الجامعة العربيّة، أو على مستوى آخر. كما أن لبنان كان ولا يزال يحرص على تضامنه المخلص الأخوي مع جميع أشقّائه العرب ويسعى ما أمكن الى توحيد كلمتهم على الرغم من اختلاف أنظمتهم السياسيّة.

وعند درس أي قرار، يحرص لبنان على مناقشته بموضوعيّة وإخلاص، علماً منه بأنه سيكون ملتزماً بما يوافق عليه ويتعهّد به. ومن هنا إهتمام لبنان كلّيّاً بالإشارة الى ما يحيط بكل اقتراح من صعوبات سياسيّة او عمليّة، بغية جعله قابلاً للتنفيذ. فلا يستغربنّ أحد موقف لبنان خلال المناقشات وتشديده على دراسة كل ناحية، لأن لبنان لا يسعى لمصلحته وحسب، بل أيضاً لمصلحة الدول العربيّة مجتمعة.

هذا ما أكّدته للرئيس عبد الناصر في صباح اليوم الثاني لوصولي الى الإسكندريّة حيث كان لي اجتماع هامّ معه. كما شرحت له أيضاً ما تثيره طلبات القائد العامّ من اعتراضات لدى الحكومة والرأي العام في لبنان.

ودخل علينا خلال الإجتماع، المشير عبد الحكيم عامر بابتسامته الطبيعيّة. فتابعنا الإجتماع، وكان الرئيس عبد الناصر والمشير عبد الحكيم عامر أيضاً يوافقانني على الكثير من ملاحظاتي ويتحفّظان حيال بعضها. ولكنّهما كانا يلحّان على مبدأ بدء الأشغال الفوري. ولم أدر اذا كان الحافز على هذا القرار هو تأثيره فعليّاً على إسرائيل او الحؤول دون خيبة الرأي العام العربي اذا كان يتوقّع من هذه القمّة أعمالاً إيجابيّة.

وبعد لقائي مع الرئيس عبد الناصر دخلت الى ردهة الإجتماعات ولما كنت أحضر لأوّل مرة مؤتمر قمّة عربياً كهذا، بقيت صورته ترافقني حتى الآن. جلست في المكان المخصّص لي حول الطاولة المستديرة وكان مقعدي بين أمير الكويت والملك الليبي.

وأدرت الطرف في رفاقي الجدد الذين أحاطوا بالطاولة حسب الترتيب الأبجدي لكل بلد ممثّل. فكان الحاضرون، إبتداء من اليمين، أمير الكويت الشيخ سالم الصبّاح، الرئيس اليمني المشير عبدالله السلاّل، الرئيس جمال عبد الناصر، الرئيس السوري أمين الحافظ، الملك حسين ملك الأردن، الرئيس العراقي عبد السلام عارف، المشير عبّود رئيس السودان وأحمد بن بلاّ زعيم الثورة الجزائريّة. وجلس في مقعد تونس رئيس الحكومة الباهي الأدغم، ومثّل المغرب الأمير عبدالله، شقيق الملك الحسن، وكان آنذاك وليّاً للعهد. أما رئاسة المؤتمر فكانت، وفق التناوب المعتمد في الجامعة العربيّة، من حقّ السعوديّة التي مثّلها الملك فيصل، وكان حينذاك وليّاً للعهد. وكان الى جانبه السيد أحمد الشقيري، ممثّل منظّمة التحرير الفلسطينيّة. وهناك، أخيراً، المقاعد المخصّصة لأمين الجامعة العربيّة عبد الخالق حسّونة وللقائد العامّ للقوّات العربيّة الفريق علي علي عامر.

***

وبدأ القائد العامّ الجديد الفريق علي علي عامر قراءة تقريره حول الإستعدادات لتحويل مجرى نهر الأردن، وظهر للقائد العامّ أن بعض الدول العربيّة كانت متأخّرة في تنفيذ تعليماته حول الخطّة العسكريّة، وأن الدعم المادّي المطلوب من قبل لبنان وسوريا والأردن لتعزيزاتها العسكريّة يفوق ضعف مبلغ الـ١٥٠ مليون جنيه إسترليني الذي لحظه مؤتمر القمّة الأوّل للبلدان الثلاثة.

وألمح عامر الى كل الصعوبات التي تعترضه في الحصول على جميع وسائل الدفاع (طائرات، دبّابات، فرق عسكريّة) التي يحتاج إليها.

وجاء بعده دور الأمين العامّ حسّونة باشا، فتحدّث عن الوضع العربي العامّ، بين الدول العربيّة ووضع بلدان الخليج العربي دون أن ينسى مواضيع أخرى كثيرة، ثم انصرف المؤتمرون الى دراسة قضيّتين هامّتين هما: الأشغال والتسلّح.

وكان للملك حسين ردّ جاهز حول قضيّة الأشغال التي لم تسبّب له أي مشكلة إذ إنها لم تكن تتجاوز ما كان معترفاً به للأردن في كل مشروع دولي وحتى في مشروع جونستون.

أمّا الرئيس السوري أمين الحافظ، فراح يقول: «الأشغال على نهر الأردن ليست إلاّ جزءاً من مشروع أميريكي، مشروع جونستون لتقسيم مياه الأردن بين إسرائيل والبلدان

العربيّة» .

وأضاف وهو يصيح : «ماذا تنفعنا هذه الأبحاث؟ اذا كنا حقّاً جادّين ، فواجبنا ألاّ نضع خطّة لتحويل روافد الأردن بل تكون خطّتنا استعادة فلسطين» .

وبقي الرئيس الحافظ مسترسلاً في الكلام ويردّ على معارضيه حتى رُفعت الجلسة . وغادرنا القاعة لتناول العشاء .

***

وكانت تنتظرني ، في الغد ، أشياء خطرة جداً .

وكان في رأي العدد الأكبر من المؤتمرين أنه يمكن حتّى خلال المؤتمر او ضمن قراراته النهائيّة ، الإعلان عن أمر يصدر ببدء الأشغال ، أي أشغال تحويل روافد الأردن .

أما أنا ، فلم أكن أريد أن أشارك ، باسم لبنان ، في قرار كهذا ولا بسواه من القرارات دون أن أكون على أتمّ الاستعداد لتنفيذها . لذلك أخذت أناقش القائد العامّ الذي كان يشكو من إمكاناته المحدودة ومن عدم تلبية الدول العربيّة لطلباته وهو يعلن : «ليس لدينا الآن ما يسمح لي بتنفيذ إستراتجيّة شاملة . غير أن القيادة العامّة تستطيع مؤازرة كل بلد عربي فتساعده على تنفيذ خطّة دفاعيّة محدودة» .

فأجبت حالاً : «أعتذر عن جهلي الشؤون الإستراتيجيّة . ولكن يبدو لي أن الدفاع والهجوم ليسا إلا مظهرين لعمل عسكري واحد . ومن لا يستطيع الهجوم لن يقوى على الدفاع» .

واستمرّ النقاش في جوّ من التوتّر . فتدخّل عبد الناصر لمساعدتي وقال لي : «خذ وقتك . . . هل تكفي مدة أربعة أشهر؟» .

فاستشرت وبصوت عال العميد الأوّل يوسف شميط ، رئيس الأركان في الجيش اللبناني ، الذي كانت له الكلمة المسموعة لا عند اللبنانيّين فقط بل عند القادة العرب أيضاً . ثم أجبت قائلاً : «لا أدري كم يلزمني من الوقت . فكل شيء متوقّف على فاعليّة المساعدة العسكريّة - خصوصاً الحماية الجويّة - التي ستتوافر للبنان» .

فانبرى عبد السلام عارف يردّ عليّ قائلاً : «سيعرف الرأي العامّ اللبناني والعربي ، أن لبنان هو الذي يعارض العمل المشترك» .

فتدخّل عندئذ عبد الناصر من جديد وسألني : «ما هي رغبتك في النهاية؟» .

فأجبته : «ليتحمّل القائد العامّ في الوقت المناسب مسؤوليّة إصدار الأمر ببدء الأشغال

بعد الإتّفاق مع القيادة اللبنانيّة» .

فقال علي علي عامر : «ليس في وسعي ان آخذ موافقة القيادة في كل بلد لأنني بذلك أفقد مبادرة الأوامر التي أُعطيها» . غير أن عبد الناصر سارع الى وضع حدّ للنقاش وأعلن عن قبوله بوجهة نظري وطلب الاّ يرد أي ذكر لها في صلب القرارات التي ستعلن . اذ يجب أن تصدر القرارات معلنة البدء الفوري بأشغال تحويل روافد نهر الأردن . وهكذا يبقى التحفّظ اللبناني مسجّلاً في الملفّات .

اما في جلسة بعد الظهر فقد كان لنا نقاش من نوع آخر يدور حول التصريح ، أي الصلاحيّة المطلقة التي أرادها القائد العامّ لتحريك القوّات من بلد عربي الى بلد عربي آخر .

فأعلن الرئيس أحمد بن بلاّ ، رئيس الجزائر : «لا يستطيع القائد العامّ أن يفعل شيئاً بدون القدرة على التحرّك هذا» . اما الباهي الأدغم ، الذي كان يريد أن تبقى بلاده تونس في منأى عن كل مفاجأة ، فقد اقترح ان تؤلّف البلدان المجاورة لإسرائيل ، خصوصاً المعنيّة منها باستثمار مياه الأردن ، مجموعة خاصّة تدرس عن كثب القضايا التي تستدعي قيام خطّة فنّيّة عسكريّة . أمّا الملك حسين فبقي صامتاً رغم أنّي قد علمت من الفريق علي علي عامر أنه رفض عوناً عسكريّاً عراقيّاً . واكتفى الرئيس السوري أمين الحافظ بالقول : «إن دخول قوّات عربيّة الى أراضي بلد عربي آخر يجب أن يسبقه تنسيق بين القائد العام والقيادة المحلّيّة . ثم عاد الرئيس عبد السلام عارف ينتقد الموقف اللبناني المتمسّك باحترام الأنظمة الدستوريّة . فكنت أردّ عليه ببساطة وصراحة . وخيّم التوتّر على جو الجلسة فرُفعت . . . ورأيت عبد الناصر يقترب منّي خلال الاستراحة ويمسك بيدي مستدعياً الرئيس العراقي . وجرى بيننا شرح للأمور تبعه انفراج .

وبدأ الرئيس عبد الناصر الجلسة التالية قائلاً : «من الواضح أن هناك أزمة ثقة بين الدول العربيّة . لماذا الإنكار؟ أنا اقترح أن نتبنّى موقف أخينا الرئيس اللبناني . وعلى القائد العامّ أن يحترم الأنظمة الدستوريّة لكل بلد عربي ، قبل أن يعمد الى تحريك القوّات ، قبل المعركة» ، وتابع عبد الناصر مبتسماً : «ليست المشكلة تحفّظاً لبنانياً بل هي قضيّة عربيّة شاملة . فلنا نحن في مصر أيضاً دستورنا» .

وشعرت فعلاً بما كان للرئيس عبد الناصر من كلمة مسموعة بل حاسمة أثناء كل المناقشات السياسيّة والعسكريّة والماليّة . وشعرت أيضاً بما كان لدعمه لنا من قوّة وفعاليّة ، ذلك الدعم الذي وفّر علينا الكثير من الشروحات والتفسيرات . فشكرته على

موقفه المؤيّد لنا. ثم دعوت الفريق علي علي عامر لزيارة لبنان للتباحث مع القيادة اللبنانيّة في مسائل بدء الأشغال والتعزيزات العسكريّة وسواها. وحضر القائد العامّ الى لبنان وهو لا يزال يلحّ على سرعة البدء بتنفيذ المرحلة الأولى من مراحل تحويل الروافد. الاّ أنني كنت متأكّداً أن المهمّ، في نظرنا، ليس إقناع الفريق علي علي عامر باعتماد الرويّة التي يفرضها الوضع بل الحفاظ على صداقة رئيسه، أي الرئيس جمال عبد الناصر. ويجب أن أُشير هنا الى أن سوريا كانت قد باشرت بعض الأشغال غير أن إسرائيل تصدّت لها فأوقفت الأشغال، بعد مناوشات عسكريّة بقيت القيادة العامّة إزاءها مكتوفة الأيدي.

لذلك سبق لي وقلت إنني عدت من مؤتمر الإسكندريّة - وحتّى قبل أن أقسم اليمين الدستوريّة - بحقائق أكّدتها في ما بعد مؤتمرات القمّة اللاحقة. من هذه الحقائق، فائدة البساطة والصراحة مع جميع الأشقّاء العرب وبصورة خاصّة مع الرئيس عبد الناصر الذي لا مجال لإنكار حجمه ودوره في المجموعة العربيّة. كان يستطيع أن يقف الى جانبنا لمواجهة المشكلات والحؤول دون ما كان ينطوي عليه منطق القائد العامّ من مخاطر، سواء أكان هذا القائد العامّ الفريق علي علي عامر او الفريق محمد فوزي الذي خلفه في القيادة العامّة بعد سنوات.

ومن الحقائق أيضاً بديهيّة الانسجام في سياستنا الداخليّة وسياستنا العربيّة بحيث كان عليّ ان أبقي على أسس التعاون الذي كان قائماً بين الرئيس عبد الناصر وبين سلفي الرئيس شهاب في عدد من المستويات السياسيّة والإداريّة والأمنيّة.

ومن الحقائق أيضاً ضرورة المسارعة في استخلاص ما كان يفرضه علينا المؤتمر من تدابير للمؤتمر اللاحق. وهذه التدابير تتناول:

أولاً: تحديداً لبنانياً لصلاحيّة القائد العامّ في تحريك الجيوش.

ثانياً: وضع نظام واضح لإقامة الجيوش العربيّة عند نقلها من بلد عربي آخر.

ثالثاً: درس مشروع إقتصادي لاستغلال المياه تكملة وتبريراً لأعمال تحويل الروافد.

رابعاً: إعداد الميزانيّة اللبنانيّة بشكل يمكّن من تحقيق التعزيزات بتمويل عربي ولبناني وبالإتّفاق بين القيادة العربيّة الموحّدة والقيادة اللبنانيّة، واتّخذنا التدابير على النحو الآتي:

١. كان مؤتمر القمّة في الإسكندريّة قرّر عقد مؤتمرات دوريّة لرؤساء الحكومات. ففي كانون الثاني ١٩٦٥ ومنعاً لأي تأويل لإرادتنا الثابتة في التعاون مع الأشقّاء العرب

مع حرصنا الكلّي على مصلحة لبنان وسيادته، تقدّمت الحكومة الى المجلس في ٢٢ كانون الثاني سنة ١٩٦٥ ببيان قرّر المجلس على أثره بالإجماع ما يلي: «تأييد الموقف الذي أتّخذه وفد لبنان في اجتماع رؤساء الحكومات العربيّة المذكورة في ما يتعلّق بمشاريع إستغلال روافد نهر الأردن، كما قرّر تخويل مجلس الوزراء الحقّ بإعطاء الإذن، بعد استطلاع رأي قيادة الجيش اللبناني بدخول قوّات عربيّة الى الأراضي اللبنانيّة عند وقوع إعتداء يهدّد سلامة البلاد، او عندما تحتّم ضرورات عسكريّة طارئة تستدعي من التدابير المعجّلة ما لا يتيح مجالاً لاجتماع مجلس النوّاب بالسرعة اللازمة على أن يحاط مجلس النوّاب علماً في كل مرّة بما يكون مجلس الوزراء قد أتخذ من تدابير في هذا الشأن. وعلى أن تعمل الحكومة في حال وقوع الإعتداء على تطبيق أحكام الفقرة الثانية من المادّة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك».

٢. قدّمنا مشروعاً لتنظيم إقامة الجيوش العربيّة في البلد الذي تقضي الضرورات العسكريّة الانتقال اليه. فالنظام يحدّد نقاط دخول الجيوش العربيّة وطريقة تحرّكها ومواعيد ترحيلها عند انتهاء مهمّتها وكذلك توزيع الصلاحيّات بين القيادة العربيّة الموحّدة والقيادة المحلّيّة، وصلاحيّات المحاكم في كل عمل جزائي يرتكب من قبل أفراد هذه الجيوش او ضدّها. درست لجنة خاصّة المشروع اللبناني وتبنّته في شهر تموز ١٩٦٥ بعد تعديلات مختلفة، ثم عرضته على مجلس الدفاع المشترك فوافق عليه في أيلول ١٩٦٥.

٣. درسنا مشروع إنشاء سدّ في النبطيّة. وقد أشرنا الى خطوطه العريضة بشكل شبه فوري، أي قبل السعي الى تحويل الروافد.

٤. أقرّ مجلس النوّاب اللبناني بتاريخ ١٤ آب ١٩٦٥ قانوناً ينصّ في مادّته الأولى على أنّه يجيز لقيادة الجيش اللبناني أن تعقد مسبقاً الصفقات اللازمة لتحقيق التعزيزات العسكريّة المتّفق عليها مع جامعة الدول العربيّة بنتيجة مقرّرات الملوك والرؤساء العرب المتّخذة في عام ١٩٦٤. وكان من المقرّر في القمّة ان تدفع القيادة العربيّة الموحّدة القسم الأكبر من قيمة التعزيزات. وتتحقّق هذه التعزيزات بأموال مشتركة عربيّة ولبنانيّة، وباتّفاق بين القيادة الموحّدة والقيادة اللبنانيّة.

أمّا مؤتمر القمّة العربي الثالث فقد انعقد في الدار البيضاء من ١٣ الى ١٧ أيلول سنة ١٩٦٧.

غير أن التسلسل التاريخي يقتضي أن أذكر ما قمت به من زيارات ولقاءات بين

المؤتمرين. وكانت الى حدّ ما نتيجة للأوّل وتحضيراً للثاني.

فعند مغادرتي مؤتمر الإسكندريّة في أيلول ١٩٦٤، قال لي الرئيس عبد الناصر وأنا أُودّعه إنه يدعوني الى مؤتمر آخر، وهو مؤتمر عدم الإنحياز المنوي عقده في القاهرة إبتداء من السادس من تشرين الأوّل ١٩٦٤. شكرت الرئيس عبد الناصر على دعوته، لكنّني أضفت أنني جئت الى مصر قبل أن أتسلّم فعليّاً مهمّاتي الرسميّة، وقد يصعب عليّ أن أتغيّب عن لبنان مرّة ثانية في مهلة شهر واحد. وبعد التفكير، عرضت عليه أن أسهم إسهاماً رمزيّاً بمؤتمر عدم الإنحياز، وذلك بحضوري جلساته الأولى.

فأجاب أنه يشكر لي هذا التجاوب، واتّفقنا على أن أصل مصر عشيّة اليوم السادس من تشرين الأوّل وأن أغادرها في نهاية اليوم التالي، بعد أن يكون قد لبّى دعوتي له للغداء في سفارة لبنان. وحرصت أن أكون في القاهرة في الموعد المحدّد. وشاهدت في الردهات المجاورة لقاعة المؤتمر أكثر زعماء العالم الثالث، بينهم تيتو وسوكارنو وشاستري والإمبراطور هيلا سيلاسي ومعظم الرؤساء العرب.

وافتتح الرئيس عبد الناصر المؤتمر باسم الدولة المضيفة بخطاب رحّب فيه بالمؤتمرين ثم أشار الى أهمّيّة بعض نقاط جدول الأعمال. واتّفق أن تنعقد كل جلسة برئاسة أحد رؤساء الوفود يعيّن بالقرعة. وفي اليوم الثاني، كانت الى جانب المنصّة علبة حوَت أسماء رؤساء الوفود، تناول الرئيس عبد الناصر ورقة من العلبة وتلا الاسم بتأن، وكأنه يقرأه حقيقة، فكان اسمي. فصعدت الى المنصّة وسط التصفيق.

وكان أحد الرؤساء، الماريشال تيتو، قد طلب مني أن أرفع الجلسة بعد انتهاء خطابه وقبل خطاب سواه كي أمكّنه من أن ينصرف دون لفت الأنظار ويأخذ قسطاً من الراحة.

جاء الرئيس عبد الناصر الى السفارة، وكان اجتماعنا حول المائدة ودّيّاً ومفيداً. وأفدت من اجتماعي به لأحدّثه عن ضرورة وضع مشاريع تنمية لبنانيّة ومنها بناء سدّ النبطيّة قبل الكلام عن تحويل الروافد.

وتجدر الإشارة الى أنني قبل مغادرتي القاهرة جاءني أحد أعضاء وفدنا يقول أن جلالة الإمبراطور هيلا سلاسي يطلب مقابلتي، فأجبت أنني على أهبة السفر. فقال الرسول أن الإمبراطور لا يريد أن يأخذ سوى دقائق من وقتي. فقلت في نفسي: ماذا عساه يكون موضوع هذا اللقاء؟ فأخّرت السفر رغم ما يتطلّب ذلك من تعديل في المراسم والترتيبات.

زارني الإمبراطور. ماذا قال؟ هنا يجب أن أرجع لحظة الى الوراء لأُشير الى أن في

كل حلقة من حلقة اجتماعاتي مع الملوك والرؤساء العرب كان أحد المواضيع هو إقدام هذه او تلك من الصحف اللبنانيّة على انتقادهم او مهاجمتهم. فكنت أُجيب باستمرار أن الصحافة اللبنانيّة تتمتّع بحرّيّة تمكّنها من أن تتناولني أنا أيضاً. وقد يكون على الملوك والرؤساء العرب، اذا كانوا يضيقون ذرعاً بما يشنُّ عليهم من حملات، أن يتهادنوا فيما بينهم، إذ إن خلافاتهم هي التي كانت تنعكس على منبرنا الصحفي.

من هنا كانت كلمتي التي كان لها أكثر من تفسير وهي أنني أجعل من ضعفي وسيلة قوّة ولم أقصد بذلك شيئاً آخر.

هكذا كان الوضع عندما زارني الإمبراطور هيلا سيلاسي. وكنت أتوقّع أن يثير معي أموراً عدّة كمواقفي السابقة بالنسبة الى بلده عند الغزو الإيطالي، او احتمال توحيد الكلمة بينه وبيني في قضايا عدم الإنحياز، الا أنه لم يكن شيء من هذا وراء حرص الإمبراطور على مقابلتي. كان زائري الكبير يريد لفت نظري الى حملات بعض الصحف اللبنانيّة عليه. فتقبّلت هذه الشكوى بشعور يتراوح بين المزاح والذهول، مستغرباً أن يكون عندنا من يرسل نقده حتى الى آخر الدنيا. وتساءلت بيني وبين نفسي كيف يمكن التوفيق بين حرصنا على حرّيّاتنا، من جهة، وبين تحسّسنا مسؤوليّاتنا في الداخل وفي الخارج، من جهة أخرى. وودّعت الإمبراطور وطيّبت خاطره وبقي هذا السؤال يراودني.

وعلى الرغم من حرصي على الإستقرار في لبنان في ضوء الحقائق التي أشرت اليها، كانت تأتيني من وقت الى آخر إنذارات على السياسة العربيّة والداخليّة التي كنت متمسكاً بها.

ومن هذه الإنذارات تلك التي توالت، لا بل تفجّرت في أوائل شهر آذار ١٩٦٥، في مناسبة زيارة الرئيس بورقيبة الى لبنان.

كان الرئيس بورقيبة قد قام في الاشهر الأولى من سنة ١٩٦٥ بجولة على العواصم العربيّة لتوثيق إتّصالاته برؤساء هذه الدول، ولشرح سياسة المراحل التي كان يبشّر بها في مجال الصراع العربي-الإسرائيلي.

زار مصر وجاء الى لبنان في زيارة رسميّة في الأسبوع الأوّل من آذار دامت ثلاثة أيّام، أقام خلالها في أحد القصور الخاصّة على طريق عاليه. رحّبت به كما يجب وكانت دوائر التشريفات قد نظّمت برنامجاً للاستقبالات والحفلات، الى جانب الإجتماعات المخصّصة للتباحث في شؤون الساعة.

دُعي الى الاستقبالات الرؤساء السابقون للجمهوريّة والمجلس والحكومة، الى جانب سائر الشخصيّات اللبنانيّة. فما كان من بعض قادة الأكثريّة النيابيّة، آنذاك، الاّ أن أحجموا عن الحضور لأن دعوتي كانت تشمل جميع الأطراف السياسيّة. عقد الرئيس بورقيبة ندوة صحفيّة دعا فيها الى تأييد سياسته وتطرّق الى فكرة إنشاء قوّة عربيّة ثالثة. بالإضافة الى كل ذلك، كان موقفه التشكيك في فائدة مقاطعة المانيا الغربيّة بسبب تعاملها مع إسرائيل.

وسافر مثيراً وراءه حملة من الاستنكار تخلّلتها مظاهرات ضخمة في شوارع بيروت وطرابلس، حاملة أعلاماً غير لبنانيّة ومشفوعة بأعمال عنف، لاسيّما في طرابلس حيث هوجمت بعض المؤسّسات الدينيّة. وكان الإحتجاج متشعّب الأسباب، إذ إن الشعارات كانت موجّهة ضد المانيا الغربيّة والانتقادات وأعمال التخريب موجّهة ضد سياسة لبنان الرسمي على الصعيدين الداخلي والعربي.

وفي هذه المناسبة، لا بدّ لي من الإشارة الى مدى التطوّر في الرأي العام العربي من مقاطعة الرئيس بورقيبة سنة ١٩٦٥، وفي مؤتمرات القمّة العربيّة اللاحقة خلال سنوات وسنوات ومن ثم العودة اليه لاستضافة الجامعة العربيّة كلّها وعقد مؤتمر عربي على أعلى مستوى في تونس! سبحان من لا يتغيّر!

في شهر ايار ١٩٦٥ قمت بزيارة الى كل من الجمهوريّة العربيّة المتّحدة وفرنسا والفاتيكان، أي الى الدول التي كانت ركائز أساسيّة لسياستنا الخارجيّة. كان يصحبني وفد مؤلّف من الرئيس حسين العويني ومن وزير الخارجيّة الأستاذ فيليب تقلا ومدير غرفة الرئاسة الأستاذ الياس سركيس ومدير الغرفة العسكرية المقدّم أحمد الحاجّ. وكان ينضمّ الى الوفد في كل عاصمة سفيرنا فيها. كان الموعد المحدّد لبدء زيارة القاهرة في اليوم الثاني من أيّار ١٩٦٥، على أن أغادرها في مساء الرابع منه لأصل الى نيس في اليوم نفسه وأكون في باريس في الخامس من أيّار. غير أن تعديلاً طرأ على برنامج الزيارة في اللحظة الأخيرة. فوصلت القاهرة في الأوّل من أيّار لأقضي فيها ثلاثة أيّام. وصلت الى المطار، فكان الرئيس عبد الناصر في مقرّه، واتّفقنا أن يعرّج عليّ لنذهب معاً لحضور مهرجان يقام بمناسبة عيد العمل والعمّال في أوّل أيّار.

حضوري هذا المهرجان لم يكن قد تقرّر الاّ عشيّة السفر. وعندما صعدت الى المنصّة وشاهدت الجماهير المحتشدة أمامي وهي تعدّ بمئات الألوف، كانت الشعارات تطلق من هنا وهناك كانفجارات متلاحقة. وبعد أن تكلّم بعض الخطباء، إقترب مني الرئيس عبد

الناصر وقال لي: «لقد جاء دورنا، أنت وأنا. هل تريد الكلام قبلي او بعدي؟». كان من الطبيعي أن يكون هو المتكلّم في الختام، غير أنه أضاف: «ربُما تُفضّل أن تتكلّم قبلي. إنني لا أريد ان أحرجك، فأنا سأتعرّض لبعض الرؤساء العرب، لاسيّما للرئيس بورقيبة». وهكذا كان. تحدّثت فقط عن موضوع الساعة، أي عيد العمل والعمّال، فنلت تأييداً حماسياً شاملاً وما أذكره أن الرئيس عبد الناصر بدأ خطابه بتحيّة لبنان، قائلاً ومردّداً أنه بلد الأحرار. فدوّت الساحة بالهتاف للبنان بلد الأحرار.

وكانت زيارتي للجمهوريّة العربيّة المتّحدة موفّقة، ليس فقط لما تناولته من أبحاث ولا لما أدّت اليه من قرارات وبلاغات رسميّة فقط، بل أيضاً للجوّ الذي سادها في كل المجالات: من اتّصالات بالمسؤولين المصريّين، الى وضع حجر الأساس لبيت الطالب اللبناني، الى قيامي بواجباتي الدينيّة. وكان حشد كبير من الحضور يرحّبون بي في جامعة القاهرة حيث ألقيت محاضرة عن دور لبنان الثقافي ونلت من تلك الجامعة الدكتوراه (دكتوراه شرف). كان الرئيس عبد الناصر في طليعة المصفّقين للمحاضرة والمهنّئين بالدكتوراه.

أمّا المحادثات مع الرئيس عبد الناصر ومعاونيه، فلم تخرج عما كان قد تقرّر في مؤتمري القاهرة والإسكندريّة، وعمّا كان يجب عمله لتحقيق التعاون الوثيق في جميع المجالات بين الدول العربيّة، لاسيّما بين الجمهوريّة العربيّة المتّحدة ولبنان.

فقد أعلن الرئيس عبد الناصر في إحدى خطبه أن كل اعتداء على لبنان هو اعتداء على جمهوريّة مصر العربيّة، الأمر الذي سهّل لنا التفاهم مع القائد العامّ حول عدم الإقدام على مجازفات قد تثير مخاطر عدّة تهدّد البلدين معاً.

ومن القاهرة كان السفر الى مدينة نيس حيث كانت المرحلة الأولى من زيارتنا لفرنسا. فتسلّمت نسخة من الخطاب الذي كان ينوي الجنرال ديغول إلقاءه في اليوم الثاني وذلك لأستطيع إعداد الجواب. قرأت الخطاب بعناية فائقة، فاذا به ينطوي على ترحيب حارّ بي، متوقّفاً طويلاً عند العلاقات التاريخيّة بين فرنسا ولبنان. وكان قد صيغ بلباقة وبلاغة في آن من دون أيّة إثارة، اي ما قد يثير ردّات فعل سلبيّة في فرنسا وفي العالم العربي. أمضيت الليل أُهيّء الردّ عليه، إذ إنه كان في حقيبتي أجوبة على كل الخطب التي كانت معدّة لتوجّه إليّ في مختلف المناسبات، كما هو معروف في مثل هذه الحالات وكنت تسلّمت نصوصها قبل سفري من لبنان. غير أن خطاب الجنرال كان قد تأخّر وصوله لأسباب طارئة.

كان لقائي الجنرال في مطار أورلي حيث وصلت على متن طائرته الخاصّة. وكانت لي مقابلة مهمّة معه منذ اللحظة الأولى، أمّا الزيارة، فيمكن النظر اليها من زوايا مختلفة: من ناحية الترحيب والشكليّات، من ناحية هدفها وما نتج عنها ومن ناحية المستوى الفكري الذي امتازت به.

فمن الناحية الأساسيّة، كان وجودي في فرنسا يمحو كل أثر لما رافق إستقلال لبنان من خلاف او من معارك بيننا وبين الفرنسيّين، لاسيّما الديغوليّين وديغول بالذات. وبالإضافة الى ذلك كان لنا سبيل الى أن نبحث في توثيق العلاقات بين فرنسا والعالم العربي خصوصاً وأن المشكلة الجزائرية كانت قد حُلّت مبدئيّاً في اتّفاقات «إفيان». وكان إطار هذه المحادثات شاملاً حتى أن الصحف الفرنسيّة كتبت بعناوين ضخمة أن السياسة الفرنسيّة تعود الى إطارها الطبيعي في الشرق. وتطرّقت الأبحاث الى التهديدات الإسرائيليّة للعالم العربي ولبنان بصورة خاصّة. وكان تعليق الجنرال ديغول أن إسرائيل تسترسل في المبالغة والتطرّف وأن الحكومة الفرنسيّة متنبّهة لهذا الأمر. وسألني الجنرال عن علاقتي بعدد من الرؤساء العرب وبصورة خاصّة بأحمد بن بلاّ، وكان آنذاك رئيس الدولة الجزائريّة. وعلى صعيد العلاقات الثنائية أعلنت الحكومة الفرنسيّة إستعدادها لكي تسهم في تمويل المشاريع الإنمائيّة اللبنانيّة. وكنت ذكرت بين هذه المواضيع وضع (وتنفيذ) تخطيط شامل للمياه في لبنان. كان بذلك تلميح الى وقوف فرنسا الى جانبنا في هذا الميدان كما في سواه من الميادين.

أمّا فائدة الزيارة على الصعيدين اللبناني والعربي، فقد برزت فوراً للعيان. على الصعيد العربي أوّلاً كان الفتور يسود علاقات فرنسا بمصر، فكان لحديثي مع الجنرال ديغول أصداء جعلت الصحف الفرنسيّة تقول بالحرف الواحد إن الصداقة اللبنانيّة-الفرنسيّة تعود فتدخل في نطاق العلاقات الفرنسيّة-العربيّة.

وكان الجوّ يدفع بعض الصحف اللبنانيّة والعربيّة الى الكثير من التفاؤل والى استباق الأمور، بحيث أنها كتبت بعناوين ضخمة، أن الرئيس عبد الناصر، عند زيارته القادمة الى يوغسلافيا قد يعرّج على باريس. صحف أخرى كتبت أن الرئيس عبد الناصر قد يدعو الجنرال ديغول لزيارة مصر. لم تكن هذه الأخبار ألاّ من قبيل الشائعات، غير أنها كانت تدلّ على ما كان الطرفان الفرنسي والعربي يعلّقان من أهمّيّة على محادثاتي مع الجنرال ديغول. وكانت هذه الزيارة من الخطورة بحيث راحت بعض الصحف تنشر خبر بيع فرنسا لإسرائيل أسلحة ومعدّات قاصدة عرقلة الزيارة . . . كما راحت صحف

أخرى تكذّب . . . وهكذا فعلت الدوائر الرسميّة الفرنسيّة.

وعلى كل، من المعقول القول بكل واقعيّة إنها كانت حلقة من سلسلة أدّت في النتيجة الى اتّخاذ الجنرال ديغول مواقفه الشهيرة الى جانب العرب بعد حرب ١٩٦٧.

أمّا على الصعيد اللبناني فقد كان شرحي لأوضاعنا عنصراً من عناصر التقدير التي جعلت الجنرال ديغول يعلن إستنكاره للعدوان الإسرائيلي على مطار بيروت سنة ١٩٦٨ وقد أضفى على هذا الإستنكار طابعاً عمليّاً عن طريق وقف إرسال ٥٠ طائرة ميراج الى إسرائيل، كانت هذه الأخيرة قد اشترتها ودفعت ثمنها. وأضاف ديغول الى هذا القرار قراراً آخر بوضع حظر على قطع الغيار للطائرات ولسواها من المعدّات العسكريّة التي كانت تمدّ إسرائيل بسبب من أسباب تفوّقها. هذا من حيث جوهر الزيارة وفائدتها. أمّا من حيث المستوى الأدبي، فقد اتّسمت اللقاءات، زيادة على الحفاوة البالغة، بتبادل فكري يفرضه مستوى الرجل الذي كان يقول في بعض مؤلّفاته: «وراء انتصارات الإسكندر، يجب التفتيش دائماً عن أرسطو». وبعد حديث مسهب بين الجنرال وبيني صبيحة اليوم الثاني في مكتبه في الإليزيه، لبّينا دعوته الى الغداء مع أعضاء الوفد اللبناني. اقتصرت الدعوة على عدد محدود من الشخصيّات. فتبادلنا الأحاديث الوديّة في جوّ من الظرف الأدبي الرقيق الراقي، وهو ما كان الجنرال يتذوّقه. وتبادلنا كلاماً عن البلاغة والخطابة، فتساءل أحدنا عما اذا كانت الكلمة تسبق الفكر أم العكس. فتدخّل الرئيس بومبيدو، وكان الوزير الأوّل آنذاك، مازحاً: «أعتقد أن الكلمة تقوم، عند الكثيرين، مقام الفكر». فابتسم الجنرال ديغول وما لبث أن غرق في الضحك عندما أجبت: «لا! يا حضرة الوزير الأوّل. إن الكلمة تقوم مقام العمل؟». وختم الجنرال ديغول قائلاً: «هل أُوفّق بينكما إذا قلت إن الكلام يحلّ محلّ الفكر والعمل».

وفي المساء كان الجوّ مختلفاً تماماً: جوّ الرسميّات في قاعة الإليزيه الكبرى، وبحضور مئات المدعوّين الى العشاء. كنت أجلس إلى جانب الجنرال ديغول فإذا به في آخر المأدبة يقف لإلقاء الخطاب الترحيبي التقليدي الذي أرسل اليّ نسخة عنه عند وصولي الى مدينة نيس. فأخرج من جيبه النصّ الأصلي ووضعه على المائدة ولم ينظر اليه بل كان يلقيه وكأنه خطاب مرتجل: يتوقّف عند كل فاصلة ونقطة فسمعت منه النصّ الحرفي لما كان قد انطبع في ذاكرتي، فلم يغيّر فيه الاّ عبارة واحدة تدليلاً على سعيه نحو الكمال.

وقفت بدوري لأُجيب على الخطاب وأخذت من جيبي نصّ الردّ وشعرت أنه

بإمكاني الاّ أقرأه لأني كنت قد حفظته غيباً. غير أنني اعتبرت ان هذا النوع من التصرّف قد يُفسّر انتقاصاً من مقدرة الجنرال ديغول في الخطابة والإرتجال أمام مئات من الحضور. فرأيت من الأفضل أن أقرأ خطابي دون أي افتخار ببلاغة او فصاحة. وهكذا كان موقفي في ما بعد وفي جميع الحفلات التي دعيت اليها في قصر المجلس البلدي، وفي الجامعة الفرنسيّة وفي الـ«Quai d'Orsay». أمّا في الأكاديميّة الفرنسيّة، فلم يكن هناك خُطب، بل مشاركة في عمل ثقافي ألاّ وهو الإسهام في تطوير القاموس. الأكاديميّة الفرنسيّة هي هيئة منشأة منذ القرن السابع عشر، مؤلّفة من أربعين أديباً مكلّفين منذ أيّام لويس الرابع عشر ووزيره ريشوليو الحرص على سلامة اللّغة، وذلك عن طريق تحديد مفاهيم مفرداتها. وبما أن هذه المفاهيم تتطوّر وتتعدّل، فيكون عمل الأكاديميّة متواصلاً، يعيد النظر، حقبة بعد حقبة، في معاني الكلمات ويدخل على اللّغة مفردات جديدة تتلاءم مع الحاجات الجديدة. كان لي أن أشترك في جلسة من جلسات الدرس والعمل هذه. وهنا لم أتمالك من التدخّل في المناقشة، مرجّحاً وجهة نظري في مناسبتين، وذلك على الرغم من اعتراض بعض المجتمعين ومنهم وزير التربية. حتى أنه في المساء، أثناء مأدبة أقمتها في الـ«Quai d'Orsay» على شرف الجنرال ديغول، جاء أحد العلماء يقول لي أمام الجنرال: «كان لآرائك تأييد من قبل الأكثريّة الساحقة، غير أنني لست متأكّداً من أنّك على حق». فاستفهم الجنرال ديغول عن الموضوع، وبعد أن استوعبه، قال: «إن الرئيس اللبناني على حقّ تماماً». وأعطى في هذا المجال عدداً من الأدلّة والحجج التي تدعم موقفي وموقفه. وذكرت الصحف الفرنسيّة بعناوين ضخمة مبادراتي في المجمع العلمي، فكان للبنان أبلغ دليل على مستواه وانفتاحه الثقافيّين، وانتهت الزيارة بعدد من الأعمال الرسمية رافقني اليها، تارة الجنرال ديغول، وطوراً الرئيس بومبيدو أو الوزير مالرو، حسب العادات والتقاليد.

بقيت، بعد زيارتي لفرنسا، على اتّصال مستمرّ مع الجنرال ديغول بواسطة سفرائنا او بواسطة موفدين رسميّين او غير رسميّين في ظروف عديدة. وكنت على يقين بأنه كان يحترم الى حدّ بعيد الآراء التي كنت أبديها في علاقات فرنسا بالشرق العربي. مثالاً على ذلك، ما تحقّقت منه اثناء مقابلاتي لسفير فرنسا بعد حرب حزيران ١٩٦٧. فقد زارني السفير فاليز في ١٣ حزيران يستطلع ما كنت أتوقّعه من تطوّرات في المنطقة وقد بادرني بالقول:

- «كيف تتوقّع السلام ومتى يكون؟».

فأجبت: «هل تعني السلام ام السلم؟».

قال: «السلم الذي يتبع الحرب».

قلت: «ليس أمامنا من سلم».

قال: «ولكن ليس أمامكم وأمام العرب من حرب، ثم لا إمكانيّات لكم للحرب».

قلت: «ربما كانت الحرب غير ممكنة الآن ولكن من الأكيد أن السلم مستحيل».

قال: «ماذا سيكون الوضع حسب تصوّرك؟».

قلت: «سيكون الوضع متأرجحاً بين اللاّسلم واللاّحرب. فهو تارة أقرب الى السلم وهو طوراً أقرب الى الحرب. وسيبقى الوضع هكذا حتى يفقد الصراع العربي الإسرائيلي طابعه العنصري والديني وسط ظروف لا مجال لذكرها الآن».

قال: «إن ما تشرحه لي هو بعيد عن تفكيري وتفكير الرجل الغربي. أعذرني اذا قلت إن وضعاً كالذي تصف، يبدو لي أقرب الى اللاّمنطق منه الى المنطق».

قلت: «كنت أنتظر منك هذا الكلام. وأودّ ان أؤكّد لك إن المنطق «الكرتزياني» الذي تعتمدون عليه في الغرب يناقض حقيقة الحياة التي قد تبدو لكم لامنطقيّة».

واغتنمت المناسبة لكي الحّ عليه أن ينقل الى حكومته نظرتي هذه الى الأمور، ثم إنني أتمنّى على الجنرال ديغول، وقد بدأ يميل الى جانب العرب أن يكتفي في الوقت الحاضر بتركيز مواقفه على المبادئ وعلى التذكير بها، لا أن يدخل في التفاصيل فيعلن مثلاً ما قد يرتأيه حلاً واقعيّاً للمعضلة. اذ ليس من مشروع حلّ محدّد ومحدود يتناسب مع غليان الأفكار والمشاعر المسيطر على عقول العرب وقلوبهم في أعقاب المعركة.

وكنت أخشى أن يقوم الجنرال ديغول او الحكومة الفرنسيّة، في نطاق منطقها «الكرتزياني» بتبنّي بعض الاقتراحات المبتورة المناقضة للأماني العربيّة. والخطير في ذلك، أن الجنرال ديغول لو أفضى بشيء، لاعتبره موقفاً لا يتزعزع وأوجد أزمة جديدة بينه وبين العرب، ومن ثم نخسر صديقاً وحليفاً للعرب وللبنان في وقت كنّا جميعنا على خلاف او على فتور مع كلّ من الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى.

ذهب سفير فرنسا المسيو فاليز وعاد في أواخر حزيران. وكان الجنرال ديغول قد ألقى خطاباً رائعاً تناول فيه قضيّة الصراع العربي الإسرائيلي بشكل يبرز الحقّ العربي بدون أن يتعرّض للتفاصيل. وبعدما دخل السفير مكتبي وتجاوز المجاملات، سألني: «الا ترى في خطاب الجنرال ديغول بعض أصداء لما جرى بيننا من حديث؟».

قلت: «شعرت بشيء من ذلك. لكنني ظننت أنه توارد خواطر، ولم أكن أعلّل

النفس بأن كلامنا هنا سيكون له هذا المفعول السريع». أجابني: «إنه أكثر من توارد خواطر»، وأضاف وهو ينظر الى السقف كأنه يتحدّث الى نفسه في شبه مونولوج:

«إن زميلي، سفير فرنسا في الكويت، السيد كارتون، كان مؤخّراً في الـ«Quai d'Orsay» عندما كان بعض الاختصاصيّين يعدّون مشروع تصريح للجنرال ديغول، وكانوا يتردّدون بين اقتراح موقف مبدئي يتّخذه الجنرال ديغول، يدين طبعاً البادئ بالعنف وبين حلول عمليّة او بعض الحلول التي من شأنها أن تساهم في إعادة السلم.

وأثناء هذا البحث، إطّلعوا على برقيّاتي التي تحمل ملاحظاتك وشروحاتك التي كان لها أن ترجّح الكفّة لصالح الموقف المبدئي».

أذكر هذه الحادثة بعد قليل من التردّد. إذ أظهر بمظهر المتباهي برأيه وبعمله، في الوقت الذي أحاول فيه ان أبتعد عن مثل هذا الجو من التباهي لأن كلّ ما أنوي إثباته هنا هو دور لبنان في استيعاب (وإفهام) معطيات القضايا التي تهمّ الشرق والغرب على السواء، ولا يمكن تعداد الخدمات الجلّى التي قدّمها اللبنانيّون على مختلف المستويات للعالم العربي والعالم أجمع. والآن وعلى الرغم من المحنة التي نمرّ بها، كلّنا إيمان بأن بلدنا هو محطّة أساسيّة في إحلال السلم في المنطقة وفي تقدّم البشريّة جمعاء نحو التعايش السلمي والتعاون الأخوي بين البشر على اختلاف مللهم ومذاهبهم.

وأستوحي كلام أحد الفلاسفة، لأعلن إيماني بأن الإنسان، حتى اذا تغلّب عليه الكون وحطّمه، لا يزال أقوى من الكون لأنه يدرك ما أصابه ويمكنه أن ينتصر على المأساة.

هذا في حزيران١٩٦٧، ولست بحاجة لأردّد ما كان لموقف الجنرال ديغول من تأثير في الشرق الأوسط وفي العالم عندما دان بعنف مقرون بتدابير عمليّة جذريّة، الإعتداء الإسرائيلي على مطار بيروت. وكان أعلن في سنة ١٩٦٩، وإظهاراً لعاطفته لنا، أنه يودّ زيارة لبنان رداً لزيارتي لفرنسا قبل أربع سنوات. وأخذنا نعدّ له جناح الضيافة في قصر بعبدا.

كنّا بانتظاره في لبنان عندما أعلن استقالته في فرنسا لسبب ربّما لم يكن هو السبب الوحيد للإستقالة. حينذاك، كتبت له، بعد أن كنت تفاهمت مع بعض الوجهاء من أصحاب القصور الفخمة، أقول له: «لا تزال دعوتنا لك قائمة، ولا نزال على أتمّ الاستعداد لاستقبالك، والفارق الوحيد في مشروع زيارتك قبل الإستقالة وبعدها، هو نزولك ضيفاً قبل الإستقالة في قصر واحد هو قصر الضيافة الرسمي، أمّا الآن، فهذا

القصر وكل القصور والبيوت في لبنان مفتوحة لك». فأجاب يشكر هذه العاطفة بتأثّر عميق.

مات الجنرال ديغول ولم تنقطع العلاقات التي كانت تربطنا.

وكانت هذه الروابط وثيقة حتى ان الحكومة الفرنسيّة والحزب الديغولي أقدما سنة ١٩٧٣ على مبادرة خاصّة لدى الحكومة اللبنانيّة، عندما فكّرت هذه الأخيرة بزرع أشجار أرز في مرتفعات مدينة «Colombey-les Deux-Eglises» وهي المدينة التي تضمّ ضريح الجنرال. فتمنّت السلطات الفرنسيّة والديغوليّون أن أكون أنا شخصيّاً رئيساً للوفد اللبناني في هذه المناسبة. وذهبت الى «كولومبي» في ذكرى وفاة الجنرال، وكانت كل مرحلة من مراحل الرحلة الى ضريحه مناسبة لاحتفال واحتفاء بمندوبي لبنان. وكان اللقاء في «كولومبي» مع ابن الجنرال ديغول، الأميرال فيليب ديغول، وبعض أفراد العائلة والأصدقاء مادّة إعلاميّة ضخمة للبنان. فصدرت كبريات الصحف الفرنسيّة في اليوم الثاني بعناوين بارزة على الصفحات الأولى تشيد بلبنان وبوفائه لأصدقائه وبكل ما يعنيه أرزه من ماضٍ مجيد ومستقبل نيّر رغم المصاعب والمصائب.

لنعد الآن الى أيّام زيارتنا الرسميّة لباريس في أوائل أيّار سنة ١٩٦٥. انتهت الزيارة في العاشر من أيار وطرنا من فرنسا الى روما لمقابلة الأب الأقدس بولس السادس، صديقي القديم والدائم الذي تكلّمت عنه مطولاً في فصل سابق، عندما كان المونسينيور مونتيني لا يزال وكيلاً لوزارة الخارجيّة في الڤاتيكان، ثم عندما أصبح رئيساً للكنيسة جمعاء. كانت المقابلة مؤثّرة للغاية، أحيينا فيها ما كان يربطنا من مشاعر من قبله، ومن احترام ومحبّة من قبلي. وكان خطابه يؤكّد تقديره للتعايش الأخوي بين اللبنانيّين، ويعطي لزيارتي معنى الإجماع اللبناني على التعلّق بالقيم الروحيّة السامية. فقال لي: «ها أن لبنان بكامله يأتي الينا». كانت هذه الكلمة تكريساً لمهمّتي وهدياً لخطّتي وحياتي أثناء الرئاسة.

هذه اللقاءات الرسميّة التي تبعت مؤتمر القمّة العربي في الإسكندريّة في أيلول ١٩٦٤ كان من شأنها توطيد علاقات لبنان مع بعض الدول التي كانت تجسّد ركائز أساسيّة في سياستنا العربيّة والخارجيّة. وكانت هذه اللقاءات نفسها تساعد على خلق أجواء ملائمة لي وللوفد اللبناني في مؤتمر القمّة العربي الثالث المنعقد في الدار البيضاء في شهر أيلول ١٩٦٥.

أجل، لنعد الآن الى موضوع مؤتمرات القمّة العربيّة، وقد وصلنا هنا الى المؤتمر

الثالث وهو مؤتمر الدار البيضاء في أيلول ١٩٦٥ .

ها نحن في الدار البيضاء، وها هي الأنظمة العربيّة بعد خلاف عنيف في ما بينها خلال سنة ١٩٦٥ تمنح نفسها بعض الهدوء مما أتاح لنا أن نعود فنجتمع . ومرّ الملك فيصل في الرابع والعشرين من آب ١٩٦٥ بالقاهرة حيث لقي استقبالاً وديّاً . أمّا أنا فقد كنت هيّأت ملفّاتي ذات الطابع القانوني والمالي والعسكري، وأبلغت القيادة العربيّة الموحّدة ما أقرّه مجلس النوّاب اللبناني بفتح الباب للقوّات العربيّة عند الضرورة ضمن شروط وتدابير تقطع الطريق على الفوضى والبلبلة وتحافظ على سيادة لبنان وسلامته .

ولقيت لدى الملك الحسن الثاني حفاوة بالغة، فتحدّثنا بالعربيّة وفي بعض الأحيان بالفرنسيّة حديث العقل والقلب معاً . والجديد في المؤتمر هو أن المشير عبّود، رئيس السودان، الذي شارك في مؤتمر الإسكندريّة، قد نُحّي عن الحكم في تشرين الثاني ١٩٦٤ وحلّ محلّه في السودان مجلس الثورة برئاسة إسماعيل الأزهري . ولكنني وجدت في رئيس الوزراء أحمد محجوب الشريك والرفيق العالمي الثقافة المرن الحركة . فهو يروح ويجيء وكلّه ثقة بنفسه يمدّه بها رصيده الضخم في دنيا الأدب والسياسة .

وحلّ محلّ بن بلاّ على رأس وفد الجزائر الرئيس هواري بومدين . وجهه نحيف مثلّث بعض الشيء هادئ كالناسك . يختلف عن بن بلاّ بقلّة الإشارات والحركات . لا يتكلّم الاّ نادراً . لغته العربيّة فصيحة جداً . ولغته الفرنسيّة لا غبار عليها . كان في عداد الوفد الجزائري الذي شارك في قمّة الإسكندريّة وها هو اليوم رئيس الوفد الجزائري ورئيس الجمهوريّة الجزائريّة . مجرّد وجوده إسهام في رفع المستوى العام للنقاش وشخصيّته كانت تعطيه دورين : دور المشترك في المؤتمر ودور المراقب في المناقشات . أمّا الملك الحسن الثاني فقد كان همزة الوصل والحكم .

وهناك أيضاً تبدّل آخر . فالأمير فيصل الذي أصبح الملك فيصل، يكسب هيبة متزايدة في نظر المؤتمرين ولكنه يحتفظ ببساطة الراهب الجبيس وهو يلتفّ بعباءته . وجهه نحيل، نظره كأنه موجّه الى داخله، يتحدّث بهدوء وبدون تكلّف . ولم يكن ذلك كلّه سوى المظهر . أما في العمق، فكان يبدو لي أنه يطبق على أكمل وجه، شعوريّاً أو لاشعوريّاً، الحكمة القديمة القائلة : البلاغة الحقيقيّة هي التي تسخر من البلاغة، أي إن البلاغة الحقيقيّة يجب أن تبدو بدون تكلّف ولا إعداد ولا تصنُّع . وزد على ذلك أن أجوبته وردوده كان يصوغها بشكل أسئلة محرجة، فتذهل الفريق الآخر .

كان انتباهي مشدوداً الى أعمال كل واحد من الأشقّاء والزملاء وإلى حركاتهم،

حتى أني قد نسيت ذاتي وكنت مصمّماً على أن لا أدخل في أي عمليّة شرح وإقناع بل أكتفي ببعض الملاحظات المختصرة المفيدة . وفي الإجتماع الأول الذي انعقد في القصر البلدي في الدار البيضاء، افتتح النقاش بقراءة تقرير السيد أحمد الشقيري، رئيس منظّمة التحرير الفلسطينيّة .

وطالب رئيس المنظّمة بإجراءات كثيرة منها ما هو منصف وعادل، ومنها ما هو صعب التحقيق بل مستحيل بالنسبة الى بعض البلدان . الى أن ختم تقريره بكلام إرتجالي يظهر فيه مدى ما يتعرّض له الفلسطينيّون من سوء معاملة في الكثير من البلدان العربيّة .

وسارع الملك فيصل الى السؤال : «في أي بلد عربي ترتكب تلك المظالم؟» .

فتردّد الشقيري في توجيه اللوم والإنتقاد الى بعض الرؤساء والملوك بالتحديد .

فبادرت الى القول إنّ على الدول العربيّة العمل على اقتسام عادل لثقل المأساة، وأضفت :

«إن بلدي لبنان، بلد الهجرة الذي لا يستطيع أن يفي بحاجات كل أبنائه، قد تضاعف فيه عدد الفلسطينيّين منذ ١٩٤٨ . وذلك يعني إننا نوفّر لهم وجوداً حرّاً يتجاوز قدرتنا . وكلّي ثقة أن البلدان العربيّة، الأوسع مساحة والأكثر غنى وثروات، يجب عليها ليس فقط أن تقتدي بنا، بل من واجبها أن تسبقنا في مجالات حسن الضيافة» .

فأسرع الشقيري يشكرني ويستثني لبنان مما طالب به .

ورُفعت الجلسة وتوقّف النقاش بين الأخوة العرب ليُستأنف في جلسة أخرى .

وكانت على جدول الأعمال قضايا ملحّة : تحويل روافد نهر الأردن وخطّة الدفاع والهجوم التي وضعتها القيادة العربيّة الموحّدة .

غير أن البحث في هذا التقرير، تقرير القائد العامّ، ما لبث أن تحوّل الى نقاش . واحتدم النقاش ثم توقّف نزولاً عند رغبة الكثيرين من المؤتمرين . ثم استؤنفت الإجتماعات بجلسات مغلقة اقتصرت على الثلاثة عشر رئيساً عربيّاً الى جانب القائد العامّ وأمين الجامعة العربيّة . وانسحبنا وسط جلبة المقاعد . وفي الرواق المؤدّي الى مخرج القصر، التقيت عبد السلام عارف، الرئيس العراقي الذي سبّب لي في الإسكندريّة بعض المتاعب . وأخذني بين ذراعيه وقبّل واحدنا الآخر . ظهر لي وكأنه رجل آخر . فقد أعرب عن أخلص العواطف والمشاعر نحوي ونحو لبنان، وطلب اليّ أن أزور بغداد . لا ريب في أن تلك المظاهر فاجأتني ولكنْ لم يكن لي إلاّ أن أُسجّلها

بالشكر وأعدّها من حسنات مؤتمر الدار البيضاء.

تبدّل الجوّ كليّاً في الجلسة السريّة. الابتسامات على الشفاه. رؤساء كثيرون يتنادون بألفة من جانب الى آخر. أحدهم عاد «أبو عبدو»، والآخر عاد «أبو حمد». وطلب الرئيس عبد الناصر من أشقّائه وزملائه المصارحة التامّة وكأنه بذلك يدعوهم الى الثقة المتبادلة. وتقرّر، بمبادرة من السيد أحمد محجوب، وقف الحملات في الصحافة والراديو بين الدول العربيّة. وارتأى الحاضرون التأكيد على جملة المبادئ التي يجب أن يقوم عليها كل تعاون بين الدول العربيّة، فيصبح كل ذلك «ميثاق دعم التضامن العربي». وينصّ البند الأوّل على احترام النظم الدستوريّة لكلّ بلد عربي. ووافق الجميع على أن اختلاف الأنظمة العربيّة لا يمنع الإجماع في التصدّي لعدو مشترك. فاغتنمت الفرصة لأؤكّد للجميع دور السلطات الثلاث التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة في لبنان في مجال احترام النظم الدستوريّة.

أمّا البند الثاني من الميثاق والمتعلّق بوقف الحملات الصحفيّة، فأتاح للكثيرين أن يغمزوا من قناة الصحافة اللبنانيّة. فانبرى الملك الحسن الثاني يمتدح بلطف كثير قانون الصحافة في لبنان وهو يمنع كل مساس او تعرّض لملوك الدول الخارجيّة ورؤسائها. وكان لهذه الملاحظة اللطيفة أثرها في نفسي إذ كنت أعلم أن الصحف اللبنانيّة كانت قد نشرت مقالات تتعرّض فيها للملك المغربي.

كذلك رحت أسلّط الأضواء على واقعنا:

١. إعلامنا الرسمي (من راديو ووكالة أنباء) يعكس دائماً عواطفنا الأخويّة حيال كل الدول العربيّة ورؤسائها.

٢. الصحافة حرّة، والقانون، بدون شكّ، يحظّر كل تعرّضٍ لرؤساء الدول العربيّة والأجنبيّة، غير أنه عندما تتعرّض إحدى الصحف لملك أو رئيس، نرى أن ملاحقة الصحيفة المتّهمة قد ينتج عنها ضرر أكبر من عدم الملاحقة. فكل ملاحقة قضائيّة تجعل من المتّهم السياسي، بطلاً او شهيداً. وتؤلّب حول الصحافي الملاحَق، صحافيّين آخرين يختلفون عنه مشرباً... ليدافعوا عنه ويتضامنوا معه، اذا صحّ التعبير.

وسألني أحد الحاضرين: «كيف يمكن وضع حد لكل هذا؟».

فلم أتردّد في الإجابة مبتسماً:

«لا ريب أن مشاكلنا ستقلّ كثيراً لو عمد الكثيرون من الإخوة العرب الى عدم استغلال حريّة الصحافة اللبنانيّة ليشنّ فيها بعضهم على بعض حربا كلاميّة تزعجهم

كلّهم. وقد حملت صراحتي الجميع على تبنّي الميثاق بطيبة خاطر. إذ إن المرض الذي كان يشكو منه الملوك والرؤساء في لبنان كان بإمكانهم معالجته باتّفاقهم وتضامنهم».

ولما انتقل النقاش الى قضيّة تحويل مياه الأردن، لفتُّ رسميّاً الانتباه الى ضرورة بناء سدّ للمياه في النبطيّة، لكي يكون تحويل المياه من الجهة اللبنانيّة مبرّراً برغبة استثمارها في لبنان، فلا يؤخذ علينا في الأوساط الدوليّة أننا نريد إرسال المياه الى البحر بدون أن نستفيد منها.

أما على الصعيد العسكري، فقد ألحّ الفريق علي علي عامر، في ما ألحّ عليه في تقريره، على حاجة القيادة الموحّدة الى أربعة أسراب طائرات حربيّة على الجبهة اللبنانيّة والسوريّة، شرط أن يكون سرب منها في لبنان تحديداً. وتشاورت مع رئيس الأركان اللبنانيّة وسائر أعضاء الوفد المعاونين. اذ إنه كان علينا أن ننشئ السرب بأنفسنا وإما أن نفسح المجال لوجود سرب عربي على أرضنا مع ما يرافق ذلك من وجوب إنشاء قاعدة له.

اعتمدنا الحلّ الطبيعي لا بل البديهي، وهو أن يقوم لبنان نفسه بإنشاء هذا السرب من الطائرات لا أن يكتفي بوضع قواعده الجويّة في تصرّف الطيران العربي. فعنده الرجال المؤهّلون للتدرّب على مثل تلك المهمّات، وله من مقتضيات الكرامة والسيادة ما يحمله على أن لا يتهرّب من هذا الواجب إزاء الأشقّاء العرب وإزاء نفسه. فأعلنت أننا على استعداد لإنشاء واحد من أسراب الطائرات المقاتلة على أن يكون ممولاً وفق الأصول المتّبعة في مقرّرات مؤتمر القمّة العربي الأوّل، وهي أن تتفاهم القيادة العربيّة العامّة مع كل بلد على تحديد النفقات اللازمة للتعزيزات العسكريّة.

وأعلنت السعوديّة والكويت أنهما ستسهمان بوسائلهما الخاصّة في شراء أسراب من طائرات الميراج المقاتلة التي ستوضع بتصرّف القائد العام.

وكانت كل دولة عربيّة تحدّد إسهامها في التسلّح. غير أنه لم يكن بالإمكان متابعة هذه التعزيزات دون أن نحدّد مدّة لها كي نكون متفوّقين في هذا النوع من السباق في التسلّح بالنسبة الى إسرائيل. فاتّخذ المؤتمرون قراراً سرّيّاً حدّدوا فيه المدّة اللازمة لاستكمال تسلّحهم للمعركة بثلاث سنوات. ولكن لم تمضِ شهور على هذا القرار، حتى اندلعت بين الجمهوريّة العربيّة المتّحدة والسعوديّة حرب اليمن، فجمدت ثم شلّت لسنوات القيادة العربيّة الموحّدة. وعلى هذه الحال من الشلل، كانت المواجهة مع إسرائيل في حزيران ١٩٦٧.

أمّا مؤتمر القمّة العربي الرابع، فهو الذي انعقد في الخرطوم من ٢٢ الى ٢٩ آب ١٩٦٧، أي بعد ثلاثة اشهر من مأساة حرب حزيران التي عصفت بالعرب. ولعلّ مسبّبات الحرب المباشرة وظروفها وذيولها تستوجب مؤلّفات عدّة لا أتناول منها سوى ما كان عليه دور لبنان في تلك الظروف.

لقد كنت متيقّظاً منذ النصف الثاني من أيّار ١٩٦٧، وكان يزيدني قلقاً ما بلغني عن لسان أحد السفراء الأجانب، وهو يغادر لبنان بعد انتهاء مهمّته، أن انسحاب البوليس الدولي الذي كان يفصل بين مصر وإسرائيل قد يعطي إسرائيل فرصة ذهبيّة لتحقيق رغبتها. كلام كان يدلّ عن استعداد إسرائيلي وعن تفوّق لم يكونا في الحسبان عند معظم المقاتلين العرب ولم يكن للتنبيه الآتي من السفير ليوازي كل ما كانت إسرائيل تظهره من تخوّف على مصيرها ومن ضعف تجاه العرب.

وقمت مع رئيس الحكومة بجولات على الحدود نتفقّد جيشنا. وكان على أرفع مستوى من التأهّب، حتى أن قادة مختلف القطاعات العسكريّة كانوا يردّدون أمامنا التعليمات المعطاة لكل الوحدات وهي تقول: «لا تراجع» بكل ما تعني هذه التعليمات من تضحيات. وفي صباح الخامس من حزيران بدأت المعركة في الوقت الذي كانت القيادة العربيّة الموحّدة في حالة من الجمود والشلل بسبب النزاع العربي- العربي الناشب على أرض اليمن. فلم يكن بيننا وبين أي دولة عربيّة تنسيق، فاتّصلت صباح الخامس من حزيران بالرئيس عبد الناصر من مكتبي في القصر الجمهوري، بحضور رئيس الحكومة الأستاذ رشيد كرامي، وسفير الجمهوريّة العربيّة المتّحدة، وقلت إن لبنان لا يتنكّر لتعهّداته التي يفرضها عليه ميثاق الدفاع المشترك وإننا على استعداد للقيام بواجبنا طالبين أن يرسل إلينا ضابط ارتباط للتباحث معه بشأن ما يمكن القيام به من تنسيق في الخطط. وكانت الحكومة طلبت من المجلس النيابي صلاحيّات استثنائيّة على الصعيدين العسكري والاقتصادي لتأمين سلامة لبنان ومواجهة الأحداث. فشكرنا عبد الناصر على موقفنا وقال إنه بسبب الظروف، لن يتمكن من إرسال ضابط ارتباط وعلينا التصرّف على قدر إمكاناتنا بالتعاون مع القيادة السوريّة عند الإقتضاء. وكنّا في الوقت نفسه وضعنا موجزاً لشروط دخول الجيوش العربية الى لبنان وإقامتها فيه وخروجها منه. وهذا الموجز كان مأخوذاً من نظام إقامة الجيوش العربيّة على أرض عربيّة أخرى وهو الذي كنا قد قدّمناه سنة ١٩٦٥ لمجلس الدفاع العربي المشترك الذي وافق عليه آنذاك.

وضعنا هذا الموجز بغية التفاهم على أساسه مع القيادات العربيّة، لاسيّما السوريّة التي كان يفترض أن نتعاون معها. غير أن المعركة التي كانت بدأت بمفاجأة إسرائيليّة، قضت على الطيران المصري، فأفقدت الجيش المصري التغطية الجوّيّة اللازمة، ولم يكن بإمكانه الاستمرار في القتال وأصبح من السهل على إسرائيل بعد أن تغلّبت على القوّات المصريّة، أن تتفرّغ لضرب كل جبهة عربيّة على انفراد وبصورة خاصّة الأردن وسوريا. ولم تسمح هذه الحرب للعرب أن يوحّدوا قواهم وكلمتهم تجاه العدو. انقلبت الأدوار، فأصبحت إسرائيل، وهي المعرّضة لأن تكون محاصرة من جميع الدول العربيّة على جميع جبهاتها تستفيد من موقعها الجغرافي في وسط ساحة القتال، فتتحرّك بحرّيّة وسهولة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب وتضرب كل جبهة حربيّة على حدة.

وبعد حرب حزيران ١٩٦٧ وقبل مؤتمر الخرطوم الذي انعقد، كما ذكرت، في شهر آب ١٩٦٧، كانت الدول العربيّة تعيش أجواء تتأرجح بين مشاعر الحزن والخيبة، وبين إرادة الصمود والتغلّب على المحنة. وفي الوقت نفسه، كانت الدول العربيّة التي احتلّت أجزاء من أراضيها تعاني، في ما تعانيه، أزمة ماليّة بسبب فقدان بعض مقوّمات إقتصادها. وعلى الرغم من ذلك كانت الفكرة المنتشرة في العالم العربي، وللمرّة الأولى، وجوب استعمال سلاح البترول وتصديره الى أن يتّخذ قرار نهائي في هذا الشأن لاسيّما ضدّ الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى. لم تقف الأمور عند سلاح البترول فقط بل تجاوزته لتشمل غيره من السلع بشكل يمكّن من فرض حظر إقتصادي محكم.

وتقرّر أن يسبق مؤتمر القمّة في الخرطوم مؤتمران عربيّان على مستوى الوزراء. أحدهما مؤتمر وزراء الخارجيّة في أوائل آب ١٩٦٧، وثانيهما مؤتمر وزراء الاقتصاد والنفط في بغداد في منتصف شهر آب نفسه.

اجتمع وزراء الخارجيّة العرب في الخرطوم في أوائل آب ١٩٦٧ لتحضير مؤتمر القمّة العربي الرابع، ولم يسفر هذا الاجتماع عن اقتراحات حاسمة. بيد أن وزراء المال والاقتصاد والنفط العرب كان لهم إجتماع هام في بغداد في النصف الأول من شهر آب نفسه. وكان هذا الإجتماع هو الأهمّ لا بل الأساسي لإيجاد مقوّمات الصمود العربي ومواجهة الأحداث. وكانت التعليمات المُعطاة لوفدنا أن يلفت انتباه سائر الوفود العربيّة الى بعض المبادئ الأساسيّة لكي تكون لقراراتهم نتائجها المنشودة.

وعندما اجتمعنا في مؤتمر القمّة في الخرطوم في آخر شهر آب وتحديداً من ٢٩ آب الى أول أيلول ١٩٦٧ ، كان العالم أجمع يتساءل عن التوصيات التي سيتبنّاها المؤتمر : هل ستكون تلك التي تؤدّي الى دعم صمود الدول العربيّة المحتلّة . وهذا الدعم يفرض طبعاً استمرار ضخّ البترول واستثماره لتمكين الدول البتروليّة من مؤازرة شقيقاتها المتضرّرة؟ وفي ذلك تفسير لما رافق المؤتمر من تساؤلات في العالم ومن انفراج بعد قراراته المعروفة «بالثلاث لاءات»، أي: «لا اعتراف، لا تفاوض، لا صلح» . بدت هذه القرارات رغم ما تنطوي عليه من رفض قاطع لكل اقتراح تسوية، بدت للعالم وكأنها مثال الإعتدال والمرونة والانفتاح . وعلى هذا الأساس تقبّلتها الصحف الأجنبيّة . ذلك لأن الدول كانت ولا تزال أكثر حرصاً على مصالحها وعلى استيرادها النفط واستبقاء الأرصدة العربيّة في مصارفها والتعاون المفيد مع العالم العربي من حرصها على وضع إسرائيل ومصيرها . أمّا المؤتمر، فكان منعقداً في إحدى قاعات أكبر فندق في الخرطوم، ووصل اليه الملك فيصل والرئيس عبد الناصر آتيين من المطار بسيّارة واحدة مكشوفة لإعلان تصافيهما وتوحيد كلمتهما أمام الرأي العام العربي والأجنبي .

ولم تتمثّل سوريا في المؤتمر وصرح باسمها وزير خارجيّتها آنذاك، الدكتور ابرهيم ماخوس بأنها تعتبر نفسها ممثّلة بالرئيس عبد الناصر وبالدول العربيّة التقدّميّة فضلاً عن أن غيابها عن مؤتمر الخرطوم لا يعني انها لن تحضر مؤتمرات عربيّة أخرى . العراق كان ممثّلاً بوجه جديد هو الرئيس عبد الرحمن عارف، شقيق الرئيس السابق عبد السلام عارف الذي كان قد قتل في حادث هبوط طائرة هليكوبتر، وكانت نشأت بيني وبينه علاقات إخاء . إذ إنه جاء الى لبنان واستضفته في بيت الدين قبل أن يذهب الى الخرطوم . الوزير عبد العزيز بوتفليقة كان يمثّل الجزائر، والباهي الأدغم تونس . اما المغرب، فكان يمثّله الأمير عبدالله، شقيق الملك حسن وصهر لبنان، كما كنّا نسمّيه .

وكان الأمير صباح السالم الصبّاح، أمير دولة الكويت، قد حلّ محلّ شقيقه المتوفّى . وكنت عرفت من الملك حسين ومن أعضاء وفده الذين زاروا لبنان واستضفناهم في بيت الدين قبل لقاء الخرطوم، مدى الصدمة التي تركها لديهم جواب أمير الكويت برفضه طلبهم مؤازرة الأردن ماليّاً . حتى أن أحد الوزراء الأردنيّين روى عن استقبال الوفد الأردني في الكويت أموراً لا مجال لتردادها الآن . ومثّل ليبيا ولي العهد الأمير الحسن رضا، وهو شاب لم يبدُ، لا في هذا الظرف ولا في غيره، أنه على مستوى المسؤوليّات . وكان وزير خارجيّة ليبيا يرافقه ويجلس مكانه أكثر الأحيان .

وكان السيد أحمد الشقيري يمثّل منظّمة التحرير الفلسطينيّة .

جلسنا جميعنا حول الطاولة، وكان الى جانبي الرئيس رشيد كرامي والمدير العامّ لغرفة الرئاسة الأستاذ الياس سركيس، وكان يحضر معنا بعض الجلسات سائر أعضاء وفدنا وهم أمين عامّ خارجيّتنا، سفيرانا في القاهرة وفي لندن . وأما السودان، وهو البلد المضيف، فكان يمثّله رئيس مجلس الثورة السيد إسماعيل الأزهري الذي كان يرئس الإجتماعات . إلاّ أن لولب الحركة في الحكم السوداني كان السيد محجوب . وعلى الرغم من المحنة التي أصابته قبل أي عربي آخر، كان الرئيس عبد الناصر يشرح برباطة جأش كلّيّة أسباب المحنة وظروفها ونتائجها .

عرض الرئيس عبد الناصر بعض الاقتراحات االموضوعة تحت الدرس في الأمم المتّحدة ثم تطرّق الى مشروع مقدّم من الماريشال تيتو يقضي بانسحاب إسرائيل من الأراضي العربيّة التي كانت احتلّتها في حرب حزيران مقابل بعض التنازلات العربيّة التي أثيرت أثناء المباحثات دون أن يكون عندي بيان عنها . وأذكر بعضها هنا معتمداً على مستندات غير رسميّة :

١ . فتح قناة السويس مع حقّ المرور لا للبواخر الإسرائيليّة بل للبضاعة المشحونة من أو الى إسرائيل .

٢ . حرّيّة الملاحة في خليج العقبة .

٣ . تأكيد الدول العربيّة على تقيّدها بشرعة الأمم المتّحدة، فتعترف بحقّ الوجود لجميع الدول الأعضاء، فيتكوّن بذلك اعترافها أيضاً بإسرائيل ولو بشكل غير مباشر .

سألني أحد أعضاء الوفود البارزين، عمّا إذا كنت أظنّ أن هذا المشروع هو في الواقع شبه اتّفاق قد تمّ او على وشك أن يتمّ في الكواليس بين مصر وإسرائيل . فأجبت بالنفي، إذ إنه كان واضحاً لي أن المشروع موضوع من قبل تيتو لأنه يتطرّق الى قضايا أساسيّة معقّدة مثل قضيّة القدس وغيرها من القضايا الهامّة المطروحة قبل حرب حزيران وبعدها .

وجرى النقاش حول مشروع تيتو، فكان لنا موقف سليم وهو الموقف الوحيد الذي كانت الدول العربيّة التي لم تحتلّ أراضيها، تستطيع أن تتضامن كل التضامن مع الشقيقات التي احتلّت أراضيها، مع ترك المجال لكلّ منها في تقدير إمكاناتها في الصمود على كل الصعد . ففي ضوء هذه الإمكانات تستطيع أن ترى ما يجب قبوله وما يتحتّم رفضه، فنؤيّدها في ما تتّخذه من قرارات سلباً او إيجاباً .

وبدا هذا الرأي مقبولاً عند الجميع.

وتمنّينا أيضاً أن تؤدّي أبحاثنا وقراراتنا الى تأكيد (وتكريس) ميثاق دعم التضامن العربي إذ إنّنا ردّدنا في هذه المناسبة ما كنّا نقوله دوماً من إن العرب أمام محنة وأمام امتحان. فالمحنة معروفة، أما الامتحان فهو معرفة ما اذا كانوا يستطيعون أن يوفّروا في ما بينهم تعاوناً صادقاً أخوياً على الرغم من تنوّع أنظمتهم السياسيّة واختلافها. فعلى قدر ما ينجحون بالامتحان، يكون بمقدورهم أن يتغلّبوا على المحنة.

ووافق الجميع على تبنّي إقتراح يرمي الى التأكيد على ميثاق دعم التضامن العربي.

أمّا في ما يتعلّق باستعمال سلاح النفط لإزالة آثار العدوان، فكان البتّ بهذا الموضوع فوريّاً. فالملك فيصل والرئيس عبد الناصر كانا قبل دخولهما الى المؤتمر متّفقين على أن يستأنف ضخّ البترول وأن يخصّص قسم من موارده لدعم الصمود الإقتصادي في الدول المعتدى عليها. فبادر الملك فيصل الى القول بأن المملكة العربيّة السعوديّة تضع مبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني لدعم الصمود الإقتصادي.

وعلى الرغم من خطورة الوضع وجوّ المأساة المهيمن على المؤتمر، كان لا بدّ من أن تتخلّل البحث المالي بعض الطرائف. فالكويت، مثلاً، كانت تريد أن تكون مساهمتها أقلّ من مساهمة المملكة العربيّة السعوديّة. فأخذ أمير الكويت يشرح ما تكبّدته دولته من خسائر بسبب الحرب وما يترتّب عليها منذ مدّة طويلة من أعباء ماليّة دون أن يكون لشروحاته جدوى. فالتزم بدفع مبلغ ٥٠ مليون جنيه إسترليني. اما وليّ عهد ليبيا الأمير الحسن رضا فقد خرج عن صمته المعتاد وتساءل عن الرصيد الباقي للدعم. فما كان من الحضور إلاّ أن أقنعوه بأن تلتزم ليبيا بدفع ٣٠ مليون جنيه إسترليني ومن ثمّ رُفعت الجلسة. وفي جلسة المساء لم يحضر وليّ العهد الليبي بل إن وزير خارجيّته، الذي كان يرافقه عادة، جاء ليعلن أنه لا يشكّ في أن جلالة الملك إدريس سيتحمّل قسطه من الواجب في سبيل الدعم الاقتصادي، طالباً مهلة لمراجعة جلالة الملك شخصياً لتحديد المبلغ ومتمنياً الاّ يسجّل على ليبيا إلاّ تعهّد مبدئي. فقوبل كلامه برفض إجماعي. فما كان من أحد أعضاء الوفد المصري إلاّ أن أثار ضحك الحضور عندما قال إن مبلغ ٣٠ مليون لا يمكن الجدل فيه ولا العودة عنه وأنه سبق ونشر على صفحات جريدة «الأهرام».

وفي النتيجة اتّخذ المؤتمر قرارات أوّلها أن الملوك والرؤساء وممثّليهم أكّدوا التزام بلدانهم بميثاق التضامن العربي الذي وُقّع في مؤتمر القمّة العربي الثالث في الدار البيضاء

وتطبيقه. ومن المقرّرات أيضاً اتّفاقهم على توحيد جهودهم في العمل السياسي والدبلوماسي لإزالة آثار العدوان وتأمين إنسحاب القوّات الإسرائيليّة المعتدية من الأراضي العربيّة المحتلّة بعد عدوان ٥ حزيران وذلك على أساس نقاط تدارسها المؤتمر في نطاق المبادئ الأساسيّة التي تلتزم بها الدول العربيّة وهي عدم الصلح مع إسرائيل وعدم الاعتراف بها وعدم التفاوض معها والتمسّك بحقّ الشعب الفلسطيني في وطنه ورفض كل حلّ منفرد.

كما قرّر المؤتمر إستئناف ضخّ البترول باعتباره طاقة عربيّة إيجابيّة يمكن تسخيرها في خدمة الأهداف العربيّة وفي العمل على تمكين الدول العربيّة التي تعرّضت للعدوان وفقدت نتيجة لذلك موارد إقتصاديّة، من الصمود لإزالة آثار العدوان.

وبعد اتّخاذ هذه المقرّرات جاءني أحد أعضاء الوفد اللبناني يقول إنه يشعر بشيء من قلّة الإرتياح من قبل وفد الجمهوريّة العربيّة المتّحدة بالنسبة الى موقف لبنان وبعض الدول الشقيقة التي أبت أن تدخل في بحث مشروع تيتو أو غيره من المشاريع رافضة هكذا الخوض في أساس الموضوع، ممّا كان من شأنه أن يساعد الوفد المصري. فأجبته: «كان من واجبنا أن نتضامن مع الدول التي احتلّت أراضيها لا أن نحلّ محلّها في تقدير موقفها وقبول تنازلات تُحمّلنا فيما بعد مسؤوليتها». ولم أعرْ أهمّيّة لهذا العتب غير المؤكّد. وكانت علاقاتي بالرئيس عبد الناصر أثناء المؤتمر وبعده مرضية للغاية وتدليلاً على تحسّس لبنان المأساة التي كان يحياها شخصياً، دعوته لزيارتنا فقدّر النيّة والعاطفة وشكرنا. ونشرت «الأهرام» فوراً هذا الخبر بشكل بارز.

عدنا الى لبنان وتباحثنا أنا ورئيس الحكومة في ما كان يجب عمله في بلدنا لكي نساهم في العمل السياسي والدبلوماسي الذي أشار اليه مؤتمر الخرطوم. فبدأنا باتّخاذ قرار في مجلس الوزراء يمكّن سفيري الولايات المتّحدة وبريطانيا العظمى المعتمدين في لبنان من العودة الى مركزيهما بعد أن كنّا طلبنا منهما مغادرة لبنان. ولقرار طلب المغادرة قصّة صغيرة. كان مجلس الوزراء، عند اندلاع الحرب، قد اتّخذ قراره في جلسة تخلّلتها أبحاث وقرارات عديدة دامت حتى المساء، وقد وصلته أخبار عن موقف بعض الدول العربيّة، فلم يقطع علاقاته مع بريطانيا وأميركا، كما فعلت بعض الدول الشقيقة، ولم يبقها على حالها، كما فعلت دول عربيّة أخرى، بل اكتفى بحلّ وسط يجعل السفيرين غير مرغوب بوجودهما موقّتاً في لبنان.

إتّخذنا قرار عودة السفيرين في أول مجلس وزراء عقدناه بعد مؤتمر الخرطوم، أي

في أوائل شهر أيلول وقبل نهاية الشهر نفسه. حاولنا أن نضمن ما أمكن سلامة أرضنا بتوجيه طلب الى مجلس الأمن مشفوع بمراجعات مباشرة للدول الكبرى أعضاء هذا المجلس لأجل تعيين مراقبين على الحدود اللبنانيّة الإسرائيليّة على أساس إتّفاقيّة الهدنة، واستطراداً على أساس قرارات وقف إطلاق النار.

فلم نتلقّ جواباً إيجابياً على مراجعاتنا. وسأشير الى طلبنا هذا في فصل آخر. وتتعلّق مراجعاتنا بتقرير القائد العامّ الذي يمكن حصره في ثلاث نقاط:

١. تعبئة دول المواجهة إمكاناتها كافّة إستعداداً للمعركة.

٢. إعتبار مسرح العمليّات مسرحاً واحداً لدول المواجهة.

٣. مساندة الدول العربيّة لدول المواجهة عن طريق تزويدها بوحدات عسكريّة جويّة وبحريّة وبرّيّة.

فعلى أساس هذا التقرير، وزّع الفريق أوّل محمد فوزي الأعباء بين الدول المساندة بعد أن حدّد مساهمات الدول المواجهة على نطاق واسع، محمّلاً السعوديّة والجزائر القسط الأكبر من المساعدات. ودار في مجلس الدفاع نقاش بين ممثّلي السعوديّة والجمهوريّة العربيّة المتّحدة حول تقويم الموقف في المنطقة وفي العالم، وذلك لمعرفة ما اذا كانت الأهداف التي حدّدها القائد العامّ واقعيّة أم لا. وتأجّلت هذه المناقشة كما تأجّل غيرها الى مؤتمر القمّة.

المهمّ بالنسبة إلى لبنان هو الموقف الذي اتّخذه منّا الفريق أوّل محمّد فوزي. فإن هذا الموقف جعل لبنان، لا من دول المواجهة، على الرغم من متاخمته لإسرائيل، بل من دول المساندة، الأمر الذي وفّر على لبنان قسماً من المعضلات السياسيّة والعسكريّة.

قلت إن مجلس الدفاع المشترك لم يبتّ بأيّ أمر من الأمور المدرجة في جدول أعماله، بل ترك كل شيء على حاله لمؤتمر القمّة الذي انعقد في الرباط من ٢٠ الى ٢٣ كانون الأوّل ١٩٦٩.

ذهبنا الى الرباط مروراً بباريس. وكان لي وللرئيس كرامي موعد مع رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة في الإليزيه تداولنا خلاله في قضية الصراع العربي الإسرائيلي وبصورة خاصّة في انعكاس هذا الصراع على الساحة اللبنانيّة. فشرح الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو وجهة نظره وهي أن ردود الفعل الإسرائيليّة على المقاومة الفلسطينيّة والتي تصيب لبنان، لا تضعف المقاومة بل تقوّيها كثيراً وتدعم المقاتلين. وأضاف «إن ما أقوله هو انعكاس لسنّة التاريخ عبر الأزمان والأقطار، إن المقاومات في العالم

ترحّب بأنواع القتال التي تعزّز مركزها وترفع معنويّاتها». وأمّا في ما يختصّ بلبنان، فقال الرئيس بومبيدو إن الدولة اللبنانيّة تجاوزت الصعوبات وحقّقت الحدّ الأدنى من الوحدة الضروريّة لكل دولة وأمّة. وعلى صعيد العلاقات اللبنانيّة الفرنسيّة فقد نوّه الرئيس بالصداقة التقليديّة القائمة بين البلدين.

كان اللقاء مفيداً الى حدّ بعيد، إذ إنه ولو لم يخرج عن العموميّات، إلاّ أنه اتاح لي أن أشرح عبر الصحافة الفرنسيّة الوضع في لبنان وموقف لبنان من مؤتمر الرباط.

وأدليت بتصريحات الى الإذاعة الفرنسيّة وفي عدد من الصحف، وبصورة خاصّة أجبت على عشرات الصحفيين المحتشدين على مدخل الإليزيه الذين طرحوا عليّ الأسئلة عند خروجي من مقابلة الرئيس بومبيدو. سألوني، مثلاً، عما إذا كنت قد حصلت على ضمانات فرنسيّة حول سلامة لبنان. وكنت أعرف منذ زمن إن مثل هذه الضمانات غير واردة لألف سبب وسبب وإن مندوباً فرنسيّاً كان قد تمنّى، مثلاً، على الرئيس عبد الناصر أثناء اصطدامنا مع المقاومة الفلسطينيّة في تشرين الأوّل ١٩٦٩ بأن تحلّ المشكلة في النطاق العربي. هذا ما أكّده على كل حال الوزير محمود رياض. كان ذلك قبل شهر من مروري بالإليزيه وعند خروجي من المقابلة لم أردّ لا سلباً ولا إيجاباً على السؤال المتعلّق بالضمانات. قلت إن العلاقات الممتازة بين لبنان وفرنسا تعود الى فجر التاريخ، وحتى الى أبعد من التاريخ دون تأكيدها بشكل رسميّ وخطّي. غير أن أموراً عديدة جعلتني أشعر، أثناء مروري الخاطف بباريس، بأنني لم أعد في أيّام الجنرال ديغول. ومن جهة ثانية، كانت فرنسا مع موقفها المبدئي الى جانب عدالة القضيّة العربيّة تغلغلت أيضاً في العلاقات الإقتصاديّة مع الدول العربيّة إذ إنها، بالاضافة الى ما كانت عقدته من صفقات مع كل من السعوديّة والكويت، عقدت مع ليبيا إتّفاقاً لبيعها عدداً لا يستهان به من طائرات الميراج ومن المصفّحات.

وعلى سؤال عن موقفنا في مؤتمر الرباط وهل سنكون الى جانب المعتدلين او المتطرّفين، أي الى جانب الصقور أو الحمائم، أجبت أن هذا السؤال نبع من نظرة خاطئة الى مؤتمر الرباط. فهدف المؤتمر هو إزالة آثار العدوان بوسائل مختلفة سياسيّة كانت او دبلوماسيّة او اقتصاديّة او عسكريّة. ووفقاً لما يتوجّه نظر المراقبين الى هذه او تلك من الوسائل المدروسة او المطروحة للدرس، يظهر لهم أن المؤتمر تتجاذبه تيّارات الاعتدال او التطرّف.

وعلى السؤال المتعلّق برأيي في نتيجة الرباعيّة، أي لقاءات الدول الأربع وهي

أميركا وروسيّا وإنكلترا وفرنسا، بغية إيجاد حلّ لقضيّة الشرق، أجبت أن هذه المشاورات لن تجدي نفعاً وهي تهدف بصورة خاصة لا إلى إقرار السلم العادل في الشرق بل الى إبعاد خطر المواجهة بين الكبار لاسيّما بين الجبّارين الأميركي والسوفياتي.

وصلنا الى الرباط بعد ذلك، وانعقد المؤتمر بعد أن كان تمّ للمرة الرابعة او الخامسة نوع من المصالحة بين الملك فيصل والرئيس عبد الناصر. كان الرئيس عبد الناصر قد بعث الى الملك فيصل قبل المؤتمر رسولاً يقول له إنه مستعدّ لزيارة الرياض، فقابل الملك فيصل هذه البادرة بمثلها او بأحسن منها، قائلاً إنه هو الذي سيذهب الى القاهرة، وهكذا فعل قبل المؤتمر بيومين. ثم التقى الرجلان في الرباط في مؤتمر ضمّ جميع الدول العربية وجمع بعض الوجوه الجديدة بعد الإنقلابات التي جرت في عدد من البلدان، كالعراق وليبيا واليمن.

أمّا الوجه الجديد الذي كان يلفت الأنظار بشكل خاص، فهو وجه العقيد معمّر القذّافي الذي استلم زمام الحكم في ليبيا بعد انقلاب أبيض على الملك إدريس السنوسي. كان معمّر القذّافي مفاجأة سارّة وبصورة خاصّة للرئيس عبد الناصر، لما كان أظهره من إعجاب بالرئيس المصري ومن تأييد له ولوضعه طاقات ليبيا في خدمة القضيّة العربيّة. وكان يبدو آنذاك شاباً مؤمناً، متقشّفاً، متحمّساً لحشد القوى العربيّة، لا يأبه للشكليّات ويعرّض دون مواربة ببعض رؤساء الوفود، لاسيّما الملك فيصل. وكان هنالك وجه جديد آخر هو الرئيس جعفر النميري، رئيس السودان الجديد، المنسجم أيضاً مع الرئيس عبد الناصر والذي تنازل عن حقّه في رئاسة المؤتمر لأن القمّة كانت معقودة في إطار الجامعة العربيّة، فالرئاسة إذن بالدور لكل من الدول الأعضاء. فكان يومئذ دور السودان، وعلى الرغم من ذلك، قَبل الرئيس النميري أن يترك الرئاسة للملك الحسن الثاني رئيس الدولة المضيفة. قام هذا الأخير بإدارة الجلسات بكل ما عرف عنه من حكمة ومنطق وإرادة صلبة في الوصول الى نتائج إيجابيّة. غير أنه منذ الاجتماع الأوّل المنعقد في قاعة مقفلة في فندق هيلتون برزت التناقضات في المواقف. وكانت هذه التناقضات محتّمة بالنسبة الى معطيات الوضع، وهي ترجع الى طبيعة الأمور أكثر مما كانت ترجع الى المؤتمرين بالذات.

أولاً كانت الدول البتروليّة، أي السعوديّة والكويت، تعترض على ما كان يطلب منها من زيادة الأعباء عن طريق تقديم وحدات عسكريّة مدرّبة ومجهّزة، في الوقت

الذي كانت تنفق فيه عشرات الملايين من الجنيهات لدعم الصمود العربي.

وهناك دول أخرى، كالجزائر والعراق وسوريا، تناقش تقرير القائد العامّ من حيث الأهداف ومن حيث الخطّة. وكان الرئيس بومدين، بصورة خاصّة، يتساءل عما اذا كان الهدف هو إزالة آثار العدوان والعودة الى حدود ٥ حزيران، ام هو تحرير فلسطين؟ وسؤال آخر كان يطرحه الرئيس بومدين مع بعض إخوانه، ألا وهو معرفة ما اذا كان القائد العامّ يطلب ما كان يطلبه من المساعدات لشنّ حرب قريبة ضد إسرائيل ام للضغط عليها بغية الوصول الى حلّ سلمي. ومن الطبيعي أن يكون للجواب على هذه الأسئلة شأن كبير، وكان الرئيس الجزائري يضيف قائلاً: «هل من المعقول أن ندخل في سباق تسلّح مع إسرائيل، دون أن نعرف مدتّه؟ ومن جهة ثانية، ليس من السهل عليّ ان أبقي قوّات مسلّحة على الجبهة المصريّة بعددها المطلوب وعدّتها المطلوبة لأجل غير مسمّى».

أمّا الرئيس عبد الناصر، فكان محرجاً الى أبعد الحدود، اذ إنه كان معرّضاً لا في المستقبل، بل في الحاضر لاعتداءات إسرائيليّة متتابعة دون أن تكون له مؤازرة عربيّة كافية لصدّها. ومن جهة أخرى، وهنا كان في نظري الإحراج الأكبر، إن كل وسائل الإعلام العربيّة والأجنبيّة كانت تنبىء بأن مؤتمر الرباط هو مؤتمر حشد الطاقات العربيّة، ممّا كان يعطي الإنطباع، أنه بعد ذلك المؤتمر، سيقوم الرئيس عبد الناصر بعمل عسكري هامّ، وهو كان يشعر بأن هذا العمل الذي كان الإعلام يضخّم نطاقه ويقرّب أجله عن حسن نيّة حيناً وسوء نيّة أحياناً. أجل، إن هذا العمل غير مستطاع في المواعيد المرتقبة. فكان من الضروري أن يحصل على كلّ ما طلبه القائد العامّ من دعم عربي، وفي كل الأحوال كان يهمّه الا يدع أي إلتباس في الأذهان لأي رأي عامّ عربي ودولي حول كونه لم ينل شيئاً ضخماً وكافياً من هذا الدعم، فلا يتحمّل هو وحده مسؤوليّة عدم إزالة آثار العدوان.

وعلى الرغم من جهود الملك حسن وممّا طرأ من تعديل على موقف الرئيس بومدين وما حاول القائد العامّ إضفاءه من روح الودّ على الإجتماعات بقوله، مثلاً، إنه لا يطلب من أحد أكثر من طاقته، وإنه يرجو ان يعلن كل وفد عن استعداداته وامكاناته، فلم تتغيّر النتيجة بشكل جذري.

قال لي الرئيس عبد الناصر: «الا يجدر بنا أن نفصح على ما يسمّيه الرئيس حلو الإعتراف؟» فأجبته إن الاعتراف يتمّ عادة بالإنفراد مع المعرّف، لا بشكل جماعي، ثم بالإضافة الى أن ليس من أحد هنا يمكنه أن يغفر للآخر أخطاءه او خطاياه.

اما الوزير عدنان التكريتي فعرض باسم العراق أن تقارن الدول العربية إسهامها في المعركة على أساس الإسهام العراقي. فتنظر كل دولة الى عدد سكّانها وماليّتها وإمكاناتها، مقابل عدد سكّان العراق وماليّته وإمكاناته. وتساءل عما اذا كانت هي المقصّرة، فتزيد في تضحياتها او أنّ العراق مقصّر فيزيد هو من تقديماته. وأثناء هذه المناقشات، وقف الرئيس عبد الناصر يقول: «هذا المؤتمر ليس مؤتمر حشد للطاقات، ولا يمكنني أن استمرّ فيه وأن اترك العالم العربي يخطئ في تقدير ما يقدّمه بعضنا لبعض». وانسحب من الجلسة على الرغم من كل محاولة لإعادته الى مقعده.

ورُفعت الجلسة وبدأت المفاوضات الجانبيّة بين رؤساء الوفود للوصول الى حلّ مُرض، واستنفدت وقتاً طويلاً، فضلاً عن الخلاف الآخر الذي برز بين ممثّلي اليمن ومندوبين عن عدن يطلبون الإشتراك في الاجتماعات.

وأسفرت الجهود المبذولة عن استئناف الإجتماعات وأعلن الرئيس القذّافي إنه يقدّم عشرين مليون جنيه للمجهود العربي المشترك، وقال الرئيس بومدين إنه يدعو القائد العامّ الى الجزائر ليأخذ ما يراه مناسباً من الطائرات والمعدّات الجزائريّة. غير أن هذين المجهودين لم يكونا كافيَين للتغلّب على التناقضات البارزة بين الوفود والتي كانت تحول دون تحقيق مجهود حربي موحّد.

وامتدّت المناقشات والمحاولات الى الجلسة الأخيرة، وحتى الموعد المضروب لإعلان مقرّرات المؤتمر، وكان هذا الإعلان قد حدّد تاريخه وموعده منذ البدء في قاعة الحفلات الكبرى في فندق «هيلتون». وكان المدعوّون من دبلوماسيّين وصحفيّين، عرب وأجانب، ومراقبين، قد وفدوا بالمئات على قاعة الإحتفالات. فحاول بعض أعضاء الوفود اكثر من مرّة، أن يضعوا بياناً عن المؤتمر، فلم تنجح أيّة محاولة. ولم يكن من المقبول أن تلغى الحفلة الختاميّة للمؤتمر، لما كان يمكن أن يترك هذا الإلغاء من تأثير عميق عند المواطنين والأصدقاء والأعداء. ففي اللحظات الأخيرة التي سبقت رفع الجلسة، تمّ الاتفاق على أن يترك لي أن أقول كلمة باسم الجميع في الحفلة الختاميّة.
وبعد أن وافق الجميع على هذا الاقتراح إنصرفوا لاتّخاذ مقاعدهم في القاعة الكبرى، اذ إننا كنّا تجاوزنا الموعد المضروب للإجتماع العامّ. فتوجّهت بدوري من الغرفة التي كنّا فيها الى القاعة الكبرى وأنا أفكّر في ما يمكنني أن أقوله متجاوباً مع ثقة إخواني وزملائي ومعبّراً عن الحدّ الأدنى من مواقفهم دون ان أناقض أحداً منهم في موقفه السلبي او الإيجابي من قضيّة إزالة آثار العدوان فقط او تحرير فلسطين. ولم يكن لي أكثر من

دقائق، لا بل من خطوات محدودة لأصل الى كلمة مقبولة. فكان إلهامي طبعاً أن أشكر الملك الحسن لحفاوته والشعب المغربي الشقيق لضيافته. وأضفت وسط التصفيق الحادّ غير المنقطع، لأن القسم الأكبر من الحضور كان يتفهّم تماماً ما كنت أقصد من وراء كلماتي: «ومهما كانت الصعاب التي تعترضنا في هذه المرحلة، فإني أعرب عن إيماننا جميعاً لا بعدالة قضيّتنا وحسب، وهي قضيّة حقّ وقضيّة أرض وقضيّة شعب مناضل، بل بحتميّة النصر الذي سيكون حليفنا بإذن الله».

***

ولا بدّ لي وأنا في معرض تعداد المؤتمرات التي انعقدت أثناء ولايتي أن أذكر مؤتمراً سادساً عقد في ليبيا في حزيران ١٩٦٩.

هذا المؤتمر سبّب تساؤلات عديدة عن موقف لبنان، اذ إنني كنت حضرت الى ليبيا مع رئيس الحكومة الأستاذ رشيد كرامي وسائر أعضاء الوفد اللبناني الذين كانوا يرافقونني في رحلاتي، وفي طليعتهم الأستاذ الياس سركيس. كنّا في الأساس مدعوّين الى ليبيا بمناسبة جلاء القوّات الأميركيّة عن قاعدة «ويلوس» وهي أشبه بمدينة في قلب مدينة. وكان العقيد القذّافي قد جاء قبل أسابيع الى لبنان وبالتحديد في السابع من حزيران ١٩٦٩، وأقام في الجناح المخصّص للضيافة، الا أن علاقاتنا به كانت سابقة لهذا التاريخ. ففي تشرين الأول سنة ١٩٦٩، أثناء الاصطدامات بين الجيش اللبناني والمنظّمات الفلسطينيّة، إتّصل بي من طرابلس الغرب، يسألني عن الأوضاع عندنا باهتمام كلّي. فأجبته محاولاً شرح موقف لبنان. فأرسل لي مندوبين عن مجلس الثورة الليبيّة في السابع والعشرين من تشرين الأول. فكرّرت أمامهم دفاعي عن موقف لبنان. والتقيت العقيد القذّافي في مؤتمر الرباط في كانون الاول ١٩٦٩، فتعارفنا شخصيّاً وكان موقفنا منسجماً مع موقف القيادة العامّة الموحّدة. ففي أوائل حزيران ١٩٧٠ وصل العقيد القذّافي الى لبنان.

وعلى الرغم مما كان يتخلّل زياراته للأردن وسوريا وبغداد من مفاجآت تجعل كلاًّ من دوائر الأمن والتشريفات اللبنانيّة تتخوّف من حوادث طارئة، لم تكن زيارة الرئيس القذّافي الى لبنان تتّسم الا بطابع الصداقة والأخوّة. وتلا علينا زائرنا أسئلة وانتقادات كانت حصيلة أحاديثه مع بعض الشخصيّات العربيّة. غير أننا كنّا استطعنا أن نصحّح نظراته الخاطئة الينا. ونتيجة اجتماعين شاملين عقدناهما معه في قاعة مجلس الوزراء

بحضور رفاقه من أعضاء مجلس الثورة الليبي وباشتراك رئيس الحكومة اللبنانيّة وعدد كبير من الوزراء، وهم السادة: الرئيس سليمان فرنجيّه، وكان آنذاك وزيراً للإقتصاد، ونسيم مجدلاني، وكان وزيراً للخارجيّة، وكمال جنبلاط وزير الداخليّة، والأمير مجيد أرسلان وزير الدفاع الوطني، والعميد يوسف شميط وارتحنا الى أن رؤية الرئيس القذّافي للأمور أصبحت صافية حتى أنه وعد بإمدادنا بالأسلحة التي كان جيشنا محتاجاً اليها. وفضلاً عن ذلك، أعرب رئيس مجلس الثورة الليبيّة أنه على استعداد للحلول محلّنا بتنفيذ إتّفاقنا مع الحكومة الفرنسيّة المتعلّق بطائرات الميراج التي كانت القيادة اللبنانيّة اشترتها من السلطات الفرنسيّة. هذا مع العلم بأن الحكومة الفرنسيّة كانت قبلت في صيف ١٩٧٠ باسترجاع الميراج بعد مراجعات ملحقنا العسكري في باريس وبناء على توجيهات قائد الجيش العماد جان نجيم.

ومما تجدر الإشارة اليه، هو أن الهيئة اللبنانيّة على الرغم من تعدّد الحاضرين وتنوّعهم كانت خلال الإجتماعين المذكورين موحّدة أهدافها، منوّعة أساليبها في المناقشة. وقلّما شاهدت في حياتي العامّة او الخاصّة هذا النوع من الإجماع العفوي حول موضوع واحد وبحجج مختلفة ولكنها متمّمة بعضها لبعض. وغادر العقيد القذّافي لبنان شاكراً وواعداً. وبعد أسبوعين دعانا مع جميع الملوك والرؤساء العرب لزيارة ليبيا. وكنت أتوقّع أيضاً غياب بعض الملوك والرؤساء عنه. ذهبت على رأس الوفد المألوف وحضرنا الحفلات التي رافقت الجلاء عن القاعدة الأميركية. وفي هذه الأثناء إجتمع الرئيس عبد الناصر والملك حسين والرئيس السوري نور الدين الأتاسي والرئيس العراقي أحمد حسن البكر والعقيد القذّافي. وراحت الصحف تستغرب غياب لبنان عن هذه الإجتماعات رغم كل ما نشرته الصحف سابقاً في بيروت والعواصم بأن القيادة العامّة تعدّ لبنان من دول المساندة لا من دول المواجهة. فمنعاً لكل تأويل، قابلنا انا والرئيس كرامي الرئيس عبد الناصر بحضور الأستاذ محمد حسنين هيكل، الذي كان آنذاك وزيراً للإعلام في مصر، مستوضحين الأمر. فقال لنا الرئيس عبد الناصر: «انا الذي اقترحت ألاّ تحضروا إجتماعاتنا لأنّها ليست شاملة، فضلاً عن أنها تعرّضنا للدخول في مناقشات أنتم في غنى عنها». وكرّر القول إن القيادة العامّة أعطت لبنان دور المساندة. وأضاف عبد الناصر: «وكان رأيي واقتراحي ألاّ تشتركوا في مثل هذا المؤتمر المصغّر. أما إذا أردتم العكس، فأهلاً وسهلاً بكم». فشكرناه على عاطفته وقدّرنا موقفه من لبنان وحرصه على مصلحته واكتفينا بلقاءات عاديّة مع

المؤتمرين. غير أننا في آخر يوم من الزيارة، وكان مخصّصاً لمهرجان حاشد في الملعب البلدي بحضور رؤساء الوفود وأعضائها، وقف العقيد القذّافي وخطب في الجماهير شارحاً مشروعه للتضامن العربي. وعند ختام كلمته أعلن أنه يطلب من كل الرؤساء الحاضرين أن يلقوا كلمة في المناسبة. فخطب الرئيس عبد الناصر فأثار حماسة الجميع ثم تلاه الرئيس الأتاسي ولم يقلّ بلاغة عن الرئيس المصري. ثم وقف القاضي الإرياني وارتجل كلمة رائعة تخلّلتها حكم مأثورة. وكانت طائرتنا تنتظرنا منذ ساعات لتنقلنا الى لبنان، فنصل اليه وفق الموعد الرسمي المحدد. إلاّ إنني، نزولاً عند إلحاح الرئيس القذّافي، وقفت بدوري وتكلّمت عن دور لبنان بشكل أثار التقدير لبلدنا. وقوطعت بسؤال انطلق من عدّة جهات بقصد الإحراج وهو: ما قولكم بالعمل الفدائي؟ فأجبت دون تردّد وكأنني أتابع خطابي: «نحن ندعم العمل الفدائي الصحيح الموجّه ضد العدو المشترك». فكان لهذا الجواب البديهي والمفهوم منه أنه تأييد للفداء لا للغوغائيّة، أصداء حسنة حتى قوطع الخطاب مراراً بالتصفيق. وكان لي اشتراك آخر وأخير في شبه مؤتمر عقد في القاهرة عشية انتهاء ولايتي، وذلك أثناء الأحداث الدامية التي وقعت بين السلطات الأردنيّة والمنظّمات الفلسطينيّة والتي أطلق عليها في ما بعد اسم «أيلول الاسود». لبّيت يومئذ دعوة الرئيس عبد الناصر قياماً بواجب أخوي للإسهام في وضع حد للقتال. وهناك سبب آخر جعلني أحضر هذه الاجتماعات في القاهرة وهو رغبتي في أن أُمهّد لخلفي أن يشارك فيها بعد أن يقسم اليمين الدستوريّة امام المجلس النيابي في ٢٣ أيلول ١٩٧٠.

وهكذا نكون قد حقّقنا استمرار الرئاسة في الداخل والخارج دون أي احراج. وكان الرئيس عبد الناصر يستقبل المدعوّين. وتشاء الصدفة أن يصطحبنا أنا وامير الكويت في سيارته. فأسرّ الينا بأنه يشعر بالإرهاق وإنه كان يقضي فترة استجمام بعيداً عن القاهرة عندما دُعي لحسم الصراع بين الأردن والمنظّمات الفلسطينيّة. وكنت أعرف أنه منذ مدة يخضع لعناية طبّيّة لم تستطع أن توفّر له راحة كافية، وكنت أعرف أيضاً أن أمير الكويت كان يستشفي أحياناً في لندن دون جدوى، وقد كشف لي عن ذراعه في أحد لقاءاتنا وهو يحمل آثاراً لا تحصى من وخز الإبر. وسألت الرئيس عبد الناصر عمّا يشعر به حالياً، فأجاب أن خفقات قلبه بلغت من السرعة ما يخيف الأطبّاء. فاستوضحته للمرّة الأولى منذ بداية علاقاتنا عمّا يطلب منه الأطبّاء، فأجابني: «عليّ أن أنام»، وردّد هذه العبارة كأمل وحرمان في آن. فسكتُّ وسكتنا جميعاً بعد هذه الأمنية المتواضعة التي لا

يستطيع أن يحققّها.

والآن تمثل أمامي، من ضمن ذكرياتي، رحلتي الأخيرة عشيّة انتهاء ولايتي، مع رجلين كبيرين، أحدهما يتمتّع برصيد سياسي لا ينافسه فيه أحد في العالم العربي والثاني برصيد مالي لا ينافسه فيه أحد في العالم أجمع، كلاهما في تحرّك مستمرّ على المسرح العالمي لتأدية واجبهما وكأنهما يردّدان معي كلمات تشرشل وهو يقول: نحن في زمن يتساوى فيه الموت والحياة فتحلو الحياة ويطيب الموت أيضاً.

٢

٣

١ . مع الرئيس بشارة الخوري، في الوسط .

٢ . مع الرؤساء أحمد الاسعد، صبري حماده وسامي الصلح .

٣ . في دارته في الكسليك مع الرؤساء صائب سلام،

عبد الله اليافي وتقي الدين الصلح .

٤ . في عيد الاستقلال مع الرؤساء الياس الهراوي، نبيه برّي ورفيق الحريري .

٥ . مع الرئيسين حسين العويني وفؤاد شهاب .

٦ . مع الرئيس الياس سركيس .

٧ . مع الإمام السيد موسى الصدر .

٨ . مع الشيخ بيار الجميّل .

٤

٥

٦

٧

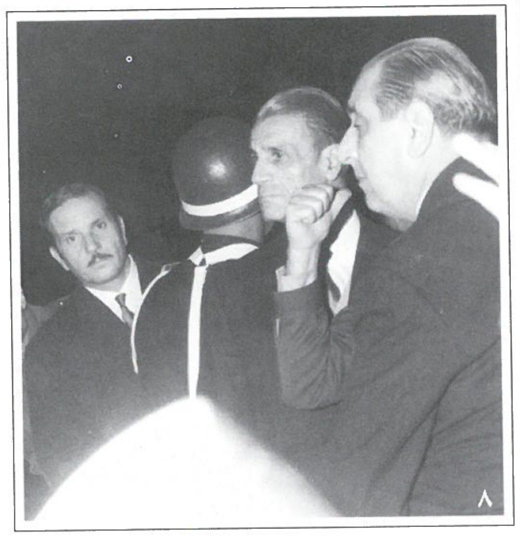

٨

١ . مع الملك حسين بن طلال، عاهل المملكة الأردنية الهاشمية .
٢ . في أحد المؤتمرات الصحفية في أوروبا .
٣ . في أحد مؤتمرات قمّة الرؤساء والملوك في القاهرة .
٤ . مع الدكتور كورت فالدهايم الأمين العام للأمم المتحدة، في الوسط، والرئيس كميل شمعون .
٥ . الرئيس حلو يرأس أحد المؤتمرات العامّة للدول الفرانكوفونيّة .

٤

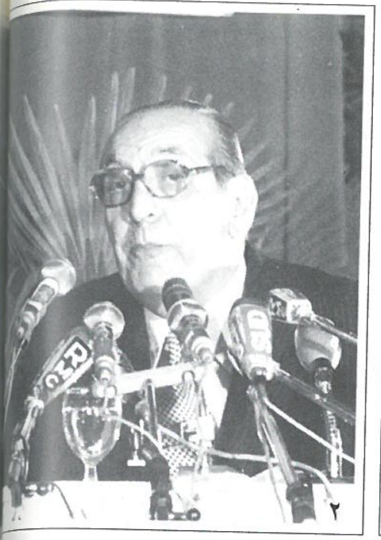
٢

١

٣

١. في الفاتيكان مع البابا بولس السادس.

٢. يستعرض مع الرئيس شارل ديغول الحرس الجمهوري الفرنسي.

٣. الرئيس جمال عبد الناصر ينصت مبتسماً الى الرئيس شارل حلو.
حول الرئيسين، من اليسار: السفير جوزف أبو خاطر، الزعيم يوسف شميط والمشير عبد الحكيم عامر.

٤. مع الرئيس الفرنسي جورج بومبيدو والرئيس رشيد كرامي.

٥. مع البابا يوحنا بولس الثاني.

١

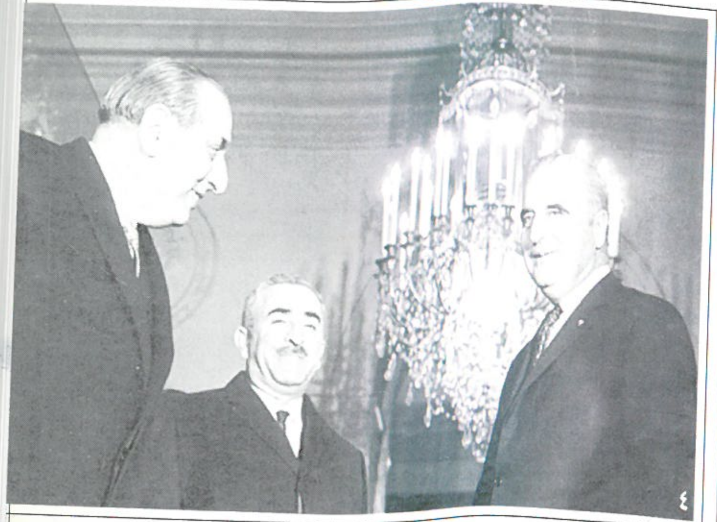
٤

٥

٢

٨

الإصلاح

الإصلاح، وأقصد ما قمنا به بموجب القوانين الإستثنائية سنة ١٩٦٥ .

هذا الإصلاح ليس التطهير وليس الإدانة، هذا ما ردّدته وأردّده اليوم وللمرّة الألف، متمنّياً أن ينفذ الى القلوب الصافية والى العقول النيّرة.

الإصلاح كان محاولة لفرض مقاييس جديدة وقاسية على العلاقات بين الدولة والمواطن عبر الإدارة، وهو أيضاً محاولة للقضاء على أيّ لون من ألوان التساهل في تطبيق القوانين والأنظمة. وهو عمل، غايته الإرتفاع بالدولة والإدارة الى مستوى الدول والإدارات في البلدان الراقية حيث لا مجال لرفع الكلفة و«الخوشبوشيّة» بين المسؤولين والمواطنين في الشؤون العامّة.

وما كان يجعل الإصلاح شيئاً ملحّاً ويضعه في نطاقه الحقيقي هو:

أوّلاً: عجز الدوائر الرسميّة عن مواجهة مسؤوليّاتها بشكل ثابت وفعّال. هذا العجز الذي بتنا لا نشعر به لأنّنا ألفناه وتعوّدناه. فضلاً عن أن كثيرين من المواطنين هم الذين يساهمون في ايجاده ويستفيدون من استمراره. أما على الصعيد الخارجي فقد ظهر للعيان مدى تقصيرنا في مناسبة عالميّة مؤسفة. كانت الحكومة اللبنانيّة قد قرّرت، في عهد سلفي، الإشتراك في معرض نيويورك الدولي. وكان هذا الإشتراك يفترض التعاون بين مختلف الوزارات: الخارجيّة، الماليّة، الإقتصاد، التربية الوطنيّة، السياحة، الى غيرها من الوزارات. كانت النتيجة فشلاً ذريعاً. فاضطرّت الحكومة الى دفع المبالغ الطائلة للإستغناء عن الجناح اللبناني بعد ان تكلّفت مبالغ طائلة على إنشائه. أما المسؤوليّة، فلم تكن على ما أظنّ تقع على أحد بالتحديد، بل تتقاسمها جميع

الدوائر، كلّ حسب دورها وأهميّتها. ولم تكن على ما أظنّ أيضاً القضيّة قضيّة رشوة بل قضيّة ضعف وتقاعس... وكان اشتراكنا في المعرض تجميعاً لنواقص، لا أكثر.

ثانياً: كنّا أعددنا مشاريع تنمية منذ بدء ولايتي، أي في الأشهر الأولى من سنة ١٩٦٥ وكانت هذه التنمية ضروريّة وكان المال قليلاً. فوجب علينا أن نقوم بتنفيذ أكبر عدد من المشاريع بأقلّ ما يمكن من المال. وهذا المخطّط كان يفرض على الموظّفين مستوى من التجرّد والانضباط والإندفاع كي لا يأتي العمل في أيّة مرحلة من مراحله ناقصاً، لا في المناقصات، ولا في الأشغال ولا عند التسلّم، فلا نضطرّ الى مضاعفة الإنفاق ولا الى تكرار العمل.

وكانت فكرة الإصلاح تبدو ضروريّة للغاية لاسيّما بعدما كان المرسوم الإشتراعي رقم ١١٢ تاريخ ١٢/٦/١٩٥٩، قد منح الموظّفين نوعاً من الحصانة وقرت لهم ضمانات عديدة، وأبعد عن كل وزارة، المفتّشين المقيمين فيها بعد أن وحّد التفتيش في هيئة مركزيّة عامة. وما نقوله عن الموظّفين الإداريّين، من جهة الضمانات، يجب أن نقوله، وبصوت أعلى عن القضاة. فإذا كان القضاء يجسّد سلطة من السلطات الثلاث المستقلّة المتكافئة في النظام الديمقراطي، فهذا الإستقلال الذاتي ينعكس على وضع كل قاض بحصانة خاصّة.

وكان كل عهد يضطرّ الى رفع الحصانة عن الموظّفين وحتى عن القضاة لمدّة محدودة يغتنمها لإبعاد بعض العناصر التي لم يكن يرتاح لوجودها.

لم تذهب التشريعات التي وضعت في أيلول وتشرين ١٩٦٥ الى أبعد من رفع الحصانة هذه. إلا أننا رغبنا في أن نتحاشى كلّ تدبير له مظهر التدبير الشخصي والإعتباطي. فاعتمدنا على هيئتين، إحداهما من القضاة والثانية من الموظّفين لتطبيق قوانين رفع الحصانة. وكانت أحكام هذه القوانين شبيهة ببعض شروط فسخ عقد العمل بين ربّ العمل والعامل، وتقيم نوعاً من التعادل بين الدولة والموظّفين:

١. كان للقاضي أو للموظّف الحقّ بطلب صرفه من الخدمة او إحالته على التقاعد خلال مهلة عشرة أيّام من تاريخ العمل بالقوانين الإصلاحيّة. كما وأنه كان للحكومة الحقّ بأن تصرف هذا القاضي أو الموظف أو تحيله الى التقاعد أثناء تطبيق القوانين الإصلاحيّة.

٢. القاضي أو الموظّف الذي يطلب صرفه من الخدمة أو إحالته على التقاعد كان له الحقّ بتعويض الصرف أو بمعاش التقاعد، تماماً كما يتمتّع بهذا الحقّ اذا صرفته الدولة

بناء على قرار من إحدى الهيئتين.

٣. كانت القوانين الإصلاحيّة تعطي القضاة والموظّفين الذين يبلغون الخامسة والخمسين من العمر، وبلغت خدمتهم الفعليّة ثلاثين سنة، الحقّ بأن يطلبوا صرفهم من الخدمة أو إحالتهم على التقاعد. وكان للحكومة الحقّ في الإستغناء عن خدمات هؤلاء القضاة او الموظّفين ضمن الشروط نفسها.

وقد قدّم فعلاً عدد كبير من الموظّفين، تطبيقاً للقوانين الإصلاحيّة، طلبات صرف من الخدمة أو إحالة على التقاعد. فقُبل من هذه الطلبات ما يقارب ٢٥٠ طلباً وذلك خلال جلسة مجلس الوزراء المنعقدة في ١٧ تشرين الثاني ١٩٦٧. ومن غرائب الصدف أن التعادل ظهر حتى هنا، إذ إن الذين قرّرت في ما بعد الهيئتان القضائيّة والإداريّة صرفهم من الخدمة بلغ عددهم ٢٥٠ قاضياً وموظّفاً في جميع الدوائر والفئات.

أكرّر القول ههنا إن هذا النوع من رفع الحصانة إرتأت الحكومة أن تقدم عليه لا مباشرة بل عن طريق الهيئتين المذكورتين وهما تشكّلان ضمانة ضد أيّ تحيّز او تصرّف إعتباطي. وفكرة انشاء هاتين الهيئتين أوحى بها وجود هيئة قضائية تُعنى بشؤون القضاة. ولم يكن في وسع السلطة التنفيذيّة أن تتدخّل في شؤون القضاة بدون الرجوع الى مجلس القضاء الأعلى. وكان هذا المجلس أيضاً يتولّى، بموجب القوانين النافذة آنذاك، مهمّة المجلس التأديبي للقضاة وصلاحيّته. فكان من الطبيعي لا بل من المحتّم، أن يكلّف القيام بالعمل الإصلاحي في القضاء. ولم يكن للحكومة من سبيل آخر للقيام بالإصلاح القضائي. لذلك صدر في ٦ أيلول ١٩٦٥، القانون الذي جعل من مجلس القضاء هيئة موحّدة للإصلاح القضائي بعد إدخال بعض التعديلات على تشكيله بدون أي اعتراض يذكر. ولحظ القانون أيضاً إنشاء مجلس تأديبي للقضاء مؤلّف من قضاة برئاسة رئيس مجلس القضاء الأعلى للتأكيد على أن الهيئة الموحّدة ليست هيئة تأديبيّة بل هيئة رفع حصانة.

هذا القانون صدر في أيلول ١٩٦٥ تحت رقم ٤٩/ ٦٥ بعد شهر من صدوره وبوحي من نصوصه، صدر في تشرين الأوّل ١٩٦٥ وتحت رقم ٥٤/ ٦٥ قانون أنشأ هيئة موحّدة للموظّفين الإداريّين. ولست أدري إذا كان هذا القانون رقم ٥٤/ ٦٥ كان سيصدر بهذا الشكل لولا استيحاء بعض نصوصه من القانون الذي أنشأ الهيئة القضائيّة الموحّدة.

وفيه أيضاً فصل ينصّ على إنشاء مجلس تأديبي للموظّفين يتناول جميع إدارات الدولة، وهو مجلس دائم وواسع الصلاحيّات. إنشاء هذا المجلس بدل المجالس المؤقّتة ذات الصلاحيّة المقتصرة على كل وزارة بمفردها، انّما كان تطوّراً ضخماً في التشريعات الإصلاحيّة. ومجرّد إنشائه يحصر فيه وحده التدابير التأديبيّة بما فيها من أصول متّبعة أمام مجلس التأديب ومن تسلسل العقوبات ومن طرق المراجعة والدفاع عن النفس، وينفي كل طابع تأديبي وكل مفهوم الإدانة عن الهيئتين الموحّدتين. ولا بأس في أن نردّد أن الدليل على أننا لم نقصد من وراء إنشاء الهيئتين الموحّدتين، القضائيّة والإداريّة، إيجاد محاكم تدين القضاة أو الموظّفين، هو أننا فصلنا المجلس التأديبي للقضاة عن مجلس القضاء الأعلى الذي جعلنا منه هيئة قضائيّة موحّدة، وأوجدنا للموظّفين الإداريّين مجلساً تأديبيّاً عامّاً يتفرّغ للنظر بصورة دائمة في المخالفات التي يحال الموظّفون اليه بسببها. والمجلسان التأديبيّان اللذان ذكرناهما هما المحكمتان الصالحتان للمحاكمة والإدانة، لا الهيئتان الموحّدتان اللتان كان من شأنهما إعطاء القضاة والموظّفين الضمانة بأن لا دخل للإعتبارات السياسيّة والطائفيّة في رفع الحصانة ولا أريد بذلك أن أعصمها هي والحكومة عن كل خطأ.

وكانت القوانين الإصلاحيّة تنصّ على أن قرارات الهيئتين الموحّدتين، القضائيّة والإداريّة، ترفع الى مجلس الوزراء الذي يجب أن يبتّها سلباً أو إيجاباً في مهلة أسبوعين، وإذا لم يبتّها تعتبر نافذة.

صدر القانونان في شهري أيلول وتشرين الأول ١٩٦٥ واذا بالهيئة القضائيّة الموحّدة ترفع الينا قراراً بتاريخ ١٧ كانون الأول ١٩٦٥، يقضي بإنهاء خدمة إثني عشر قاضياً، بينهم رئيسا مجلس الشورى وديوان المحاسبة، ومعهما عشرة قضاة من ذوي المراتب العالية. كنت أنتظر طبعاً أن تتحرّك الهيئتان القضائيّة والإداريّة وأن تأتينا كل منهما ببضعة قرارات صرف بدون أن يكون لنا إطّلاع مسبق على مضمونها. أما قرار الهيئة القضائيّة، بهذه الضخامة وبتلك الأسماء، فأؤكّد انه كان مفاجأة لي. أظنّ أنه كان أيضاً مفاجأة لرئيس الحكومة، وكان آنذاك الرئيس رشيد كرامي. فاستدعينا رئيس مجلس القضاء الأعلى الأستاذ بدري المعوشي الى مجلس الوزراء. فقال إن هذه القرارات تعبّر عن اقتناع أعضاء الهيئة دون أن يذكر إذا كانت اتّخذت بأكثريّة الأصوات أو بالإجماع، ولم يقبل الإفصاح عن الأسباب التي أدّت الى هذه القرارات، ولو كان أدلى أمامنا بهذه الأسباب لكان جعل من مجلس الوزراء محكمة عليا. وهذا الموقف لرئيس مجلس

القضاء الأعلى كان يؤيّده وزير العدل، وكان آنذاك الأستاذ إميل تيّان، وهو رئيس سابق لمجلس القضاء الأعلى.

فكان الموقف في منتهى الدقّة وكنت شخصيّاً على صلات حسنة مع معظم القضاة الواردة أسماؤهم في قرارات الصرف. وكنت أدرس ما اذا كان أحدهم مؤهّلاً كل التأهيل ليكون مدّعياً عامّاً للتمييز. وقاض آخر كان رفيقي في مدرسة الحقوق ومن الذين أقدّر له علمه حقّ قدره، وآخر تشدّه اليّ علاقة النسب، وآخر أيضاً صهر أحد الوزراء البارزين وكنت اعتمد على رصيده في الأوساط الداخليّة والخارجيّة. وأعتقد أن سائر أعضاء الحكومة كان لهم اعتبارات مماثلة لما لي من اعتبارات، وكنّا جميعاً، وأنا بصورة خاصّة، أمام امتحان عسير. فعلى الصعيد المبدئيّ كان من الصعب جداّ أن نفضّل رأينا الشخصي على رأي الهيئة القضائيّة العليا. وعلى الصعيد المبدئيّ أيضاً، ماذا سيحلّ بسلطة مجلس القضاء، وحتى بالسلطة القضائيّة نفسها، اذا عطّلنا قرارات هامّة لأرفع هيئة قضائيّة في الدولة؟ ومن الناحية العلميّة، ما تراه يحلّ بثقة الناس بالقضاة المشار الى احتمال صرفهم؟ فالقرارات والمناقشات التي أثارتها أخذت تحتلّ الصفحات الأولى من الصحف. وتبيّن لنا أن مجلس القضاء الأعلى لم يستمع الى القضاة المعدّين للصرف، بحجّة أن القانون لا يفرض ذلك، وأن الموضوع ليس موضوع محاكمة بل موضوع إقتناع شخصيّ عند أعضاء الهيئة القضائيّة الموحّدة. فضلاً عن أن لدى الهيئة ملفّات سابقة لجميع القضاة ومستندات هي أحكام صادرة عنهم وهي تمدّ الهيئة القضائيّة بالعناصر الكافية للتقدير.

وفكّرنا، في وقت من الأوقات لو كان بالإمكان اعتماد حلّ وسط، وهو صرف القضاة الذين طلبت الهيئة القضائيّة الموحّدة صرفهم بالأكثريّة أمام المجلس التأديبي، ليحاكموا وفقاً لأصول المجلس التأديبي. وبذلك نكون قد قسّمنا من يطلب صرفهم الى فئتين. غير أن هذا التفكير اصطدم باعتبارات هامّة، منها سرّيّة المذاكرة والاقتراع ومنها ايجاد نوع من التناقض بين الهيئة القضائيّة الموحّدة وبين المجلس التأديبي.

كما أثير أيضاً اعتراض على صلاحيّة الهيئة القضائيّة الموحّدة لصرف كل من رئيسي محكمتين إداريّتين بدون تمثيل في الهيئة القضائيّة الموحدة وذلك عندما اتّخذت القرارات. وبعد ثلاثة أيام من البحث وافقنا على قرار الهيئة القضائيّة متحمّلين طبعاً مسؤوليّة هذا التطبيق القاسي للقوانين المذكورة.

وكانت حيثيّات القرار كما يلي:

«حيث تبيّن بعد الاستماع الى رئيس مجلس القضاء الأعلى أن الأسباب التي دعت الى إنهاء خدمات القضاة موضوع القرارات المشار اليها إنما هي في معظم الحالات محض مسلكيّة تتعلّق بممارسة المهمّات القضائيّة ولا تمسّ كرامة القاضي وشرفه.

وحيث أن تقدير النواحي المسلكيّة يعود في ما يخصّ القضاة، لمجلس القضاء الأعلى، لذلك وعملاً بالمادّة الثانية من القانون الاستثنائي رقم ٤٩/ ٦٥ تاريخ ٦/ ٩/ ١٩٦٥، قرّر المجلس الموافقة على قرارات مجلس القضاء الأعلى المشار اليها».

ولم تمض أسابيع حتى جاءتنا الهيئة الإداريّة الموحّدة بقرارات صرف تتناول أطبّاء ومهندسين وسفراء، فسرنا على الخطة نفسها التي كنّا اتّخذناها مع الهيئة القضائيّة العليا. وتوالت قرارات الصرف صادرة تارة من الهيئة القضائيّة وطوراً من الهيئة الإداريّة حتى تناولت ما يقارب ٢٥٠ موظفاً من جميع الوزارات وبمختلف الرواتب لأسباب مسلكيّة أو صحيّة أو غيرها. فأخذ الناس يعطون لقرارات الإصلاح مفهوماً بعيداً عن أسبابها وأهدافها، وهنا لي ملاحظة أحبّ أن أتوقف عندها قليلاً وهي أن الإنسان مزيج من الخير والشر. والفساد يتناولنا بشكل أو بآخر، غير أننا نحتاج ونتوق الى تبرير فسادنا بأسباب خارجة عنّا ولا علاقة لنا بها، ونفرح اذا استطعنا تجسيد هذه الأسباب في شخص أو أشخاص، فنعتقد أن في إبعادهم العلاج الشافي لأمراضنا.

ومثالاً على ذلك فإنّ المكلّف الذي يحاول أن يدفع دون ما يجب عليه للخزينة يشكو من الفساد كأنه عنصر خارج عنه، وكذلك المتقاضي الذي يسعى الى استمالة الحاكم، وكذلك التاجر الذي يتحرّر بشكل او بآخر من الرسوم الجمركية، وكذلك السياسي الذي لا يتورّع عن استغلال النفوذ، والمسؤول المتقاعس، كل هؤلاء يشكون الفساد وكأنّه لم يصدر عنهم، ويرتاحون الى تحميل سواهم المسؤوليّة. فانطلاقاً من هذه النظرة الى الأمور، لم يعد لأي صرف من الخدمة سوى مفهوم واحد، وهو مفهوم خاطئ يترجم بأن السلطات وضعت يدها على مصدر الفساد أو على أحد مصادره وإنه يجب أن تستمر العملية الى ما شاء الله، فيستأصل الموظّف تلو الآخر الى ما لا حدّ له. وفي هذا الجو، أصبح الإصلاح موضوع انتقادات عنيفة متناقضة من الذين صرفوا ومن الرأي العام الذي لم يقتنع او لم يشعر بأن الإصلاح أحرز أي تقدّم، وراح ينسى أنه تناول ما تناوله من قضاة وموظّفين.

إن هذا المفهوم للإصلاح الذي جعل منه إدانة وتطهيراً كان ظالماً للقضاة وللموظّفين المصروفين بما نسب اليهم من تهم دون أن يتاح لهم الدفاع عن أنفسهم. وكان ظالماً أيضاً

للإصلاح ذاته، الذي كان يهدف في الأساس الى التغلّب على تقاليد التساهل و«الخوشبوشيّة» مع القوانين من قبل المسؤولين والمواطنين على السواء.

كانت التدابير الإصلاحيّة تهدف، من جملة ما تهدف إليه، الى خلق التوعية عند الجميع، المصروفين من الخدمة وغير المصروفين، وفي الدولة على مختلف مستوياتها. فالحكّام الذين أقدموا على هذا النوع من الإصلاح، كان من الطبيعي أن يفرضوا على أنفسهم الإنضباط نفسه، ابتداء من ملء المراكز الشاغرة بموظّفين ذوي مستوى علمي وأخلاقي يبرّر الإصلاح تعيينهم، وانتهاء بمسؤوليّات الحكم على أنواعها. وكانت ديناميكيّة الإصلاح قد أوصلتنا الى إحالة مشروع قانون الى المجلس تطبيقاً للموادّ الدستوريّة التي تتعلّق بمسؤوليّة الرؤساء والوزراء. وهذا القانون الذي أرسلناه الى المجلس النيابي في أعقاب التشريعات الإصلاحيّة وتكملة لها وتبريراً كان ينشئ المحكمة العليا المنصوص عنها في الدستور لمحاكمة الرؤساء والوزراء.

هذا هو الإطار الحقيقي للإصلاح وهذه هي فلسفته. ومهما تكن الانتقادات التي وجّهت اليه وتناولته والأخطاء التي تخلّلته ككلّ عمل بشري، فمن الإنصاف القول إنه بدون نصوص استثنائيّة خارقة، لم (ولن) تكن تستطيع الدولة الإستغناء عن أحد موظّفيها، وذلك حسب الكلمة الشهيرة للنائب مارون كنعان: «إن أكبر رأس في الدولة لا يمكنه صرف حاجب».

هذه هي حقيقة الإصلاح.

ولم أكن يوماً مرتاحاً لأي ضرر أصاب أي قاض أو موظف. وقد حاولت أن أبدّل الأجواء التي كانت تهيمن على أوضاع المصروفين الى أن أشرح مفهومي للإصلاح. وشرحي، هنا، للأمور، إنما هو إسهام منّي في إظهار الحقيقة ولو بشكل رمزي.

أما المجلس التأديبي العامّ الذي كنّا قد أنشأناه، فتابعنا تنظيمه بموجب مرسوم صدر بتاريخ ٨ ايار ١٩٦٧، وأحلنا اليه جميع القضايا التي كانت لا تزال عالقة أمام المجالس التأديبيّة السابقة.

أخذ هذا المجلس على عاتقه متابعة الإصلاح عن طريق المحاكمة وفق الأصول المعروفة. وكان يصدر كل سنة مجلّداً يتضمّن ملاحظاته واقتراحاته وقراراته المعلّلة وهي تفوق المئة. وكانت تحتوي على حيثيّات واضحة وعقوبات تتسلسل حسب القضايا من تأخير التدرّج الى إنزال الرتبة والى الصرف من الخدمة والى العزل، منتهية بالعزل مع الحرمان من استرجاع الحسومات التقاعديّة.

وأذكر هذا التسلسل للعقوبات لا لإبراز نشاط المجلس التأديبي العامّ وعدالته وحسب، بل للتأكيد على الفارق بين هذا النوع من الإصلاح وهو الإدانة والمحاكمة والإصلاح الذي حاولنا تحقيقه عن طريق الهيئتين الموحّدتين، وكان نوعاً من رفع الحصانة.

ومهما يكن من أمر، فمن البداهة القول إن الإصلاح، ككلّ عمل بشري، لا يمكن أن يكون كاملاً وقد لا يخلو من بعض الأخطاء. اما الخطأ الفادح والذي يؤسف له فهو أن يفسّر البعض الإصلاح كأنه إدانة أو تطهير في وقت لم يسمح فيه للمصروفين بأن يدحضوا ما وجّه اليهم من انتقاد أو اتّهام. وقد يكون من حقّ كل من طاوله الإصلاح وحيل بينه وبين الدفاع عن نفسه أن يردّد كلمة تيموستوكل... أضرب ولكن اسمع!

٩

الإنجازات

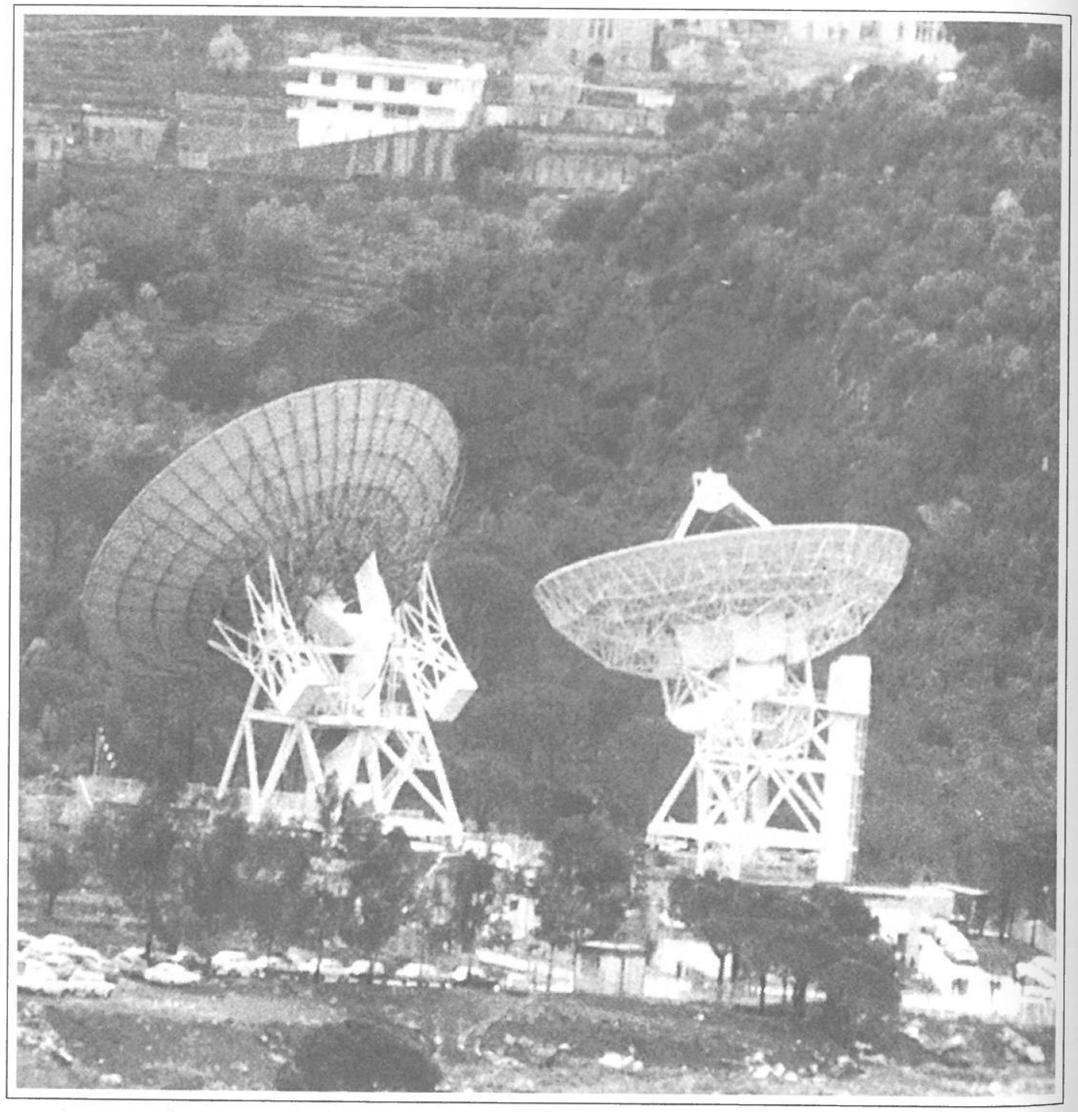

لا أتباهى بالإنجازات التي تحقّقت خلال السنوات الستّ من رئاستي، ولكنّي أعرف تماماً أن ذكرياتي هذه قد تكون إسهاماً في دراسة تاريخنا من كل نواحيه وفي كل حقبة، فضلاً عن أن هذه الفترة من التقدّم الإجتماعي والإقتصادي الممتدّة بين ١٩٦٤ و١٩٧٠، والداخلة في مسيرة لبنان نحو الأفضل، على الرغم مما تخلّلها من الصعاب والمخاطر والمآسي، تعطي الدليل القويّ على حيويّة هذا الشعب، وتبرّر آماله في مستقبل زاهر، يتبيّنه حتى من خلال الظلمات.

كل عمل من الأعمال التي تحقّقت، كان نتيجة تعاون وثيق بين عدد من دوائر الدولة، والقطاعين العامّ والخاصّ، إذ يفترض أن تكون عند المكلّفين تنفيذ كل مشروع ناجح، أسمى الصفات الأخلاقيّة، الى جانب الخبرة الجدّيّة في العمل. من هذه الزاوية، أنظر الى ما سأشير اليه من إنجازات، إذ إن حالة الدولة الماليّة كانت سيّئة بعض الشيء، وكان علينا أن نعوّض عن هذا النقص بثروتنا الأساسيّة الضخمة، ألا وهي الإنسان وقدرته وابتكاره.

ومثالاً على ذلك ما اقتضاه من نشاط وبذل مشروع محدود الحجم، وهو مشروع كورنيش سن الفيل وبناء الجسر الحديد كمرحلة أولى لهذا الكورنيش. كان النقاش حاداً بين الخبراء حول أنجع وأوفر الوسائل التي يجب اعتمادها لبناء هذا الجسر.

وقد كُلّف المهندس الكبير فريد طراد القيام بهذا المشروع، فنفّذه في أقصر وقت وبأرخص الأثمان، غير أن فصل الشتاء داهمنا قبل أن تكون قد أنجزت كل الاختبارات الفنّيّة التي من شأنها ضمان سلامة البناء والتنفيذ. وجاءني أحد الزوّار الأجانب ينتقد

بعض الأساليب المتّبعة معهم في الموضوع، فجاء المهندس طراد يعلن أنه قرّر أن يجلس هو وأولاده تحت الجسر عند فتحه للسير، مسقطاً بذلك كلّ انتقاد، وضامناً بحياته وحياة عائلته مسؤوليّة سلامة الأشغال.

مَن من الذين يمرّون على جسر سن الفيل يعرف الآن هذه الحادثة؟ غير أنني أعتقد أن مثل هذه الذكريات من شأنها أن تشدّد من عزمنا وكان من المتوقّع أن يغطّي استثمار المشروع الذي تمّ تمويله بالاتفاق بين الحكومتين اللبنانيّة والفرنسيّة خلال سبع سنوات، غير إن هذه التغطية تمّت في مدّة أقلّ من سنتين.

أما محطّة الأقمار الاصطناعيّة التي أنشأناها في العربانيّة والتي كانت تموّل نفسها بنفسها، فقد غطّت نفقاتها البالغة إثني عشر مليون ليرة خلال ثلاث سنوات، علماً بأن هذه المحطّة تمّ تمويلها من قبل البنك الحكومي الأميركي لمدّة ثماني سنوات.

وما يجدر ذكره أن محطّة الأقمار الاصطناعيّة في العربانيّة هي أوّل محطّة من نوعها أنشئت في الشرق الأوسط. وكانت مرتبتها تعتبر بين المحطّات الإثنتي عشرة الأولى في العالم. دشّنت هذه المحطّة في ٧ أيلول ١٩٦٩ برعايتي وبحضور معظم ممثّلي دوائر المواصلات السلكيّة واللاّسلكيّة في العالم.

وفي البداية وجّهت هذه المحطّة الى القمر الاصطناعي الذي يعمل فوق المحيط الأطلنطي والذي يغطّي جميع بلدان أوروبّا الغربيّة والأميركيّتين وذلك حتى تدشين الكابل البحري عام ١٩٧٠.

أما تدشين الكابل البحري، فقد حضره، بالإضافة الى الشخصيّات التي ذكرناها للتوّ، وزير البريد والبرق والهاتف الفرنسي والأمناء العامّون للإتّحاد العالمي للمواصلات السلكيّة واللاّسلكيّة.

وبعد تدشين مشروع الكابل البحري الذي خصّص استثماره لبلدان أوروبّا وأميريكا، وجّهنا محطّة العربانيّة الى القمر الذي يعمل فوق المحيط الهندي والذي يغطّي البلدان العربيّة وأوستراليا وجميع المناطق الآسيويّة. وهذه الأقمار يقع كلّ منها على علو ٤٠ ألف كلم عن سطح الأرض، مغطّياً ثلث مساحة الكرة الأرضيّة.

وكان يوجد ثلاثة أقمار إصطناعيّة في العالم، وهي الأطلنطيكي، الهندي، والهادي وكان يعود استثمارها لمؤسّسة عالميّة تضمّ ٨٠ دولة بما فيها لبنان.

وفور استثمار هذين المشروعين، الكابل البحري ومحطة العربانيّة، أصبح لبنان يحتلّ مركزاً مرموقاً في حقل المواصلات السلكيّة واللاّسلكيّة في العالم. أما الدراسات

العائدة لإنشاء كابلين إضافيّين، بيروت-الإسكندريّة وبيروت-قبرص، فقد وافق عليها مجلس الوزراء في عهدي، وقد دُشّنت فعلاً سنة ١٩٧٢-١٩٧٣ وذلك في عهد الرئيس سليمان فرنجيّه.

ولنا كلّ الثقة بأن يواظب لبنان على السير في هذا المجال، على الرغم من كل الصعاب، كي يبقى على اتّصال مباشر بالعالم، مع العلم بأن الكابل البحري يعطي الخزينة سنوياً على الأقلّ عشرين مليون ليرة ربحاً صافياً، ومحطّة الأقمار الإصطناعيّة تعطيها على الأقلّ تسعة ملايين ليرة.

والعطل الذي أصاب ويصيب مواصلاتنا الداخليّة بسبب الأحداث، قد يحوّل الأنظار أحياناً عن مدى التقدّم الرائع الذي وفّره لنا في المواصلات الخارجيّة، كل من الكابل البحري ومحطّة الأقمار الإصطناعيّة. والإنسان سرعان ما ينسى وقليلون فقط يذكرون ما قبل سنة ١٩٧٠، أي قبل تدشين المشروعين المذكورين، حيث لم يكن لدينا سوى ستّة خطوط للمخابرات مع العالم. فكنا نسجّل طلب المخابرة قبل أيام وأحياناً قبل أسابيع. والآن صار في وسعنا إجراء أكثر من ثلاثمائة مخابرة في آن واحد بيننا وبين كل أنحاء العالم، ومعظم هذه المخابرات آلياً.

إن مشروع الكابل اجتاز مراحل قد يكون من المفيد التذكير بها. كان الأستاذ كمال جنبلاط، إبّان وجوده على رأس وزارة الأشغال العامّة والبرق والبريد سنة ١٩٦٦، قد عيّن لجنة لدرس إمكان إنشاء الكابل. وبتاريخ ١٦ آب ١٩٦٧، وضعت اللّجنة تقريرها مشدّدة على مصلحة لبنان في تنفيذ هذا المشروع، ومفضّلة لمحطّة إيصال الكابل من الوجهات الفنّية والماليّة والاستثماريّة، مدينة مرسيليا على مدينة كتانزارو الواقعة في آخر حدود إيطاليا. وبيّن أهل الفنّ في تفضيلهم مرسيليا على كتانزارو، أن كلفة الكابل يجب أن تضاف اليها نفقات ترانزيت عبر إيطاليا، للوصول الى بلدان كفرنسا وإنكلترا وسويسرا وألمانيا حيث تقوم مواصلاتنا الأساسيّة، فضلاً عن أن سلامة المواصلات البحريّة مضمونة أكثر من سلامة المواصلات برّاً. وبما أن تبنّي نظر اللّجنة قد تمّ في آب ١٩٦٧، فقد تمكّن الجانب اللبناني من أن يعقد مع الحكومة الفرنسيّة بتاريخ ١٤ تشرين الثاني ١٩٦٧، أي في عهد الجنرال ديغول، بروتوكول تعاون إقتصادي ومالي وضع لعدّة مشاريع منها مشروع كابل بيروت-مرسيليا الذي خُصّص له عملياً ثلثا الاعتمادات الملحوظة.

وفي كانون الثاني ١٩٦٨ أحالت حكومة الرئيس كرامي مشروع قانون على مجلس

النوّاب بالترخيص لها في تنفيذ كابل بيروت–مرسيليا بالإشتراك مع فرنسا. وفي نيسان ١٩٦٨، عندما كان عبدالله اليافي رئيسا للوزراء، أقرّ مجلس النوّاب القانون بعد أن أدخل عليه بعض التعديلات. وهذا القانون قد مكّن الدولتين من تأسيس شركة بينهما، وهي شركة دوليّة مكلّفة تنفيذ المشروع الذي أنجز بإشراف الدولتين المتعاقدتين، وتمّ التدشين بحفلة ذكرناها في ما سبق.

وبعد قليل من انتهاء ولايتي، وكنت آنذاك في نيويورك أمثّل رئيس الجمهوريّة الرئيس فرنجيّه في دورة إستثنائيّة للأمم المتّحدة، شنّت عليّ حملات غايتها تصفية بعض الحسابات السياسيّة معي. ومن هذه الحملات ما تناول مشروع الكابل البحري.

أذكر هذه الحادثة، لا لشيء إلاّ للتدليل على إمكان إطلاق أيّة شائعة ولو لمدّة قصيرة ضدّ أي مشروع وأي منطق.

لقد أشيع، مثلاً، أن تدشين الكابل لم يكن تدشيناً حقيقيّاً للكابل البحري، بل أنه جرى بواسطة محطّة الأقمار الإصطناعيّة. ولم يفصح مطلقو الإشاعة عن الغاية من هذه التمثيليّة، وكيف تستطيع الحكومة الفرنسيّة أن تشترك فيها. وما هي الغاية من استباق التدشين الحقيقي الذي كان يجب أن يتمّ في الوقت المحدّد؟

وسرت شائعة تقول أن الكابل كان يجب أن يصل الى إيطاليا لا الى فرنسا.

ولم يتوقّف مروّجو الشائعة لا عند تقارير الخبراء، ولا عند حقيقة راهنة وهي أن قصر المسافة البحريّة بين لبنان وإيطاليا، يعوّض عنها طول المسافة البرّيّة بين إيطاليا وسائر المدن الأوروبّيّة، لاسيّما باريس ولندن. حتى أن بعضهم جاء يقول إن الكابل البحري بكامله ليس سوى تشغيل كابل قديم كان موجوداً منذ عشرات السنين وبغير اتّجاه وليس له شأن يذكر. ولم يتوقّف مروّجو الشائعة عند كون الكابل الجديد من أحدث ما صنع وآخر ما أنتجه العلم والتقنيّة.

هذا مع الإشارة الى أن أوّل إتّصال هاتفي بواسطة كابل بحري، جرى في عام ١٩٥٧ وذلك بين الولايات المتّحدة وإنكلترا، وكان لسعة ٣٦ خطّاً فقط.

وفي وقت من الأوقات وبعد مؤتمر صحفي عقدته، فكّرت بإقامة الدعوى على بعض الصحف التي نشرت هذا الشائعات. فكرت بإقامة الدعوى لا للدفاع عن نفسي بل لشرح أهمّيّة إنجازاتنا. فاستشرت في الموضوع أحد أصدقائي، فطلب منّي العدول عن هذه الفكرة قائلاً: «هل تستطيع إثبات وجود الكابل وهو تحت البحر؟»، فأجبت: «إذا كان الشكّ قد وصل الى هذا الحدّ، فمن الأفضل حقّاً أن أترك للزمن أن يفعل

فعله!».

وتجسّد عامل الزمن بالعشرين مليون ليرة التي تقبضها الخزينة سنويّاً من استثمار الكابل والتسعة ملايين التي تجنيها من الأقمار الإصطناعيّة. غير أن ما بقي لي من هذه القصّة هو عبرة نابعة عن ضعف الحجج أحياناً عند من يكون مقتنعاً كل الإقتناع بسلامة موقفه.

وأعطي مثلاً على ذلك ما جرى لي مع أحد الخبراء البارزين من الهيئة التي نفّذت مشروع الكابل. سألته من قبيل التجربة: «كيف يمكننا ان نثبت أن الكابل البحري موجود حقيقة تحت البحر؟». فتعثّر بجوابه وقال: «ربما كان بالإمكان سبر غور أعماق البحر للتثبّت من وجود الكابل»، وقلت: «كيف تستطيع القيام بمثل هذا الكشف؟»، قال: « من الممكن عند الاقتضاء، إستعمال إحدى البواخر المخصّصة لوضع الكابل وتسمّى بواخر «cabliers». قلت: «ومتى تستطيع طلب هذه البواخر؟»، قال: «سنسعى في طلب باخرة من هذه البواخر»، فأجبت: «هل ندعو الصحفيّين وغير الصحفيّين الى رحلة في البحر؟». وكاد الحديث يطول بنا لو لم يتدخّل أحد الحاضرين وكان موظّفاً في البرق والبريد ليقول: «لسنا بحاجة الى كل هذه الوسائل لإقناع الناس بوجود الكابل وبفوائده الكثيرة: يكفي القول إنه منذ إنشاء الكابل، وهو يحتوي ١٢٠ خطّاً، قد اشترت معظم خطوطه دول وشركات عالميّة لها من الخبرة ووسائل التقنيّة ما يمكّنها تماماً من معرفة كل شيء عن الكابل، وقد دفعت ثمن الخطوط نقداً. إن الشركة الأميركيّة الشهيرة أ. ت. ت. قد اشترت ٢٠٪ من خطوط الكابل، أي ٢٤ خطّاً، وكذلك وزارات المواصلات الأوروبّيّة مثل فرنسا اشترت ٤٠٪، أي ٤٨ خطّاً، بريطانيا العظمى ١٠٪، أي ١٢ خطّاً، ألمانيا الغربيّة ١٠٪، أي ١٢ خطّاً، سويسرا وإيطاليا ١٢ خطّاً لكلّ منهما وتوزّعت باقي الخطوط على هولندا وبلجيكا وشركات التلكس والتلغراف الأميركيّة».

ألا تكفي هذه الأدلّة وهذه الأرقام لإقناع الناس؟

لا أذكر هذه الحادثة إلاّ لألفت الإنتباه الى أن بعض التهجّمات والتهم تؤثّر أحياناً في العقول، الى حدّ شلّ كل منطق عفوي والتنكّر لأبسط البديهيّات.

ثم هناك الأهراء التي تمّ تنفيذها وجرى تدشينها سنة ١٩٧٠. وقد بلغت كلفتها ١٨ مليون ليرة، وتمّ تمويلها من ريعها قبل سواها من المشاريع التي ذكرت. هذه الأهراء التي أدّت للبلاد الخدمات الجلّى وعادت عليها بالنفع العميم... وبناؤها الشاهق لا يزال

قائماً في مرفأ بيروت برحمة من الله عزّ وجلّ. أليس من فوائد هذه الأهراءات أنها تتيح التخزين والمحافظة وفي أحسن حال على كمّيّة من الحبوب تبلغ ٤٠٪ من استيرادنا السنوي؟ أليست هي التي وفّرت للّبنانيّين أثناء الأحداث حاجتهم من الحبوب؟ أوَليس من حسناتها أيضاً أنها تستطيع تفريغ عشرة آلاف طنّ يومياً من الاستيراد، عوضاً عن ألف طنّ، مخفّضة هكذا أسعار النقل، بحيث أنها مكّنت البواخر الكبيرة من الرسو في مرفأ بيروت بدون أن تشغل أكثر من ١٠٪ من مساحة المرفأ.

وإذا تركنا الأرقام تتكلّم، سمعناها تقول إن الأهراء خزّنت سنة ١٩٧٧، ما يقارب ٧٠٠ ألف طن من القمح ومن سائر الحبوب، كالذرة والسوجا. وإن الربح الصافي لاستثمار الأهراءات كان في سنة ١٩٧٩ ثلاثة ملايين ليرة. أما ما وفّرته من أرباح في أشغال المرفأ، ولتمكين البواخر الكبيرة من نقل البضاعة الى بيروت، فهو يقدّر بخمسة ملايين ليرة، وهناك حسابات أخرى لأرباح مباشرة وغير مباشرة وفّرتها الأهراءات للدولة، تجعل الخبراء يقدّرون أنّ الأهراءات تعيد الى الدولة، كل سنتين، ثمن كلفتها.

لا شكّ في أن الظرف غير مؤاتٍ الآن لنذكر بالتفاصيل، وعلى سبيل إرضاء النفس غير ما ذكر من الأعمال ومن المشاريع. غير أنّ من المفيد، على الصعيدين الإقتصادي والإجتماعي وعلى الصعيد السياسي أيضاً، أن أقول أن لبنان، في السنوات الستّ التي مارستُ فيها رئاستي، كان يضع في طليعة اهتماماته، المشاريع التي من شأنها أن توفّر مزيداً من العدالة بين اللبنانيّين. والدليل على ذلك، أنّ التيّار الكهربائي كان قد وصل أثناء رئاستي الى ألف قرية من أصل ألف وخمسماية، مكمّلاً بذلك إنارة مزيد من قرى لبنان.

لقد حرصنا على وضع تشريعات الضمان الاجتماعي موضع التنفيذ في مراحلها الأولى وعلى تحضير المراحل الأخيرة منها وكل ذلك بتأنّ ونجاح.

كما أنّنا كنّا في السنوات الستّ قد ضاعفنا من إنتاج الطاقة الكهربائيّة، إذ زاد الإنتاج من ٧٠٠ مليون كيلوات/ ساعة الى مليار و٤٠٠ مليون. وهناك أيضاً ١٥٠٠ قرية كانت قد وصلتها مياه الشفة، نصفها خلال السنوات الستّ الأخيرة. ولا نقول شيئاً هنا عن اهتمامنا بنشر المدارس، وزيادة عدد المعلمين وإنشاء مبنى للجامعة اللبنانيّة، مبتدئين بما كان الأكثر إلحاحاً، وهو كلّيّة العلوم. هذه الأعمال وغيرها أذكرها كي لا أترك في الأذهان أن الدولة اللبنانيّة لم تكن في أيّة مرحلة من مراحل حياتها الهادئة والطبيعيّة، الاّ في طليعة الدول المتقدّمة في هذا المضمار.

كما أرى أيضاً انه من الضروري، في الظروف القاسية التي نمرّ بها، أن نتطلّع الى الغد بثقة بالله وبأنفسنا، وبتعاون بين جميع اللبنانيّين على اختلاف مذاهبهم وبتعاون أيضاً بينهم وبين الدولة.

***

لا شكّ أنّ أشدّ الإنجازات سطوعاً هو اكتشاف مغارة جعيتا وتحويلها الى مركز أثري وسياحي.

وكان الهدف أن تصبح المغارة المكان المفضّل لسماع ومشاهدة كل إبداع يشمل الموسيقى والأزياء والسينما والنحت والرسم.

وسارعت الصحافة العالميّة تخصّص صفحات كاملة لما استطاع المجلس الأعلى للسياحة في لبنان تنفيذه بدقّة وروعة جماليّة داخل مغارة جعيتا، حتى تكون متأهّبة لاستقبال أرباب الموسيقى والمسرح والسينما العالميّين.

ومن الأكيد أن مغارة جعيتا هي تحفة اقتران الطبيعة والفنّ وتناسقهما، وهي، حقّاً، المثال على ما يستطيع لبنانيّو هذه الأيّام تقديمه من أعمال خالدة على مدى الأجيال.

والمغارة ليست مركزاً سياحيّاً وحسب، بل هي، قبل كل شيء، مغارة إشعاع ثقافي وشهادة واضحة على ما يحوي لبنان من سحر مشهد وقيمة إنسانيّة.

الجدير بالذكر أن تصميم المشروع المتعلّق بالمغارة مدين الى حدّ بعيد للشيخ ميشال الخوري والسيّدة ناديا ديزيريه كتّانة.

ولا بد لمغارة جعيتا من أن تتربّع على عرش الجمال والخلود الى جانب بعلبك وجبيل وصيدا وصور.

١٠

بنك إنترا

لا بدّ لي في مطلع الحديث عن قضيّة بنك إنترا من أن أؤكّد مرّة ثانية أن ثمّة أحداثاً أراني مسوقاً الى سردها لما لها من تأثير على الاقتصاد اللبناني وعلى تاريخ لبنان من غير أن أغفل أيّ عنصر من عناصرها. وحرصي على الحقيقة لا يماثله الاّ حرصي على عدم المسّ من قريب أو بعيد بأي شخص من الأحياء أو الأموات، وحرصي على سرد الأحداث التي رافقتها شخصيّاً سرداً مجرّداً عن كلّ تحيّز أو هوى في موضوع احتلّ واجهة الأحداث في لبنان – وكان من أهمّ المواضيع التي عالجتها أثناء رئاستي بتوفيق من الله جلّ جلاله، مما أتاح لي وللحكومة مجابهة المحنة والتغلّب عليها، آخذاً منها، كما سبق وذكرت، منطلقاً لعمل إصلاحي لا نزال نعيش نتائجه الحسنة والخيّرة.

وأنتقل الآن الى مرحلة من مراحل ولايتي، تخلّلتها هزّة مصرفيّة كادت تؤدّي الى نكبة ماليّة واقتصاديّة لو لم تتصدّ الحكومة لها. وقد جعلت من هذا الحدث منطلقاً للقيام بعمليّة إصلاحية واسعة النطاق لتنقية الوضع المصرفي ولتعزيز ثقة اللبنانيّين والأجانب به.

في تشرين الأوّل من ١٩٦٦ إنهار ما سمّي بإمبراطوريّة إنترا الواسعة، لأسباب عديدة، على رأسها السبب الرئيسي لانهيار كل إمبراطوريّة ألا وهو اتّساعها، وبالتحديد سرعة هذا الإتّساع مع ما يرافقه من مغامرات ناجحة في بعض الأحيان وفاشلة في بعضها الآخر وخطرة في كلّ الأحيان. إذ تكفي كبوة واحدة للقضاء على كلّ ما سبق من نجاح. فكيف بالحال إذا تعدّدت الكبوات؟ أريق حول هذه القضيّة الغزير الغزير من الحبر، حتى إنّي وأنا أتطلّع أمامي، أجد الملفّات والتقارير العائدة الى هذه

الهزّة وآراء الخبراء وأحكام القضاء والتعليقات والدراسات والكتب تلالاً وأكواماً. ومهما يكن من شيء فإني سأقصر كلامي الآن على النواحي الأساسيّة دون التعرّض لكل تفاصيل قضيّة بنك إنترا.

لقد قالوا إنّ إنترا ذهب ضحيّة مؤامرة. وما أكثر الحديث عن المؤامرات في مثل هذه المحن. وهناك حديث أيضاً عن المزاحمة الشديدة والحملات المغرضة! وهي مخاطر طبيعية عاديّة لا بدّ أن تتحسّب لها كل مؤسّسة ناشطة.

وحتى أن الحديث عن أساس الموضوع وهو ما يتعلّق بالموجودات والديون، فإن الجدل لا يزال قائماً حتى اليوم وقلّما رأيت في حياتي حقائق تنقلب على عكسها ويتبوّأ هذا العكس الصدارة في الأحاديث والتعليقات كما رأيت في قضيّة إنترا. ولم تنج الدولة، طبعاً، وكالعادة، من انتقاد هذا وذاك، لأنّها الفريق الأضعف في مثل هذه الأحوال... وهذا شيء طبيعي.

وكانت الرواية الأكثر رواجاً في وقت من الأوقات، ومن حيث الطعن بالدولة، هي إنني استدعيت في صيف ١٩٦٦ السيد يوسف بيدس، لأطلب منه تمويل مشاريع تنمية غايتها المساعدة على ازدهار الإقتصاد اللبناني وبواسطة إنترا، بدلاً من المؤسّسات الأجنبيّة. ولمّا وافق بيدس على هذا الطلب وبدأ يودع أسهمه البنك المركزي للحصول على المال اللازم، انطلقت الشائعات تتحدّث عن وضعه المالي المهزوز. حينذاك أسرع المودعون الى سحب ودائعهم من إنترا، ولم يتمكّن البنك من مواجهة كل هذه السحوبات.

أمّا الحقيقة فكانت غير ذلك، لا بل عكس هذه الرواية تماماً. فقد كان السيد يوسف بيدس قد طلب موعداً لمقابلتي في النصف الثاني من آب ١٩٦٦، وبالتحديد في ٢٣ منه، وفق ما هو مدوّن في مفكّرتي أثناء الرئاسة. إستغرقت المقابلة نصف ساعة، من ١١,٣٠ الى ١٢، كسواها من المقابلات العاديّة في ذلك النهار. وعرض لي السيد بيدس أن لديه إمكانات ضخمة سيضعها في خدمة الإقتصاد الوطني وفي سبيل تنفيذ مشاريع التنمية إذا أمدّه البنك المركزي بما يحتاج اليه من مال وذلك لقاء إيداعه مصرف لبنان ما يملكه إنترا من اسهم. وبدا لي أن الموضوع يتلخّص بأن السيد بيدس يطلب من الحكومة أن تراجع البنك المركزي لتسليفه الأموال لقاء ضمانة وهي إيداع البنك المركزي ما لديه من أسهم. فأجبت أن القضيّة لا تتعلّق بي، إذ إن حاكميّة مصرف لبنان، وفق القانون اللبناني والأعراف الدوليّة، تتمتّع باستقلال ذاتي تجاه الحكومة في تعاملها مع

المصارف. ولمّا حدّثني السيد بيدس عمّا تصطدم به عملية التسليف على الأسهم من عقبات، أجبته بأنني سأتشاور في الموضوع مع رئيس الحكومة ووزير الماليّة، الذي كان آنذاك الرئيس عبدالله اليافي. واستوضحت أنا والرئيس اليافي تصرّف البنك في مثل هذه الحال، أي طلب استلاف أموال مقابل ضمانة الأسهم، فكان الجواب أن مجلس الحاكمية، أي الحاكم ونوّابه، قد اتّخذ قراراً قبل مدّة، دفاعاً عن الليرة اللبنانيّة، بالإقلال من عمليّات التسليف، خصوصاً لقاء إيداع الأسهم. وهذا القرار قد أتّخذ تصدّياً للتضخّم المالي الذي من نتائجه إضعاف القيمة الشرائيّة لليرة اللبنانيّة.

أمّا السيّد بيدس فلم ينتظر جوابي، بل سافر الى فرنسا معلناً انه سيعود الى لبنان بعد مدّة. ولم يعد السيد بيدس خلال هذه المدّة ولا بعدها. وفي منتصف أيلول، أعلمني مدير عام غرفة الرئاسة، الأستاذ الياس سركيس، أن موفداً خاصّاً جاء من قبل بيدس طالباً المساعدة الفوريّة من الحكومة ومن البنك المركزي. وكان الوضع قد انقلب تماماً. فالمال المطلوب لم يعد لتمويل المشاريع اللبنانيّة بل لإنقاذ إنترا. وقدّم الطلب شفويّاً وبسرّيّة تامّة وإلحاح شديد. فاستغربت هذا التبدّل في الموقف وراجعت الرئيس اليافي وهو وزير الماليّة فقدّرنا خطورة الوضع، الاّ أن موقفنا الطبيعي كان أن يعود بيدس ليدرس الأمر مع المراجع الماليّة المختصّة، لاسيّما وإنه الوحيد المطّلع على قضايا مصرفه، وذلك ما كان يعرفه الناس كلّهم حتى قبل أن يضع الخبراء والقضاء اليد على القرار المتّخذ من مجلس الادارة في ٢٥/ ٥/ ١٩٦٤. وبهذا القرار يعطي مجلس الإدارة لرئيسه السيد يوسف بيدس أوسع الصلاحيّات ومنها المساهمة في إنشاء شركات ماليّة وتجاريّة الى الحدّ الذي يراه مناسباً. وهذا القرار بحدّ ذاته يعتبر مخالفة كبيرة لكل الأعراف والأنظمة المصرفيّة في العالم ولقانون النقد والتسليف في لبنان، وكان من شأنه أن يمهّد لمأساة إنترا. أوحى الينا بهذا الموقف الحذر عاملان: ١) تبدّل وضع بيدس فجأة من عرض لتمويل مشاريع الدولة الى طلب النجدة. ٢) خوفنا من أن يتصرّف السيد بيدس شخصيّاً في الخارج بالمال بدلاً من أن يغطّي به عجز مؤسّسته ويكون في متناول المودعين والدائنين، ونكون بذلك زدنا عجز إنترا وفرّطنا في أموال البنك المركزي التي هي ملك اللبنانيّين.

وما كان يزيدنا اقتناعاً بصحّة موقفنا هذا: هو أوّلاً، ما كنّا نسجّل من تغييرات في مقدار المبالغ التي كان يطلبها مندوب بيدس. فهي تارة في حدود الستّين مليون ليرة وطوراً في حدود الثلاثين مليون ليرة، فتصعد وتهبط دون أيّ مبرّر واضح. ثانياً، ما

كان يُعطي لنا أسباب متنوّعة ومتناقضة عن غياب يوسف بيدس ومن مواعيد مختلفة عن تاريخ عودته، كل ذلك دون أن يظهر أي واحد من أعضاء مجلس إدارة إنترا، أنه يعرف أو يتحسّس أياً من المشكلات او المصاعب التي يتعرّض لها البنك. وهكذا كان أيضاً شأن من كان من أعضاء مجلس إدارة إنترا أو من مستشاريه وزيراً سابقاً أو نائباً يحضر الى القصر الجمهوري في الساعات المخصّصة لاستقبال الوزراء والنواب. ولم يكن بإمكاني أن أفشي ما عندي من تساؤلات أو شكوك حتى لا أتسبّب بانتشار الخبر الخطير أو أعجّل فيه.

وفي أواخر أيلول ١٩٦٦ وأثناء انعقاد اجتماعات صندوق النقد الدولي في واشنطن، وكان يحضره ممثّلون عن جميع البنوك المركزيّة في العالم الى جانب عدد من رجال المال، إتّصل السيد يوسف بيدس بنائب حاكم البنك المركزي اللبناني وقال له، إنه يطلب من البنك المركزي تسهيلات ماليّة مقابل كل ما أسدى من خدمات الى الإقتصاد اللبناني. فأجاب نائب الحاكم إنه ملزم بقوانين صارمة، وعلى كل سيعود بسرعة الى لبنان للتشاور مع مجلس الحاكميّة حول ما يمكن إسداؤه من عون الى بنك إنترا.

وفي الواقع، عاد نائب الحاكم السيد أوغورليان الى بيروت واستقبل فوراً ممثّلي بنك إنترا الذين كانوا قد تبلّغوا بعض المعلومات والتعليمات من السيد يوسف بيدس وعقد معهم، بناء على طلبهم في ٥ تشرين الأول ١٩٦٥، وبعد موافقة مجلس الحاكميّة، إتّفاقيّة لتسليف بنك إنترا المبلغ المطلوب وتحدّد آنذاك بـ ١٥ مليون ليرة لبنانيّة. واضطرّ المسؤولون عن البنك المركزي لعقد هذه الإتّفاقيّة ورغبة منهم في مساعدة إنترا، الى تجاوز بندين من نظام إعطاء تسليفات على الأسهم، إذ إن أحد شَرْطَيْ هذه العمليّة هو أن يبرز المصرف، طالب السلفة، قراراً خاصّاً من قبل مجلس إدارته، يعطي بشكل صريح لرئيسه حقّ عقد إتّفاق مع البنك المركزي. والشرط الآخر هو أن يقدّم الطلب مرفقاً ببيان موقّع عليه في اليوم نفسه، ويكون رئيس المصرف ومديره العامّ ومراقبو الحسابات قد وقّعوا على صحّة هذا البيان.

تمّت الإتّفاقيّة في الخامس من تشرين الأول سنة ١٩٦٦، وبدأت عمليّة تسليم الأسهم من قبَل إنترا مقابل سحب شيكات من هذا البنك على البنك المركزي في حدود ١٥ مليون ليَرة.

هناك من قال إن عملية تسليم الأسهم خلقت الذعر بين صفوف المودعين، ممّا أدّى

الى عجز بنك إنترا. والصحيح إن عجز البنك كان سابقاً للإتّفاقيّة ومسبّباً لها. ثم إنه كان من الثابت أنّ سحوبات الودائع من فروع بنك إنترا في العالم بدأت في منتصف سنة ١٩٦٦، حتى أنّ صغار المودعين في لبنان راحوا يسحبون ودائعهم منذ ٣ تشرين الأوّل (أي قبل الإتّفاقيّة). فإذا كانت عمليّة تسليم الأسهم من بنك إنترا الى البنك المركزي قد شاعت وزادت في ذعر المودعين، فمن الظلم تحميل موظّفي البنك المركزي مسؤوليّة إنتشار الخبر. ومن السخافة أيضاً ردّ عجز إنترا الى هذه الفترة مع أن الحقيقة هي أن العجز يعود فعلاً الى أسباب جوهريّة سابقة.

وفي الفترة الممتدّة من ٣ الى ١٤ تشرين الأوّل بلغ مجموع السحوبات من بنك إنترا عشرات الملايين.

وأخذ أعضاء مجلس الإدارة، وعلى رأسهم السيد نجيب صالحة الذي كان قد انتخب لمنصب رئيس المجلس بغياب الرئيس الأصيل، يلحّون على السيد بيدس لكي يحوّل لهم ما يستطيع تحويله من مبالغ في سائر فروع البنك، لاسيّما في نيويورك. إلاّ أنّ هذه الأموال كانت قد جمّدت أو سحبها أصحابها. وفي الوقت نفسه كانوا يلحّون عليه بالعودة فكان ردّه الاستمرار في التنقّل بين نيويورك وباريس دون تلبية الطلب الموجّه اليه للحضور الى بيروت.

وسأروي هنا واقعة غريبة رغم انها لا تقدّم ولا تؤخّر كثيراً في مجرى الأحداث. إلاّ أنها دليل على جهل كبار المسؤولين في إنترا لأوضاع البنك. فنجيب صالحة ويوسف سالم اللذان كانا قد فاوضا البنك المركزي لعقد الإتّفاقيّة المذكورة جاءا الى القصر الجمهوري في ١١ تشرين الأوّل وفي الساعة المخصّصة لمقابلات النوّاب قائلين لي: «إن وضع بنك إنترا على ما يرام وإن المبلغ سيعاد الى البنك المركزي بعد مدّة قصيرة». وهذا ما قالاه أيضاً لنائب حاكم البنك المركزي وربما أيضاً لمدير غرفة الرئاسة الأستاذ الياس سركيس. وعليّ أن اكرّر إن هذه الواقعة لم يكن لها تأثير على مجرى الأمور. إلاّ أنها، كما قلت سابقاً، تدلّ دلالة واضحة على الجوّ الذي كان يعيش فيه المسؤولون الكبار في إنترا.

بقيت أحوال بنك إنترا تتخبّط في خضمّ هذه التناقضات وهذا الغموض حتى نهار الجمعة ١٤ تشرين الأوّل إذ تجمهرت حشود المودعين أمام فروع البنك في بيروت مطالبين بأموالهم ولكن عبثاً. وتمركزت قوّات الدرك أمام المصرف للحؤول دون أعمال العنف. أما المسؤولون عن إنترا فبعد أن كانوا قد استنفدوا الخمسة عشر مليون ليرة

المعطاة لهم من البنك المركزي، تجاوزوا المبلغ ومضوا في سحب الشيكات على البنك المركزي حتى بلغت قيمة الشيكات الجديدة ٨ ملايين ليرة إضافيّة، فلم يستطع البنك المركزي أن يتجاوب مع هذه التجاوزات.

ونهار الجمعة ١٤ تشرين الأوّل بالذات إتّصل بي أحد مستشاري بنك إنترا الدكتور رفيق نجا الذي كان زميلاً لي في إحدى الوزارات على عهد الرئيس شهاب وبقي صديقي في ما بعد، وقال لي إنه يطلب منّي موعداً مستعجلاً ليحدّثني عن موضوع خطير جدّاً وهو موضوع بنك إنترا.

إستقبلته فوراً. فأطلعني على خطورة الوضع الذي كان يجهله تماماً قبل ساعات على الرغم من كونه مستشاراً للبنك ووزيراً سابقاً للإقتصاد. فطلبت من رئيس الحكومة الدكتور عبدالله اليافي ومن نائب حاكم البنك المركزي ومن المدير العامّ لغرفتي الأستاذ الياس سركيس أن يحضروا الإجتماع بيني وبين الدكتور نجا. وفي نهاية الإجتماع دعوت مجلس الوزراء للإنعقاد. فانعقد في الساعة الرابعة بعد ظهر الجمعة في ١٤ تشرين الأوّل. وحضر الإجتماع رئيس مجلس إدارة البنك بالوكالة السيد نجيب صالحة يرافقه مستشار إنترا الدكتور رفيق نجا. فقدّم السيّد نجيب صالحة موازنة موقّعة من الموظّفين المكلّفين حسابات البنك بمن فيهم مفوّضو المراقبة.

وسُئل السيد صالحة عن المبلغ الذي يحتاج اليه البنك لصدّ الهجوم الذي تركّز عليه، فلم يستطع الإجابة على هذا السؤال بصورة قاطعة وقال إن البنك قد يحتاج الى مئة أو الى مئتين أو الى اربعمئة مليون ليرة لبنانيّة. وبعد الإطّلاع على الموازنة التي قدّمها طُلب اليه توقيعها فرفض ذلك مدّعياً عدم الصلاحيّة!

وما قاله السيد نجيب صالحة أمام مجلس الوزراء ذكره في كتابه الدكتور عصفور، ممثّل إنترا لدى جمعيّة المصارف وردّده السيد صالحة بالوضوح نفسه أمام محكمة التجارة في ١٢ كانون الأوّل ١٩٦٦ برئاسة القاضي عبد الباسط غندور، كما سيأتي الحديث عنه.

وألخّص الوضع الذي جابهناه في مساء الجمعة يوم ١٤ تشرين الأوّل عند توقّف إنترا عن الدفع بما يلي:

١. بنك رئيسه يوسف بيدس غائب. وهو الوحيد المطّلع على أوضاعه ويرفض الحضور الى لبنان لمواجهة الحقائق وتحمّل المسؤوليّات.

٢. بنك له موازنة يمتنع رئيس مجلس إدارته بالوكالة عن توقيعها ويعلن هذا

الإمتناع أمام مجلس الوزراء.

٣. بنك يطلب من البنك المركزي، أي من الأموال العامّة، مبلغاً لا يستطيع تحديده إذ إنه يتراوح حسب قول رئيس مجلس الإدارة بالوكالة بين ١٥٠ و٤٠٠ مليون ليرة من ليرات تلك الأيّام.

٤. بنك معروف عنه أن لديه أكثر من ٤٥٠ مليون ليرة من الودائع، أي ١٥٪ من مجمل الودائع في المصارف الباقية في لبنان وهي ٨٤ مصرفاً، يضطرّ الى دفعها دون إبطاء ولآخر فلس بسبب فقدان الثقة به، لاسيّما بعد توقّفه عن الدفع وقد يحتاج الى دفع أكثر من ذلك المبلغ بسبب ما يمكن أن يكون مترتّباً عليه من التزامات أخرى.

لست أدري إذا كان ممثّلو إنترا، عندما قدّموا الطلب وبهذه الطريقة، ودون أن يتقيّدوا هم أنفسهم بأي رقم وبأي التزام، يتصوّرون أنهم قد يوفّقون الى إقناعنا. فأغلب الظنّ أنّ بعضهم كان يعتمد فقط على أن الدولة لن تترك بنك إنترا ينهار وذلك تحاشياً لما قد يسبّبه هذا الإنهيار من انهيارات أخرى شاملة فأصبحوا في حلّ من أن يحدّدوا أي رقم وأن يقدّموا أيّة ضمانة. أما أنا فكنت في مجلس الوزراء أصغي باهتمام بالغ الى ما كان يعرضه علينا ممثّلو إنترا، متمنيّاً من كل قلبي أن يمكّنونا من التجاوب معهم على أسس معقولة ومقبولة. فلم يبدر منهم شيء يمكّننا من مساعدتهم.

وعلى الرغم من الحجج القانونيّة القائلة بأن أعضاء مجلس الإدارة ليسوا عادة مسؤولين عن غير أعمالهم، فلم يكن معقولاً ولا مقبولاً أن يتذرّع ممثّلو إنترا بأيّة ذريعة، مهما كانت، لكي يتنصّلوا من أيّة مسؤوليّة وحتى من توقيع الموازنة المقدّمة للحكومة، وهم المدينون بعشرات الملايين لإنترا، يطلبون مئات الملايين من الدولة.

ففي مثل هذه الحالة لم يعد للحكومة أي مجال للخيار وحتى لم يعد لها أيضاً حقّ التقدير، لأنها لو التزمت بإنقاذ مؤسّسة إنترا عن طريق دفع المال كما هو مطلوب وحسب، لبدا هذا العمل لكل رجل عاقل في الداخل والخارج مجازفة بقيمة الليرة اللبنانيّة وحافزاً لمضاربة عالميّة على حساب هذه الليرة. وتكون الدولة بذلك قد تعرّضت لخطر الغرق دون أن تنقذ الغريق. لذلك توجّب عليها أن تبحث عن تدابير أخرى في نطاق المعقول والمقبول غير التي كانت تطلب منّا بإلحاح.

فلم نأخذ قراراً بهذا الشأن لأنه لم يكن باستطاعتنا أن نأخذ القرار المطلوب.

وفي يوم السبت الواقع فيه ١٥/ ١٠/ ٦٦ إزدحم المودعون إزدحاماً شديداً على أبواب جميع المصارف طالبين سحب ودائعهم دون إبطاء. فكاد التدفّق يقضي على

العدد الأكبر من المصارف الموجودة في لبنان آخذاً الصالح بجريرة الطالح. وأقصد بالطالح المصرف المصاب بعجز حقيقي، أي إن المطلوب منه يفوق ما عنده من موجودات، وبالصالح المصرف الذي تفوق موجوداته ما يترتّب عليه من التزامات ولكن تنقصه السيولة لتلبية الطلبات المتزايدة. فهذا الوضع الشاذّ والمخالف للأعراف المصرفيّة سواء على صعيد العجز الحقيقي أم على صعيد فقدان السيولة، كان عدد كبير من المصارف في لبنان مصاباً به، بحيث أن قانون النقد والتسليف الذي وضع موضع التنفيذ في ٥ أيلول ١٩٦٣ كان قد اضطرّ الى إعطاء المصارف مهلة خمس سنوات لتصحيح أوضاعها. وبالإضافة الى ذلك، كان البنك المركزي حديث العهد طريّ العود يفتقر الى جهاز مراقبة كاف وصالح. ففي هذه الحالة كان لا بدّ لنا من اتّخاذ تدابير استثنائيّة كي نحول دون انهيار معظم المصارف، وتتاح لنا معالجة أوضاعها في جوّ من الهدوء والرويّة. وانعقد مجلس الوزراء نهار الأحد ١٦ تشرين الأول. وكنت قد أمضيت كل نهار السبت وليل الأحد بكامله، أجتمع بخبراء واختصاصيّين وأساتذة إقتصاد وبموظّفي البنك المركزي ووزارة الماليّة ورئيس جمعيّة المصارف، أستمع اليهم وهم يتوالون على مكتبي بآراء مختلفة حيناً ومتناقضة حيناً. وفي صباح الأحد كان علينا أن نختار بين عدد من الحلول دون أن يكون لأي من هذه الحلول سابقة واحدة في العالم.

فاضطررنا الى فصل قضيّة بنك إنترا عن قضيّة باقي المصارف لأسباب عدّة حتى إذا تجاوزنا أحدها وهو أن مجلس إدارة إنترا كان منذ السبت وبعد توقّفه عن الدفع قد قرّر طلب الصلح الواقي من المحكمة المختصّة، الأمر الذي عاد ونفاه في ما بعد أو رجع عنه. توقّفنا عند سبب مهمّ هو أن إنترا بسبب غياب رئيسه الأصيل تقديم الضمانات اللازمة لم يستطع مقابل السيولة التي كنّا ننوي إعطاءها للمصارف ضمن بعض الشروط. وهناك سبب أهمّ وهو أن بنك إنترا بمجرّد توقّفه عن الدفع أوجد أزمة ثقة به في لبنان وفي العالم، ممّا كان يفرض عليه وعلينا أن نتوقّع سحب كل ما عليه من مدفوعات وما يطلب منه من ودائع في العشرات من فروعه الموزّعة على أنحاء الدنيا. وهذا ما حصل فعلاً. فلو كنّا قرّرنا دعم إنترا لكنّا اضطررنا الى دفع مئات الملايين دون إبطاء. أما سائر المصارف في لبنان فلم تتوقّف عن الدفع، والثقة بها، وإن كانت مهزوزة، فإنها لم تفقد تماماً. فكان دعمها محدود الخطر خصوصاً إذا عرفنا كيف نتّخذ التدابير المناسبة. وعلى كل حال فالإمتناع عن دعم هذه المصارف معناه حتميّة انهيار

القطاع المصرفي في لبنان والإقتصاد اللبناني بكامله. فكان اختيارنا الإمتناع عن دعم إنترا ودعم سائر المصارف في لبنان أهون الشرّين لا بل أفضل الحلول وأنجعها.

واتّخذنا في ١٦ تشرين الأوّل قراراً بتوفير السيولة لجميع المصارف بشروط يطول شرحها هنا. وعلى الرغم من حالة الإعياء الشديد التي سبّبها لي العمل المتواصل، كنت أناقش كل تدبير وأضعه، لا في نطاق المعطيات الإقتصاديّة النظريّة وحسب، بل في نطاق المقتضيات العمليّة والنفسيّة. وأثناء جلسة مجلس الوزراء في ١٦/ ١٠/ ٦٦ تطرّق البحث الى المهل الضروريّة لتأمين السيولة الكافية للمصارف. وأعلن موظّفو البنك المركزي عن استعدادهم للعمل ليل نهار لتنفيذ قرار مجلس الوزراء. إلاّ إنني اعتبرت مثل هذا العمل مستحيلاً. وخشينا أن يسبّب أي تأخير في البنك المركزي فشل التدابير والإحتياطات المتّخذة. فاستندت الى رأي رئيس جمعيّة المصارف آنذاك لأوجّه قرار مجلس الوزراء نحو إقفال المصارف أبوابها ثلاثة أيّام ليتسنّى لها الحصول على ما يلزمها من سيولة. وعلى الرغم من بعض الإعتراضات على هذا الإقتراح من قبل شخصيّات لبنانيّة وأجنبيّة لها وزنها، حافظنا على قرار الإقفال وعلّلناه في بيان لمجلس الوزراء قلنا فيه: «بما إن التدابير المتّخذة تقضي إجراء ترتيبات ماديّة وعمليّة تتيح للمصارف أن تستأنف أعمالها بصورة طبيعيّة، وبالإتّفاق مع جمعيّة المصارف ومع مصرف لبنان، قرّرنا تعطيل العمل في المصارف لمدّة ثلاثة أيّام ابتداء من صباح الإثنين الواقع في ١٧ تشرين الأول سنة ١٩٦٦، على أن تعود الى أعمالها المعتادة صباح الخميس في ٢٠ تشرين الأوّل ١٩٦٦».

وعشيّة إستئناف العمل في هذه المصارف، أي نهار الأربعاء في ١٩ تشرين الأوّل، أكّدنا وبشتّى وسائل الإعلام على أن السيولة توافرت للمصارف التي ستتابع أعمالها كالمعتاد. ومن جهة ثانية، قرّرنا أن نتقدّم من مجلس النوّاب بسلسلة مشاريع قوانين معجّلة مكرّرة تمكّن المصرف المركزي من دعم المصارف ومن تشديد الرقابة عليها. وفي إجتماع لمجلس الوزراء مساء اليوم ذاته، أي في ١٩ تشرين الأوّل، إتّخذنا قراراً بإحالة مشروع قانون لمجلس النواب يجيز للحكومة أن تنفق مبلغاً حدّه الأقصى ٥٠ مليون ليرة في سبيل ضمان حقوق صغار المودعين في بنك إنترا. وكان لهذا التدبير عدد من المبرّرات، منها إنصاف صغار المودعين في بنك إنترا ومنها أيضاً، إيجاد نوع من التعادل في المعاملة بين مودعي إنترا وبين مودعي سائر المصارف. ومنها سبب نفساني وهو التصدّي لبعض أنصار إنترا في بيروت الذين كانوا يهدّدوننا بتجنيد ضحاياهم ضدّ سائر

المصارف لنشر البلبلة وفقدان الثقة والاستقرار.

ثم دعونا وسائل الإعلام الرسميّة والخاصّة لإظهار القطع النقديّة مكدّسة أمام أمناء صناديق المصارف. وتفاءلنا بما سيحدث لنا يوم الخميس موعد استئناف المصارف أعمالها. فإذا الثقة بالدولة وبالمصارف تقاس بالأرقام وهي ما نشرته إحدى الصحف في صفحتها الأولى تحت عنوان: «ميزانيّة الثقة بالدولة ٢/١ ,٩٩ ٪ إذ ٢/١ ١ بالمئة فقط من مجموع الودائع سحب من المصارف». والحقيقة أن ما يقارب ١٠٠ مليون ليرة خرجت من المصارف وعاد اليها في النهار نفسه ٨٥ مليون ليرة. ومما تجدر الإشارة اليه ههنا هو أن جمعيّة المصارف، وعلى رأسها الأستاذ بيار إدّه، كانت لها اليد الطولى في معاونتنا على خلق هذا الجوّ من الثقة.

وكان لهذا النجاح من معان على الصعيدين الأدبي والمالي ما أوحى الى الصديق الزميل ميشال أبو جودة في ٢١ تشرين الأوّل بمقال رائع يخلص فيه الى القول:

«البنك الوحيد الذي وضع فيه اللبنانيّون، جميع اللبنانيّين، كل شيء - كنوزهم وقلوبهم جنباً الى جنب - هو لبنان. فليعمل الرئيس على إبقاء تلك الكنوز الى جانب تلك القلوب في ذلك البنك الكبير...».

غير أن هذه التدابير لم تكن الاّ تدابير إحترازيّة تسمح في ما بعد للحكومة بأن تعالج الوضع المصرفي في الأساس، ممّا يفرض سنّ قوانين إصلاحيّة جذريّة. وحتى التدابير المؤقّتة المتّخذة في جلسة ١٦ تشرين الأوّل ١٩٦٦ كانت تحتاج هي أيضاً الى تسوية قانونيّة، إذ إنها كانت متّخذة بشكل إستثنائي ومتجاوزة لبعض مواد قانون النقد والتسليف.

وكذلك قرار مجلس الوزراء في التاسع عشر من تشرين الأوّل ١٩٦٦ والذي كان يمنح بموجبه ٥٠ مليون ليرة لصغار المودعين في بنك إنترا. وكانت قرارات مجلس الوزراء بتاريخ ١٩ تشرين الأوّل تنصّ على ما يلي:

١. تقديم مشروع قانون معجّل مكرّر الى مجلس النواب يجيز للحكومة تخويل مصرف لبنان أن يتّخذ تبعاً للضرورات، التدابير التي من شأنها أن تجعل شروط التسليف للمصارف أكثر مرونة من أجل تسهيل سيولتها مع الحفاظ على سلامة النقد وذلك خلال مدّة شهر واحد من تاريخ ١٦ تشرين الأوّل ١٩٦٦.

٢. التقدّم من مجلس النوّاب بمشروع قانون معجّل مكرّر يجيز للحكومة أن تنفق مبلغاً حدّه الأقصى خمسون مليون ليرة لبنانيّة في سبيل ضمان حقوق صغار المودعين

في بنك إنترا على أن تحلّ محلّهم في حقوقهم تجاه البنك المذكور وأن تستعمل عند الإقتضاء هذه الحقوق للتدخّل بشكل مباشر في الحلول الإيجابيّة التي يمكن أن يؤدّي اليها وضع بنك إنترا.

٣. إعداد مشروع قانون بتعديل بعض النصوص من قانون النقد والتسليف للإسراع في ضبط عمل المصارف وتشديد الرقابة على إدارتها.

وفي وقت كان بعض أنصار إنترا والمتفعون منه يحملون على الدولة بسبب تنوّع معاملتها بين إنترا وسائر المصارف، كان يوسف بيدس المطّلع كل الإطّلاع على حقيقة أوضاع مصرفه والمتفهّم كل التفهّم موقف الحكومة يرسل لي برقيّة من باريس في ٢٩ تشرين الأول ١٩٦٦ (سجّلت في اليوم نفسه في سجلاّت القصر الجمهوري) يعبّر فيها عن عميق شكره للتدابير المتّخذة في مجلس الوزراء في سبيل إعادة جوّ الثقة الى لبنان ولدرس وسائل ناجعة وسريعة لوضع حدّ لأزمة بنك إنترا. وأعلن بيدس في هذه البرقيّة، التي لا تزال موجودة، أنه يضع نفسه بتصرّف لجنة الخبراء المعيّنة وذلك لمرافقتها في جميع فروع بنك إنترا والشركات التابعة له وليقدّم لها كل المعلومات اللازمة. ويضيف بيدس في برقيّته تلك انه يعتمد على عطفي ليبقى بنك إنترا، في رعايتي، المصرف الذي نشر اسم لبنان في جميع عواصم العالم.

تأثّرت من هذا النداء وكنت أتمنّى لو فكّر السيد بيدس يومها وقبل المجيء الى لبنان للتباحث مع الخبراء بالذات ومع محكمة التجارة، إذ إن هذه المحكمة التي كانت برئاسة السيد عبد الباسط غندور قد عيّنت الخبراء وحدّدت لهم مهمّاتهم. ولم يكن بإمكاني أن أكيّف سير التحقيقات وفق ندائه. غير أن هذه البرقيّة كانت تحمل في نصّها وروحها تكذيباً صريحاً لما كان أشيع من أن الدولة هي التي كانت قد أخذت مبادرة الطلب الى بيدس بأن يساهم في تمويل مشاريعها العامّة، وإنه ذهب ضحيّة تجاوبه مع هذا الطلب...

وعجّلنا في وضع القوانين التي أعلنّا عنها. فصدر في ٩ تشرين الثاني قانونان أوّلهما رقم ٦١/٦٦ يجيز للحكومة أن تدفع مبلغاً أقصاه خمسون مليون ليرة لبنانيّة لحساب الدولة مخصّص لأصحاب الودائع والإدّخار الذين لا تتجاوز حساباتهم الدائنة الموجودة لدى المركز الرئيسي لمصرف إنترا وفروعه في لبنان بتاريخ ١٥ تشرين الأوّل ١٩٦٦، الخمسة عشر ألف ليرة لبنانية، على أن تدفع الحكومة بالأولويّة قيمة الحسابات الدائنة التي لا تتجاوز الخمسة آلاف ليرة لبنانيّة.

والقانون الثاني وكان يحمل رقم ٦٢/ ٦٦ وهو صادر أيضاً في تشرين الثاني ١٩٦٦، يقرّ التدابير الإستثنائيّة التي نفّذها مصرف لبنان بطلب من الحكومة، إعتباراً من ١٦ تشرين الأوّل ١٩٦٦ بالنسبة الى عمليّات التسليف وتأمين السيولة للمصارف، وكان القانون يسمح للحكومة أن تطبّق التدابير ذاتها كلّيّاً أو جزئيّاً في مهلة ٦ أشهر.

صدر القانونان قبل مضيّ شهر على بدء الأزمة. وما هي الّا أسابيع حتى صدر في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧ قانون رقمه ٢/ ٦٧ يخضع المصارف التي تتوقّف عن الدفع لأحكام خاصّة. وكان القصد من هذا القانون، إيجاد أصول خاصّة تحول دون مخاطر قرارات الإفلاس القضائيّة وتفاعلاتها وملابساتها، في ظرف كان علينا أن نقوم فيه بتنقية شاملة للمصارف وبأقلّ ما يمكن من الهزّات. فنصّ القانون على أن كل مصرف يعتبر متوقّفاً عن الدفع:

١. إذا أعلن بنفسه توقّفه عن الدفع.
٢. إذا لم يسدّد ديناً مترتّباً عليه لمصرف لبنان عند استحقاقه.
٣. إذا سحب شيكاً على مصرف لبنان بدون مؤونة كافية.
٤. إذا لم يؤمّن المؤونة الكافية لتغطية رصيد مدين ناتج عن عمليّات غرفة المقاصّة.

وعند توقّف أحد المصارف عن الدفع، يقوم حاكم مصرف لبنان بتقديم طلب الى المحكمة المختصّة لتطبيق هذا القانون ويعلم بذلك وزير العدل والمال. وعندئذ، تعيّن المحكمة لجنة للحلول محلّ مجلس الإدارة ولتولّي صلاحيّات الجمعيّة العموميّة، ممثّلة في الوقت نفسه مجموعة دائني المصرف المتوقّف. والغاية من هذا القانون لم تكن فقط توفير سرعة بتّ مصير المصرف المتوقّف عن الدفع، بل أيضاً تمكينه من الإستمرار في العمل بشكل منظّم، ومراقب، وبعيداً عن مناورات المسؤولين السابقين عن البنك، وعمّا يمكن أن يتخلّل أعمال الإفلاس من أخطاء ويسبّب لها من تأخير.

بالإضافة الى ذلك، فإن هذا القانون، بنصّه وروحه، يوجد لأول مرّة، لا في لبنان وحسب، بل في العالم، تمييزاً كلّيّاً بين مصير القائمين على المصرف العاجز وبين المصرف نفسه، أيّ المؤسّسة التجاريّة وما يربطها بالناس، أي مجموعة الناس الذين لهم علاقة مع هذا المصرف. فالقانون ينحّي فوراً المسؤولين عن مناصبهم ويبعدهم عن مركز المسؤولية مع ما سيتبع ذلك من ملاحقات جزائيّة عند الاقتضاء. إلاّ أنّ المصرف، كمؤسّسة، يتابع نشاطه بإدارة جديدة تمثّل مصلحة المصرف ومصلحة الدائنين والمدينين في آن معاً. أكرّر القول ههنا إن هذا التمييز بين المؤسّسة والمسؤولين عنها قد اعتبر آنذاك

ولا يزال، تشريعاً رائداً في عالم القانون وعالم المصارف.

وتعيّن في المصرف المركزي جهاز للمراقبة بدأ ينشط في سبيل ضبط حسابات المصارف وتطبيق القوانين، وبصورة خاصّة، منع رؤساء وأعضاء مجلس الإدارة من استغلال وسائل السيولة المتوافرة لديهم لمصلحتهم الشخصيّة أو لغاية غير الغاية التي أعطيت من أجلها. وتابعنا عملنا التشريعي الإصلاحي بقانون صدر في ٢١ نيسان ١٩٦٧ يحمل الرقم ٢٢/ ٦٧ يرمي الى تشجيع إنشاء مصارف للأعمال والتسليف المتوسّط والطويل الأجل.

وكان الهدف من هذا القانون إنشاء مؤسّسات تكون غايتها محصورة في التسليف والإقراض والتوظيف المتوسّط والطويل الأجل، والمساهمة في المشاريع والمؤسّسات الى ما هنالك من الأمور التي لم تكن من صلاحيّات المصارف العاديّة التي كانت تتعاطاها خلافاً للأعراف المصرفيّة ولسدّ ثغرات في جهازنا المصرفي.

ثم صدر في ٩ أيار ١٩٦٧ القانون الأساسي الذي يضمن الودائع المصرفيّة. هذا القانون الذي يستوجب شرحاً خاصّاً لما اقتضاه من درس وتمحيص وتشاور ومطالقة وابتكار. وسأتحدّث عن ذلك في ما بعد. غير إني أشير منذ الآن الى أن مفكّرتي الرئاسيّة الرسميّة سجّلت في صباح ٥ حزيران ١٩٦٧ موعد اجتماع لم أؤجّله رغم الظروف، وهو اجتماع حلف اليمين للجنة الرقابة المصرفيّة المعيّنة بموجب قانون ٩ أيّار ١٩٦٧ وهي مؤلّفة من الرئيس سليم الحصّ والسيدين بشارة فرنسيس وفلادو خلاط. ولا يزال الرئيس الحصّ يقول لي بأنه تعرّف اليّ يوم حلفه اليمين. وأستبق الحوادث لأعلن أن نشاطه، الى جانب حاكم المصرف المركزي آنذاك الاستاذ الياس سركيس، كان من العناصر الفعّالة لتنقية الوضع المصرفي.

وأسارع الى القول بأن هذا القانون المسمّى قانون ضمان الودائع، الى جانب سواه من القوانين، أفسح للدولة مجال دعم الجهاز المصرفي وفرض رقابة صارمة على المصارف وفي الوقت نفسه مكّن البنك المركزي من تنقية القطاع المصرفي.

أما الآن، فنرى من الأوضح تجزئة حديثنا فنتحدّث أوّلاً عن إنترا ثم عن سائر المصارف.

ففي ما يتعلّق بإنترا، نذكر أنه طلب الصلح الواقي مع عرض دفع ديونه مئة بالمئة بدون فوائد على مدى ثلاث سنوات. ونكرّر أننا لم نتمكّن من منحه التسليفات التي كان قد طلبها سابقاً لأن الطلب المشار اليه لم يكن محدّداً عمليّاً وكان من شأنه أن يورّط

الدولة في إنفاق ما لا تستطيعه في محاولتها تعويم عشرات فروع بنك إنترا المنتشرة في أنحاء العالم. لعلّه من المفيد أن نشير الآن الى بعض الحقائق والأرقام التي كانت بعض الأبواق تسعى الى طمسها. وهذه الحقائق والأرقام نأخذها من مصادرها الرسميّة، أي من قرارات المحاكم وتصريحات المسؤولين عن بنك إنترا.

وتقدّمت إدارة انترا من محكمة التجارة في بيروت في ١٧ تشرين الأوّل طالبة الصلح الواقي. فعيّنت المحكمة فوراً لجنتين من الخبراء، إحداهما لدرس حسابات إنترا، والثانية لتقويم موجوداته، وبصورة خاصّة، تخمين العقارات التي يملكها. فتقدّمت اللجنتان من المحكمة تقولان إن بنك إنترا ليس فقط في حالة أزمة سيولة، بل إنه في حالة عجز حقيقي سنشرح بعض عناصره لاحقاً. كما سنشرح أيضاً عناصر العجز كما ظهر في تقرير شركة كوبر العالميّة التي كلّفتها وزارة الماليّة بتاريخ ٢٢ كانون الأوّل ١٩٦٦ درس أوضاع مصرف إنترا. إن ما يهمّنا الآن لا تقرير الخبراء بل تصريحات رئيس مجلس إدارة انترا بالوكالة وأعضاء المجلس أمام محكمة التجارة التي جاءت تؤكّد الموقف الذي اتّخذوه أمام مجلس الوزراء.

وكانت محكمة التجارة قد استدعت أمامها رئيس مجلس الإدارة وأعضاءه الموجودين في بيروت، بدون السيد بيدس طبعاً، الذي لم يعد الى لبنان. وفي الجلسة المنعقدة في ١٤ كانون الأوّل ١٩٦٦، والتي أشارت اليها الصحف اللبنانيّة في عددها الصادر في اليوم التالي، سأل رئيس المحكمة نجيب صالحة وزملاءه عمّا لديهم من استعدادات لدعم طلبهم الصلح الواقي. فكانت الأجوبة على الشكل التالي (كما وردت في الصحف اللبنانيّة ولاسيّما في جريدة «النهار» الصادرة بتاريخ ١٥ كانون الأوّل ١٩٦٦):

– إن خطّة مجلس إدارة بنك إنترا هي خطّة الاستمرار في العمل.
– من الصعب تحديد المبلغ المطلوب للإستمرار حاليّاً ويقتضي إنتظار المساعي المبذولة لإنقاذ البنك وإن البنك سيحاول زيادة رأسماله ستّين مليون ليرة لبنانية.
– إن البنك يعتمد (لتسديد التعهّدات الصلحيّة) أوّلاً على زيادة الرأسمال ستّين مليوناً، وثانياً على تحصيل الديون المتوجّبة له، وثالثاً على تصفية الأسهم التي يملكها، فضلاً عن بعض الممتلكات في الداخل والخارج.
– لو كانت الحالة طبيعية لكنّا مستعدّين للتسديد فوراً (الديون المطلوبة للبنك من أعضاء مجلس الإدارة). اما والحالة الإقتصادية ليست طبيعيّة فإننا لا نستطيع التسديد

فوراً. . . مع الملاحظة بأن البنك لم يطالب زبائنه بما يتوجّب عليه مراعاة للحالة الاقتصاديّة.
– لا يضمن (أعضاء مجلس الإدارة) على مسؤوليّتهم الشخصيّة صحّة الميزانية بل يصدّقون عليها فقط بعد ما صار تنظيمها من قبل المفوّضين المحلّفين وأبرأت الجمعيّة العموميّة للمساهمين ذمّة أعضاء مجلس الإدارة وصادقت عليها وإن أعضاء مجلس الإدارة لا يكفلون على مسؤوليتهم الشخصيّة وممتلكاتهم الخاصّة كل عجز في الموجودات بحال وجوده مهما بلغ مقداره.

فإذا توقّفنا لحظة عند تصريحات، لا بل قرارات رئيس مجلس الإدارة وأعضائه أمام مجلس الوزراء وامام المحكمة، نرى أنه كان مطلوباً من الدولة أن تعطي شيكاً على بياض لمن لم يقبل العودة الى لبنان لاستلام هذا الشيك، أي ليوسف بيدس، وأن تفتدي الدولة ومجلس الإدارة الذين يعتذرون عن دفع ديونهم، وأن يحلّ جميع المكلّفين محلّهم في تحمّل المصيبة.

وعندما رفضت الدولة الوقوع في هذا المأزق، إتّهمت بالتقصير وبالتحيّز.

إن موقف رئيس مجلس إدارة إنترا وأعضاء المجلس، بالإضافة الى تقارير الخبراء، حملت المحكمة البدائيّة على رفض الصلح الواقي وإشهار إفلاس بنك إنترا فوراً وذلك بتاريخ ٤ كانون الثاني ١٩٦٧. والجدير ذكره أن المحكمة أشهرت هذا الإفلاس في وقت كان المجلس النيابي يدرس القانون المتعلّق بالمصارف المتوقّفة عن الدفع والحائل دون إفلاس أي مصرف توقّف عن الدفع بعد ١٥ تشرين الأول ١٩٦٦. صدر القانون في ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧، أي بعد أسبوعين من صدور حكم الإفلاس على بنك إنترا. هكذا تمكّن ممثّلو إنترا من استئناف حكم الإفلاس فقضت محكمة الإستئناف في ٢٠ كانون الثاني ١٩٦٧ بفسخه وبتطبيق أحكام القانون الجديد الذي نصّ على أن أحكامه تتناول القضايا المبسوطة أمام القضاء والتي لم يكن قد صدر بعد بشأنها حكم مبرم.

ولا نتعرّض هنا مطوّلاً لتقارير الخبراء حول الأزمتين المتكاملتين اللتين أصابتا بنك إنترا. إحداهما أزمة السيولة ومردّها، بإجماع المراقبين في الداخل والخارج، الى أن البنك يقوم بتوظيفات شتّى لآجال طويلة وهي بعيدة عن التوظيفات في المصارف التجاريّة عدا كونها مغامرة في كثير من الأحيان، في حين أن الودائع كانت مودعة لآجال قصيرة او متوسّطة، اذ ثبت أن السيد بيدس كان وظّف لآجال طويلة مبالغ هامّة

جداً في حين لم يكن لديه ما يساوي نصفها من ودائع. اما الأزمة الثانية فكانت، في رأي الخبراء جميعاً، أزمة عجز حقيقي، أي نقصاً في الموجودات بالنسبة للإلتزامات المترتّبة على المصرف.

وحدّد الخبراء اللبنانيّون الذين عيّنتهم محكمة التجارة في ١٧ تشرين الأوّل ١٩٦٦ العجز بما يفوق الأربعين مليون ليرة بالإضافة الى فقدان رأس المال البالغ ستّين مليون ليرة وذلك بتقديرات أوليّة مع عدد من التحفّظات والاستدراكات النابعة من أن الخبراء قد اعتمدوا في تقدير موجودات فروع بنك إنترا في الخارج على الموازنات الحسابيّة التي تسلّموها من تلك الفروع دون أي تفصيل. أما شركة كوبر العالميّة للمحاسبة، والتي كانت وزارة الماليّة كلّفتها بتاريخ ٢٣ كانون الأوّل ١٩٦٦ إجراء الكشف وتقويم موجودات بنك إنترا وموجباته، فقد قدّرت العجز بين خمسين ومئة وخمسين مليون ليرة وفقاً لما يكون المصرف قادراً على الإستمرار أم لا. وهناك شركات أخرى سعت أيضاً الى تحديد العجز غير أن تحديد هذا العجز اذا كان صعباً بالنسبة لأوضاع إنترا الماليّة، فإن بعض عناصر هذا العجز أصبحت معروفة. ولا أريد ان أدخل هنا في المناقشات والانتقادات والحملات التي رافقت كل تقويم لوضع إنترا والتي كانت موجّهة تارة ضد المسؤولين عن البنك وطوراً ضد الخبراء أو ضد الدولة، بل أرى من الحكمة والكرامة أن أقصر الحديث على القرارات القضائيّة.

أيّة قرارات؟

أوّلاً: القرارات الصادرة عن محكمة بداية بيروت التجاريّة، كانت تارة برئاسة الرئيس موريس باز وعضويّة الأستاذين داغر وحسامي، وطوراً برئاسة الرئيس عبد الكريم سليم وعضويّة الأستاذين دياب وعيد. وهذه الأحكام أعلنت صوريّة أو وهميّة ثماني شركات كان قد أنشأها بنك إنترا مسجّلاً أرباحاً وهميّة بنتيجة تعامله معها.

إن هذه الأحكام صدرت الواحد تلو الآخر بحيثيّات مماثلة ونتائج مماثلة. ففي تاريخ ١١ تشرين الأوّل ١٩٦٧ حكمت المحكمة بموجب حكم رقم ٧٩٢/ ٤٦٩ بأن شركة «مشاريع العمار والبناء ش. م. ل.»، لم تتكوّن ولم تكن موجودة وإن ما عرف بهذا الاسم لم يكن سوى دائرة من دوائر بنك إنترا. وحكمت المحكمة أيضاً وبإعلان صوريّة رأس المال ووهميّة الشركة وبإلغاء قيد الشركة من سجلّ التجارة.

وفي حكم آخر رقم ٧٩٩/ ٥٤٦٣ بالتاريخ نفسه، تقول محكمة بداية بيروت إن شركة ثانية وهي «شركة إستملاك واستثمار العقارات وإدارتها ش. م. ل.» لم تتكوّن

ولم تكن موجودة وإن ما عرف بهذا الاسم لم يكن سوى دائرة من دوائر بنك إنترا.

وكذلك بحكم رقم ٧٩٤/ ٤٧٠ وبالتاريخ نفسه أعلنت المحكمة صوريّة «شركة تحسين الأراضي اللبنانيّة ش. م. ل.»، وإنها لم تتكوّن ولم تكن موجودة وإن ما عرف بهذا الاسم لم يكن سوى دائرة من دوائر بنك إنترا.

وبحكم يحمل رقم ٧٩٥/ ٤٦٤ إن «شركة الإستثمارات المتّحدة ش. م. ل.» لم تتكوّن ولم تكن موجودة وإن ما عرف بهذا الاسم لم يكن سوى دائرة من دوائر بنك إنترا.

وكذلك بحكم يحمل رقم ٧٩٧/ ٤٦٥ تحكم المحكمة بصوريّة أو وهميّة «شركة بيروت العقاريّة» التي لم تكن سوى دائرة من دوائر بنك إنترا.

وبالحكم الذي يحمل رقم ٧٩٣/ ٤٦٨ تحكم المحكمة بصوريّة «شركة الاعتماد العقاريّة».

وبحكم يحمل رقم ٧٩٨/ ٤٦٧ تحكم المحكمة بصوريّة «الشركة الشرقيّة للعقارات».

وبحكم يحمل رقم ٧٩٦/ ٤٦٦ تحكم المحكمة بصوريّة «الشركة اللبنانيّة للاستثمارات الماليّة».

وبتاريخ ١٥ حزيران ١٩٦٧ كانت محكمة بيروت التجاريّة قد أعلنت وهميّة شركة «بنك لبنان والعالم العربي».

وفي ١٦ كانون الأوّل ١٩٦٧ حكمت المحكمة بصوريّة شركة «مونتي فردي للعقارات» التي لم تتكوّن ووهميّة رأس مالها.

وهناك مضبطة الإتّهام الصادرة عن الهيئة الإتّهاميّة في بيروت في ١٦ تشرين الأوّل ١٩٦٧ رقم ٣٤٩، بحقّ عدد من المدّعى عليهم بقضيّة إنترا، وهم يوسف بيدس وبعض المسؤولين في البنك. وهذه الملاحقة لم تنته الا في سنة ١٩٧٤ بقرار من محكمة جنايات بيروت بتاريخ ٢٤ أيّار ١٩٧٤. وكان يوسف بيدس قد توفّي أثناء الملاحقة فسقطت دعوى الحقّ العامّ عنه. وبسبب هذه الوفاة وبسبب صدور قانون كانون الثاني ١٩٦٧ المتعلّق بالمصارف المتوقّفة عن الدفع والإتّفاق المعقود بين الدائنين، لم يعد من مجال لتطبيق بعض أحكام قانون الجزاء العائدة الى حالات الإفلاس: والمهمّ في قرار محكمة الجنايات هو إثباته لوقائع قضيّة إنترا لا إدانته لبعض المسؤولين. تقول المحكمة، مثلاً، تحت عنوان «الوقائع الثابتة بالنسبة الى الأفعال موضوع الإتّهام»:

«أولاً، في نشر الميزانيّات والبيانات المخالفة للحقيقة».

وتستطرد المحكمة فتقول: «إن ميزانيات البنك كانت تظهر على غير وجهها الحقيقي وذلك لعدّة اسباب يمكن اختصار أهمّها بما يلي:

أ) في التصريح خلافاً للواقع بأن قيمة رأس المال والقيمة الفعليّة مسدّدة وفق الأصول.

ب) في تبويب الميزانيّة بشكل مضلّل ومخالف للأصول وفي التسليفات المعطاة للشركات التي يملكها البنك ولأعضاء مجلس الإدارة.

«ثانياً، في توزيع الأنصبة الوهميّة» وتقول المحكمة تحت هذا العنوان ما يلي:

«بنتيجة التدقيق تبيّن أن ميزانيّة ١٩٦٥ قد أظهرت أرباحاً غير حقيقيّة ووهميّة وذلك باللجوء الى الوسائل الحسابيّة التالية:

أ) تضخيم في قيمة عناصر الموجودات.

ب) تضخيم في قيمة الموجودات بقيد فوائد على قيمة عقارات وقيمة أسهم.

ج) تنزيل قيمة الخسائر من باب المطلوب.

د) تنزيل قيمة أعباء من حسابات المطلوب.

ثالثاً، في الاختلاس والتبديد:

أ) في قيد قيمة وديعة الكويت البالغة مليون جنيه إسترليني في حساب يوسف بيدس.

ب) في الحساب السرّي رقم ٤٤٩٧.

ج) في كيفيّة انتقال الأسهم على اسم الشركات التابعة لبنك إنترا وفي قيد أرباح وهميّة في الحسابات السرّيّة بنتيجة هذا الانتقال».

وهلمّ جرّاً على مدى ٤٥ صفحة فولسكاب...

وقد أنزلت المحكمة عقوبة الأشغال الشاقّة ببعض المتّهمين. ولا أرى من الضرورة ذكر أسمائهم، لأن القضيّة بالنسبة لي كانت ولا تزال قضيّة بنك إنترا وسلامة موقف الدولة منها لا قضيّة أشخاص. ويقتضيني الإنصاف القول أن أحد المحكومين بمحكمة الجنايات قد استطاع أن يبعد عنه سوء النيّة الجرميّة فنجح بنقض قرار محكمة الجنايات أمام محكمة التمييز وذلك لمصلحته وحده دون المحكومين الآخرين. ومن أهمّ أسباب تبرئته، أن السيد بيدس كان يمارس سلطات مطلقة في أعمال البنك وحساباته. وعلى كل حال بقيت الوقائع الواردة في قرار محكمة الجنايات ثابتة في نظر محكمة التمييز.

وهناك فقرات من قرار محكمة التمييز الجزائية تلفت النظر بصورة خاصّة:

«إن المصرف قد استمرّ حتى بعد صدور قانون النقد والتسليف على منح مفوّضي مراقبة الحسابات لديه ومنح أعضاء مجلس إدارته اعتمادات باهظة دون أن تكون هذه الاعتمادات موضع إجازة خاصّة من مساهمي الجمعيّة العموميّة ودون إطّلاع جمعيّات المساهمين السنويّة عليها. كما أن هذه الإعتمادات لم تكن مغطّاة بكفالات كافية إسوة بالاعتمادات الممنوحة للزبائن وقد تعدّت الاعتمادات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة النسبة المئويّة المعيّنة من رأسماله وفقاً لأحكام قانون النقد والتسليف».

وهناك فقرة أخرى لا تقلّ بلاغة عن السابقة وتقول: «إن أكبر قيمة من الاعتمادات قد منحت الى أشخاص يخصّون المصرف ولهذا كان يتساهل في طلب الاستحصال على ضمانات كافية منهم».

ومن البديهي القول إننا لم نكن في تشرين الأوّل ١٩٦٧ على اطّلاع مفصّل على الوقائع التي أخذت تتأكّد تدريجيّاً في ما بعد في قرارات المحاكم التجاريّة والجنائيّة. أما العناصر التي توافرت لدينا عنه في ١٥ تشرين الأوّل، والتي أشرت اليها مراراً في أحاديثي، فقد كانت أكثر من كافية لتفرض علينا اتّخاذ الموقف المنطقي والحريص على أموال الدولة وقيمة النقد اللبناني. وحسبنا أن نذكر منها المطالبة بمبلغ لم يحدّد لإنقاذ بنك إنترا!

أجل لم يكن في تشرين الأوّل ١٩٦٦ قد صدر أي من القرارات التي تثبت وهميّة الشركات التابعة لإنترا ووهميّة بعض الأرباح وتضخيم قيمة الموجودات وإنقاص حساب الخسائر وغير ذلك ممّا ذكرته محكمة الجنايات من مخالفات. إلا أن ما كان بادياً لنا يشبه الى حدّ تلك الجبال الجليديّة التي تسبح في البحار ويكفي أن تبرز منها الرؤوس لكي تتجنّبها البواخر خشية الدمار والإنهيار...

لقد تجنّبنا الدمار والإنهيار وسط الحملات التي كانت تشنّ علينا في الداخل والخارج، في الوقت الذي كنّا نسعى بنجاح لإنقاذ الوضع المصرفي ونعالج قضيّة إنترا بحكمة وفاعليّة ونزاهة أيضاً، مضطرّين الى الدفاع عن سلامة موقف الدولة وعن الدولة نفسها وأوضاعها الماليّة بما أوتينا من وسائل إعلاميّة في الداخل والخارج، وذلك لتطمين الرأي العامّ الى مصير الاقتصاد اللبناني. وما أزال احتفظ بنسخ عن البرقيّات والرسائل والمذكّرات التي كنّا نرسلها الى جميع أنحاء العالم وخصوصاً الى مغتربينا نطمئنهم فيها الى سلامة الوضع. وهي، ولا ريب، مهمّة شاقّة جداً إذ إنه من الصعب

حقّاً ان نتغلّب على ما كان لإنترا من وسائل دعائيّة واسعة النفوذ، كما أنه كان من الصعب التغلّب أيضاً على شائعات أطلقها من كان قد خسر أو خاف أن يخسر شيئاً من أمواله، أضف الى ذلك شائعات السوء التي كثيراً ما تعمل مجاناً. وكان لدينا، خصوصاً على الصعيد الإقتصادي العامّ وما قيل عن الكارثة النهائيّة التي حلّت به، أرقام وإحصاءات منذ الشهر الثاني والثالث بعد توقّف إنترا عن الدفع، وهي أرقام تتكلّم وببلاغة، وخلافاً لما كان يشاع عن جهل او سوء نيّة، فأن الإحصاءات التي كانت لدينا في الشهر الثالث من توقّف بنك إنترا، كانت تعطي الدلالة الواضحة على أن الاقتصاد اللبناني قد تأثّر فعلاً بالتدابير التي اتّخذتها الحكومة، أكثر مما تأثّر بتوقّف بنك إنترا عن الدفع.

وأورد هنا بعض الأمثلة التي يمكن التثبّت من صحّتها:

أوّلاً: كان سعر الدولار بالنسبة الى الليرة اللبنانيّة، في أيلول ١٩٦٦، أي قبل شهر من انهيار بنك إنترا، ٣٢٠ غرشاً لبنانياً وفي شهر تشرين الأول ٣١٦ غرشاً لبنانياً. وبلغ السعر في شهري تشرين الثاني وكانون الاول ١٩٦٦، ٣١٧ غرشاً دون تغيير.

ثانياً: كان مقدار حسابات لبنان الدائنة في الخارج مقابل التزاماته ٢٢٦ بالمئة في آخر سنة ١٩٦٥، أي قبل انهيار إنترا، فصعدت على الرغم من هذا الانهيار الى ٢٩٨ بالمئة في آخر ١٩٦٦.

ثالثاً: كانت الاعتمادات المفتوحة من قبل المصارف، بما فيها إنترا، للإقتصاد اللبناني في آخر سنة ١٩٦٥، أي قبل انهيار المصرف مليارين وثلاثماية وثلاثة وتسعين ليرة لبنانيّة، فصعدت على الرغم من انهيار إنترا إلى مليارين وأربعماية وأثنين وعشرين مليون ليرة في آخر ١٩٦٦، فضلاً عن ذلك، إن انتاج الترابة كان في تشرين الاول وتشرين الثاني ١٩٦٥، ١٩١ ألف طنّ، فأصبح في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٦، على الرغم من الإنهيار، ٢١٣ ألف طنّ.

كان مجموع رخص البناء في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٥، ١٦٥ ألف متر مربّع فأصبح في تشرين الأول وتشرين الثاني ١٩٦٦ على الرغم من انهيار إنترا، ٣١٩ ألف متر مربّع. وبشكل عامّ، لم ينقص أي رقم من أرقام مؤشرات الإقتصاد اللبناني بسبب إنهيار إنترا لا بل زاد وتصاعد بالرغم من هذا الإنهيار. وربّما كانت الزيادة أكثر لولا توقّف بنك إنترا. غير أن هذا الربح الفائت لا يشكّل الكارثة التي كان يحكى عنها. فكانت الحالة أقرب الى ما يشبه عمليّة جراحيّة فرضت على الدولة ولكنها واجهتها بكل

حكمة ودقّة وإخلاص، فحقّقت الشفاء السريع للوضع المصرفي كلّه.

وبادرنا بعد توقّف إنترا، كما سبق القول، الى درس مشروع قانون يحول دون إشهار الإفلاس في أي من المصارف ومن بينها إنترا، وتبنّى المشترع أصولاً خاصّة لمعالجة أوضاع كل مصرف متوقّف عن الدفع. وصدر هذا القانون حاملاً رقم ٢/ ٦٧ بتاريخ ١٦ كانون الثاني ١٩٦٧.

ونذكّر وقد صادف صدور هذا القانون بعد الحكم البدائي الذي أعلن إفلاس انترا في ٤ كانون الثاني ١٩٦٧، فمكّن إنترا من النجاة من نتائج الإفلاس وأخضعه للأصول الخاصّة المشار اليها.

وعملاً بهذا القانون عُيِّنت بتاريخ ٧ شباط لجنة مهمّتها، خلال ستة أشهر، النظر في ما إذا كان إنترا قادراً على متابعة أعماله، وترأس هذه اللجنة السيّد شوكت الملاّ. فانقضت مهلة الستّة اشهر ولم تقدّم اللجنة تقريرها. فصدر بتاريخ ٥ آب ١٩٦٧ المرسوم الإشتراعي رقم ٤٤ يعيّن لجنة خاصة مكلّفة بإيجاد حلول تؤمّن مصالح أصحاب الحقوق بأفضل الوسائل السريعة، وذلك بعد اطّلاعها على التقارير والمستندات المتعلّقة بوضع المصرف والتحقّق من صحّتها، ويعطي المرسوم الإشتراعي هذه اللجنة صلاحيّات واسعة لتحقيق مهمّتها.

وفي ١١ آب ١٩٦٧، تألّفت اللجنة من حاكم مصرف لبنان ورئيس مجلس شورى الدولة ومدير عام المالية والسيّدين شوكت الملاّ ومحمد عطالله وبعد أن تلقّت هذه اللجنة عدداً من الدروس والاقتراحات تبنّت عرضاً يحوّل إنترا الى مؤسّسة جديدة، أعطي لها طابع شركة إستثمار، بعد أن خصّص مبلغ ٣ ملايين ليرة لإنشاء بنك سمّي موقّتاً باسم «بنك إنترا» وسمّي اليوم «بنك المشرق».

وإن الحلّ الذي اعتمدته لجنة إنترا الثانية المنوّه بها اقترحته وهيأت له شركة إستشارات أميركية معروفة باسم «كيدر پيبادي» وقد كان الحلّ موضوع إتفاقيّة بين اللجنة وكبار الدائنين تاريخها ١١/ ١٠/ ١٩٦٧.

أما جوهر الإتّفاق، فهو أن يصبح دائنو إنترا مساهمين في المؤسّسة الجديدة يستثمرون موجوداتها لتأمين مصالحهم. وكان في الإتّفاق تفاصيل عديدة ومتنوّعة، أهمّها: تقسيم الدائنين الى فئتين كبار وصغار، فالكبار هم:

١. الحكومة اللبنانيّة.

٢. حكومة الكويت.

٣. حكومة قطر.

٤. المؤسّسة الأميركيّة التابعة لوزارة الزراعة التي كان بنك إنترا مديناً لها بمقدار كفالة أعطاها لها أثناء صفقة شراء قمح أميريكي، وهذه المؤسّسة أصبحت مساهمة أيضاً في المؤسّسة الجديدة بنسبة دينها بعد أن إستوفت قسماً من الدين عن طريق موجودات بنك إنترا في الولايات المتّحدة.

اما فئة صغار المودعين، فهي مؤلّفة من أصحاب الودائع البالغة ٢٥٠ ألف ليرة وما دون، وكان مجموع هذه الودائع المسمّاة صغيرة يبلغ ١٥٢ مليون ليرة. قرّر الإتّفاق أن يدفع نصفها نقداً بمهل قصيرة وبفائدة ٤٪، والنصف الآخر من الودائع تحوّل الى أسهم في المؤسّسة الجديدة وذلك بنسبة التوزيع المئوية، بالنظر للعجز الواقع فيه بنك إنترا وقد كانت هذه النسبة نحواً من ٦٠٪ للقسم الثاني من ديون صغار المودعين. هذا مع العلم أن الودائع التي كانت بقيمة ٥٠٠٠ ليرة وما دون قد دفعت نقداً وفوراً.

اما مساهمو بنك إنترا القدامى، فلم يكن بالإمكان إعطاؤهم شيئاً طالما أنهم شركاء في رأسمال قد فُقد، كما جاء في تقارير الخبراء، وعلى الرغم من هذا فقد خصّص لهم ٥٪ من رأسمال المؤسّسة الجديدة يمكنهم أن يكتتبوا فيه بالأفضليّة، ذلك بحال زيادة رأس المال وهو أمر لم يحصل ومن أصل الزيادة فقط.

وبالاستناد الى العقد والبروتوكول تاريخ ١١/ ١٠/ ١٩٦٧ أنشئت كما سبق وذكرت مؤسّسة مصرفيّة، برأسمال ٣ ملايين ليرة لبنانيّة، تقوم بالأعمال المصرفيّة البحتة، وهي متحرّرة من كل ديون بنك إنترا، فتستفيد هكذا أيضاً من رخصة ممارسة الأعمال المصرفيّة. وأصبح هذا المصرف حاليّاً معروفاً باسم «بنك المشرق»، ومؤسّسة ثانية هي مؤسسة استثمار برأسمال ٢٨٠ مليون ليرة وهي معروفة باسم «شركة إنترا للإستثمار ش. م. ل.».

وتجدر الإشارة الى أن الإتّفاق تمّ بتاريخ ١١ تشرين الأوّل ١٩٦٧، أي قبل نهاية السنة من توقّف بنك إنترا عن الدفع.

وعملاً بالقانون الخاصّ، عرض الإتفاق والبروتوكول على محكمة التجارة برئاسة السيد عبد الباسط غندور لتصديقهما وقد أصدرت المحكمة حكماً مبرماً بالتصديق تاريخه ٤/ ١١/ ٦٧. والجدير بالذكر، أن بعض الصحف نشرت بعناوين ضخمة، لا مضمون الإتفاق المنقذ لحقوق المودعين، بل اعتراضات واحتجاجات لإحدى الشركات الفرنسيّة التي كانت تدّعي أنها قدّمت عروضاً أفضل من التي اتّخذت. فكان الجواب

على هذه المناورات تصريحين. أحدهما لسفير فرنسا يقول فيه: «لم يصلني من باريس سؤال إستفهام»، والآخر من الأستاذ الياس سركيس، وكان آنذاك حاكم مصرف لبنان المركزي بالوكالة ورئيس اللجنة الثانية، يقول: «ليس هناك شركة فرنسيّة تطلب أو تعرض أي شيء، والإتّفاق الذي تمّ هو الوحيد الذي كان ممكناً».

أما الرئيس كرامي، الذي كان وزيراً للماليّة آنذاك، والذي وقّع على الإتّفاق النهائي، فقد عقد مؤتمراً صحافيّاً في ١٢ تشرين الأول يشرح فيه فوائد هذا الإتّفاق، ويشير بصورة خاصّة الى الجهود التي كانت بذلتها الدولة في سبيل إنقاذ إنترا.

وعملاً بالعقد والبروتوكول وتنفيذاً لنصوصهما في المرحلة التحضيريّة، تألّف مجلس إدارة برئاسة القاضي الكبير السابق بيار داغر، وأخذ المجلس ينشط لوضع النظام الأساسي لكل من «بنك المشرق» و«شركة إنترا للإستثمار»، مع اتّخاذ التدابير الهادفة إلى الحفاظ على الموجودات ومواجهة الألف مشكلة التي كانت مطروحة بسبب التصرّفات السابقة لبنك إنترا. وقد استفادت غير مرّة في عملها الإصلاحي من أحكام قانون ١٦/ ١/ ١٩٦٧ الذي كان يخوّلها أن تتّخذ التدابير التي تراها ضروريّة للحفاظ على فروع المصرف في الخارج وعلى موجوداتها شرط أن يكون ذلك في مصلحة مجموعة الدائنين وبموافقة المحكمة، وكان القانون نفسه قد أجاز لمصرف لبنان القيام بالتسليفات اللازمة لهذه الغاية.

وبناء على هذا النصّ، تابعت لجنة إدارة بنك إنترا الإفادة من عقد التسليف تاريخ ٥/ ١٠/ ١٩٦٦، واستلفت من مصرف لبنان نحواً من ٣٥ مليون فرنك فرنسي لإنقاذ موجودات بنك إنترا في فرنسا.

وقد أنهى المجلس دراساته وأعمال تأسيس الشركتين قبل نهاية ولايتي غير أن أعمال بعض الفئات حالت دون تحقيق أغراض الجمعيّة التأسيسيّة في مطلع صيف ١٩٧٠.

بدأ البنك الجديد، الذي حلّ محلّ بنك إنترا برأسمال ٣ ملايين ليرة، نشاطه دون إبطاء ودون أن يكون ملزماً بأي من الإلتزامات التي كانت تثقل كاهل البنك السابق.

وباتّفاق بين أعضاء المؤسّسة الجديدة إرتفع رأس ماله إلى ١٥ مليون ليرة من الودائع في لبنان يضاف اليها ما يقارب ١٠٠ مليون في فروعه في الخارج. والفضل في ذلك يعود إلى نشاط الدائنين السابقين أنفسهم الذين أصبحوا مساهمين في البنك وفي المسؤوليّة غير أننا قد أفسحنا لهم المجال لهذا النشاط الخيّر المفيد.

أما مؤسّسة إنترا للإستثمار، فتوصّل أعضاء مجلس إدارتها ورئيسها آنذاك الأستاذ

بيار داغر، إلى تذليل جميع العقبات التي كانت تعترض تأسيسها. وفي شهر تموز ١٩٧٠ دعا مجلس الإدارة الجمعيّة التأسيسيّة للتصديق على الأنظمة الجديدة، غير أن الجلسة انعقدت في جو من المناقشات حال دون الوصول إلى القرار المطلوب. فضلاً عن أن الأستاذ بيار داغر كان دوماً يعتذر عن استمراره بالعمل على رأس المؤسّسة. فرأيت من الأنسب أن أترك لخلفي تعيين ممثّل الدولة في المؤسّسة وأن يشرف على متابعة الأمور. فعقدت الجمعيّة العموميّة التأسيسيّة إجتماعاً آخر في ٣ كانون الأوّل ١٩٧٠ واتّخذت القرارات الملائمة لانطلاقة المؤسّسة بشكلها الجديد. ولم يكن لي بعد ذلك يد في قضيّة إنترا. ولكن بلغني أنه بسبب إرتفاع أسعار العقارات وموجودات إنترا ولاسيّما إبتداء من سنة ١٩٧٢، وبفضل نشاط الشركاء الجدد، استطاعت مؤسّسة إنترا للإستثمار تحسين وضعها بحيث انها أخذت توزّع أرباحاً منذ سنة ١٩٧٧، كما وبلغني أيضاً أن قراراً لمجلس الإدارة يعطي كل حامل أسهم لا يتجاوز عددها الست مئة سهم الحقّ بإعادتها للمؤسّسة لقاء ٣٠ ليرة عوضاً عن السعر السابق الذي كان ٢٥ ليرة.

هذا من جهة بنك إنترا.

أمّا من جهة سائر المصارف، فلنعد ونشرح ما سبق وقلنا من إننا تمكّنّا من القيام بعمل إصلاحي أدّى إلى وضع لبنان، على الرغم من كل الصعاب، في مرتبة المراكز المصرفيّة الأولى في العالم العربي والعالم أجمع.

لنعد إلى الأشهر الأولى من سنة ١٩٦٧، وما خلّفته التدابير التي اتّخذناها في أعقاب أزمة إنترا من ثقة.

كان علينا أن نتابع عملنا الإصلاحي وأن نستأصل المصارف العاجزة حقّاً من السوق المصرفي، ولكن كيف؟ لقد أبعدنا شبح الإفلاس عن هذه المصارف ووفّرنا لها السيولة اللازمة في فترة معيّنة. ولكن لم يكن في مقدور البنك المركزي أن يستمرّ، إلى ما شاء الله، في إمداد هذه المصارف بالسيولة ولا أن يتحمّل هو عجزها. ثم كان من المتوقّع أن يثير توقّف كل بنك عن الدفع من جديد موجة من الذعر تتناول سائر المصارف وقد تسبّب انهيارها، الأمر الذي كان يعرفه أصحاب المصارف ذاتها.

وفي كتاب مؤرّخ في ١١ كانون الثاني ١٩٦٧ إستنجد البنك المركزي بالحكومة لمواجهة الوضع الذي كان يشكّل إحراجاً كلّيّاً له. وأختارُ من هذا الكتاب فقرة توجز ما كان يهدّد البنك المركزي والوضع المصرفي من أخطار:

«بالرغم من المهل الطويلة والتي لم تنته بعد، الممنوحة في قانون النقد والتسليف

للمصارف كي تسوّي أوضاعها، وبالرغم عن سياسة الليونة التي اتّبعها المصرف المركزي عملاً بروح القانون لتجنّب مساوئ الانتقال المفاجئ من الحرّيّة شبه المطلقة إلى الانضباط الشديد والذي، لو حصل، كان قد شلّ بعض النشاط الاقتصادي، بالرغم من ذلك، لا يستطيع المصرف المركزي التغاضي عن المخالفات ولا تأجيل تنفيذ التعهّدات ولا تسليف الأموال بقدر يفوق الحدود التي رسمتها السلطات أو عيّنها القانون».

فدرسنا الوضع مطوّلاً من الناحيتين القانونيّة والعمليّة مع عدد لا يحصى من الخبراء اللبنانيّين والأجانب، وبينهم أصحاب شهرة عالميّة. ما زلت أحتفظ بتقاريرهم المتناقضة التي تدلّ على صعوبة المعضلة وحتى على استحالة حلّها على أساس القاعدة المألوفة. فكان لنا من جمع الآراء ومن غربلتها واختيار الأفضل منها أو الأكثر ملاءمة لأوضاعنا المصرفيّة والماليّة، ومن تقديرنا أيضاً للأوضاع السياسيّة والنفسيّة في البلد، تشريع هو ابتكار بالمعنى الحقيقي.

كان الاختصاصيّون والعلماء يرون، من جهة، أن كل حلّ لا بدّ وأن يصطدم بعقبات وأخطار كبيرة ويرون، من جهة ثانية، أنّ ليس من المستطاع ترك الأمور على ما كانت عليه. فإذا اتّخذ البنك المركزي عقوبة بحقّ أي مصرف، تهدّدت جميع المصارف بالإنهيار بسبب الذعر الذي قد ينتشر واذا تركت هذه المصارف (او بعضها) تسترسل في نوع من الفوضى، لكان الاقتصاد كلّه في خطر.

فخطرت فكرة ضمان الودائع وذلك بقيام نوع من التعاون بين المصارف الاّ أن هذا التفكير كان يصطدم أيضاً بأعتراض أساسي وهو أنه يمكّن المصارف العاجزة من أن تعيش وتنمو بطرق غير مشروعة على حساب المصارف السليمة.

وعلى كل فإني أتمنّى لو يتاح لي يوماً نشر كتاب أبيض حول الدراسات التي قمنا بها والمناقشات التي أجريناها وحتى التأمّلات التي أدّت جميعها بالنتيجة إلى وضع قانون ضمان الودائع وتعيد الثقة بالمصارف العاملة في لبنان وتمكّن في الوقت نفسه البنك المركزي من وضع اليد على المصارف غير السليمة بدون هزّة ولا ذعر وبدون أن تكلّف الدولة ما لا طاقة لها به.

كان لقانون ضمان الودائع أهداف متعدّدة ومتنوّعة ومتكاملة. فهو يضمن الودائع التي لا تتجاوز الخمسة عشر ألف ليرة. وينظّم رقابة صارمة على المصارف وينشئ لتلك الغاية، لجنة مستقلّة للرقابة لا تخضع في ممارسة أعمالها لسلطة المصرف المركزي وينشئ

هيئة مصرفيّة عليا برئاسة حاكم مصرف لبنان تقرّر عند الاقتضاء وضع اليد على أي مصرف إذا تبيّن لها أنه لم يعد يتمكّن من متابعة عمله. ونعرض القرار على مجلس الوزراء فيصبح نافذاً دون إبطاء. وعند صدور هذا القرار ينحّى تلقائيّاً رئيس (وأعضاء) مجلس إدارة البنك الموضوعة اليد عليه وتحلّ محلّه هيئة إداريّة خاصّة، تعمل على تمكين المصرف من متابعة أعماله أو تصفيته حسب الاقتضاء، فتدفع للمودعين كل المبالغ المتوجّبة لهم نقداً وفوراً وتحول بذلك دون انتشار الذعر والبلبلة.

وكان هناك سؤال آخر، وهو من يتحمّل في النهاية العجز المتراكم في المصارف الموضوعة اليد عليها؟ إن الجواب الطبيعي هو أن تتحمّل العجز، الى جانب الدولة، جميع المصارف السليمة العاملة والتي تستفيد حتماً من تنقية الجوّ المصرفي. وهكذا أنشئت هيئة ضمان الودائع بتمويل مشترك بين الدولة والمصارف وبمراقبة مشتركة بين البنك المركزي وجمعيّة المصارف.

وتساءل الكثيرون كيف السبيل الى ضمان الودائع في وضع مصرفي ليس سليماً ولا مضموناً، فكان جوابنا، في القانون الجديد، أننا جمعنا بين ضمان الودائع وتنقية الوضع المصرفي. ويطول الكلام هنا على الجدل الذي سبق القانون وعلى الإعتراضات التي أثارها. وربّما كان من المفيد، لوضع حدّ لغطرسة بعض اللّبنانيّين أو الأجانب، أن أنشر يوماً الرسائل والمقالات والتنبيهات والإنذارات التي كانت تنهال عليّ والتي أثبتت النتائج خطأها وسخافتها.

ولكي يكون شرحنا كاملاً، لا بدّ من أن نضيف أن قانون ضمان الودائع مدّد لآخر سنة ١٩٦٨ مفعول التدابير المتّخذة لتأمين السيولة للمصارف. وتعدّل هذا القانون في ما بعد ليشمل ضمان الودائع التي تبلغ الثلاثين ألف ليرة. وفي الحقيقة ظهر، بعد تنقية الوضع المصرفي والقضاء على المصارف العاجزة وفرض الرقابة الشديدة على سائر المصارف العاملة في لبنان، أن جميع الودائع أصبحت مضمونة عمليّاً. وهذا ما شعر به جميع المودعين بحيث أخذت ودائعهم ترتفع في المصارف اللبنانيّة وسائر المصارف العاملة في لبنان الى أرقام خياليّة.

وعملاً بجميع القوانين التي أشرت اليها، وبصورة خاصّة القانون المسمّى «قانون ضمان الودائع»، تمكّنت الهيئة المصرفيّة العليا في لبنان من وضع اليد على عشرة مصارف وذلك في الفترة الممتدّة بين ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ و٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٨. وكان حاكم مصرف لبنان يحضر من فترة الى فترة الى مجلس الوزراء حاملاً

ملفّ أحد المصارف العاجزة ليبلغنا بقرار وضع اليد عليه فنؤيّده. ويصدر القرار دون أيّ هزّة ولا خضّة، فيتنحّى رئيس مجلس الإدارة وأعضاؤه ويحالون الى القضاء وتحلّ محلّهم الهيئة الخاصّة المنصوص عنها في القانون وتدفع كل الودائع ثم تستثمر موجودات البنك وتستردّ الهيئة ما تكون قد كابدته وذلك من مدفوعات مؤسّسة ضمان الودائع. وأنشأ القانون قسماً خاصاً في بنك التسليف الزراعي والصناعي لمتابعة أعمال المصرف الموضوعة اليد عليه أو لتصفيته.

فكل قرار بوضع اليد يفسح المجال للجان تخمينيّة تقوم بتخمين موجودات البنك وديونه في تاريخ وضع اليد. ثم تقدّر الديون الهالكة والديون القابلة للتحصيل، فتصل الى قيمة العجز وتضيف اليه فائدة وتأخذ المبالغ المستحقّة لها من مؤسّسة ضمان الودائع. ففي الفترة الممتدّة من ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٧ الى ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٨ بلغت قيمة عجز المصارف الموضوعة اليد عليها ما يقارب ١١٧ مليون ليرة تضاف اليها الفوائد فتصبح ١٣٦ مليون. غير أن مساهمات الدولة والمصارف في هذه المؤسّسة بلغت من تاريخ تطبيق القانون، أي من أيار ١٩٦٧ الى يومنا هذا، ما يفوق هذا المبلغ، إذ بلغت ٢١٤ مليون ليرة فتكون مؤسّسة ضمان الودائع قد دفعت كل العجز بدون أي صعوبة. لكن الوضع المصرفي حقّق درجة من المتانة مكّنته، على رغم كل المصاعب السياسيّة والأحداث الدامية في لبنان، من أن يزيد مقدار الودائع لدى المصارف سنة بعد سنة، أي أن يضاعف أضعافاً مضاعفة ثقة اللبنانيّين والعالم العربي والعالم أجمع به.

كان مجموع الودائع قبل انهيار إنترا ٣ مليارات ليرة، وكانت الودائع في إنترا تبلغ ٤٥٠ مليون ليرة، أي ١٥٪ من المجموع. فبعد انهيار إنترا وبعد القوانين التي صدرت لتنقية الوضع المصرفي، عادت الودائع الى ما كانت عليه، أي ٣ مليارات و٦٥٠ مليون ليرة، أي إنها زادت ٢٠ بالمئة تدريجيّاً من سنة الى سنة حتى أصبحت اليوم ١٨ مليار ليرة. ويصحّ هذا القول ربّ ضارة نافعة او الآية «عسى أن تكرهوا شيئاً هو خير لكم».

إلاّ أن هذه القضيّة تركت في نفسي العديد من العبر ومنها أن الدعاية هي أقوى من الحقيقة أحياناً وإن كانت هذه الحقيقة حقيقة حسابيّة وغالباً ما كان يحضرني المثل الأجنبي القائل: «إن جمع ٢ و٢ ليس ٤ بل ٥ عند الدائن و٣ عند المديون».

غير أني لا أزال أؤمن بأنه في النهاية لا يصحّ إلاّ الصحيح.

وكنا نضطرّ في كل بند من بنود القانون الجديد الى أن نتّخذ موقفاً منه، إذ إنه كان علينا أن نبتّ لا الخطوط العريضة وحسب بل التفاصيل أيضاً.

مثالاً على ذلك : كان بعض الإختصاصيّين يتساءلون عمّا اذا كان من الضروري عند وضع اليد على أحد المصارف أن ندفع للمودعين كل المبالغ المترتّبة لهم في البنك .

إختصاصيون آخرون كانوا يقترحون بأن تدفع الودائع على أقساط . فكان جوابي أن الودائع يجب أن تدفع كاملة وبدون إبطاء وذلك ليس فقط إنصافاً للمودعين في المصرف الموضوع اليد عليه، بل منعاً لانتشار الذعر عند مودعي جميع المصارف ، فتصبح عمليّة تنقية المصارف عمليّة خطيرة لا بل فاشلة بدلاً من أن تكون إنقاذاً للوضع المصرفي كلّه .

١١

إتّفاق القاهرة

أذكر هنا بعض المراحل الرئيسيّة التي مرّت بها علاقاتنا بالمقاومة الفلسطينيّة أثناء عهدي، بما في ذلك عقد إتّفاق القاهرة في الثالث من تشرين الثاني سنة ١٩٦٩. ومن الضروري التأكيد على أنني، سواء بصفتي الخاصّة قبل الرئاسة او بصفتي رئيساً للجمهوريّة، كنت ولا أزال أؤمن بعدالة قضيّة الشعب الفلسطيني وبضرورة دعمه في سبيل إستعادة حقوقه في وطنه. إلاّ أنني أعلنت أكثر من مرّة أنّ هذين التأييد والدعم يجب أن يصدرا عن إرادتنا وعبر تقديرنا للموقف وحسب مقتضيات سلامتنا وسيادتنا. ذلك كان موقفي الواضح خلال الأزمة التي طالت بيننا وبين الفدائيّين في سنتَي ١٩٦٨ و١٩٦٩.

غير أن انقسام الدولة على نفسها، حيال مدى دعم القضيّة الفلسطينيّة وكيفيّة دعمها، والشلل الذي نتج من جرّاء ذلك، على صعيد الحكم، وما رافقه من أزمة وزاريّة دامت سبعة أشهر، مع انتشار المسلّحين في عدد من المناطق اللبنانيّة، ونشوب أزمة حادّة لبنانيّة-لبنانيّة، ولبنانيّة-فلسطينيّة ولبنانيّة-عربيّة عند كلّ صدام بين الجيش اللبناني والوحدات الفلسطينيّة، جعلنا نعتبر أن رفض التنسيق والإتّفاق مع المقاومة الفلسطينيّة أصبح غير ذي جدوى، وإن عدم الإتّفاق لم يكن حلاً عملياً، لا للحؤول دون الانتشار الفلسطيني المسلّح، عبر مئات الكيلومترات من الحدود، ولا لمنع المنازعات في الداخل والخارج، أي ليس بين اللبنانيّين وحسب، بل بين اللبنانيّين المنقسمين على أنفسهم وبين العرب أجمعين.

فكان لا بدّ - وانقسام الدولة على ما هو عليه - من إتّفاق يضع بعض الحدود

والشروط للعمل الفلسطيني المسلّح، الأمر الذي أدّى الى مباحثات لبنانيّة وفلسطينيّة في القاهرة بحضور وزيريّ الخارجيّة والدفاع للجمهوريّة العربيّة المتّحدة.

انتهت المباحثات باتّفاق سمّي باتّفاق القاهرة، في ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩.

ليس المجال الآن لنشر القصّة الكاملة لهذا الإتّفاق بل أرى من المفيد أن أذكر بعض الظروف التي مرّت بها هذه القضيّة دون الدخول في تفاصيل قد تسيء الى الأشخاص او تثير الخواطر بلا فائدة عمليّة للبنان اليوم، ولا تخدم الوفاق الذي لا بديل عنه مهما اعترضنا من صعاب. ما سوف أكتفي بسرده ههنا هو عمّا دعوناه إتّفاق القاهرة، هذا الإتّفاق الذي كان ولا يزال موضوع أخذ وردّ بين الكثيرين من المعنيّين بالقضيّة اللبنانيّة والقضيّة الفلسطينيّة، ما هو، أي هذا السرد، إلاّ إسهام متواضع في كتابة تاريخ لبنان المعاصر. لعلّ في هذه الكتابة ما يضيء أمامنا الطريق الى مستقبل أفضل من جميع النواحي وفي كل الميادين.

وفي العاشر من حزيران ١٩٦٧، وصلتني برقيّة من رئيس ضبّاط الإرتباط في لجنة الهدنة بين لبنان وإسرائيل، يسألنا بدافع من إسرائيل عمّا إذا كان لبنان لا يزال يعترف باتّفاقية الهدنة القائمة بينه وبين إسرائيل سنة ١٩٤٩. فأدركت ما ينطوي عليه السؤال من معان وأهداف: ربّما كانت إسرائيل تعتقد أن لبنان، بعد خمسة أيّام من القتال بين أشقائه العرب وإسرائيل، لا يسعه أن يُعلن على الملأ أنه لا يزال يتقيّد باتّفاقية الهدنة. إذ إن مثل هذا الإعلان، حسب تقدير إسرائيل، من شأنه أن يُعرّضه في المستقبل لخضّات داخليّة وعربيّة تهدّد استقراره. واذا أعلن أنه أصبح في حلّ من الهدنة، أعطى إسرائيل حجّة كي تهاجمه وتوسّع رُقعة احتلالها للأراضي العربيّة.

فرأينا أن لا نختار أيّاً من الخطرين، وأجبنا بأننا لا نزال نتقيّد بالقانون الدولي – ذلك القانون الذي قال عنه في ما بعد السيّد U Thant، الأمين العامّ للأمم المتّحدة آنذاك، إنه يحافظ على إتّفاقات الهدنة ما لم ينقضها الطرفان المتعاقدان. وبما أننا خشينا أن يكون هذا الجواب لا يثني إسرائيل عن تنفيذ مشروعها التوسّعي على حسابنا، أضفنا أننا نؤيّد أيضاً قرارات وقف القتال التي وافقت عليها الدول العربيّة، وأبلغنا موقفنا في الوقت نفسه لسفير فرنسا، السيد فاليز، طالبين نقله الى الجنرال ديغول، فابتسم السفير مقدّراً خطورة السؤال وصيغة الجواب.

انتهت حرب حزيران دون أن يصاب لبنان بأذى. غير أن الصحف الإسرائيليّة راحت، ابتداءً من منتصف حزيران ١٩٦٧، تنشر تصريحات متناقضة لمسؤولين

إسرائيليّين، عن وُجهة نظرهم حول احترام أو عدم احترام الحدود اللبنانيّة. فشعرنا بأنهم سيستغلّون كلّ سبب أو ذريعة أيّاً كان مصدرهما.

وفي هذه المناسبة، لا بدّ من مراجعة مستند مورّخ في ٥ تشرين الأوّل ١٩٦٧، وهو التعليمات المرسلة من رئيس الحكومة، آنذاك، الأستاذ رشيد كرامي، بوصفه وزيراً للخارجيّة بالوكالة الى ممثّلنا في الأمم المتّحدة (المستند رقم ١):

«الرقم الصادر: ٣٣٤/أع   «سرّي للغاية»

بيروت في ٥/١٠/١٩٦٧

حضرة رئيس الوفد الدائم لدى الأمم المتّحدة

الموضوع: الوضع على خطوط الهدنة

إن المعلومات المتوفّرة حول الوضع الراهن على خطوط الهدنة مع إسرائيل حملت الحكومة على اتّخاذ بعض الإحتياطات. ومنها أن فخامة رئيس الجمهوريّة قرّر أن يستدعي في الأيّام القريبة المُقبلة كلاًّ من سفراء الولايات المتّحدة والإتّحاد السوفياتي وفرنسا وبريطانيا لكي يحدّثهم بالأمر ويبلغهم أن الحكومة اللبنانيّة قرّرت مطالبة الأمم المتّحدة بتعيين مراقبين دوليّين على الحدود مع إسرائيل لكي يسهروا على تنفيذ إتّفاقيّة الهدنة أو قرارات وقف إطلاق النار، حسبما يستقرّ عليه الرأي بينكم وبين الأمين العامّ للأمم المتّحدة او المراجع الأخرى المختصّة. وسيطلب فخامة الرئيس من السفراء المذكورين أن يبلغوه رأي حكوماتهم في المطلب اللبناني، ويسلّمهم في نهاية الحديث المفكّرة التي تجدون، ربطاً، صورة عنها.

فأرجو أن تقابلوا الأمين العامّ للأمم المتّحدة وتحدّثوه بالأمر حسبما هو وارد في المفكّرة المرفقة وتسلّموه صورة عنها أو شبيهة بها، مثلما تستنسبون، وتلاحقوا القضيّة وتفيدونا برقيّاً عن نتائج مساعيكم.

كما أرجو أن تُكلّفوا سفير لبنان في واشنطن، وهو عضو في الوفد الحالي الى الجمعيّة العموميّة، أن يقوم بمسعى مماثل لدى مرجع حكومي كبير في حكومة الولايات المتّحدة ويطلب منه تأييد المسعى الذي تكونون قد قمتم به.

ولما كان سفيرنا في لندن موجوداً أيضاً في نيويورك، فالرجاء تكليفه بالمسعى نفسه مع رئيس الوفد البريطاني.

وقد كلّفنا سفيرنا في باريس وموسكو بالمهمّة ذاتها مع حكومتَي فرنسا والإتّحاد السوفياتي.

وربّما كان من المستحسن ان تتّصلوا برؤساء الدول الكبرى في الدورة الحاليّة للجمعيّة العموميّة وتحدّثوهم بالأمر.

رئيس مجلس الوزراء

وزير الخارجيّة بالوكالة»

فمن الواضح أننا كنّا منذ تشرين الأوّل ١٩٦٧ نبذل كل جهودنا وفي كل الإتّجاهات لكي نؤمّن الإستقرار على حدودنا.

لكنّ هذا المسعى لم يتكلّل بالنجاح وهذا ما كان يحملني على الشكّ، في ما بعد، بإمكانيّة قدوم وبفعاليّة بوليس دولي على حدودنا، ناهيك عمّا كان يلاقي طلب بوليس دولي في ذلك الحين من صعوبات داخليّة وعربيّة ودوليّة.

وفي الوقت نفسه، كانت هزيمة الدول العربيّة قد أفقدت ثقة العرب، عامّة، والفلسطينيّين، خاصة، بقُدرة الجيوش النظاميّة العربيّة على القتال، فأفسحت المجال للبدء بتحرّك مقاومة شعبيّة فلسطينيّة.

في كل أنحاء العالم، وفي كلّ الظروف، هناك سنّة تاريخيّة وطبيعيّة وهي أن هزيمة الدول تدفع الشعوب الى الدفاع عن النفس ضدّ العدو.

في الواقع كانت توجد نواة مقاومة فلسطينيّة قبل حرب حزيران ١٩٦٧، وكانت عناصر مُسلّحة تمرّ بين حين وآخر عبر حدودنا الواسعة الممتدّة على أكثر من ٣٠٠ كيلومتر، متوجّهة نحو الأرض المحتلّة، إلاّ أنه غالباً ما كانت وحدات الجيش اللبناني توقفها وذلك ليس حرصاً على سلامة لبنان فقط، بل تطبيقاً لتعليمات من القيادة العربيّة الموحّدة ومن القائد العامّ بالذات، تقضي بمنع الأعمال الفرديّة او المستقلّة عن المخطّط العربي العامّ.

وفي طليعة سرد الوقائع التي أدّت الى الصراع بين الدولة اللبنانيّة والعمل الفلسطيني المسلّح، أودّ ان أذكر الحادثة الآتية:

في ٢٨/ ١٢/ ١٩٦٥، أوقف الأمن العامّ اللبناني، الفلسطيني جلال الدين قعواش

مع رفيقيه، وهم ينتمون الى تنظيم «الصاعقة» ويحاولون اجتياز الحدود اللبنانيّة. وكانوا يحاولون الدخول الى لبنان للقيام بعمليّات تخريب في ليل ٢٩/ ٣٠ كانون الأوّل ١٩٦٥.

ألقي القبض على قعواش بعد أن حاول الهرب بالقفز من نافذة في الطبقة الرابعة من إحدى البنايات. وتمّ نقله الى أقرب مستشفى عسكري حيث تأكّد أنه لم يصب سوى بجروح بسيطة بعد أن أجريت له جميع الفحوصات. ولكن الرجل كان مصاباً، من قبل، بأمراض داخليّة منها تحلّون الدم، ممّا سبّب وفاته في ١/ ١/ ١٩٦٦.

وهبّت الصحافة الفلسطينيّة والسوريّة تطعن بالجيش اللبناني متّهمة إيّاه بكلّ أنواع الإتّهامات.

وسارت في الشوارع تظاهرة واسعة مندّدة بالجيش وبما ألحقه من تعذيب بالبطل قعواش، كما نظّمت تظاهرة شاملة في ١٥/ ١١/ ١٩٦٧ للإحتجاج والتنديد بأساليب العنف والتعذيب.

وانطلقت الشكاوى والتنديدات من كل الإذاعات العربيّة، وفي مقدّمتها الإذاعة المصريّة.

ورأت الحكومة اللبنانيّة أن من واجبها أن تبلغ القيادة العربيّة الموحّدة بالشكاوى والافتراءات ضد لبنان. وجرى كل ذلك بأسلوب دبلوماسي حتى أن القيادة العربيّة الموحّدة كانت قد طلبت من لبنان عدم السماح للفدائيّين الفلسطينيّين بالدخول الى لبنان والتسلّل منه الى فلسطين.

غير أنه بعد هزيمة ١٩٦٧، فقدت القيادة العربيّة الموحّدة سلطتها الى حين كما فقدت السلطات العربيّة رصيدها، فأصبح العمل الفلسطيني هو العمل والأمل الوحيدان للعرب أجمعين.

وكانت أعمال المقاومة، إنطلاقاً من جميع الجبهات العربيّة، تثير يوماً بعد يوم، إعجاب الجماهير وحماستها وتأييدها في كل الأقطار العربيّة. وفي الحقيقة، كان لبنان، بجميع طوائفه ومِلله ونزعاته، مؤيّداً لقضيّة الشعب الفلسطيني ومعتبراً إيّاها قضيّته الأولى ومدافعاً عنها بما لديه من وسائل، فأصبح مؤيّداً حُكماً للعمل الفدائي، باعتبار أنه سيكون موجّهاً نحو أهدافه الحقيقيّة، ألاّ وهي تحرير فلسطين، فأصبح الرأي العامّ بكامله يرفع او يتقبّل شعارات تؤكّد شرعيّة، لا بل قدسيّة العمل الفدائي، بينما كانت بعض الجهات تذهب الى أبعد من ذلك وتصرّ على حريّته.

وكانت المظاهرات تتوالى مؤيّدة تأييداً شاملاً الشعب الفلسطيني والعمل الفدائي على السواء مجنّدة في كل مناسبة عشرات الألوف من المتظاهرين من مختلف الطوائف. وكان هذا التحرّك شبه المستمر يدفع إليه تارةً الإستنكار لعرض عسكريّ إسرائيلي في القدس في الثاني من أيّار ١٩٦٨، وطوراً إحياء ذكرى أحد الأحداث المثيرة، كإنشاء إسرائيل أو حرب حزيران. ولم تكن جنازة أحد الفدائيّين إلاّ واحدة من هذه المظاهرات الضخمة التي لم تقلّ عدداً عن سواها، ولم تنقص عنها بلاغة.

جرت هذه الجنازة في ٢٨ نيسان ١٩٦٨، فحشدت في موكب واحد جمهوراً غفيراً قدّرته بعض الصحف، ومنها الأكثر اعتدالاً، كـ«الأوريان» مثلاً، بمئة ألف نسمة.

وعند التأمّل في الصور المنشورة في صحف ذلك التاريخ، نرى أنه ولو كان هذا الرقم غير مطابق للواقع، فهو غير مبالغ فيه. وقد مشى قادة جميع الأحزاب السياسيّة والطوائف المسيحيّة والإسلاميّة على رأس الموكب، وقُرعت أجراس الكنائس حزناً على طريق الموكب، ذلك للتدليل على وحدة صفوفنا في تقدير العمل الفدائي وتأييده.

حتى أن جمعيّة تضمّ كل الأحزاب اللبنانيّة تقريباً، كانت قيد التأسيس لدعم نضال الشعب الفلسطيني وقد تمّ تأسيسها في أواخر ١٩٦٨.

في هذا الجوّ الشعبي والحماسي وهذه المواكبة الشاملة لكل مظاهرة فلسطينيّة، أصبح صدّ تسلّل أمثالهم الى العمل الفدائي يصطدم بالجوّ التأييدي الذي كان يتمتّع به هذا العمل.

ففي التاسع عشر من تشرين الأول ١٩٦٨، ولأسباب ذكرتها في ما سبق، قرّرت الإستقالة من رئاسة الجمهوريّة، وقد رجعت عن هذا القرار، لا بسبب مراجعات النوّاب وإلحاحهم وحسب، بل لما قيل لي بصورة سرّيّة أنني أعرّض البلاد لمأزق باعتبار أن الظروف قد تمكّن البعض من عدم إجراء إنتخاب قانوني لاختيار خلف لي وفقاً للدستور. عند ذلك، شكّلت في العشرين من تشرين الأول ١٩٦٨ وزارة رباعيّة برئاسة الرئيس اليافي. ولم يمض على تأليف الوزارة سوى بضعة أيّام حتى نشبت معركة دامية بين وحدة من الجيش وبعض الفلسطينيّين في قرية «حلتا» الجنوبية، قتل فيها فلسطيني وجرح آخر. كان ذلك في أواخر تشرين الأول. فتدخّل رئيس الحكومة الدكتور اليافي مدعوماً من وزير الخارجيّة والدفاع، الحاجّ حسين العويني، لمنع استمرار المعركة، وقال رئيس الحكومة إنه لا يمكن أن يوافق على أعمال الصدّ والعنف هذه.

حاولنا إيجاد حلّ لهذه المأساة بدون جدوى. وفي الوقت الذي كان الرأي العامّ

اللبناني والعربي يسترسل في تأييد العمل الفدائي وتقديره، قامت الحملات الإذاعيّة العربيّة ضدّ لبنان في كلّ مكان.

فبناء على اقتراح رئيس أركان الجيش، الزعيم يوسف شميط، وتأييد ضبّاط المكتب الثاني، تقرّر أن تضع قيادة الجيش خطّة تفرض انسحاب الفدائيّين المسلّحين في أيّام الشتاء، أي في الأيّام التي لا تسمح لهم بالبقاء ومواجهة العواصف في لبنان في أوائل تشرين الثاني وكان من المفهوم أن الفلسطينيّين قد ينسحبون بالحسنى بعد حين. فوضعت قيادة الجيش خطّة تفرض هذا الإنسحاب بدون معارك دامية تؤثّر على وحدة الحكم ووحدة البلاد، غير أن شيئاً من ذلك لم يحصل.

وتذكّرت ما كنت استطعت القيام به، عندما كنت وزيراً للخارجيّة سنة ١٩٥٢، وقد اقترحت آنذاك، عقد مؤتمر في قصر الرئاسة لعدد من المسؤولين اللبنانيّين الكبار ومنهم رؤساء سابقون للجمهوريّة وللمجلس النيابي وللحكومة وذلك لدرس قضيّة الدفاع المشترك التي كانت عرضت علينا وقد تحدّثت عنها سابقاً. غير أن الأحوال كانت قد تبدّلت سنة ١٩٦٨ فلم يكن من المستطاع إشراك بعض السياسيّين وفي طليعتهم الرؤساء السابقين بالإجتماع الذي فكّرت في عقده.

لم يمض إلاّ بضعة أسابيع على هذا الصدام حتى أصبنا بحادثة، لا بل بكارثة ضرب المطار في مساء السبت الواقع في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ في الساعة التاسعة والربع. كانت الذريعة أن فدائيّين من الذين ضربوا قبل أيّام طائرة إسرائيليّة في مطار أثينا كانا قادمين من مطار بيروت. والمفجع في الغارة الإسرائيليّة، أنها لم تلاق أيّة مقاومة من قبل قوى الأمن ولا من قبل وحدات الجيش. لم تُتّهم قوانا المسلّحة بعدم القُدرة على القتال فقط، بل بعدم رغبتها فيه. وكانت هذه التهمة باطلة وظالمة، إذ إن جيشنا كان في الخامس من حزيران ١٩٦٧، وعند خطر الحرب، على أتمّ الإستعداد للقيام بجميع التضحيات لكي يدافع عن أرض الوطن. وكانت التعليمات المعطاة لقادة الوحدات بليغة للغاية في هذا المجال وقد ردّدها أمامنا في أوائل حزيران، على الحدود اللبنانيّة: «لا تراجُع». أجل، كان شعار الجيش في ٥ حزيران ١٩٦٧ أن «لا تراجُع» مع كل ما يعني ذلك من روح البذل والبطولة. غير أن الوضع كان يختلف تماماً في المطار في ٢٨ كانون الأول ١٩٦٨ في الساعة التاسعة والربع. فالمعركة لم تكن متوقّعة على الرغم من الأخبار المحذّرة ومن الإشاعات، وإذا كانت هناك أخطاء فادحة ارتكبت بسبب عدم التيقّظ وقلّة التنظيم وروح الإتّكاليّة، فذلك لا يعني أن الجيش بمجموعه لم يكن على

مستوى الرسالة. وهذا ما شعرت به فوراً عند وصولي الى المطار حين هرعت إليه، فوجدت ضبّاطاً وجنوداً متأثّرين بالغ التأثّر لوصولهم بعد فوات الأوان إذ إن العدوان لم يستمرّ الاّ وقتاً قليلاً.

أثار العدوان جلسات صاخبة في المجلس. وعلى صعيد الحكم لم يحقّق أيّة وحدة حقيقيّة في النفوس، إذ إنه آثار جدلاً علنيّاً وعنيفاً بين وزير الأشغال العامّة الأستاذ ريمون إدّه ووزير الدفاع الرئيس العويني. وكانت ردود الفعل على الصعيد العربي بين السخرية والتعزية. أمّا الرئيس عبد الناصر فقد قال لسفيرنا في مصر إن كل بلد عربي معرّض لمثل هذه المفاجآت وإنه بعد ما أصاب مصر من غارات مفاجئة في عمق الأراضي المصريّة أصبح غير مستغرب أن يُضرب في القاهرة.

وأضاف الرئيس عبد الناصر: «أرجو ان تُبلغوا الرئيس حلو شعوري وتأييدي لكم في هذه الظروف الدقيقة، وهذا كلام صادر عن القلب ولا أقوله على سبيل المجاملة. إنّني أوجّه إليه رسالة قلبيّة حيّة، تنقل إليه والى إخواني اللبنانيّين مشاعري ومشاركتي لكم جميعاً».

على الصعيد الدولي كان الإستنكار في العالم شاملاً وعنيفاً على قدر ما كان العدوان مفاجئاً على مطارنا المدني. وصدر عن مجلس الأمن قرار رقم ٢٦٢ بتاريخ ٣١/١٢/٦٨ يدين لا العدوان الإسرائيلي وحسب، بل إسرائيل بالذات وبشكل لم يكن له مثيل في قرارات مجلس الأمن طوال الصراع العربي الإسرائيلي.

وكان قرار مجلس الأمن، بالإضافة الى إدانته إسرائيل، يحذّرها من أعمال مماثلة ويفرض عليها تعويضاً عادلاً لما أصيب به لبنان من تخريب ومن أضرار. وتجدر الإشارة هنا الى أننا كنّا طالبنا بهذا التعويض إمعاناً في تحميل إسرائيل مسؤوليّة العدوان مع العلم أن خسارتنا الماديّة بسبب حرق طائراتنا، كانت محدودة جدّاً، باعتبار أن هذه الطائرات كانت بأغلبيّتها مضمونة لدى شركات تأمين عالميّة.

وجاءتنا من جميع العواصم الأوروبيّة والأميريكيّة، برقيّات تأييد لنا واستنكار للعدوان الإسرائيلي حتى أن كبريات الصحف العالميّة ومنها الأميريكيّة، كانت حافلة بتعابير السخط على إسرائيل وذلك للمرّة الأولى في تاريخها.

وكان الجنرال ديغول، بصفته رئيساً لجمهورية فرنسا، أبلغ قبل مدّة الى وزير خارجيّتنا الأستاذ فؤاد بطرس أنه على أتمّ الاستعداد لدعم لبنان ضد أيّ اعتداء خارجي ولكن ليس في خلافات بين منطقتي الجميّزة والبسطة. فهو لن يتدخّل في خلاف بين

الطوائف اللبنانيّة.

وأعرب ديغول عن شجبه للعدوان بكل ما كان عنده من بلاغة في الكلام ومن قوّة في الردّ، مظهراً تأييده للبنان في حفل استقبال السلك الدبلوماسي وفي الإذاعة، حتى أنه أعلن استعداده على مشاركة لبنان عسكريّاً إن اقتضى الأمر، وإذا ما كرّرت إسرائيل أعمالها العدوانيّة، وأصدر قراره الشهير بحظر إرسال الأسلحة الفرنسيّة الى إسرائيل، ومنها طائرات الميراج التي كان ثمنها مدفوعاً وقطع الغيار لهذه الطائرات وغيرها من وسائل القتال التي كانت تعتمد عليها إسرائيل للتفوّق على العرب أجمعين.

فكان الردّ العالمي على العدوان الإسرائيلي أول انتصار أدبي إعلامي لا للبنان بل للعرب منذ عشرين سنة، ومنذ بدء الصراع العربي الإسرائيلي.

ولكن على الصعيد الداخلي، وبالنسبة الى علاقاتنا مع المقاومة الفلسطينيّة ومع الرأي العام المؤيّد لها بشكل مطلق، كان للعدوان الإسرائيلي أعمق الأثر. كل ما أثاره هذا العدوان من مشاعر الألم والخيبة والخجل ومن انتقاد موجّه الى الجيش اللبناني والدولة اللبنانيّة دفع الى المزيد من التضامن مع المقاومة الفلسطينيّة، حتى أن هذه الأخيرة أعلنت أنها سوف تأخذ هي بثأرنا، مما كان يُظهر كلّ صدام مع أفرادها مخالفاً لا لمصلحة المقاومة بل لمصلحة لبنان ذاته. فتكاثرت أعمال التسلّل الفلسطيني عبر الحدود بشكل يشمل الأشخاص والأسلحة.

لم تسلم حكومة الرئيس اليافي من تناقضاتها، فاستقالت بعد أسبوعين من العدوان الإسرائيلي، في منتصف كانون الثاني ١٩٦٨، وأفسحت في المجال لتكليف الرئيس رشيد كرامي تأليف حكومة جديدة لمواجهة مشاكلنا الداخليّة والفلسطينيّة والعربيّة.

ألّف الرئيس كرامي الحكومة في الخامس عشر من كانون الثاني ١٩٦٩ من السادة رشيد كرامي، نسيم مجدلاني، عادل عسيران، مجيد أرسلان، بهيج تقي الدين، نصري المعلوف، ريمون إدّه، بيار الجميّل، عثمان الدنا، خاتشيك بابكيان، حسين منصور، رينه معوّض، عبد اللطيف الزين، جوزف أبو خاطر، ميشال المرّ وشفيق الوزّان. غير أن عدداً من الوزراء استقال الواحد بعد الآخر لما اعتبروه عدم توازن في الحكومة، وبصورة خاصّة لعدم اشتراك الوطنيّين الأحرار. فاستقال كلّ من بيار الجميّل وريمون إدّه ونصري المعلوف وحسين منصور. فحلّ محلّهم السادة خليل الخوري، حبيب كيروز، يوسف سالم ومحمد صفي الدّين. وأصبحت هذه الوزارة «نهجيّة» مئة بالمئة تعتمد على ما كان للنهج الشهابي من علاقات وثيقة في الداخل وفي العالم

العربي، ومن كلمة مسموعة لدى الفلسطينيّين ولدى العرب. إلاّ أن كل الجهود المبذولة للحد من انتشار المقاومة لم تأت بالنتيجة المتوخّاة. فأصبح عدد المقاتلين الفلسطينيّين يبلغ المئات في جنوب لبنان. واحتجاجاً على ما اعتبرته المقاومة تضييقاً عليها من الجيش، قام فلسطينيّون مع عدد من اللبنانيّين بمظاهرة مُسلّحة في الثالث والعشرين من نيسان ١٩٦٩، سقط خلالها من الجانب الفلسطيني المتظاهر عشرات القتلى والجرحى في يوم واحد، وفي مناطق مختلفة من لبنان. فهبّ القسم الأكبر من الرأي العام اللبناني والرأي العام العربي كلّه يندّد بالحكم اللبناني، مما حمل الرئيس كرامي على الإستقالة في جلسة صاخبة لمجلس النوّاب. وعلى الرغم من أن القضيّة الفدائيّة أصبحت مطروحة بشكل واضح كسبب رئيسي وأساسي للأزمة الوزاريّة، إلا أن قسماً من الرأي العام وممثّليه، وقد تجاوزتهم خطورة الوضع، ما زالوا يعتقدون أن القضيّة ستُحلّ بتشكيل حكومة جديدة وأن الأزمة لم تكن سوى مناورة تمهيداً لمعركة انتخابات رئاسة الجمهوريّة.

وباشرتُ الإستشارات النيابيّة في السادس والعشرين من نيسان ١٩٦٩ ولكن على غير الأسس المُعتادة. كانت أسئلتي مستوحاة من العوامل الجوهريّة التي أدّت الى الأزمة، وأخذتُ أشرح أنّ القضيّة أوسع من استقالة حكومة وتأليف أخرى. فهي قضيّة إختيار موقف حيويّ بالنسبة الى علاقاتنا بالمقاومة الفلسطينيّة. إلاّ أن أجوبة النوّاب كانت منقسمة، مثل انقسام الرأي العامّ، ومشتّتة. فاعتبرتُ أن الموقف لا يسمح حتى الآن بتأليف حكومة. وفي هذه الأثناء أرسل الرئيس عبد الناصر ممثّله الشخصي الدكتور صبري الخولي، في السادس من أيار ١٩٦٩، الى لبنان ليُسهم في درس وإيجاد ما أمكن من حلول. وطلب منّي أن أستقبله مع سفير الجمهوريّة العربيّة المتّحدة وأستقبل، في الوقت ذاته، وفداً من المقاومة الفلسطينيّة برئاسة السيّد ياسر عرفات.

تمّ اللقاء مساء السابع من أيّار ١٩٦٩ بحضور الرئيس رشيد كرامي وكان موقفي صريحاً للغاية وهو أن لبنان يدعم قضيّة الشعب الفلسطيني ولكن عن طريق تقديره هو للموقف وعن تحديده هو مدى الدعم ووسائله على شكل يحفظ سيادته وسلامته.

وكان من المتّفق عليه سابقاً بيني وبين الرئيس كرامي وبيننا وبين قيادة الجيش أن يتّصل السيد ياسر عرفات برئيس الأركان الزعيم الأوّل يوسف شميط لكي يشرح له هذا الأخير على الصعيد العسكري وجهة نظر لبنان وموقفه وما يرى أن يقدّمه من دعم. وخلال الليل ذهب الوفد الفلسطيني لمقابلة رئيس الأركان اللبناني وعقد معه اجتماعاً

استؤنف في اليوم الثاني دون أن يعطي أيّة نتيجة عمليّة.

لقد قلت وأكرّر قولي هنا إني لا أرى فائدة للبنان في الوقت الحاضر في سرد كل الوقائع التي أحاطت بما جرى من اتّصالات لبنانيّة مع الجانب الفلسطيني خارج النطاق المرسوم في هذه المناسبة وغيرها من المناسبات، ولا الى بعض المبادرات اللبنانيّة التي أضعفت الموقف اللبناني فأرجئ التحدّث عن هذه الأمور لظرف آخر.

وإنني لا أزال مكتفياً حتى الآن بالخطوط العريضة للحقبة التي مرّت بنا، متحاشياً ما يسيء الى الأشخاص او الجماعات او الأحزاب دون أن يكون ذلك ضرورة للشرح او مصلحة للوطن.

وكنت أعدت تكليف الرئيس كرامي بتشكيل الحكومة وكان من الطبيعي أن لا تكون مظاهرة قد أطاحت برئيس حكومة دونما حقّ، خصوصاً وإن الاستقالة جاءت خلافاً لرغبتي. وقد أثبتت عودة الرئيس كرامي أن القضيّة ليست قضيّة أشخاص. وبدأ الرئيس كرامي استشاراته، غير أن عاملين فرضا عليّ أن أتّخذ موقفاً رسميّاً وعلنيّاً، متجاوزاً الإستشارات وحتى الأزمة الوزارية نفسها. وكان مردّ العامل الأوّل الى ما خيّم من أجواء في الأوساط السياسيّة من أن الحكومة العتيدة ستتبنّى فكرة التنسيق وذلك بالرغم مما كنت قد شرحته أثناء مقابلاتي للنوّاب ولغير النوّاب من أن دعمنا للمقاومة شيء والتنسيق معها شيء آخر، إذ إن الدعم يعني ما يعطيه لبنان بملء إرادته ووفقاً لإمكاناته. أما التنسيق فيفرض الإتّفاق بين طرفين، إلا أن هذا التمييز الذي سعيت الى شرحه وتوضيحه في مقابلاتي، بقي غامضاً عند الكثيرين لأنه نظريّ أكثر منه عمليّاً، بالنسبة لجماعات مسلّحة تُقيم على جزء من أرض لبنان وتتجوّل فيه وسط التأييد الشعبي.

فلم يكن من السهل التمييز العملي بين مجرّد الدعم والدعم المؤدّي الى التنسيق طالما أن المدعومين والمرشّحين للدعم هم على الأرض اللبنانيّة بعدد كبير وبأسلحة متنوّعة.

أما العامل الثاني الذي دفعني الى اتّخاذ الموقف العلني فهو أن عناصر المقاومة كانت لا تزال تسعى يوماً بعد يوم الى توسيع انتشارها. فاتّخذتُ مبادرة استثنائيّة، وهي توجيه رسالة الى الشعب اللبناني عن طريق الإذاعة والتلفزيون أُعلن فيها كلّ ما عند لبنان من استعداد لدعم القضيّة الفلسطينيّة وأنني لن أقبل بسياسة الأمر الواقع وكان ذلك في ٣١ أيّار ١٩٦٩(*). فما كان من الرئيس كرامي إلاّ أن أجاب على رسالتي ببيان مناقض

(*) يمكن مراجعة نص هذه الرسالة ورسالة ٦ أيار في الصفحات ٣١٩-٣٢٤.

يقول فيه «الحكم في لبنان مشاركة بين عناصر السلطة التنفيذيّة، وبصورة خاصّة بين رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة. ينبغي المحافظة عليها حرصاً على سلامة النظام الديمقراطي والوحدة الوطنيّة. وإنّني أشدّد على هذه السياسة وأرى أنها الطريق الأسلم الذي يجب أن نسير عليه جميعاً ضمانة لسيادتنا وسلامتنا».

وكان رأي رئيس الحكومة مدعوماً بعدد من الأحزاب التي لم تكن لترى بُدّاً من التنسيق، ناهيك عن بعض الجهات التي كانت تطالب بحرّيّة العمل الفدائي.

وكان من الواضح لي كلّ الوضوح أنّ هذا الموقف هو موقف كل رئيس وزراء يُمكن ان يُكلّف وهذا ما ثبُت أيضاً وبشكل علنيّ في ما بعد، أي في تشرين الأوّل ١٩٦٩، عندما أعلن الرئيس كرامي بأن أعمال الجيش في صدّ المقاومة الفلسطينيّة تختلف مع تفكيره ورأيه ومُعتقده، فأيّده في هذا الموقف كلّ التأييد مؤتمر إسلاميّ عُقد في دار الفتوى، كما سنذكر لاحقاً.

عشنا الأزمة طيلة سبعة أشهر حاولت خلالها أن أطلع الرأي العام اللبناني والعربي على حقيقة موقفنا الذي لم يكن سلبياً تجاه أيّة قضيّة عربيّة، مضطراً طوال الوقت أن أكرّر شرح هذا الموقف ردّاً على ما كان يُشنّ على لبنان من حملات ظالمة تنطلي على قسم لا بأس به من الرأي العامّ اللبناني. فالمعضلة المأساة لم يكن لها مثيل في التاريخ الحديث حتى أن ثقلها لم يدركه الكثيرون. فمن صحف تطالب بتأليف الحكومة، الى انتقادات وحملات تأخذ على الحكم التأخّر في تأليف هذه الحكومة: حتى إنني أقدمت على إجراء استشارات نيابيّة جديدة، في ٢٩ و٣٠ حزيران ١٩٦٩، لم تكن سوى مناسبة لطرح أسئلة على النوّاب من شأنها إطلاع الرأي العام على جوهر الموضوع وخطورته. وقد نشرت الصحف في ذلك الوقت قسماً من هذه الإستشارات.

أثناء الإستشارات أكّدتُ ومن خلال محاضر رسميّة ما يلي:

– إن من مصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق، الاّ يطلب من الدول العربيّة الاّ ما تستطيع كل منها أن تقدّم، ولا يمكن أن يطلب إخواننا الفلسطينيّون من كل دولة أن تقدّم كلّ شيء. إن بوسع لبنان أن يسدي الى إخوانه الفلسطينيّين أجلّ الخدمات إذا تُرك له أن يقدّر ما يستطيع تقديمه بحرّيّة في جوّ من وحدة الرأي بين بنيه. إن المساعدة التي يمكن لبنان أن يقدّمها تفوق ألف مرّة إمكاناته العسكريّة، تلك الإمكانات التي لا يبخلُ بها في إطار مخطّط مدروس وشامل.

– إن لبنان بتكوينه الطائفي يشكّل أبلغ ردّ على الفكرة العنصريّة والدينيّة التي تقوم

عليها إسرائيل. وهو بعلاقاته الدوليّة وبما يلقاه من تعاطف مع جميع الدول، يستطيع أن يخدم قضيّة فلسطين في حقل الإعلام والدعاية وأن يدعمها سياسيّاً وعاطفيّاً، وإن في ذلك لفائدة تفوق بكثير ما تفيد منه القضيّة من جرّاء أي عمل من شأنه تصديع الجبهتين الداخليّة والخارجيّة.

– سيأتي يوم يشعر فيه شعب فلسطين وسائر الشعوب العربيّة بجميل خاصّ نحو لبنان لجليل ما قدّمه من مساعدة للقضيّة الفلسطينيّة والذي جاء في إطار إمكاناته ولا مجرّد تلبية لرغبات إخوانه دون أن يجعل من نفسه قضيّة لأبنائه ولإخوانه جميعاً.

وأشرت في الاستشارات الى انتشار الفلسطينيّين على أرضنا حتى أصبح عدد المقاتلين الفلسطينيّين يُعدّ بالآلاف، وأشرت أيضاً الى الحملات الإذاعيّة الفلسطينيّة، ومنها إذاعة «العاصفة» بتاريخ ٢٥ حزيران ١٩٦٩ التي كانت تصرّح بأن المنظّمات الفلسطينيّة لن تتخلّى ولا بوجه من الوجوه عن قواعدها في لبنان ولا عن مراكز التدريب فيه وذلك قبل أيّ اتفاق في القاهرة أو غير القاهرة.

غير أن الأحداث كانت تتوالى. ولم تحلّ مواقفنا دون قيام الاشتباكات بين المقاومة وإسرائيل على الحدود. فلم تلبث إسرائيل أن شنّت يوم الثلاثاء الواقع في ١٢ آب، غارة جويّة استهدفت لبنان واستعملت فيها لضربنا قنابل النابالم المحرقة.

وتجدر الإشارة الى أن هذا الضرب الإسرائيلي وقع قبل كل اتّفاق مع الجانب الفلسطيني، هذا الإتّفاق الذي يُحمّله البعض الآن مسؤوليّة أحداث جرت قبل عقده، وأحداث كان يهدف الى الحؤول دونها.

قدّمنا شكوى الى مجلس الأمن، فصدر قراره في السادس والعشرين من آب وفيه إدانة صريحة للغارة الإسرائيليّة. وقد أكّد قرار مجلس الأمن على استمرار صلاحيّة الهدنة المعقودة بين لبنان وإسرائيل. ومن جهة ثانية، إجتمع وزراء الخارجيّة العرب في القاهرة بسبب ظروف العالم العربي عامّة في السادس من أيلول، فقرّروا دعوة مجلس الدفاع العربي المشترك للإجتماع، في الثامن من شهر تشرين الثاني ١٩٦٩ للبحث في وضع استراتيجية مشتركة ضدّ العدو والتمهيد، إذا اقتضى الأمر، لعقد مؤتمر قمّة عربي.

وفيما كنا نستعدّ لحضور إجتماع مجلس الدفاع المشترك، اصطدم جيشنا بالمقاومة الفلسطينيّة في بلدة مجدل سلم في العشرين من تشرين الأوّل. وكانت الإصطدامات قاسية ودامية وما لبث أن اتّسع نطاقها فشمل معظم المناطق الحدوديّة، ويكفيني لتصوير

الوضع الداخلي والعربي والدولي أن أسرد الوقائع التالية :

١ . أدلى الرئيس رشيد كرامي ببيان نشرته كلّ وسائل الإعلام، وقد وزّعته الوكالة الوطنيّة للأنباء، وفيه يقول : «قابلت فخامة رئيس الجمهوريّة وشرحت له وجهة نظري عن الظروف السائدة مع كل ما رافقها من تطوّرات . ومن ثم أعلنت اعتذاري عن عدم الإستمرار في حمل المسؤوليّة، وموقفي هذا ليس تهرّباً ولا خوفاً، بل ليس من المنطق ولا من المعقول أن يكون المرء مسؤولاً عن شيء لا رأي له فيه، ومن باب أولى، أن لا يتحمّل مسؤوليّة ما يختلف مع رأيه وتفكيره ومعتقده . . . » .

إن ما صرّح به الرئيس كرامي كان تعبيراً لا عن رأيه فقط، بل عن رأي جميع الطوائف الإسلامية . وقد عُقدت في دار الفتوى سلسلة إجتماعات من الثاني والعشرين حتى الرابع والعشرين من تشرين الأوّل، ضمّت كُلاً من الشيخ حسن خالد، مفتي الجمهوريّة، الإمام موسى الصدر، رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، الشيخ محمد أبو شقرا، شيخ عقل الطائفة الدرزيّة، كما انضمّ في الإجتماع الأخير الرؤساء السادة رشيد كرامي، عبدالله اليافي، صبري بك حماده، حسين العويني، أحمد الداعوق وعدد من الوزراء والنوّاب والشخصيّات .

وصدر عن الإجتماع الأخير الموسّع بيان يكرّر ما جاء في البيانات السابقة، وهذا مضمونه :

– وقف الإجراءات ضدّ العمل الفدائي وتصفية جميع ذيول الحوادث من اعتقالات وتعطيل صُحف وسواها .
– إطلاق حرّيّة العمل الفدائي وتنسيقه بحيث لا يفقد فعاليّته .
– تعزيز القدرة الدفاعيّة للوطن خصوصاً في منطقة الجنوب وذلك بتحصين القرى وتحسين الأوضاع الإجتماعيّة والإقتصاديّة للجنوبيّين .
– تطبيق أحكام الدستور تطبيقاً سلمياً وذلك مع التأكيد أن لا اشتراك في الحكم إلاّ على هذا الأساس .

٢ . أما على الصعيد العربي، فقد كانت النقمة على لبنان تعمّ العواصم العربيّة كلّها . وأذكر هنا بما كانت تكتبه الصحف الأجنبيّة التي كانت تعطي صورة شاملة عن الوضع . فقد كتبت جريدة «لوموند»، مثلاً، في عددها الصادر في ٢٤ تشرين الأوّل ١٩٦٩ ما يلي :

«مظاهرات في الشوارع، تصريحات رسميّة، تعليقات في الصحف تتناول في

العواصم العربيّة الأحداث التي وقعت في جنوب لبنان . ثم تشير الصحف الى المظاهرات في عدد من العواصم العربيّة، مستندة في ذلك الى مراسلها في تلك العواصم فتقول : في بغداد، مثلاً، أعلنت الإذاعة أن مئتين وخمسين ألف شخص، تظاهروا نهار الأربعاء للإحتجاج على تصرّفات السلطات اللبنانيّة ولإظهار مساندتهم للعمل الفدائي الفلسطيني . وصرّح، من جهة أخرى، حزب البعث الحاكم في العراق في بيان صدر عنه يوم الخميس أن العراق يضع جميع طاقاته في حالة الاستنفار لصدّ أي عدوان يستهدف الفدائيّين الفلسطينيّين . واستدعى وكيل وزارة الخارجيّة سفير لبنان ليسلّمه كتاب إحتجاج رسمي معلناً فيه أن العراق لا يعتبر الأعمال الموجّهة ضدّ الفدائيّين أمراً يتعلّق بالشؤون اللبنانيّة فقط . وفي دمشق قامت مظاهرة تعتبر أكبر مظاهرة عرفت منذ عشرين سنة، مشى فيها مئة ألف شخص .

وفي القاهرة صرّح الناطق الرسمي السيد عصمت عبد المجيد باسم الحكومة، أن الجمهوريّة العربيّة المتّحدة تأسف أن يهاجم في لبنان الفدائيّون العرب في الوقت الذي يقاتلون فيه إسرائيل، وأضاف أن الجمهوريّة العربيّة المتّحدة تؤيّد بشكل مطلق الكفاح المشروع للشعب الفلسطيني، وتأمل أن تكون الحكومة اللبنانيّة وشعب لبنان وجيشه جبهة واحدة ضد العدوّ الإسرائيلي، الذي يهدد مصير بل وجود العالم العربي بأجمعه . وبعث الإتّحاد الدولي لنقابات العمّال العرب برقيّة الى السيّد ياسر عرفات معلناً فيها «إن جميع العمّال العرب يقفون الى جانب الفدائيّين الفلسطينيّين في النضال الذي يخوضونه» . وفي طرابلس الغرب وجّه رئيس مجلس الثورة العقيد معمّر القذّافي برقية للرئيس شارل حلو يستنكر فيها موقف لبنان تجاه المقاومة الفلسطينيّة ويطلب إليه أن يضع حدّاً للتدابير المتّخذة ضد إرادة الفلسطينيّين والجيش والشعب اللبناني . كما طلبت ليبيا عقد اجتماع فوري للجامعة العربيّة لإثارة الموقف المؤسف الذي اتّخذته الحكومة اللبنانيّة .

وفي عمّان قام المتظاهرون بمسيرة أمام السفارة اللبنانيّة معربين عن احتجاجهم على أعمال قوى الأمن والجيش اللبناني ضدّ الفدائيّين الفلسطينيّين المتواجدين على الأرض اللبنانيّة وأنزلوا العلم اللبناني عن السفارة ومزّقوا، في ما بعد، العلمين اللبناني والأميركي في باحة فندق الأنتركونتيننتال، وأذاعت الإذاعة الأردنية نصّ رسالة بعث بها الملك حسين الى ياسر عرفات وفيها يقول : «إن من واجبنا جميعاً أن نحمي إخواننا الذين يكافحون لاسترجاع أرضهم وأن ندافع عن مصيرهم الذي هو في خطر، ولكنّ

إراقة الدمّ في غير ساحة القتال جريمة تقع مسؤوليّتها على فاعليها أمام الله والناس والتاريخ». وفي الجزائر هدّد الرئيس بومدين بقطع العلاقات مع لبنان في خطاب ألقاه أمام القضاة الجزائريّين، مضيفاً أن الموقف العدائي الذي تتّخذه الجزائر تجاه أميريكا بسبب سياستها في فيتنام سيكون هو نفسه تجاه أي بلد يناهض قضايا الحقّ وفي طليعتها قضيّة فلسطين. أما السيّد عبد العزيز بوتفليقة، وزير الخارجيّة الجزائري، فقد كتب الى زميله في لبنان معلناً تأييده وتأييد الجزائر بشكل مطلق ودون أي تحفّظ للفدائيّين في لبنان، مهما كانت الظروف ومهما بلغت التضحيات. وفي الرباط أرسل حزب الإستقلال برقيّة يناشد بواسطتها الرئيس حلو أن يبدل موقف لبنان تجاه الفلسطينيّين، وفي الكويت إنطلقت مظاهرة ضمّت المئات من الطلاّب تأييداً للمقاومة الفلسطينيّة واتّجهت نحو سفارة لبنان التي كانت محميّة بقوى ضخمة».

هذا ما نقلته جريدة «لوموند» عن مراسليها في العواصم العربيّة. وأما الصحف الأجنبيّة الأخرى فكانت تنشر أخباراً تتّسع لتشمل عواصم عربيّة أخرى كالخرطوم وتونس. حتى أن جريدة الفيغارو أعطت عنواناً شاملاً لوضعنا في لبنان، في عددها الصادر في ٢٤ تشرين الأول ١٩٦٩ وهو: «لبنان يبدو وكأنّه يشرف على كارثة».

وفي غمرة هذه الأحداث وفورة الحماسة في العالم العربي وفي الوقت الذي كانت بعض الحكومات الأجنبيّة تتمنّى أن يأتي الحلّ ضمن نطاق العالم العربي ومباحثات المسؤولين فيه، كان من الطبيعي أن أعير انتباهاً خاصّاً لرسائل وصلتني من الرئيس عبد الناصر، الى جانب عدد كبير من الوساطات، فأجبت على كل رسالة وما قلته للرئيس المصري ردّاً على رسالة منه في الثاني والعشرين من تشرين الأوّل: «لا يسعني إلاّ أن أعرب عن أسفي لعدم بروز الوقائع أمام الرأي العام العربي بوضوح كاف. وإن لبنان، ثقة منه بسلامة نيّاته وسلامة تصرّفه، يرغب رغبة صادقة بعرض الأمور على حقيقتها».

وأضفت: «لذلك كلّفنا سفيرنا لديكم أن يطلع سيادتكم على تفاصيل الموقف وما يكتنفه من جو إجمالي في آن واحد، كما وفّرنا لسفيركم في لبنان المعلومات المفصّلة ليقوم بنقلها اليكم. وأنا على أتمّ الإستعداد لبذل قصارى الجهود لدى سائر الدول الشقيقة، مجتمعة أم منفردة، لإطلاعها على حقائق الأمور».

فسرعان ما أجابني الرئيس عبد الناصر في الثالث والعشرين من تشرين الأوّل ١٩٦٩ قائلاً: «إن خطورة الظرف التي تجتازه الأمّة العربيّة والمضاعفات التي يمكن أن تنشأ في ظلّه مع تتابع التطوّرات المؤسفة في علاقات السلطات اللبنانيّة ومنظّمات

المقاومة الفلسطينيّة هي التي تدفعني بالدرجة الأولى الى معاودة الكتابة اليكم وأريد ان أضع أمامكم بكل الإخلاص الذي يمكن أن يحمله قلب مواطن عربي لقضايا أمّته وبكل الفهم الذي يجب أن يحيط به كل مواطن عربي وضع لبنان الخاص، ما يلي: قد يكون هناك، كما تفضّلتم وقلتم، شيء من عدم بروز الوقائع أمام الرأي العام العربي بوضوح كاف في ما يتعلّق بالتطوّرات الأخيرة في لبنان ولكنّ اعتقادي إنكم توافقونني على أنه يكفينا جميعاً أن نرى أمام عيوننا صداماً بالرصاص بين قوّات نظامية لبنانيّة وجماعات من قوّات المقاومة الفلسطينيّة ثم أن يكون من أسباب هذا الصدام الذي نراه أمام عيوننا أن تقدّم الوزارة اللبنانيّة استقالتها وأن يبدي رئيسها صراحة، فيما نقلت الأنباء عنه، أنه لا يتحمّل مسؤوليّة ما حدث ضدّ المقاومة».

كانت الحكمة والمصلحة اللبنانيّة تقضي وسط هذه الظروف في تقديري، بأن نضع حدّاً للمعركة القائمة والتي لم يكن لها جانب عسكري فقط، بل جوانب سياسيّة في الداخل وفي العالم العربي، من غير المعقول أن تُحل بالسلاح. كان جيشنا يقوم بمهمّته الدفاعيّة بوطنيّة ورباطة جأش وانضباط. إلاّ أن أي عمل للجيش لا يمكنه أن يتغلّب على الاعتبارات السياسيّة الأساسيّة ومنها الانقسام في الحكم اللبناني في وجه العالم العربي الموحّد. إلاّ أن أسباباً عديدة أهمّها احتدام المعركة في لبنان والجو المهيمن على الحكومات العربيّة، جعلتنا نكتفي بالإتّصال بالجانب المصري قبل دخول الوفد اللبناني في المفاوضات مع الوفد الفلسطيني. وكنا قد عقدنا إبتداءً من السادس والعشرين من تشرين الأوّل ١٩٦٩ في القصر الجمهوري مع الرئيس كرامي المستقيل، وقائد الجيش ورئيس الأركان وغيرهم من المدنيّين والعسكريّين سلسلة اجتماعات لمواجهة الموقف.

كنّا قد فكّرنا في أن يتألّف الوفد برئاسة رئيس الحكومة وعضويّة قائد الجيش أو رئيس الأركان وبانتظار قراري النهائي في هذا الصدد، سبقه قائد الجيش الى القاهرة، غير أن رئيس الحكومة عاد وقرّر عدم السفر وحلّ قائد الجيش مكانه.

وفي القاهرة، عقد الوفد اللبناني مع الوفد المصري ثلاثة اجتماعات كما هو وارد من المحضر الذي ورد فيه ما يلي: «في ٢٨ و٢٩ و٣٠ تشرين الأوّل ١٩٦٩، عقدت ثلاثة اجتماعات في القاهرة بين الوفدين اللبناني المشكّل برئاسة العماد إميل بستاني، قائد الجيش، ووفد الجمهوريّة العربيّة المتّحدة المؤلّف من السيّد الفريق أوّل محمد فوزي والسيد الوزير».

هناك سبب آخر مهمّ للقبول بالتفاوض في القاهرة. فالقاهرة كانت كما هو معروف

مركز القيادة المسؤولة عن جميع الجبهات العربيّة، والقائد العامّ، وفقاً لميثاق الدفاع المشترك وملحقاته، وكان قائد الجيش المصري، حينذاك الفريق محمد فوزي، وزير الدفاع في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة.

أكرّر هنا أن ميثاق الدفاع المشترك المعمول به منذ سنة ١٩٥١، ونشأة القيادة العربيّة الموحّدة سنة ١٩٦١ يقضيان بأن تبحث الخطط العسكريّة العربيّة في مجلس اسمه «مجلس الدفاع المشترك»، تتمثّل فيه الحكومات العربيّة بواسطة وزيري الخارجيّة والدفاع لكلّ منها.

وكان مجلس الدفاع العربي المشترك مدعوّاً للإجتماع منذ شهر آب ١٩٦٩ لدورة تعقد في الثامن من تشرين الثاني ١٩٦٩.

ففي أجواء طبيعيّة، كان من الممكن بحث علاقاتنا مع المقاومة الفلسطينيّة في نطاق القيادة العربيّة الموحّدة. وهكذا تتحمّل القيادة العربيّة مسؤوليّاتها في هذا الميدان. وتوزّع الأعباء والأدوار على جميع الدول العربيّة المنضمّة الى ميثاق الدفاع المشترك.

وبعد ثلاثة أيام، وصل الى القاهرة وفد منظّمة التحرير الفلسطينيّة برئاسة السيد ياسر عرفات.

ومن ثمّ اجتمع الوفدان، الوفد اللبناني والوفد الفلسطيني، كما جاء في المحضر الرسمي الذي ورد فيه ما يلي:

«في يوم الإثنين ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ إجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش إميل بستاني ووفد منظّمة التحرير الفلسطينية برئاسة السيد ياسر عرفات، رئيس المنظّمة، وحضر من الجمهوريّة العربيّة المتّحدة السيد محمود رياض، وزير الخارجيّة، والسيد الفريق أوّل محمد فوزي، وزير الحربيّة.

وفي هذه الجلسة وُقّع على إتّفاق سمّي في ما بعد «إتّفاق القاهرة». وقد أشرت الى حضور الوزيرين المصريّين لأني سأذكر لاحقاً، مفهومهما للإتّفاق الذي تمّ بحثه وتوقيعه بحضورهما.

في ما يتعلّق بظروف المفاوضات وتطوّراتها بما فيها التعديلات التي طرأت على بعض بنود الإتّفاق، لا أرى فائدة للبنان من التصدّي للتفاصيل طالما أن الإتّفاق المعقود بين قائد الجيش اللبناني وبين رئيس منظّمة التحرير في الثالث من تشرين الثاني١٩٦٩ المعروف باتّفاق القاهرة هو الذي لم تعارضه حكومة الرئيس كرامي التي تألّفت بعد توقيعه.

كنت مقتنعاً في الظروف التي كنّا نمرّ بها، أن الأهمّ من النصوص هو موقف الدولة وعزمها على منع التجاوزات التي كانت تحصل دون أي نص وقبل أيّ إتّفاق، فلم أرى من الضروري أن أعرّض الدولة الى خضّات جديدة بسبب نصّ مضاف أو لا مضاف الى الاتّفاق المزعوم، وأكبر دليل على ذلك هو أننا، دون أي تعديل للنصوص، توصّلنا في ١٧ أيار ١٩٧٠ الى إعلان تدابير شديدة بمساهمة الرئيس رشيد كرامي وكمال جنبلاط في مجلس الوزراء لوضع حدّ في أكثر تصرفّات الفلسطينيّين وفي نقد النصوص التي كان الفدائيّون يتذرّعون بها. والحقيقة هي أن قبل مغادرتي الحكم وصلاحيّات الرئاسة في ٢٤ أيلول ١٩٧٠، لم يحصل شيء أكثر مما كان يتمّ حتى قبل «اتّفاق القاهرة». أما نص الاتّفاق، فعلى الرغم من طابعه السرّي، فقد تطرّقت الى فحواه بعض الصحف الأجنبيّة بعد توقيعه ثمّ نشرته بنصّه الكامل جريدة «النهار» وبعدها غيرها من الصحف.

وبين ما نشر من آراء حول إتّفاق القاهرة، هناك زعم كاذب تسرّب الى بعض العقول وهو أن الرئيس عبد الناصر قال للموقّع على الإتّفاق: «هل قرأتم نصّه جيّداً»، بمعنى أنه كان يتحفّظ او يستنكر ما ورد في عدد من النصوص، أي إظهار المآخذ على الجنرال بستاني والحكومة اللبنانيّة. ومما يدحض هذا الإفتراء:

أوّلاً: الإتّفاق وضع أمام شهود ومحكّمين مصريّين خاضعين للرئيس عبد الناصر وهم: وزير الخارجيّة ووزير الدفاع والقائد العامّ للجيوش العربيّة والممثّل الشخصي للرئيس عبد الناصر ولم يتصوّر أحد أن الرئيس يستنكر عملاً أشرف عليه أقرب المعاونين له.

ثانياً: أضف الى ذلك أن وزير الخارجيّة المصريّة السيد محمود رياض زارنا في سنة ١٩٧٣، وكان قد أصبح الأمين العامّ للجامعة العربيّة، وأعلن أمام ممثّلين من الجيش اللبناني أنه ساهم بشكل كثيف في وضع إتّفاق القاهرة. وهل يعقل أن يستنكر الرئيس عبد الناصر ما قام به معاونه الأوّل حينذاك.

ثالثاً: والأوضح والأهمّ من ذلك كلّه هو أن مطالعة الصحف والبرقيّات المستقلّة هي التي رفست الكذبة بكاملها، إذ إن زيارة الجنرال بستاني للرئيس عبد الناصر قد تمّت في ٣٠ تشرين الأوّل، قبل وضع أي نصّ وقبل وصول الوفد الفلسطيني الى القاهرة. أما الإتّفاق، فقد وضع وصدّق عليه في ٣ تشرين الثاني سنة ١٩٦٩. ألا ما أبشعها وأسمجها كذبة الإدّعاء أن الرئيس عبد الناصر أبدى رأيه في نصّ لم يبصر النور بعد.

بالإضافة الى ذلك، هناك الأخطاء والأكاذيب التي تكاثرت في بعض الصحف على مضمون الإتّفاق ومسؤوليّة وضعه.

فلم نشأ لا تأكيد ولا تكذيب ما نشر من تلك النصوص، إذ كنّا نرى أن لا نناقش أوضاعنا بشكل علني ورسمي تحت سمع العدو وبصره.

في ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ تألّفت حكومة جديدة برئاسة الرئيس رشيد كرامي، وقد بقيت الى ١٣ تشرين الأوّل ١٩٧٠، أي بعد نهاية ولايتي.

كان الشيخ بيار الجميّل يقول بأن هذه الحكومة هي أفضل الحكومات التي عرفها لبنان. أجل. كان بإمكان الحكومة الدفاع عن سيادة لبنان وإبعاد الخطر عن كل أجزائه.

وقد كانت مؤلّفة من الأستاذ رشيد كرامي، رئيساً، ومن الأساتذة: فؤاد غصن، عادل عسيران، الأمير مجيد ارسلان، كمال جنبلاط، بيار الجميّل، نسيم مجدلاني، خاتشيك بابكيان، سليمان فرنجيّه، موريس الجميّل، عثمان الدنا، رفيق شاهين، أنور الخطيب، عبد المجيد الزين، جوزف أبو خاطر وحبيب مطران.

وأطلع الرئيس كرامي أعضاء الحكومة على البيان الوزاري الذي كان يحتوي على العديد من القضايا لتوجيه التربيّة الوطنيّة، التنظيم القضائي، إستثمار مياهنا على الصعيدين الصناعي والزراعي، المحافظة على الصحة العامّة، إستثمار الموارد المائيّة والكهربائيّة، توجيه الأنباء وإنشاء أجهزة البرق والبريد. وفي طليعة السياسة الخارجيّة، كان الحديث عن إتّفاق القاهرة الذي قال عنه الرئيس كرامي: «إنه شدّد على السيادة وعلى سلامة لبنان».

وهذا البيان الوزاري هو الذي تُلي على النوّاب في المجلس النيابي بتاريخ ٥ كانون الأوّل ١٩٦٩. وعندما تساءل أحد الوزراء عمّا إذا كان مضمون إتّفاق القاهرة قابلاً للتعديل، نظر أعضاء مجلس الوزراء بعضهم الى بعض، شاعرين بما قد يثيره أي تعديل من عقبات على الصعيد العملي وخصوصاً على الصعيد الإعلامي بعد أن كان قد وقّع الإتّفاق قائد الجيش اللبناني وقادة المقاومة الفلسطينيّة وذلك بمعرفة الرؤساء العرب.

أما الأستاذ جوزف أبو خاطر فقد صرّح بعد الجلسة أنّ مجلس الوزراء أجاب بالرفض على سؤال الرئيس فرنجيّه وهذا ما كرّره في تصريح آخر له، أدلى به الى الأستاذ عماد يونس ونُشر في أطروحة هذا الأخير.

وكنت في ذلك الوقت أعرف أن العديد من الوزراء كانوا مطّلعين على نصّ الإتّفاق، فأعلنت، كحلّ عملي، أن كل من يريد الإطّلاع على تفاصيل وبنود إتّفاق

القاهرة، فما عليه الاّ أن يراجعني في مكتبي وذلك ما فعله بعضهم.

زد على ذلك أن الإتّفاق بين عماد الجيش اللبناني والسيّد ياسر عرفات لم يكتسب الطابع الذي يفرض على رئيس الجمهوريّة عرضه بكل تفاصيله على مجلس الوزراء أو مجلس النوّاب وقد مضت تسعة أشهر من عهدي دون أن أوقّع على هذا الإتّفاق ولا أن أبرمه. فضلاً عن أن القرارات التي اتّخذناها بشأن التعامل مع الفلسطينيّين كانت محصورة جداً ولم تتوسّع طيلة ممارستي الصلاحيّات الرئاسيّة الى أيلول ١٩٧٠. ومنذ هذا التاريخ حصل ما يسمّى في الأردن «أيلول الأسود» وانعكس على لبنان بسبب تدفّق المزيد من الفلسطينيّين المسلّحين.

إن الأستاذ ريمون إدّه الذي رفض المشاركة في الحكومة، كان الوحيد الذي عارض إتّفاق القاهرة. وناقضه في ذلك أغلب النوّاب وحصلت الحكومة على ثقة ٥٦ نائباً فيما حجبها عنها ثلاثون نائباً. وقد وُجد، من ثم، أناس قالوا إن هذا التصويت على الثقة بالحكومة يعني موافقة أو تصديقاً على إتّفاق القاهرة الذي لم تعرض الحكومة بنوده على مجلس النوّاب. هذا وحده من شأنه أن ينفي اي موافقة على الإتّفاق أو رفض له. أضف الى ذلك، وكما ردّدته مراراً بأن الإتّفاق جرى بين قيادات لبنانيّة وقيادات فلسطينيّة.

ولا مجال لأي تفكير بأن الثقة الممنوحة للحكومة قد تعني أيضاً الموافقة على كل القوانين والإتّفاقات. فهي عمليّة قانونيّة تستوجب، على كل حال، موافقة رئيس الدولة.

وفي ٥ كانون الثاني ١٩٧٠، إجتمعت ثلاث لجان من الخارجيّة والدفاع والماليّة برئاسة الرئيس أمين الحافظ ومثّل الحكومة الأستاذ نسيم مجدلاني. بعد نقاش حول عدد من المواضيع، وفي طليعتها قضيّة إتّفاق القاهرة، رفض المجتمعون بالأكثرية إقتراحات من طلب عرض إتّفاق القاهرة على اللّجان ثم على المجلس وبعد ذلك وافقت اللّجنة بالإجماع على القرار التالي:

«إن لجنة الشؤون الخارجيّة استمعت الى بيان الحكومة وناقشته بدقّة تامّة. وأعرب نوّاب لجنة العلاقات الخارجيّة وغيرهم من النوّاب عن ملاحظاتهم وأعطوا توجيهاتهم التي تنطلق جميعها من ضرورة التمسّك باستقلال لبنان وسيادته وسلامته في جوّ من الواقعيّة وذلك في سبيل إبعاد كل خطر صهيوني يحفّ به، ووعد وزير الخارجيّة بأخذ جميع الملاحظات والتوجيهات بعين الإعتبار وتبنّي السياسة الخارجيّة الضرورية لمواجهة الوضع الدقيق الذي يجتازه لبنان. وتقرر بالإجماع أن يطلب الى رئيس مجلس النوّاب

دعوة لجان الخارجيّة والماليّة والدفاع الى عقد إجتماع مشترك خلال ٤٨ ساعة تدرس فيه جميع القضايا ذات الصلة بالأمن الوطني وسبل تدعيمه».

وقد تحاشت اللجنة عرض تفاصيل إتّفاق القاهرة، ولم يكن للحكومة حاجة الى عرض هذه التفاصيل.

ولست أدري إذا كنت بحاجة للتوقف عند زعم الزاعمين أن المجلس النيابي أقرّ الإتّفاق دون الإطّلاع عليه. فصحيح أن المجلس النيابي لم يطّلع على الإتّفاق غير أنه صحيح أيضاً أن المجلس لم يقرّه، إذ من غير المعقول، كما أدلى الرئيس، أن يقال عن مجلس نيابي أنه أقرّ أي قانون أو إتّفاق أو أي مشروع دون مناقشته بنداً بنداً. وقد أرجأت الى آخر هذا الفصل الاستشارات القانونيّة التي أجمع عليها بعض رجال القانون وهم: إدمون ربّاط، أنطوان خير، البروفسور روسو، الى أعضاء لجنة الدراسات في جامعة الكسليك، بالإضافة الى قادة سياسيّين كالرئيس كميل شمعون والشيخ بيار الجميّل والشيخ بشير الجميّل والأستاذين كريم بقرادوني والياس سابا.

أشرنا في عدد من الصفحات الى آراء رجال القانون واقوالهم المتعلّقة بنوعيّة إتّفاقية القاهرة وبعدم اعتبارها معاهدة دوليّة تفرض عرضها على مجلس النوّاب وحتى على مجلس الوزراء.

ومهما يكن، فإني لم أخرج حتى الآن عن سرد الوقائع غير آخذ بعين الإعتبار الاّ الحقيقة والحقّ ومصلحة لبنان. ولم يرد في خاطري لحظة واحدة أن أدافع عن أي أمر أو موقف شخصي. وهل يمكننا أن نعير أشخاصنا أي اهتمام خلال هذه المأساة التي أدمت ولا تزال تدمي قلوبنا جميعاً حتى بتنا وقد صحّ فينا قول الشاعر:

«فصرت إذا أصابتني سهامٌ
تكسّرت النصال على النصال».

أكرّر هنا أنني ما فكّرت ولا أفكّر في التنصّل من أي مسؤوليّة تقع عليّ في أي من الأحداث التي جرت في عهدي دون الوقوف عند أيّ من التصرّفات التي صدرت عن غيري.

أجل، لن أخرج هنا عن سرد الوقائع المجرّدة لأنّ الحقيقة هي المنطلق الأساسي لكلّ حلّ، وهي وحدها التي ستبقى للتاريخ، وعليه فأقول:

١. ما أعطاه إتّفاق القاهرة للفلسطينيّين، كان الفلسطينيّون قد حصلوا عليه قبل هذا الإتّفاق، وأما انتشارهم في ما بعد على الشكل الذي نرى، فلم يكن بموجب الإتّفاق بل كان خلافاً له. فذلك ما أفسح المجال أمام عدد من المسؤولين اللبنانيّين على مدى سنوات للمطالبة بتطبيق إتّفاق القاهرة، لوضع حدّ للتجاوزات والمزايدات.

٢. أيّاً كانت التفسيرات التي أعطيت لبعض بنود الإتّفاق أو الإنتقادات التي وجّهت الى هذه البنود، فهناك مبدأ عام أساسي يكرّسه نصّ الإتّفاق ولو لم يكن بحاجة الى هذا التكريس، وهو المبدأ الوارد في البند الثالث عشر والقائل إنه من المسلّم به أن تستمرّ السلطات اللبنانيّة من مدنيّة وعسكريّة في ممارسة صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها كاملة في كلّ الظروف وعلى جميع الأراضي اللبنانيّة. ففي ظلّ هذا المبدأ وفي نطاقه يجب تطبيق وتحديد كل التسهيلات التي أعطيت للمقاومة الفلسطينيّة. ومن يريد أن يذهب في تطبيق وتفسير الإتّفاق الى حدّ مناقضة المبدأ المكرّس في البند الثالث عشر يجعل الإتّفاق كلّه باطلاً منذ أن وقّع، إذ إنه لا يمكن للدولة أن تتنازل عن سيادتها الاّ في ظروف تجعل كلّ اتّفاق باطلاً. وتجدر الإشارة هنا الى أنّ البند الثالث عشر لا يكتفي بإعلان سيادة لبنان، بل إنه يفسّر تفسيراً عمليّاً وتفصيليّاً ما تعني هذه السيادة عند الطرفين، بقوله «إنه من المسلّم به أن تستمرّ السلطات من مدنيّة وعسكريّة في ممارسة صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها كاملة في كل الظروف وعلى جميع الأراضي اللبنانيّة».

هذا ما ورد أيضاً في البيان الوزاري لحكومة الرئيس كرامي في المجلس النيابي بتاريخ ٥ كانون الأوّل ١٩٦٩، حيث يقول:

«وانطلاقاً من مبدأ السيادة التي لا تتجزّأ، نقول إن سلطة الدولة كانت وستظلّ قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن وفي مختلف الظروف.

والحكومة عازمة على تنفيذ هذا الإتّفاق بالروح نفسها التي وُضع بها، وهي واثقة بأن هذا العزم هو مشترك بين الجميع، وبهذا تتحقّق الغاية المرجوّة من جرّاء التنفيذ».

٣. إن اتّفاق القاهرة وضع كإسهام للبنان في استراتيجيّة عربيّة موحّدة. وكان الجوّ حينذاك هو جوّ تجنيد جميع الطاقات العربيّة ضد إسرائيل وهذا ما كان تقرير القائد العامّ محمد فوزي. ولا يعقل أن تبقى القضيّة الفلسطينيّة على عاتق لبنان وحده، فيواجه وحده ضربات إسرائيل، في حين أن سائر الجبهات العربية تبقى جامدة ومجمّدة بل إن العكس هو الصحيح. والدليل على ذلك أنه خلال انعقاد مجلس الدفاع المشترك في

الثامن من تشرين الثاني ١٩٦٩ وفي جميع الإجتماعات العربيّة التي عقدت بعد إتّفاق القاهرة، ومنها مؤتمر الرباط سنة ١٩٦٩، تقرّر أن لبنان دولة مساندة لا دولة مواجهة. وما كان يُطلب منه هو أن يدعم الجهد الفلسطيني والعربي لا أن يُواجه وحده العدو.

ودليل أخر على هذا المفهوم لإتّفاق القاهرة هو ما صرّح به وزير خارجيّة مصر محمود رياض بعدما أصبح أميناً عاماً للجامعة العربيّة، وذلك أثناء اجتماع عُقد في السفارة المصريّة في بيروت بتاريخ ٣٠ أيّار ١٩٧٣ عقب الإصطدامات المتكرّرة في أواخر نيسان ١٩٧٣ بين الدولة والمقاومة الفلسطينيّة. قال (والمستند موجود في وزارتي الخارجيّة والدفاع):

«عام ١٩٦٩، تاريخ وضع هذا الإتّفاق، كانت الجبهات العربيّة مشتعلة، وقد استقرّ الرأي يومها على أن يكون للمقاومة الفلسطينيّة دورها في المعركة إنطلاقاً من الأراضي العربيّة المحيطة بإسرائيل ومنها لبنان. والغاية الأساسيّة التي وضع من أجلها هذا الإتّفاق هي تنظيم انطلاق العمل الفدائي من لبنان بشكل لا يعطي العدو الذريعة لاحتلال جزء من أراضيه. لذلك قُلنا بضرورة تواجد القواعد الفدائية في سوريا وإنشاء مراكز في لبنان للإسعافات الأوّليّة وإعطاء وجبات طعام ساخنة (الخ)... وحدّدنا أماكن المرور من لبنان الى داخل الأراضي المحتلّة.

أما اليوم، فالوضع العربي يختلف عمّا كان عليه عام ١٩٦٩. فالجبهات العربيّة هادئة، والإتّفاق تمّ على تجميد جميع العمليّات الفدائية إنطلاقاً من لبنان، وذلك منعاً لإعطاء اسرائيل الحجّة لاحتلال جزء من الأراضي اللبنانيّة، وعلينا أن لا نحمّل لبنان وحده عبء معركتنا مع إسرائيل.

وبما أن إتّفاق القاهرة وُضع في الأساس لتنظيم إنطلاق العمل الفدائي الى داخل إسرائيل، وإن هذا الإنطلاق مجمّد الآن، فإنني أقول لكم إن إتّفاق القاهرة مجمّد الآن أيضاً.

أما البنود الأخرى التي وردت في هذا الإتّفاق، فهي قيودٌ لتحرّك المقاومة الفلسطينيّة لقاء ما أعطيت من تسهيلات لدخول الأراضي المحتلّة. لذا نرى كلمتَي «سيادة» و«أمن» لبنان تتردّدان من حين لآخر وقد وُضعتا عن قصد لطمأنة اللبنانيّين، خصوصاً الذين عارضوا ويعارضون هذا الإتّفاق».

وأضاف: «إنني شرحت يومها كتابةً روح هذا الإتّفاق وما تعنيه كلّ كلمة وردت فيه».

٤. إن اتّفاق القاهرة ليس معاهدة. فلم يُقرّه مجلس النوّاب ولم يبرمه رئيس الدولة أيضاً فهو مُلزم فقط للحكومة التي تتبنّاه.

ومضى ما يقارب السنة من عهدي بعد إتّفاق القاهرة، تخلّلها العديد من الصعاب والمشاورات بين الدولة والفلسطينيّين. وكانت الحكومة تتوصّل الى التغلّب قدر المستطاع على كل حادث. والجدير ذكره أن تطبيق الإتّفاق كان رهناً بالروح التي كانت تسيطر على علاقات الحكومة والفدائيّين. وكان السعي دائماً لوضع حدّ للتجاوزات ولتطبيق سليم للاتّفاق. ولإعطاء مثل على جوّ المرحلة التي كنّا نجتازها مع الفدائيّين، لا بأس من الإشارة الى قرار مجلس الوزراء في ٢٧ أيّار ١٩٧٠، أي بعد سبعة أشهر من اتّفاق القاهرة. كان المجلس قد استمع في الجلسة التي عقدها يومئذ الى آراء عدد من الوزراء، في الوضع العام، ثم الى الإقتراحات التي تقدّم بها وزير الداخليّة، وكان آنذاك الأستاذ كمال جنبلاط.

أما الاقتراحات فكانت:

«أوّلاً: تطبيق إتّفاق القاهرة من قبل الجميع، وهو، أي وزير الداخليّة، يقترح:

- منع إطلاق الصواريخ من الأراضي اللبنانيّة ومنع وضع عبوات ناسفة قرب الحدود، وتكليف وزارة الدفاع الوطني ملاحقة كل من يخالف ذلك.
- تعزيز شرطة الإنضباط المشترك لمنع مخالفات مقرّرات إتّفاق القاهرة.

ثانياً: أن تتبنّى كلّ بلديّة موفورة الدخل، بلديّة بلدة على الحدود من أجل إعمارها.

ثالثاً: تقديم المساعدات لسكّان الجنوب لتوفير أسباب المعيشة لهم وحملهم على الصمود في أماكنهم وتسهيل العودة إليها.

رابعاً: زيادة رخص التبغ، حفر الآبار للريّ، تشجيع التسليف، كفالة شركات التأمين التي تضمن الآليّات الزراعيّة وتسديد أعمال مشروع الليطاني الى الجنوب.

وأخيراً، أطلع وزير الداخليّة المجلس على أنّه، إثر اجتماع تمّ مع المنظّمات الفدائيّة، قد أتّخذ قراراً يحظّر حمل السلاح، بعد ١٥ حزيران ١٩٧٠، على كلّ شخص لا يحمل إجازة بذلك، ويفرض التقيّد تقيّداً تامّاً باتّفاق القاهرة، وكل من يخالف يحال الى المحاكم اللبنانيّة وتطبّق عليه القوانين اللبنانيّة.

بناء عليه، ولدى المداولة،

قرّر المجلس الموافقة على مقترحات وزير الداخليّة المذكورة أعلاه».

هذا هو الوضع كما كان أثناء رئاستي ولن أتطرّق هنا إلى العوامل الداخليّة أو العربيّة

او الدوليّة التي طرأت في ما بعد، ومنها أحداث أيلول الأسود، سنة ١٩٧٠، في الأردن، التي أدّت الى وصول أعداد ضخمة من مقاتلي المنظّمات الفلسطينيّة الى لبنان، ومنها أيضاً تجميد أعمال القيادة العربيّة الموحّدة التي كان من شأنها توحيد جميع الجبهات العربيّة وتحريكها، إضافة الى انعكاس الصراعات الدوليّة على أرضنا. وكل ما أقوله الآن، هو أن المعطيات التي كانت أمام عينيّ وضميري سنة ١٩٦٩ والتي لم أذكر سوى جزء ضئيل منها وهو الذي لا يصطدم بالمصلحة العامّة في الظرف الحاضر، كانت تلك المعطيات تحملني في ذلك الحين على اعتبار مبدأ الإتّفاق أفضل من عدم الإتّفاق، ثم أن الإتّفاق بنصّه الأخير كما ورد وعلى الرغم ممّا طرأ على بعض بنوده، يبقى أيضاً أفضل من عدم الإتّفاق، إذ لم يكن منه بدّ. وكان من واجبي في هذا الحين أن أراهن على الحياة لا على الإنفجار والإنتحار الفوريّين. ومن عناصر تقدير الوضع، لم أكن بحاجة لسماع ما سمعناه خلال المحنة من تصريحات بعض السياسيّين الأجانب حول مأساتنا لكي أدرك موقف العالم الحقيقي من قضايا الشرق العربي عامّة وقضيّة لبنان بشكل خاصّ.

والآن، كلما عدت الى الظروف التي كانت تجابهنا في أواخر عام ١٩٦٩ والى المعطيات التي كنت أملكها، أراني متسائلاً بمرارة وأسى عمّا كان من الممكن عمله للحؤول نهائيّاً دون ما اجتاح لبنان من عنف ودمار في السنوات اللاحقة. فلا أرى أي موقف كان من شأنه أن يبعد نهائياً عنّا ما حلّ بنا وربّما كان أدناه وقرّبه.

ومن يدري! الله وحده فاحص القلوب والعقول وسيّد الماضي والحاضر والمستقبل، يعرف سبحانه وتعالى ما كان يمكن أن يؤدّي اليه كل من الإختبارات التي كانت أمامنا. كلّ ما نرجوه هو أن يأخذ بيدنا جميعاً فيقودنا الى السلام والأخوّة والوفاق.

أما تقديراتي المستقبليّة حول القضيّة الفلسطينيّة وحول استعادة لبنان لإستقراره وسلامته ودوره عن طريق الوفاق، فأصبحت معروفة لدى الكثيرين.

فهي، إن لم تتحقّق في القريب العاجل، إلا أنها ترتسم منذ الآن، لا في مخيّلتنا، بل في تحليلاتنا المنطقيّة الدقيقة للأمور. وأسارع الى القول إن هذه التقديرات قد تؤدّي الى التفاؤل لمستقبل أفضل للبنان وللشرق الأوسط عامّة بما فيه بلوغ حلّ عادل للقضيّة الفلسطينيّة.

وفي ما يتعلّق بقضيّة فلسطين، فأنا من الذين يثقون بأنه لا بدّ، عاجلاً أم آجلاً، للشعب الفلسطيني من استعادة حقّه في وطنه، وهذا يعني، بدء إنشاء دولة فلسطينيّة

على أرض فلسطينيّة. ومهما كان الشكل الأوّلي والمرحلة الأولى لهذه الدولة، فمن المفروض ان تأخذ هذه الدولة في النهاية الحجم الذي يستدعيه حقّها وعدد أهاليها اذ انه من غير المعقول لا بل من المستحيل أن يكون للشعب الفلسطيني دولة ويبقى خارجها مئات الألوف من هذا الشعب، بأيّة صفة كان، تحول دون عودتهم حدود إسرائيليّة مهما كان عمقها. ومن ثمّ يصبح من الطبيعي أن تنهار الحواجز التي قد تفصل بين الدولة الفلسطينيّة والقسم المتروك من الشعب الفلسطيني خارجها وعلى مرمى نظرة منها. وبذلك يبدو عدم التوطين ليس رغبة لبنانيّة أو فلسطينية وحسب، بل من حتميّات المستقبل.

ثم إن تقديراتي الأخرى حول الصراع العربي الإسرائيلي هي أنه، ككلّ حرب في أيّة حقبة من التاريخ وأيّة منطقة من العالم، سوف يتجاوز حدوده، إذ إنه في الوقت الذي سيُعاد للشعب الفلسطيني وطنه إنما هو مرشّح لإحداث تغييرات جذريّة في المنطقة سياسياً وإقتصادياً وإجتماعياً وفكرياً، وبتطويرها بشكل يفسح المجال لتعايش عادل بين الأديان. وسيستمرّ الصراع العربي الإسرائيلي تارة عن طريق مواجهة بين المعسكرين، وطوراً عن طريق تطوّرات داخل بعض الدول المعنيّة الى أن تصل المنطقة كلّها الى هذا النوع من السلم العادل والى سلام قائم على لون من التعايش الذي كان لبنان ويجب أن يبقى مجسّداً صورته.

والمهمّ أن نحافظ على ثقتنا بأنفسنا وبوطننا لبنان، فلا نترك أي مجال لتسرّب اليأس الى القلوب بل نواجه الموقف بما يتطلّبه من عقل راجح وقلب قوي. ولا ريب أنّ العالم العربي والعالم أجمع سيلمسان أكثر فأكثر ما للمثل الرائد الذي كنّا ويجب أن نبقى نجسّده من فائدة بل من ضرورة حياتيّة لا لأنفسنا وحسب، بل للإنسانيّة جمعاء.

أما الوفاق، فأنظر اليه إنطلاقاً من رسالة فخامة الرئيس سركيس، إلاّ إنني أرى عملياً أن نكثّف العلاقات في الميادين التي تثير أيّة مشكلة مبدئيّة، فأقول:

أوّلاً: لا ريب في أن الوفاق، مهما كانت الصعاب التي تعترضه، يبقى الغاية القريبة والبعيدة التي لا بديل لها ولا غنى عنها. فهو في قرارة نفس كل منّا. وليس أدلّ على ذلك من إصرار آلاف اللبنانيّين على عبور الفواصل والحدود المصطنعة القائمة حاليّاً بينهم على ما في هذا العبور اليومي من مخاطر لو أزيلت، لبلغ بنا ذلك الى حال من العيش المشترك تتوالى مراحله الواحدة بعد الأخرى وقد يفتح لنا أبواب محاورة مجدية في الأساس.

ثانياً: ينطلق الوفاق من مبادئ تسلّم بها جميع الطوائف والأحزاب ويتحقّق تباعاً، عبر نصوص تعالج المشكلة بكل جوانبها وأجزائها.

إن ما يجمع بيننا هو الروح والعاطفة والمصلحة في آن واحد. ويؤالف بيننا إيماننا بالله وبالإنسان، أي بحرّيّاته وحقوقه الأساسيّة، إضافة الى توق اللبنانيين الملحّ الى العودة ببلادهم الى السلام والصفاء والهدوء ورغبتهم في الحفاظ على كل شبر من أرضهم، وخاصّة الجنوب الذي لا بد من إرجاعه الى الشرعيّة اللبنانيّة، ورغبتهم في أن تستردّ الدولة سلطاتها على جميع أراضي لبنان، ورغبتهم في تكوين جيش متماسك، مشدود القوى، وفي رفض التوطين، مع ثباتهم على مساندة القضايا العربية المحقّة، وفي طليعاتها القضيّة الفلسطينيّة، على أن نلقى من الفلسطينيّين والعرب عامّة ما نستحقّ من احترام وحرص على سيادة لبنان وسلامته.

كما تجمع بيننا رغبتنا في إرساء دعائم الديمقراطيّة الأصليّة السياسيّة والإجتماعيّة، والشعور مع اللبنانيّين المهجّرين في وطنهم، وإعطاء كل ذي حقّ حقّه، ومساعدة مؤسّسات الدولة على النهوض من كبوتها لتكون في خدمة المواطنين الذين وُجدت من أجل خدمتهم.

ثالثاً: فانطلاقاً من هذه المسلّمات وسواها وما ينجم عن التعاطي بالفكر والعاطفة، أرى أن يكون الحوار مستمراً كالوفاق ذاته الذي هو خلق مستمر وأن يبعد عن اتّساعه وصراحته أي هيئة او مجلس او جهاز.

إن المجلس النيابي هو الميدان الطبيعي للحوار وذلك لما يتمتّع به من صفة تمثيليّة وصفة تشريعيّة وبما يفترض التشريع من تبادل في الرأي والأخذ والعطاء الفكريّين. إلاّ أن ذلك لا يحول دون أن تقوم الدولة بما يساعد المجلس النيابي على تحقيق مهمّاته في تقريب الآراء بعضها من بعض عن طريق الإكثار من أسباب الحوار وأشكاله ومراكزه، وذلك فضلاً عما يستطيعه رئيس الدولة من العمل على تنسيق الجهود المختلفة والسعي الى التأليف بين أصحابها.

رابعاً: إن إنشاء هيئات من ذوي الإختصاص في عدد من الوزارات، يتشاورون ويتذاكرون بما يعني هذه الوزارات، من شأنه أن يساعد هذه الوزارات على التخطيط والتوجيه وأن يقرّب أيضاً بين العقول والقلوب، خصوصاً اذا تعدّدت هذه الهيئات وتنوّعت.

خامساً: ومن المفيد أيضاً أن تشجّع الدولة الهيئات التي يتوافر فيها تلاقي اللبنانيّين

في كل مناسبة وميدان وقطاع، وذلك ارتفاعاً من القاعدة المدنيّة الى القمّة الروحيّة. فالقمّة الروحيّة هي التي تمثّل جميع القيم والمثل، وتتحقّق بها رسالة لبنان.

هذا وزيادة على ما سبق، فأن ما نقترحه من إنجازات على مختلف الصعد الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثقافيّة والعسكريّة له أيضاً فائدته على صعيد التلاقي بين اللبنانيّين:

١. إنشاء مجلس إقتصادي واجتماعي إستشاري يعنى أساساً بالقضايا الإقتصاديّة والإجتماعيّة ويكون بقيامه بالمهمّات الموكولة اليه عنصراً حيوياً وفعّالاً في توطيد روح التعاون والثقة المتبادلة بين جميع الفئات والأحزاب والطوائف. ويصبح هكذا أداة تنمية وتفاهم في آن معاً.

٢. إنشاء (أو إحياء) مجلس أعلى للشؤون الثقافيّة تتفاعل فيه القيم والمقاييس الحضاريّة وهو من أجدى الوسائل لتلاقي المواطنين على صعيدي الفكر والروح.

٣. إنشاء هيئة محدودة العدد يُختار أعضاؤها من بين الرؤساء السابقين للدولة والمجلس النيابي والحكومة ومن بين الشخصيّات ذات المكانة الوطنيّة. لها مهمّة محض استشاريّة في شؤون الإصلاحات الأساسيّة من دستوريّة وغيرها، وهي أيضاً من المبادرات التي تفتح للحوار المنتج سبلاً وطرائق.

٤. أما العمل الذي من شأنه أن يحقّق الأهداف التي نسعى إليها من تلاقي القلوب وجمع النيّات وتوطيد الأمن والإستقرار، فهي خدمة العلَم عن طريق جيش متماسك مشدود القوى والقوّات. مع الإشارة الى أن ثمّة اعتبارات عديدة إقتصاديّة واجتماعيّة وعسكريّة تفرض، على ما أظنّ، أن يوضع وينفّذ مشروع خدمة العلَم على مراحل تتناول أوّلاً بأوّل ولمدّة محدودة طلاّب الجامعات وذلك بغية اعتماد المهارة والتقنيّة والنوعيّة في بناء جيش نخبة، باستطاعته، ضبّاطاً وأفراداً، استيعاب أحدث وسائل الدفاع وبلوغ أعلى مستوى من القدرة والفعاليّة.

هذه بعض الإقتراحات التي أرى فيها أو في ما يمكن تنفيذه منها، مرحلة أكيدة في طريق الوفاق، على أنني على استعداد لتأييد أي اقتراح آخر وأي فكرة عمليّة صالحة تؤدّي الى تحقيق مثل هذا الهدف. أمّا الدخول في الأساس، أي في الحوار على نظام لبنان الغد، وهو الأهمّ، فمن المستحسن أن يكون في مرحلة لاحقة، أي في ما بعد خلق الأجواء الملائمة له وذلك بفاعلية التدابير المذكورة أعلاه.

لقد أصبح من البديهي القول أن الوفاق هو تجسيد إرادة جماعيّة في العيش المشترك، يُسهم في تحقيقه، كلّ مواطن تبعاً للموقع الذي يشغله. وفي ما يعنيني، أرى أنه من الواجب الملحّ الذي لن أتخلّى عنه مهما كان موقعي الشخصي.

ما قالوه في إتّفاق القاهرة

☐ **السيد محمود رياض، الأمين العامّ لجامعة الدّول العربيّة**

في التاسعة من مساء ٣٠/ ٥/ ١٩٧٣ عقد اجتماع في دار السفارة المصريّة بين الجانبين اللبناني والفلسطيني بحضور سيادة الأمين العامّ لجامعة الدول العربيّة السيد محمود رياض. وقد مثّل الجانب الفلسطيني السادة: أبو الزعيم، توفيق الصفدي، صلاح صلاح، ياسر عبد ربّه، والجانب اللبناني: العقيد الركن أحمد الحاج والمقدّم ديب كمال.

وقد استهلّ السيد رياض حديثه بكلمة عن الوضع العربي الراهن قال فيها:

«إن الدول العربيّة تعيش منذ عام ١٩٤٨ فترة تدهور لم تتمكّن حتى الآن من إيقافه. واذا لم نستطع ذلك، فأن العدو الإسرائيلي سيغتصب أراض عربيّة أخرى وفي مقدّمتها منابع المياه في لبنان حتى الليطاني والضفّة الشرقيّة من الأردن. كفانا بكاء على ضياع أراضينا. إن ما نحتاج اليه الآن هو حشد طاقاتنا وتوحيد كلمتنا للصمود في وجه العدو. فمصر لو عزمت على الحرب غداً فشريكتها سوريا في الإتّحاد العربي لن تتمكّن من مساعدتها جدّيّاً، لاسيّما وأن جناحها الأيسر مشلول (الجبهة الأردنية) وجناحها الأيمن (الجيش اللبناني) في عراك مع المقاومة الفلسطينيّة. حتى ولو خاضت مصر الحرب والجبهة الشرقيّة متماسكة فأقصى ما نأمله في الوقت الحاضر هو الصمود. إن المشكلة الفلسطينيّة لن تحلّ من بيروت وهي معقّدة كثيراً، وحلّها يتطلّب سنين، سنين طويلة، هذا اذا صمّمنا السير في الطريق القويم. لذلك إن اقتتال الإخوة لن يبتهج له

سوى العدو، لأنه يستنزف قوانا ويعطي حجّة دامغة لإسرائيل على عدم قدرتنا على التعايش مع اليهود ما دمنا لا نستطيع العيش معاً نحن الأشقّاء».

ثم إستطرد وشرح إتفاق القاهرة كما يأتي:

«في العام ١٩٦٩، تاريخ وضع هذا الإتّفاق، كانت الجبهات العربيّة مشتعلة، وقد استقرّ الرأي يومها على أن يكون للمقاومة الفلسطينيّة دورها في المعركة إنطلاقاً من الأراضي العربيّة المحيطة بإسرائيل ومنها لبنان. والغاية الأساسيّة التي وضع من أجلها هذا الإتّفاق، هي تنظيم إنطلاق العمل الفدائي من لبنان بشكل لا يعطي العدو الذريعة لاحتلال جزء من أراضيه. لذلك قلنا بضرورة تواجد القواعد الفدائيّة في سوريا، وإنشاء مراكز تلقّي في لبنان للإسعافات الأوّليّة وإعطاء وجبات طعام ساخنة، الخ... وحدّدنا أماكن المرور من لبنان الى داخل الأراضي المحتلّة.

أمّا اليوم فالوضع العربي يختلف عمّا كان عليه عام ١٩٦٩، فالجبهات العربيّة هادئة، والإتفاق تمّ على تجميد جميع العمليّات الفدائيّة إنطلاقاً من لبنان، وذلك منعاً لإعطاء إسرائيل الحجّة لاحتلال جزء من الأرض اللبنانيّة وعلينا أن لا نحمّل لبنان عبء معركتنا مع إسرائيل.

وبما أن إتّفاق القاهرة وضع في الأساس لتنظيم إنطلاق العمل الفدائي الى داخل إسرائيل وإن هذا الانطلاق مجمّد الآن، فإنني أقول لكم بأن اتّفاق القاهرة مجمّد الآن أيضاً.

أما البنود الأخرى التي وردت في هذا الإتفاق فهي قيود لتحرّك المقاومة الفلسطينيّة لقاء ما أعطيت من تسهيلات لدخول الأراضي المحتلّة. لذا نرى كلمتي «سيادة» و«أمن» تتردّدان من حين لأخر وقد وضعتا عن قصد لطمأنة اللبنانيّين، خاصّة الذين عارضوا ويعارضون هذا الإتّفاق».

وأضاف «إنني شرحت يومها كتابة روح هذا الإتفاق وما تعنيه كل كلمة وردت فيه».

***

□ البروفسور روسّو (Rousseau)

يقول البروفسور روسّو في استشارة قانونيّة مفصّلة وضعها في تشرين الأول ١٩٧٢ ما يأتي:

«إذا بحثنا موضوع إتّفاق القاهرة على الصعيد السياسي، نلاحظ أن الحكومة اللبنانيّة التي كانت قد أعلنت عام ١٩٦٩ أنها تدعم العمل الفلسطيني على أساس إتّفاق القاهرة، قد تعهّدت اتّباع خط سياسي للمستقبل على قدر ما تكون منظّمة التحرير الفلسطينيّة وفيّة، هي أيضاً، لتعهّداتها.

كما يبقى، طبعاً، لكل حكومة تتألّف في ما بعد الحقّ اذا اعتبرت ذلك ممكناً أو ملائماً، أن تحدّد سياسة أخرى، لأن من أساس السيادة الوطنيّة وسيادة السلطات المنبثقة منها ان تكون غير قابلة لأي تنازل.

لذلك ولكلّ الأسباب التي وردت في هذه الإستشارة، إنني أعتبر ان الإتّفاق الموقّع في القاهرة، في٣ تشرين الثاني ١٩٦٩، بين قائد الجيش اللبناني ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة لا يمكن ان يكون ملزماً دولياً للجمهوريّة اللبنانيّة، وإن هذه تملك الحقّ في أن تتحرّر من هذا الإتفاق بأي طريقة كانت وفق إرادتها وحدها إنطلاقاً ممّا يلي نصّه:

١. أما بدرس الموادّ الدستوريّة المعمول بها في الجمهوريّة اللبنانيّة. وهذه الموادّ تفرض إبراماً للإتفاق، وهذا الإبرام لم يحصل.

٢. أما على أساس الصعيدين الداخلي والخارجي، إذ أن هذا الإتّفاق لا يمكن اعتباره كمعاهدة دوليّة خاضعة للإبرام، بل تدبير موقت (modus vivendi) جرى بسبب الحالة العسكريّة التي كانت قائمة آنذاك. وهذا التدبير الموقّت أعتبره كذلك وقبله رئيس الجمهوريّة الذي لم يبرمه، كما تمّ ذلك لدى الحكومة اوالمجلس اللذين لم يطّلعا عليه.

٣. أما على أساس المخالفات التي ارتكبتها منظّمة التحرير الفلسطينية.

٤. أما على التغيير الجذري للظرف كما حصل ذلك منذ عقد الإتّفاق. وليكن معلوماً إنه اذا كانت ظروف سياسيّة معيّنة تحول موقّتاً دون ممارسة الحكومة اللبنانيّة الحقوق المذكورة أعلاه، فإن هذه الحقوق لا تفقد بسبب عدم ممارستها، وتبقى في متناول أي حكومة لبنانيّة مؤلّفة حسب الأصول».

***

□ **المحامي إدمون ربّاط**

بيروت في ١٥ أيار ١٩٧٨

«مذكّرة موجزة حول الأسئلة المطروحة

أولاً: هل يمكن إعتبار الإتّفاق المعروف بإتّفاق القاهرة معاهدة خاضعة للقانون الدولي؟

١. يبدو أن المقصود بـ«المعاهدة» إنما هي تلك التي نصّت عنها المادة ٥٢ من الدستور، إذ إن هذه المادّة قد جعلت من اختصاص رئيس الجمهوريّة «المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها»، وذلك مع الملاحظة أن النص الفرنسي لهذه المادة – وهو الأصلي برأينا – قد اكتفى بذكر الـ traités، من دون وصفها بالدوليّة، وذلك لأن المعاهدات إنما هي تلك الإتّفاقات التي تجري بين الدول وحسب.

هذا ما أجمع عليه، أو الأصحّ، كاد أن يتمّ عليه إجماع فقهاء علم القانون الدولي، اذ في مؤلّفاتهم العديدة ولا مجال لذكرها، قد أبدوا الرأي، الذي تبعهم فيه التعامل الدولي (la pratique internationale)، بأن المصطلح المعروف بالمعاهدة، إنما يختصّ بالإتّفاقات الحاصلة بين الدول.

وعلى كل حال لم يعد من مبرّر للنقاش حول هذا الأمر، منذ أجلّت هذه المسألة إتّفاق ڤيينّا الخاصّ بقانون المعاهدات المعقودة في ٢٣ أيار ١٩٦٩:

Convention sur le droit des traités, signée à Vienne, le 23 mai 1969.

وهذا الإتّفاق قد نصّ صراحة في مادّته الأولى:

"La présente Convention s'applique aux traités entre Etats".

وفي المادّة الثانية منها:

"*Expressions employées:*

1. Aux fins de la présente Convention:

a) L'expression "traité" s'entend d'un accord international conclu par écrit entre Etats et régi par le droit international..."

وربّ قائل أن هذا النصّ، اذا ما حصر مفهوم المعاهدة بالدول فقط، فلأن ذلك الإتّفاق إنما جرى بين الدول الموقّعة عليه، ولكن هذا الاعتراض لا يكون في محلّه لأن هذا الإتّفاق قد وضع خصّيصاً لتنظيم «قانون المعاهدات»، ويأتي عن ذلك أن الدول

التي وقّعته وعددها كبير جداً، قد توافقت جميعها على حصر إستعمال إصطلاح «المعاهدة» الفنّي بالدول وحدها.

واذا لم نجزم أن ثمّة إجماعاً حول مفهوم «المعاهدات» وحصر اصطلاحها على الإتّفاقات الجارية بين الدول وحسب، فلأن هناك من الإختصاصيّين من يذهب الى القول أن من الممكن أن تتّخذ الإتفاقات الدوليّة الجارية مع غير الدول، من هيئات خاضعة للقانون الدولي، شكل المعاهدة واسمها:

"Au sens large on doit réserver l'appellation de traité à tout accord conclu entre membres de la communauté internationale et destiné à produire certains effets de droit... (Souligné par l'auteur)".

Charles Rousseau, *Droit international public*, t.I, Paris, 1970, n° 40.

وبين أشخاص القانون الدولي من أعضاء الجماعة الدوليّة، أدخل المؤلّف المذكور المنظّمات الدولية: *Ibid*, n° 43.

فإذا كانت المنظّمات الدوليّة من أعضاء الجماعة الدوليّة، فلا يعني ذلك أن الإتفاقات التي تعقدها تلك المنظّمات إنما هي من صنف المعاهدات، ويكفينا على كل حال، الملاحظة، مرّة أخرى، أن بين علماء القانون الدولي شبه إجماع على أن كلمة معاهدة (traité) إنما تنطبق فقط على الإتّفاقات بين الدول، وهي تتّخذ وصف المعاهدة (traité)، إمّا لأن هذه التسمية واردة هكذا في الإتّفاق، وإمّا لأن من شأن الظرف او العادة ان يتّخذ الإتفاق تلك التسمية كمعاهدات الصلح (traités de paix) والمعاهدات التجاريّة (traités de commerce) الخ...

ومن الأمثلة على ذلك العالمان المسموعان جداً في العالم الأنكلوساكسوني، أوبنهام ولاوترباخت:

"International treatises are agreements, of a contractual character, between States, of organisations of States..."

International Law, a Treatise, by L. Oppenheim, Vol. 1, Peace, eighth edition, edited by H. Lauterpacht, London, 1955, p. 877.

٢. فإذا لم يكن إتّفاق القاهرة من نوع المعاهدة الدوليّة، لأن منظّمة التحرير الفلسطينيّة التي عقدته مع الوفد اللبناني، لا تؤلّف دولة، فما هي إذن طبيعته القانونيّة؟

للجواب عن هذا السؤال، يقتضي بادئ بدء، تحديد وضع المنظّمة المذكورة لجهة القانون الدولي ثم إعطاء الوصف القانوني للشكل الذي ارتداه إتّفاق القاهرة.

فلنبادر حالاً الى الملاحظة أن منظّمة التحرير الفلسطينيّة لم تكن من نوع «المنظّمات الدولية» (organisations internationales)، لأنّها غير مؤلّفة من دول عدة، وإن يكن عنصر المنظّمة متوافراً فيها:

"En tant qu'Organisation, il ne peut s'agir que d'un groupe susceptible de manifester d'une manière permanente une volonté juridiquement distincte de celle de ses membres.

En tant qu'organisation internationale, ce groupe est d'une manière normale, mais non exclusive, formé d'Etats" (mots soulignés par l'auteur).

Paul Reuter, *Institutions internationales*, (Thémis), éd. 1955, p. 292.

فمنظّمة التحرير الفلسطينيّة هي، كما يستدلّ عليه من تسميتها، منظّمة سياسيّة، عسكريّة وقوميّة، هدفها تحرير فلسطين المحتلّة، وهي من هذا القبيل، شبيهة بعدد كبير من المنظّمات التي ظهرت خلال الحربين العالميّتين، بأسماء مختلفة، كلجنة او جبهة وطنيّة أو قوميّة، كان من أبرزها في الحرب الثانية، اللجنة الوطنيّة لفرنسا الحرّة، وبعد الحرب، الجبهة الوطنيّة لتحرير الجزائر، مع الملاحظة أنه كان لمعظم هذه الهيئات إستعدادٌ للتطوّر والتكيّف حسب الظروف، كي تصبح حكومات وطنيّة لبلادها المحرّرة.

ومن البداهة أنّ أيّة منظّمة من هذا النوع، ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في عدادها، لا تؤلّف دولة، بما للدولة من مفهوم في القانون الدستوري والقانون الدولي.

إلا أنه إذا لم تكن قد بلغت مرحلة الدولة، فلا شيء يحول دون تمتّع هذه المنظّمات ببعض الصفات الدوليّة التي من شأنها أن تجعلها أهلاً للتعاقد مع الدول، ولاسيّما اذا كانت قد حصلت على درجة ما من الاعتراف من جانب الدول او من بعض منها، أو من جانب منظّمة دوليّة إقليميّة كجامعة الدول العربيّة، أو من جانب منظّمة عالميّة كمنظّمة الأمم المتّحدة.

وبالفعل فإن منظّمة التحرير الفلسطينيّة قد حازت أوجهاً مختلفة، إنما متفاوتة، من الاعترافات الدوليّة. فهي عضو في جامعة الدول العربيّة، لا بصفة دولة وإنما بشكل منظّمة عربيّة مجاهدة في سبيل تحرير فلسطين، وذلك منذ القرار الذي اتّخذه مجلس الجامعة في دورته العاديّة المنعقدة في ٩ ايلول ١٩٧٦، باعتبار فلسطين عضواً كاملاً في الجامعة، وبأنها ممثّلة بمنظّمة التحرير الفلسطينيّة، وذلك تنفيذاً لمقرّرات مؤتمر القمّة المنعقد في الرباط، عام ١٩٧٤.

كما أن الجمعيّة العموميّة لمنظّمة الأمم المتّحدة كانت، في ٢٢/ ١/ ١٩٧٤، قد اتّخذت قراراً رقم ٣٢٣٧ يمنح منظّمة التحرير صفة مراقب في الأمم المتّحدة، وإن المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتّحدة قد اتّخذ في ٢٢/ ٧/ ١٩٧٧، قراراً يعتبر المنظّمة المذكورة عضواً كاملاً في اللّجنة الإقتصاديّة والإجتماعيّة للأمم المتّحدة لغربي آسيا.

ولا شكّ أن هذه الاعترافات قد صدرت بعد اتّفاق القاهرة بسنوات، ولكن لا يبدو ان لهذا الفارق في الزمن تأثيراً كبيراً على وضعيّة المنظّمة الدوليّة، لأن لبنان كان في ذلك الحين وحتى قبل عام ١٩٦٩، قد أقرّ للمنظّمة بوجودها الدولي القائم بذاته، وذلك عبر منظّمة اللاجئين في البداية ومن ثم عن طريق المفاوضة لغاية إتّفاق القاهرة، بمعنى أنه كان من مفعول تلك الإعترافات الدوليّة والعربيّة واللبنانيّة أن تضفي على المنظمة شرعيّة دوليّة كاملة، كانت عناصرها الأولى قد برزت قبلاً في علاقات لبنان مع المنظّمة.

فمن هذه القرارات ينبثق إذاً الوضع الخاصّ الذي تحتلّه منظّمة التحرير الفلسطينيّة، اذ يتبينّ منه أن تلك المنظّمة حازت بعض الصفات التي باتت تؤهّلها للتعاقد مع الدول وتجعل منها صاحبة حقّ جماعي في القانون الدولي، أي بما هو موصوف بمصطلحه الفرنسي، الذي يتعذّر تعريبه، بالـ sujet de droit.

وإلى هذه النتيجة توصّل بعض الإختصاصيّين، ومن الأمثلة على ذلك ما قاله أحد أساتذة القانون الدولي في باريس، في دراسة حول إتفاقي القاهرة وعمّان:

"Un accord passé entre un Etat et de telles organisations peut-il être qualifié d'accord international? Dans la conception actuelle du droit international, on peut donner une réponse affirmative si, dans l'accord il est fait référence au droit international ou si l'entité qui traite avec l'Etat peut être considérée comme un sujet du droit des gens, même s'il ne s'agit que d'un sujet a compétence restreinte. Cette condition est remplie ici.

Le Liban avait reconnu le caractère "national" de l'O.L.P., lorsque celle-ci fut créée. En traitant avec M. Arafat, il n'a fait qu'étendre cette reconnaissance aux autres organisations représentées par cette personnalité, et donc au Comité central de l'O.L.P. Il importe peu que ces organisations relèvent ou non d'un Etat. Dès lors qu'elles existent et qu'elles disposent d'organes représentatifs, elles peuvent se voir reconnaître tacitement ou expressément par l'Etat territorial la qualité de sujet du droit des gens, au moins pour ce qui concerne leurs relations réciproques. Il est évident que

dans ce cas la capacité des organisations est limitée, aux yeux de l'Etat, aux seules matières dans lesquelles il leur aura reconnu compétence. Mais dès lors que les rapports entre l'Etat et les organisations comportent un certain élément d'extranéité, ils peuvent être considérés comme des rapports internationaux. Des accords conclus dans ce cadre ont alors incontestablement le caractère d'accords relevant du droit international, au moins dans une certaine mesure".

Guy Feuer, Les accords passés par les gouvernements de Jordanie et du Liban avec les organisations palestiniennes, dans *Annuaire français de Droit international,* 1970, p. 187-188.

٣. ومن هنا ينبري السؤال، الذي يؤدّي منطقياً الى الجواب، عن طبيعة إتّفاق القاهرة القانونيّة: فاذا لم يكن هذا الإتّفاق معاهدة دوليّة، فإلى أي صنف ينتمي؟

تجدر الإشارة أن ثمّة فئة من الإتّفاقات الدوليّة تختلف عن المعاهدات، تجري ما بين الدول، واما بين دولة معيّنة وبين منظّمة سياسيّة، كمنظّمة التحرير الفلسطينيّة.

وهذا النوع من الإتّفاقات الدوليّة موصوف بالفرنسية بالـAccords en forme simplifiée، أي بالإتّفاقات المتّخذة بشكل مبسّط، وهي معروفة منذ زمن طويل في الولايات المتّحدة باسم Executive Agreements.

وقد أجاز التعامل الدولي اللجوء الى هذا النوع من الإتّفاقات الدوليّة، كما أنه اعتبرها ملزمة للدولة المتعاقدة، وإن لم تكن خضعت في المفاوضة حولها وفي توقيعها وإبرامها، الى الإجراءات المحدّدة في دستور الدولة المتعاقدة، وهي الميزة التي توخّتها الولايات المتّحدة باتّباع هذه الطريقة، إذ كانت السبّاقة في ابتكارها بغية إبعاد هذا النوع من الإتفاقات عن رقابة الكونغرس، وذلك على رغم أنها في كثير من الأحيان تناولت موضوعات خطيرة، كالمحالفات السرّيّة، وحتى التنازل عن أجزاء من الإقليم الوطني، ومن الأمثلة الشهيرة على ذلك إتفاق ميونيخ في ايلول ١٩٣٨

Cf. Charles Rousseau, *op. cit.* t. 1, n° 46 et s.

مما قد تقدّم، يتبيّن بالنتيجة ان إتّفاق القاهرة هو إتّفاق دولي بطبيعته القانونيّة، ومن نوع الإتّفاقات ذات الشكل المبسّط لجهة شكله.

ثانياً: بما أن الاتّفاق المذكور لم يقرن بتوقيع رئيس الجمهوريّة ولم يعرض بنصّه وتفاصيله على المجلس النيابي، فهل كان طرحه أمراً واجباً أو ممكناً من الناحية الدستوريّة؟

لقد تمّ البيان أن مصطلح المعاهدة إنما ينحصر بالإتّفاقات الدوليّة، التي تتّخذ أو لا

تتّخذ اسم المعاهدة في نصّها، إذا كانت جارية بين الدول فحسب.

كما يقدّم البيان أن إتّفاق القاهرة لم يكن ولا يمكن أن يكون من صنف المعاهدات الدوليّة، وإنه كان في الواقع من نوع الإتّفاقات ذوات الشكل المبسّط، وهي اتّفاقات لا تمرّ في وضعها وتوقيعها وإبرامها بالإجراءات التي تخضع لها المعاهدات الدوليّة، وإن كان من أثر هذا الإتّفاق إلزام الدولة اللبنانيّة وجوب تنفيذه.

وذلك مع الملاحظة ان رئيس الجمهوريّة لا يوقّع شخصيّاً المعاهدات الدوليّة ومن باب أولى الإتّفاقات ذات الشكل المبسّط.

ولذلك لم يكن من الواجب طرح ذلك الإتّفاق على مجلس النوّاب، للإطّلاع عليه، كما تقول المادّة ٥٢ من الدستور، ولإقراره كما سار عليه التقليد البرلماني.

وهذا مع الإشارة الى ان المادّة ٥٢ المذكورة لا تلزم رئيس الجمهوريّة بإحالة المعاهدة الدوليّة الى مجلس النواب «الا حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة».

واذا افترضنا ما لم يكن، وهو أن اتّفاق القاهرة من صنف «المعاهدات الدوليّة»، فحسبنا الرجوع بالذاكرة الى ما كانت عليه البلاد من القلق والإضطراب، عام ١٩٦٩ وبعده، كي يتّضح إن هذا الشرط ما كان متوافراً منذ تاريخ ذلك الإتّفاق وحتى اليوم.

ثالثاً: هل إن الإشارة في البيان الوزاري والتصويت على الثقة بالحكومة يعتبر تصديقاً له؟ وما هو مدى إلزامه للدولة؟

أبادر الى الملاحظة، بما يتعلّق بالسؤال الأخير المتفرّع عن السؤال الأساسي، إن اتّفاق القاهرة ملزم للدولة، كما سبقت الإشارة اليه في البحث السابق، أسوة بأي إتّفاق دولي آخر، مع إنه خاضع لأنّه إتّفاق دولي، لأسباب الإبطال والفسخ التي تخضع اليها المعاهدات والإتفاقات الدوليّة، كما سيأتي بيانه في الجواب عن السؤالين الباقيين.

أما أن يكون رئيس الوزارة قد أشار اليه في بيانه أمام البرلمان، وأن يكون البرلمان قد صوّت على الثقة لحكومته، فإن هذا التصويت لا يتجاوز مفعوله حدود الثقة لحكومته، على أساس البيان الوزاري بكامل عناصره، ومن جملتها إحاطة مجلس النوّاب بأن اتّفاقاً قد تمّ مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة على تنسيق أعمالها في لبنان، ما لا يتأتّى عن ذلك أن في الأمر تصديقاً لاتّفاق لم يطّلع المجلس على نصّه، إنما موافقة على البرنامج السياسي الذي طرحته الحكومة في بيانها الوزاري، ولاسيّما وان الحكومة في هذا البيان شدّدت على «مبدأ السيادة التي لا تتجزأ» مع الإضافة «بأن سلطة الدولة كانت وتظلّ قائمة كاملة على مختلف أجزاء الوطن وفي مختلف الظروف»، وإن «الحكومة عازمة

على تنفيذ هذا الإتّفاق بالروح نفسها التي وضع فيها . . . » وهي تأكيدات من جانب الحكومة المسؤولة ، كان من شأنها أن تساهم ، مساهمة فعّالة في اكتساب الثقة النيابيّة التي طلبتها .

رابعاً : بما أن الإتّفاق لم يطبّق من الجانب الفلسطيني وبما أن الظروف التي عقد في إطارها قد تغيّرت الى حد نشوب القتال المعروف بين المنظّمات الفلسطينيّة والجيش اللبناني عام ١٩٧٣ ، والى اندلاع «حرب السنتين» في ١٩٧٥ و١٩٧٦ ، فهل ان هذا الإتّفاق ظلّ ساري المفعول؟

يثير هذا السؤال مسألتين هامّتين ، يجيب القانون الدولي على كلتيهما :

أولاً : فالمسألة الأولى ناجمة عن إحجام منظّمة التحرير الفلسطينيّة عن التقيّد بشروط الإتّفاق وفي بعض الظروف ، عن العبث بها بشكل سافر .

فعن هذه الحالة ، نصّ إتّفاق ڤيينا المذكور آنفاً ، في المادّة ٦٠ منه ، عما يأتي :

"1. Une violation substantielle d'un traité bilatéral par l'une des Parties autorise l'autre Partie à invoquer la violation comme motif pour mettre fin au traité ou suspendre son application en totalité ou en partie".

وهو الدفع المستمدّ من نظريّة الموجبات في القانون المدني الداخلي ، التي تقرّ لكل متعاقد بحقّ فسخ عقده او تعليقه ، في حالة نكول الفريق الآخر عن تنفيذه ، وهي قاعدة منحدرة من القانون الروماني والمعروفة بال Exceptio non adempleti contractus

والى هذا الدفع قد أشارت مذكرة الكسليك القيّمة ، ولكنني لا أتوافق مع رأيها بأن أحداث عام ١٩٧٣ و«حرب السنتين» تؤلّف هذا السبب ، لأن لبنان ، باشتراكه في مؤتمري الرياض والقاهرة إنما يكون قد اعتبر متنازلاً عنه ، لأن المقرّرات المتّخذة في هذين المؤتمرين قد استندت الى اتّفاق القاهرة ، بغية تنفيذه تنفيذاً سليماً .

ثانياً : أما المسألة ، فهي التي تعود أيضاً قاعدتها الى القانون الروماني الخاصّ بالعلاقات الخارجية ، وقد احتلّت مكانها ، بفعل التقاليد ، في القانون الدولي الحديث ، وباتت معروفة بصيغتها اللاتينيّة القيمة :

"Rebus sic standibus. Les choses restant en l'état: les circonstances ne s'étant pas modifiées. Expression latine employée: a) dans l'adage: omnis conventio intelligitur rebus sic standibus, adage par lequel on entend exprimer que le changement des circonstances en vue desquelles un traité a été signé entraîne la caducité de ce traité..."

J. Basedevant, *Dictionnaire de la terminologie du Droit international,* Paris, 1960, p. 503.

وهذه القاعدة التقليديّة ، التي كانت جارية في التعامل الدولي ، بشكل كيفي ، تستعمله الدول القويّة على هواها وتمشّياً مع مصالحها ، فقد أصبحت قاعدة وضعيّة وخطّيّة ، منذ أن أدخلتها إتّفاقية ڤيينا في متنها وأخضعتها الى قيود دقيقة . وذلك في المادّة ٦٢ منها ، التي تنصّ على ما يأتي :

"*Changement fondamental de circonstances.*

1. Un changement fondamental de circonstances qui s'est produit par rapport à celles qui existaient au moment de la conclusion d'un traité et, qui n'avait pas été prévu par les Parties, ne peut pas être invoqué comme motif pour mettre fin au traité ou pour s'en retirer, à moins que:

a) L'existence de ces circonstances n'ait constitué une base essentielle du consentement des Parties à être liées par le traité, et que

b) ce changement n'ait pour effet de transformer radicalement la nature des obligations qui restent à exécuter en vertu du traité.

2. Un changement fondamental de circonstances ne peut pas être invoqué comme motif pour mettre fin à un traité ou pour s'en retirer:

a) s'il s'agit d'un traité établissant une frontière, ou

b) si le changement fondamental résulte d'une violation, par la Partie qui l'invoque, soit d'une obligation du traité, soit du toute autre obligation internationale à l'égard de toute autre Partie au traité.

3. Si une Partie peut, conformément aux paragraphes qui précèdent, invoquer un changement fondamental de circonstances comme motif pour mettre fin à un traité ou pour s'en retirer, elle peut également ne l'invoquer que pour suspendre l'application du traité".

الحالة التي بوسع لبنان ان يستند اليها هي الموصوفة في الفقرة الأولى ، وذلك :

أوّلاً : لأن الظروف التي دفعت السلطة اللبنانيّة الى إجراء إتّفاق القاهرة انما كانت ناتجة عن الإصطدامات المتوالية بين الجيش اللبناني وبين قوّات الفدائيّين ، مما يدلّ على أن من الرغبة بوضع حد لها قد تألّف «الأساس الجوهري» لالتزام لبنان موجبات هذا الإتفاق (الشرط الأوّل) .

ثانياً : لأن في الأمر ما من شأنه أن «يبدّل بشكل جذري طبيعة الموجبات التي بقيت غير منفّذة (الشرط الثاني)» .

وهذا الشرط فإنما يبدو كامناً، ليس في أحداث ١٩٧٣، و«حرب السنتين» انما في القرار رقم ٤٢٥ الذي اتّخذه مجلس الأمن في ١٩/ ٣/ ١٩٧٨.

فأحداث ١٩٧٣ وحرب السنتين لم تبدّل الظروف التي انعقد في ظلّها إتّفاق القاهرة، لأن هذه الظروف كانت نواتها قائمة في الإصطدامات التي حملت بالسلطة اللبنانيّة على إجراء ذلك الإتّفاق، من جهة، ولأن هذا الإتّفاق قد أيّد وجوده ونفاذه، في مقرّرات مؤتمري الرياض والقاهرة، من جهة أخرى.

أما القرار رقم ٤٢٥ المذكور فلم يكن في الحسبان، ومن نتيجته أن جعل الكفاح المسلّح ضد إسرائيل مستحيلاً، إنطلاقاً من الحدود اللبنانيّة، الأمر الذي ينزع عن إتفاق القاهرة موضوعه، وما الإشتباكات الدامية التي وقعت حديثاً بين بعض العناصر الفلسطينيّة غير المنضبطة وبين القوّات الدوليّة سوى الدليل على الوضعيّة الجديدة التي خلقها القرار رقم ٤٢٥.

خامساً: هل أن من شأن الضغوط الداخليّة والعربيّة، التي دفعت السلطة اللبنانيّة الى إجراء إتّفاق القاهرة، أن تجعله مشوبا بأحد عيوب الرضا؟

لقد خصّص إتفاق فيينّا الجزء الثاني من احكامه لحالة وصفها بالـ Nullité des traités، أي ببطلان المعاهدات، وذلك في المادّة ٤٦ لغاية المادّة ٥٣ منها، واستخرج بعض من هذه الأحكام، لعلّها تكون ملائمة للوضع الذي كانت عليه السلطة اللبنانيّة، في تاريخ إجرائها ذلك الإتّفاق، وهذه الأحكام المقتطعة هي الآتية:

Article 46. *Dispositions du droit interne concernant la compétence pour conclure des traités.*

1. Le fait que le consentement d'un Etat a un être lié par un traité a été exprimé en violation d'une disposition de son droit interne, concernant la compétence pour conclure des traités, ne peut être invoqué par cet Etat comme viciant son consentement, à moins que cette violation n'ait été manifeste et ne concerne une règle de son droit interne d'importance fondamentale.

2. Une violation est manifeste si elle est objectivement évidente pour tout Etat se comportant en la matière conformément à la pratique habituelle et de bonne foi".

لم أطّلع على كيفية تشكيل الوفد اللبناني الى القاهرة، ولكن ما يسترعي الإنتباه أنّ بإيفاد هذا الوفد، لم تشترك الحكومة، ولاسيّما رئيسها الذي كان مستقيلاً. فمن هذه

الناحية او سواها، قد يجد من يشاء ثغرات تظهر فيها نواقص دستوريّة تتوافق مع النصّ الوارد آنفاً.

Article 52. *Contrainte exercée sur un Etat par la menace ou l'emploi de la force.*

Est nul tout traité dont la conclusion a été obtenue par la menace ou l'emploi de la force, en violation des principes de droit international, incorporés dans la Charte des Nations-Unies.

وعام ١٩٦٩ وقبيل إتّفاق القاهرة، كانت الضغوط شديدة من جهة الطوائف الإسلاميّة، بدليل الموقف الذي اتّخذه رئيس الحكومة آنذاك الرئيس رشيد كرامي، وعلى الأخصّ رؤساء الطوائف الإسلاميّة الثلاث، هذا الموقف الذي تفاعل في المجال العربي، كما يستدلّ عليه من تدخّل الرئيس جمال عبد الناصر لدى رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة، ومن الحملات الصحافيّة العربيّة، بالإضافة الى الضجّة العالمية التي تجاوبت مع أحداث لبنان في ذلك الحين.

غير أن جميع هذه الوقائع لا تؤلّف أحد العنصرين اللذين اشترطتهما المادة ٥٢ المذكورة، لأنها لم تقترن من قبل الدولة العربية: «بتهديد او بأستعمال القوّة»، ولاسيّما أنه يستحيل اعتبار الضغوط الداخليّة من هذا النوع، لأن أصحابها خاضعون، شرعاً على الأقلّ، لسلطان الدولة اللبنانيّة.

"Article 53. *Traités en conflit avec une norme impérative du droit international général (jus cogens).*

Est nul tout traité qui, au moment de sa conclusion, est en conflit avec une norme impérative du droit international général. Aux fins de la présente Convention, une norme acceptée et reconnue par la communauté internationale des Etats dans son ensemble en tant que norme à laquelle aucune dérogation n'est permise et, qui ne peut être modifiée que par une nouvelle norme du droit international général, ayant le même caractère".

وهذا النص يفتح مجالاً قد يكون خصباً للتحرّي فيه عن بعض المبادئ الأساسيّة التي لا يبدو أن اتّفاق القاهرة قد راعى حرمتها...

ولا بدّ أخيراً من الملاحظة أن تلك الأحكام الواردة في إتّفاق ڤيينّا، اذا كانت خاصّة بالمعاهدات الدوليّة، فمن باب أولى أن تكون أيضاً منطبقة على الإتّفاقات الدوليّة المنعقدة بصيغة الإتّفاقات ذات الشكل المبسّط كإتّفاق القاهرة».

***

□ هيئة الدراسات، الكسليك

«ملاحظات قانونيّة وواقعيّة حول ما يسمّى «إتّفاق القاهرة» وملحقاته

تكاثرت في الآونة الأخيرة التصريحات والبيانات حول إحياء ما عرف باتّفاق القاهرة كصيغة لتنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان.

فلا بدّ من لفت الإنتباه بإلحاح الى الملاحظات التالية:

١. إن ما يسمّى بـ«إتّفاق القاهرة» ليس معاهدة دوليّة ولا يمتّ الى المعاهدات الدوليّة بأيّة صلة. فحتى لو صحّ، عام ١٩٦٩، إمكانية عقد معاهدة مع منظّمة التحرير الفلسطينيّة، فإن اتّفاق القاهرة لم يجر التفاوض بشأنه كما لم يبرم من قبل رئيس الجمهوريّة وفقاً للمادة ٥٢ من الدستور اللبناني. وأخيراً إن المجلس النيابي لم يوافق عليه وفقاً للأصول الدستوريّة الواردة في المادّة نفسها.

٢. إتّفاق القاهرة هو من الوجهة القانونيّة، تدبير إداري-عسكري، ينظّم وجوداً مسلّحاً غير لبناني على أرض لبنان، تم التوافق عليه بين السلطة العسكريّة اللبنانيّة وقيادة التنظيمات المسلّحة غير اللبنانيّة، ورفعاً لكل التباس، شدّد فيه مراراً على أن يتمّ في ظلّ السيادة اللبنانيّة وضمن مفهوم هذه السيادة.

هذا ما يضفي عليه طابع التدبير الإداري المتّخذ من جانب السلطة العسكريّة اللبنانيّة وممّا يترك لها الحقّ بأن ترجع عنه في أي وقت لأنّه لا يمكن أن يكتسب أي حقّ يعطّل سيادة أو يحدّ منها.

٣. السيادة الوطنية التي لا يمكن التساهل في شأنها ولا جعلها موضوع مساومة مع أيّة فئة او مجموعة او تنظيم، والتي بدونها تفقد الدولة أحد أهمّ مقوّماتها الرئيسية تعني:

أ) وجود سلطة عليا واحدة على أرض الوطن هي سلطة الدولة التي لا شريك لها.

ب) تطبيق القوانين الوطنيّة على جميع المقيمين على أرض الوطن من مواطنين وأجانب.

ج) منع أي أجنبي من التدخّل في شؤون الوطن الداخلية وحقّ بل واجب إبعاده عن أراضي الدولة. وإن لم يكن الأمر كذلك تكون السيادة قد جزئت في ظلّ سيادة مشتركة (Condominium).

٤. مفهوم السيادة الوطنيّة هذا هو الذي يرعى في جميع البلدان العربيّة تنظيم الوجود الفلسطيني فيها شكلاً وأساساً. أفلم يصدر هذا التنظيم في سوريا، مثلاً، بقرار من وزير الدفاع السوري؟ ولبنان كان ولا يزال مستعداً لتبنّي أيّ تنظيم يرعى الوجود الفلسطيني ويعمل به حالياً في دول المواجهة: سوريا، الأردن، مصر، السعودية...

٥. مبدأ سيادة لبنان وسلامته وأمنه أكّدت عليه مقدّمة «إتّفاق القاهرة» وتكرّر هذا التأكيد في البنود ١-٢ و١-٣ و١-٤ و٢-٧ و٢-٨ و٢-١٣ كما تكرّر صراحة أو ضمناً في البند ٣ من مقدّمة محضر إجتماع ملكارت وفي جميع بنود هذا المحضر.

٦. إن الفلسطينيّين رفضوا منذ اليوم الأوّل أن ينظروا الى «إتّفاق القاهرة» الا من زاوية الدوافع والأهداف التي توخّوها من خلالها دون أي التفات الى القيود والإلتزامات التي فرضتها عليهم، وأهمّها ما يتعلّق بسيادة الدولة اللبنانيّة.

وفي معرض هذه الملاحظة يجدر القول أنه لو كان إتّفاق القاهرة «إتفاقاً» في المعنى الصحيح - لا مجرّد عمل إداري من جانب السلطة اللبنانيّة - فإن هذه المخالفات من شأنها أن تسوّغ إلغاءها من جانب الطرف اللبناني عملاً بالقاعدة "non adimpletti contractus". إن سلسلة المخالفات والتجاوزات التي ارتكبها الفلسطينيّون منذ ١٩٦٩ حتى نيسان ١٩٧٥ لا تحصى، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

أ) دخولهم الى لبنان بأعداد كبيرة جعلت وجودهم البشري أضعاف ما كان عليه عام ١٩٦٩.

ب) تحويل المخيّمات الى حصون وترسانات لجميع أنواع الأسلحة الثقيلة والمتوسّطة والخفيفة.

ج) تحويل مخيّمات الى أماكن تجمّع وتدريب للمقاتلين والإرهابيين والفارّين من وجه العدالة في لبنان وفي الخارج، والى مناطق خارجة عن سلطة الدولة وسلطات القانون اللبناني.

د) التجوّل بالأسلحة في المدن والقرى.

هـ) منع رجال الأمن وموظّفي الدولة والمؤسّسات العامّة من القيام بواجبهم في مناطق عديدة داخل المخيّمات وخارجها.

و) إقامة الحواجز المسلّحة وتوقيف المواطنين وتفتيشهم وحجز حرّياتهم واستجوابهم وتصفيتهم أحياناً.

ز) إقامة مكاتب لهم في المدن والقرى خلافاً لإتّفاقات القاهرة وملكارت وملحقاتها

وبسط سيطرتهم على تلك المدن والقرى.

ح) ضمّ لبنانيّين الى منظّماتهم، مستقطبين بذلك المعارضة السياسيّة اللبنانيّة المتطرّفة التي تحوّلت بفعلهم هذا الى معارضة مسلّحة من حقّ الدولة منعها بقوّة السلاح، كما تحوّلت بالنسبة للفلسطينيّين الى حصان طروادة يدخلون بواسطته الى السياسة اللبنانيّة الداخليّة متناسين بذلك فلسطين بسبب إتّفاق القاهرة وعلّته.

ط) السماح للغرباء بالإنخراط في صفوفهم ودفعهم الى حمل السلاح بوجه الدولة اللبنانيّة.

ي) تمركزهم ومرورهم إينما يشاؤون دون أي تنسيق مع الجيش اللبناني.

ك) قيامهم بعمليّات ضد إسرائيل من داخل الأراضي اللبنانيّة دون علم السلطات العسكريّة مما استتبع الكوارث الإجتماعيّة والإقتصاديّة والسياسيّة المعروفة.

ل) تدخّلهم في الشوؤن الداخليّة اللبنانيّة ومناصرتهم، وهم مسلّحون، فريقاً ضد فريق آخر، فجعلوا المنافسة السياسيّة مسلّحة في لبنان.

أما ما حصل بعد نيسان ١٩٧٥، وكان الفلسطينيّون قد هيّأوا له منذ ١٩٦٩ على الأقلّ، فهو أنهم قادوا وموّلوا وسلّحوا وخاضوا حرباً سافرة ضد لبنان فاجتاحوا مدنه وقراه وقتلوا وشرّدوا وأحرقوا ودمّروا ما طالت يدهم متحالفين ومتلاحمين مع فريق لبناني معيّن ضد الدولة اللبنانيّة ومؤسّساتها وضد فريق آخر من اللبنانيّين.

٧. إن الفلسطينيّين، بخرقهم مبدأ السياسة الوطنية، وبخوضهم حرباً سافرة ضد لبنان بقصد الإستيلاء عليه كوطن بديل لوطنهم، وفي أحسن الاحتمالات بقصد تحويله الى قاعدة عسكريّة تؤمّن لهم المنطلق والعمق (أي تحويله الى فيتنام شماليّة) بالتحالف مع فريق لبناني يعتبرهم ذراعه المسلّحة لضرب نظام لبنان والأنظمة العربيّة الأخرى، يكونون:

أ) قد ارتكبوا عدواناً على الدولة يبرّر مقاتلتهم كأعداء للبنان.

ب) قد نقضوا أعمال القاهرة وملكارت فأبطلوها.

ج) وفي مطلق الأحوال قد ألْغوا هذه الأعمال بعد أن أفقدوها سببها القانوني والأدبي وهو استرجاع فلسطين لا احتلال لبنان او السيطرة عليه.

٨. إن أعمال القاهرة وملكارت وغيرهما لم تعد لتصلح الا كورقة عمل «يقبل لبنان» البحث فيها رغبة في السلام واستجابة لرغبة سوريا وجامعة الدول العربيّة.

٩. كورقة عمل، يمكن القبول بهذه الأعمال على الأسس التالية:

أ) إعادة النظر في تحديد عدد الفلسطينيّين الذين يستطيع لبنان القبول بوجودهم على أرضه. فلبنان لا يمكنه في أي حال، نظراً لضيق رقعته وكثافة سكّانه وانهيار إقتصاده وضرورات أمنه وسلامته، أن يقبل من الفلسطينيّين:

- إلا ما يصيبه من توزيعهم على أسس علميّة بين الدول العربيّة وجميعها يبدي - بالكلام - إهتمامه بهم واستعداده لحمل قضيّتهم.
- واستطراداً، الاّ ما يصيبه من توزيعهم على الدول العربيّة المتاخمة لإسرائيل وهي مصر والأردن وسوريا ولبنان.
- وفي أسوأ الإحتمالات، الاّ الذين تثبت قيود منظّمة الغوث الدوليّة إنهم كانوا، عام ١٩٦٩، مقيمين في لبنان.

ب) تحديد مفهوم السيادة اللبنانيّة على وجه صريح وواضح كما هو وارد في البند ٣ أعلاه وتحديد مستلزمات هذه السيادة وهي:

- إن الدولة اللبنانيّة هي وحدها ودون أي شريك، صاحبة السلطة العليا والأخيرة على أرضها، وإنها هي التي تنظّم بموجب عمل إداري منفرد (مرسوم او قرار) الوجود الفلسطيني البشري والعسكري في لبنان.
- إن القوانين اللبنانيّة هي وحدها التي تطبّق على الجميع من لبنانيّين وفلسطينيّين، وفي كل مكان على أرض لبنان. ولا يمكن بأي وجه أن تمنع السلطات اللبنانيّة من الدخول الى أي مكان يقيم فيه الفلسطينيّون من أجل تطبيق القانون.
- إن تحديد الأمكنة التي تقوم عليها مخيّمات الفلسطينيين هو شأن لبناني داخلي يتعلّق بضرورات الإنتظام العام والسلامة العامّة والصحّة العامّة وتجميل وتنظيم الأماكن.
- إن للدولة اللبنانيّة أن تمنع إنتساب اللبنانيّين الى أيّة منظمة فلسطينيّة مسلّحة، وأن تمنع أي إنسان، فدائيّاً كان أو غير فدائي، من دخول أراضيها، تبعاً لمستلزمات النظام العام وأمن وسلامة البلاد.
- إن للدولة اللبنانيّة أن توافق أو لا توافق على حجم القوّات الفلسطينيّة الموجودة على أرضها وعلى أماكن تمركز ومرور وتدريب هذه القوّات وعلى تسلّحها.
- إن للدولة اللبنانيّة حفاظاً على سلامتها وأمنها وعلى أهداف الثورة الفلسطينيّة الصحيحة، أن تمنع منعاً باتّاً كلّ تدخّل مباشر أو غير مباشر في شؤون لبنان الداخليّة وكل استخدام للقوّات الفلسطينيّة لأيّة فئة لبنانيّة.

- إن للدولة اللبنانيّة حقّ (وواجب) مراقبة ماليّة المنظّمات الفلسطينيّة تماماً كما يحقّ لها بحسب قوانينها أن تراقب مالية أيّة جمعيّة في لبنان، علماً ان المنظّمات استعملت الأموال الواردة اليها من الخارج اما للإمعان في التسلّح واما لشراء عدد كبير من السياسيّين والموظّفين والصحفيّين. وهي حالة لا يمكن التسليم بالرجوع اليها مجدّداً.

١٠. وباختصار، إن كل تنظيم جديد لعلاقة لبنان بالمقاومة الفلسطينيّة يجب أن ينطلق من أن الدولة اللبنانيّة تحتضن المقاومة وتدافع عنها، ولكنّها لا تقبل إطلاقاً أن تشاركها المقاومة في سلطتها على أرضها وشعبها ولا أن تحدّ هذه السلطة بأي شكل. كما أنها لا تقبل أن تعرّض المقاومة الفلسطينيّة مصالح الدولة اللبنانيّة وسلامتها وأمنها للخطر.

١١. دلّت التجارب المؤلمة السابقة على أن ما سمح بتجاوز الفلسطينيّين مقرّرات القاهرة وملكارت كان استضعافهم الدولة لأسباب عديدة أهمّها الإنحياز الإسلامي البديهي وغير المشروط الى جانبهم، ممّا مكّنهم على الدوام، التعدّي على سلطات الدولة حتى تهديدها متذرّعين بضرورة الحفاظ على «الوحدة الوطنيّة». وإذا كان الأمر كذلك يوم كان للدولة جيش وقوّات مسلّحة قادرة على الردع، فكيف سيكون اليوم بعد أن تبعثرت هذه القوّات؟ من الضروري إذن السعي الى إيجاد ضمانات تكفل تقيّد الفلسطينيّين بكل تنظيم لوجودهم في لبنان بانتظار إعادة تأسيس الدولة من جديد.

هذه الضمانات لا يكفي أن تكون كلامية أو أن تكون عربيّة...

لا بدّ من أن يكون بتصرّف «الدولة» قوّة ردع قادرة على فرض هيبتها وسلطتها: قوّة دوليّة أو سوريّة-فرنسيّة...

.... وإلاّ فكل إتّفاق سيكون هدنة تحضّر خلالها حرب جديدة».

***

□ الدكتور انطوان خير

دولة الرئيس السيّد حسين الحسيني
رئيس المجلس النيابي الأكرم

تحيّة واحتراماً وبعد،

جواباً على الكتاب الذي وجّهتموه إليّ بتاريخ ٢٨ تشرين الأوّل ١٩٨٦ وعطفاً على الحديث الشفهي الذي جرى بيننا أثناء المقابلة التي شرّفتموني بها بتاريخ ٧ تشرين الأوّل١٩٨٦ في محاولة لجلاء الوضع القانوني الذي يحيط باتّفاق القاهرة الذي وقّعه العماد قائد الجيش ورئيس اللّجنة التنفيذيّة في منظّمة التحرير الفلسطينيّة بتاريخ ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩، سأحاول أن أجيب على الأسئلة التي تضمّنها الكتاب المشار اليه بشكل حصري وحسب الترتيب المعتمد من قبل دولتكم.

أوّلاً: الوضع القانوني لإتّفاق القاهرة في ضوء أحكام المادّة ٥٢ من الدستور.

تنصّ المادّة ٥٢ من الدستور، كما تعلمون، على ما يلي:

«يتولّى رئيس الجمهوريّة المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها ويطّلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أمّا المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلّق بماليّة الدولة والمعاهدات التجاريّة وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعدّ مبرمة إلاّ بعد موافقة المجلس عليها».

وتستلهم هذه المادّة، كما هو معلوم، إن لم تكن تنقل حرفيّاً في فقرتها الأولى وبداية فقرتها الثانية، المادّة الثامنة من القانون الدستوري الفرنسي الصادر بتاريخ ١٦ تموز ١٨٧٥ والذي يشكّل قسماً من دستور الجمهوريّة الفرنسيّة الثالثة ممّا يسهّل الإستئناس، في هذا الصدد، بالعرف والتقليد الفرنسيّين المعمول بهما فيما خصّ موضوع المعاهدات الدوليّة وطريقة إبرامها.

المعروف طبعاً أن أيّة معاهدة (هذا إذا سلّمنا بأن إتّفاق القاهرة هو معاهدة دوليّة) لا تلزم الفرقاء الموقّعين عليها إلاّ إذا قامت بعقدها السلطات صاحبة الإختصاص وفقاً للأحكام الدستوريّة العائدة للبلد الموقّع.

والأحكام الدستوريّة اللبنانيّة، كما سبق ورأينا، تعطي رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة حقّ المفاوضة والإبرام بالنسبة للمعاهدات الدوليّة. كما ان الأعراف تقضي في الأنظمة

البرلمانيّة حيث رئيس الدولة يتولّى الحكم بمعاونة الوزراء (ولبنان، حسب ما نعرف، من ضمن هذه الأنظمة – المادة ١٧ من الدستور اللبناني) أن يجيز المجلس النيابي للحكومة حقّ إبرام المعاهدات بموجب قانون وهو ما درج عليه مجلسكم الكريم حتى الآن بالنسبة لإبرام المعاهدات الدوليّة.

والواقع إن رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة لم يفاوض ولم يوقّع إتّفاق القاهرة وإن المجلس النيابي لم يصوّت على أي قانون يجيز له أن يبرمه، وكل إتّفاق لا يبرمه رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة لا يمكن أن يلزم الدولة اللبنانيّة. فمبادئ القانون الدولي بالنسبة الى المعاهدات صريحة جداً لهذه الجهة ومفادها أن كل معاهدة أو كل إتّفاق لا قيمة دولياً له إذا لم يعقدا، بالنسبة لكل موقّع عليهما، وفاقاً لقواعد الإختصاص المنصوص عليها في قوانينه الداخليّة (يراجع، على سبيل المثال في هذا الشأن، القرار التحكيمي الصادر بتاريخ ٢٢ آذار ١٨٨٨ عن الرئيس الأميريكي كليفلاند في النزاع الذي كان قائماً بين دولتي كوستاريكا ونيكاراغوا ومفاده أن الإتّفاق الذي وقّعته الدولتان المتنازعتان بتاريخ ١٤ نيسان ١٨٥٨ لا يلزم دولة نيكاراغوا كون الأصول الدستوريّة العائدة لصلاحيّته والمنصوص عليها في دستور تلك الدولة لم تراع).

وسار الإجتهاد الفرنسي على هذا النحو أيضاً إذ اعتبر أن لا قيمة لأيّة معاهدة أو لأي إتّفاق يتضمّنان تعدّياً للقوانين الفرنسيّة الداخليّة ما لم تكن السلطة التشريعيّة قد أجازت إبرامهما بموجب قانون يصوّت عليه حسب الأصول (يراجع بهذا الشأن القرار الصادر عن محكمة إستئناف باريس بتاريخ ٢٨ تشرين الثاني سنة ١٩٥٠ المنشور في مجموعة دالوز لسنة ١٩٥١، صفحة ٤٤٠، مع تعليق للعالم الفرنسي الشهير العميد كاربونييه).

خلاصة القول إذن بالنسبة لهذا السؤال الأوّل أن رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة لم يوقّع إتّفاق القاهرة ولم يبرمه وإن المجلس النيابي لم يجز إبرامه بموجب قانون حسب الأصول ممّا يجعل الدولة اللبنانيّة غير ملزمة به في ضوء أحكام المادة ٥٢ من الدستور وممّا يجعل الإتّفاق المذكور عديم القيمة الدوليّة لأنه يتنافى والأحكام القانونيّة الداخليّة لأحد موقّعيه (هذا، مرّة أخرى، إذا ما سلّمنا بأن الإتّفاق المذكور يشكّل معاهدة دوليّة).

ثانياً: ما إذا كان ورد ذكر إتّفاق القاهرة في صلب البيان الوزاري وفي مناقشات مجلس النوّاب كافياً لاعتبار أن المجلس قد أخذ علماً بهذا الإتّفاق، وما إذا كان التصويت على الثقة بالحكومة يتضمّن موافقة ضمنيّة عليها.

من المعلوم أن البيان الوزاري لحكومة الرئيس رشيد كرامي المؤلّفة بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٦٩ والذي تُلي أمام المجلس النيابي في الجلسة في ٤ كانون الأوّل ١٩٦٩ قد تضمّن الإشارة الى اتّفاق القاهرة، موضوع الإستشارة الحاضرة، كما أنّه وعد بعرض هذا الإتّفاق على المجلس في ما بعد، كون الظروف تفرض بقاءه سرّياً بنظر الحكومة المشار اليها وإن المجلس النيابي قد منح الحكومة ثقته بعد الإستماع الى ما ورد في بيانها: فهل يشكّل هذا الواقع موافقة على إبرام الإتّفاق المذكور أو يوازي التصويت على قانون يجيز إبرامه؟

من الواضح لدى قراءة البيان الوزاري المشار إليه أنه يكتفي بالإشارة الى إتّفاق القاهرة من دون أن يوضح، ولو بإيجاز، مضمون ذلك الإتّفاق أو يشير الى تاريخ عقده كما لا يطلب صراحة الى المجلس أن يوافق عليه تاركاً أمر عرضه للمستقبل وهو، كما نعلم، لم يعرض على المجلس حتى تاريخه على الرغم من مرور ما يقارب سبعة عشر عاماً عليه ممّا لا يسمح بأيّة حال بالجواب إيجاباً على السؤال المطروح، إذ إن الفرق شاسع، في الحقوق العامّة، بين التصويت على الثقة بحكومة ما، وبين التصويت على قانون يتضمّن إجازة تشريعيّة بإبرام إتّفاق.

فالتصويت على الثقة قرار ذو طبيعة سياسيّة محض بينما إجازة الإبرام قرار ذو طبيعة قانونيّة يسبق عملاً قانونياً آخر مشروطاً به، هو التوقيع والإبرام بموجب مرسوم يصدر عن رئيس الجمهوريّة بعد استطلاع رأي مجلس الوزراء وحصول الموافقة.

هذا مع الإشارة الى أن المعاهدات السرّيّة أصبحت تتنافى مع روح شرعة الأمم المتّحدة التي تربط في المادّة ١٠٢ من الميثاق مشروعيّة المعاهدات الدوليّة بتسجيلها لدى المنظّمة التي ينتمي اليها لبنان منذ تأسيسها والتي ناضلت منظّمة التحرير الفلسطينيّة النضال الطويل لتقبل فيها على الأقلّ بصفة مراقب. كما أنه لا يعقل أن تكون الحكومة اللبنانيّة قد اعتبرت إتّفاق القاهرة من المعاهدات السرّيّة التي تشير اليها المادّة ٥٢ من الدستور بعد مرور سبعة عشر عاماً على ذلك الإتّفاق وبعد نشره في الصحف وغيرها من الوسائل الإعلاميّة.

ثالثاً: الوضع القانوني لإتّفاق القاهرة في ظلّ صدور القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ عن مجلس الأمن الدولي

لا بدّ من الإشارة، ولو باختصار، قبل الجواب مباشرة على المسألة المطروحة الى أن إتّفاق القاهرة لا يمكن أن يعتبر دولياً نظراً لكون أحد موقّعيه على الأقلّ (وهو منظّمة

التحرير الفلسطينيّة) لا يتمتّع بالشخصيّة الدوليّة الكاملة من تاريخ توقيع الإتّفاق، أي في ٢ تشرين الثاني ١٩٦٩، ولعدم وضوح صفة الموقّع عن الدولة اللبنانيّة (وهو العماد قائد الجيش) وكذلك لعدم وضوح الصلاحيّات المعطاة له بهذا الخصوص وما إذا كان قد تجاوز أم لا، حدود التفويض المعطى له من جانب الحكومة اللبنانيّة، هذا إذا كان التفويض موجوداً.

كما يجدر التنويه أيضاً في هذه المناسبة بأن أي التزام يبنى على هذا الإتفاق لا يمكن أن يكون ذا سند قانوني لأن لا شيء يمكن أن يقوم مقام الإبرام الرسمي الذي لم يحصل، كما سبق وذكرنا، كما أن الفريقين لم يتبادلا، على ما نعرف، وثائق الإبرام حسب ما تفرضه الأعراف الدوليّة (Echange des instruments de ratification).

كما أنه من المتعارف عليه في مبادئ القانون العام أن الإتّفاقات الدوليّة تفقد أيّة قيمة لها في حال عدم احترامها لسيادة فريق من الفرقاء الموقّعين.

أمّا بالنسبة للوضع القانوني في ظلّ صدور القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ عن مجلس الأمن الدولي، فإن المادّة ١٠٣ من ميثاق الأمم المتّحدة الموقّع في سان فرنسيسكو بتاريخ ٢٦ حزيران ١٩٤٥ تنصّ على ما يلي:

«إذا تعارضت الإلتزامات التي يرتبط بها أعضاء الأمم المتّحدة وفقاً لأحكام هذا الميثاق مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتّبة على هذا الميثاق».

ولكون الترجمة العربية غير موفّقة بنظرنا، فإننا نورد النصّ الفرنسي الذي يعتبر رسمياً بحسب إعلان الميثاق نفسه:

"Article 103. En cas de conflit entre les obligations des Membres des Nations-Unies en vertu de la présente Charte et leurs obligations en vertu de tout autre accord international, les premières prévaudront".

ويمكن أن نستخلص من هذا النصّ أن قرارات الأمم المتّحدة الملزمة لأعضاء المنظّمة، ومنهم لبنان طبعاً، تأتي قبل أي إتّفاق دولي آخر يوقّعونه وإن الإلتزامات المترتّبة على أعضاء المنظّمة بموجب الميثاق تلغي كل التزام مخالف ممّا يعني أن القرارين ٤٢٥ و٤٢٦ تتقدّم أحكامها والإلتزامات التي يفرضانها على أي التزام آخر يكون لبنان قد ارتبط به، أكان هذا الإلتزام إتّفاقاً دوليّاً أو غير ذلك من الإتّفاقات التي تنبع منها إلتزامات على المستوى الدولي كإتّفاق القاهرة، مثلاً.

هذا مع الإشارة أن لبنان، ولو كان إتّفاق القاهرة معاهدة دوليّة (وهو ليس كذلك)،

بإمكانه أن يعلن أنه بحلّ منه تبعاً لكون الفريق الآخر لم يلتزم به كما هو معروف وكما جاء في قولكم في الكتاب الذي وجّهتمونه اليّ بصدده: «ولئن كانت الجهة الفلسطينيّة لم تقم الإحترام المطلوب لنصوص الإتّفاق من حيث الممارسة على الأرض». وهذا المبدأ استمرّ الإجتهاد الدولي على التسليم به وهو المعروف قانوناً بما يسمّى باللّغة الأجنبيّة "L'exception non adimpleti contractus".

كما أن الإجتهاد الدولي أقرّ بحقّ الدولة الموقّعة في المطالبة بإعادة النظر بالإتّفاقات إذا تغيّرت الأحوال التي كانت سائدة في تاريخ توقيعها تغيراً بيّناً على قاعدة ما يسمّى "L'exception rebus sic stantibus"، والمعروف أنه حصلت بعد توقيع إتّفاق القاهرة أحداث جسام غيّرت الواقع تغييراً كاملاً، كحرب سنة ١٩٧٣ والإجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٧٨ ثم الإجتياح الإسرائيلي سنة ١٩٨٢ والإتّفاق الحاصل بين الحكومة اللبنانيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة في ٢٠ آب ١٩٨٢ وكذلك القرارات الصادرة تبعاً لكل ذلك عن مجلس الأمن الدولي ولاسيّما القرارين رقم ٤٢٥ و٤٢٦.

رابعاً: هل يعتبر إتّفاق ٢٠ آب ١٩٨٢ كافياً لإلغاء مفاعيل إتّفاق القاهرة؟

من المسلّم به إستناداً الى ما سبق إنه لا يمكن إعتبار إتّفاق القاهرة معاهدة دوليّة، فما هو الاّ تدبير عسكري إتّفق عليه بشكل سرّي بين الحكومة اللبنانيّة ومنظّمة التحرير الفلسطينيّة لتنظيم الوجود العسكري الفلسطيني في لبنان مع شرط احترام السيادة اللبنانيّة إحتراماً كاملاً. وقد نصّ البند ١٣ من الإتّفاق بالعمل الفدائي على ما يلي:

«ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانيّة، من مدنيّة وعسكريّة، تستمرّ في ممارسة صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها كاملة في جميع المناطق اللبنانيّة وفي جميع الظروف».

ممّا يعني أن السلطات اللبنانيّة تبقى حرّة وبشكل كامل (وهذا شرط من شروط السيادة) بأن تغيّر فيه إذا ما حدث أي طارئ يحول دون ممارستها كامل صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها على الأراضي اللبنانيّة كافّة.

أما وإنّ اتّفاقاً آخر ذا طابع مشابه قد حصل بين الفريقين بتاريخ ٢٠ آب ١٩٨٢ وعلى أثر تغيير الظروف تغييراً كاملاً بعد الاجتياح الإسرائيلي الحاصل سنة ١٩٨٢، فممّا لا شكّ فيه أن بإمكان هذا الإتّفاق الجديد المنعقد بموافقة الطرفين أن يلغي الإتّفاق السابق، وهو قد ألغاه بالفعل، إذا ما أمعنّا النظر في محتواه لأنه لم يعد يسمح للثورة الفلسطينيّة بما كان يسمح لها به الإتّفاق السابق، أي إتّفاق القاهرة موضوع هذه الإستشارة.

خامساً: ما هو الدور الذي يستطيع المجلس النيابي القيام به حيال إتّفاق لم يعرض عليه بصورة رسمية حتى الآن؟

أما وقد وضح أن اتّفاق القاهرة لا يشكّل معاهدة دوليّة تبعاً لما تقول به مبادئ القانون الدولي العامّ وبما أن المجلس النيابي لم يصوّت على أي قانون يتعلّق بإبرامه ممّا يجعل هذا الإتّفاق غير ملزم للدولة اللبنانيّة التي لا يلتزم باسمها إلاّ ممثّلوها الشرعيّون المنتخبون، أي النوّاب ممثّلو الشعب، ضمن إطار السلطة التشريعيّة التي نصّ الدستور على طريقة تشكيلها وتنظيمها وحدّد صلاحيّاتها التي لا يمكن أن ينتقص منها قدر البتّة إلاّ بموجب تعديل دستوري يجري حسب الأصول.

فما هو الموقف الذي يمكن للمجلس النيابي أن يقفه حيال هذا الإتّفاق؟

من المعروف أن للمجلس النيابي مهمّتين أساسيّتين: مهمّة قانونيّة تتجسّد في التشريع ومهمّة سياسيّة تتجسّد في الرقابة على أعمال الحكومة التي لا يمكن أن يحكم إلا بثقة المجلس وهو مصدر السلطات وممثّل الإرادة القوميّة.

فمن الوجهة القانونيّة لا يمكن، بنظرنا، ولا يجوز أن يقوم المجلس بأي عمل لكون الإتّفاق لم يعرض عليه حسب الأصول وكونه لم يصوّت على قانون يقضي بإبرامه وكونه بالتالي لا يتمتّع بأية قيمة قانونيّة بالنسبة اليه فلا يمكن له مثلاً، أن يصوّت اليوم على نصّ يقضي بإلغائه وكأنه، لو فعل، يمنحه قيمة قانونيّة لم تكن له في الأساس.

أما من الوجهة السياسيّة فإن الحكومة قد أشارت في بيان وزاري الى وجود الإتّفاق المذكور وتداولت هذا الإتّفاق جميع الأوساط ممّا جعل سريّته المزعومة غير ذات بال كما أن الفريق الثاني الموقّع عليه يبدو بين الحين والآخر وكأنه لا يزال متمسكاً به وذلك من خلال تصريحات كثيرة ومتعدّدة تصدر عن قياديّين ومسؤولين فلسطينيّين.

لذلك وحسماً لكل جدل حول هذه الأمور يبدو من المستحسن أن يتّخذ المجلس النيابي موقفاً من الموضوع، لا على المستوى القانوني كما سبق وأسلفنا، بل على المستوى السياسي كأن يصوّت، مثلاً، على توصية تتمنّى على الحكومة (وهي التي أشارت أساساً الى وجود الإتّفاق أمام المجلس في بيان وزاري) أن تعلن أن هذا الإتّفاق قد سقط ولم يعد معمولاً به فتعمد الحكومة عندئذ الى إعلان ذلك بواسطة رئيسها أو وزير خارجيّتها او أي ناطق رسمي باسمها، وفي حال استنكافها عن القيام بما طُلب اليها، يعود طبعاً الى رقابة المجلس حقّ محاسبتها تبعاً لسلطة الرقابة التي يمارسها

المجلس حيالها.

هذا ما أراه حول النقاط المشارة وقد جهدتُ لإثباتها باختصار باقياً في تصرّف دولتكم والمجلس النيابي الكريم للإدلاء بالإيضاحات اللازمة عن الإقتضاء ولإكمال ما قد ترونه غير واف بالموضوع.

وتفضّلوا، يا دولة الرئيس، بقبول أسمى عواطف إحترامي وتقديري.

في ٦ تشرين الثاني ١٩٨٦

الدكتور انطوان خير».
استاذ القانون الدستوري
في كليّة الحقوق والعلوم السياسيّة
في جامعة القديس يوسف
مستشار في مجلس شورى الدولة

***

□ الرئيس كميل شمعون

سئل الرئيس شمعون عن أحداث لبنان التي أدّت الى إتّفاق القاهرة بعد الاصطدامات العسكريّة التي حصلت بين الجيش اللبناني والفدائيّين. فقال لمندوب جريد "Le Réveil" في ٢٤ تموز ١٩٧٧:

«لا تنسى أن وراء المقاومة الفلسطينيّة حملة الشعوب العربيّة كلّها ضدّ لبنان على الرغم من قساوة هذه الدول تجاه الفدائيّين الموجودين على أرضها.

في الحقيقة أن الدول العربيّة كانت تريد أن يستوعب لبنان كل الهجرة الفلسطينيّة ولم يكن عندنا سوى أداة واحدة لوضع حد لتجاوزات المقاومة وهي إتّفاق القاهرة.

إن اتّفاق القاهرة يشكّل شيئاً من المسّ بالسيادة اللبنانيّة. ولكن بعد ما حصل بين ١٩٦٧ و١٩٦٩ من اصطدامات بين الجيش اللبناني والمقاومة الفلسطينيّة، التي كانت تتمتّع بدعم جميع الدول العربيّة، تمّ وضع إتّفاق القاهرة واتّفق عليه. بهذا المعنى ان موقفي ينسجم مع موقف الرئيس حلو».

وكان أيضاً للرئيس شمعون الحوار التالي في جريدة «الأنوار» في ١٧ شباط ١٩٧٦:

سئل الرئيس: «هل ستنفّذ الخطوط العريضة التي جاءت في الوثيقة قبل البدء في تنفيذ إتّفاقيّة القاهرة أم هي مرهونة بتنفيذ هذه الإتّفاقيّة؟».

أجاب: «طبعاً، مرهونة بتنفيذ الإتّفاقيّة. فعندما نشعر بأن الإتّفاقيّة تطبّق نصّاً وروحاً، يمكن بعد ذلك البدء بالعمل بوحي الخطوط العريضة التي أذاعها الرئيس فرنجيّه في وثيقة يوم السبت، فهي تابعة لتنفيذ إتّفاقيّة القاهرة».

***

□ الشيخ بيار الجميّل

أمّا الشيخ بيار الجميّل، فقد أعلن عن وقفه حول إتّفاق القاهرة في تصريح مسهب أدلى به الى جريدة «الأنوار» في ١٢ تموز ١٩٨٢. نورد في ما يلي رأيه في قضيّة الفدائيّين:

«نحن بالنسبة لهذه القضية على مفترق طرق، وليس بالإمكان إخراج الفدائيّين بالقوّة وذلك لعدّة أسباب منها:

أوّلاً: كثرة عددهم.

ثانياً: مزايدة بعض السياسيّين على تأييدهم محاولة إخراجهم بالقوّة على الصعيدين اللبناني والعربي.

ثالثاً: وهنا المشكلة. إن اللبنانيين غير متّفقين على موقف موحّد من هذه القضيّة، وهذا ما يجب أن نحسب له حساباً مهمّاً».

وأضاف رئيس الكتائب: «لذلك أرى ان يستمر الحوار مع مختلف المراجع، لأنه في هذا الظرف الوسيلة الوحيدة للتوفيق بين وجهات النظر المتناقضة، ولا بد ان يعطي هذا الحوار ثماره.

كنت قد اقترحت عقد اجتماع مشترك بين فريقي «النهج» و«الحلف» لبحث الأزمة بعيداً عن كل ضجة وأي تأثير، ولا أزال أعتقد بأن هذا الاقتراح يمكن أن يؤدّي الى حلّ مناسب بحيث لا يخرج الفريقان من الاجتماع إلاّ وقد اتّفقنا على الحلّ».

***

□ «جبهة الإتّحاد الوطني»

في الوقت ذاته كانت «جبهة الإتّحاد الوطني» المؤلّفة من الرؤساء صائب سلام ورشيد كرامي والأستاذ ريمون إدّه تعلن ما يلي:

«كل عضو في «جبهة» الإتّحاد الوطني يضطلع بثلاثة تعهّدات:

١. منع تقسيم لبنان أو تجزئته، او التنازل عن أي جزء من أرضه، الحفاظ عليه جمهوريّة عربيّة ديمقراطيّة، سيّدة، حرّة ومستقلة.

٢. العمل على انسحاب الجيش السوري من جميع الأراضي اللبنانيّة وطلب تنفيذ قرارات الجامعة العربيّة.

٣. التأكيد على تعهّد المقاومة الفلسطينيّة، بجميع منّظماتها، على التقيّد بالإتّفاقات المعقودة مع الدولة اللبنانيّة وبجميع ملحقاتها، احتراماً للسيادة اللبنانيّة».

***

□ الاستاذ كريم بقرادوني

كتب الأستاذ كريم بقرادوني:

«لا أرى أن إتّفاق القاهرة يعتبر كارثة. فأنا أرى فيه إطاراً أمنيّاً صالحاً للبنان وللفلسطينيّين. كان هدف منظّمة التحرير الفلسطينيّة الجيش اللبناني. وكان الفلسطينيّون يخشون أن يحدث لهم، في بيروت، «أيلول أسود» جديد، كما حدث لهم في الأردن عام ١٩٧٠. فإتّفاق القاهرة يضع حدوداً واضحة لانفلاش الفلسطينيّين ويردّهم الى التعقّل واحترام تعهّداتهم ويبعدهم عن أي تدخّل في الشؤون اللبنانيّة».

***

□ الشيخ بشير الجميّل

وفي مقابلة صحفيّة خصّ بها مجلة «ماغازين» في ٢١ آب ١٩٧٥، قال الشيخ بشير الجميّل:

«الفلسطينيّون أقوياء جداً في مجالي الدعاية والإعلام. نريد منهم أن يحترموا أقوالهم، ويطبّقوا إتّفاق القاهرة. فهذا الإتّفاق، اذا طبّق كما يجب، فلن يحدث أي انتقاص لسيادة لبنان».

***

□ الأستاذ الياس سابا

ونشرت مجلة «ماغازين» في ١٩ حزيران ١٩٦٩، تصريحاً للأستاذ الياس سابا، يظهر الدولة اللبنانيّة أمام ثلاثة خيارات، جميعها خطرة بل مميتة:

«نحن اليوم أمام ثلاثة خيارات:

١. إذا قلنا «لا» للفدائيّين، قد نتعرّض لشرخ داخلي لن يستطيع أي إنسان أن يعلم ماذا ستكون نتائجه.

٢. إذا قلنا «نعم»، نفتح الباب في وجه مجازفة تهدّد أمننا وسلامة أراضينا.

٣. اذا حاورنا وماطلنا، نبقي النار تحت الرماد، تلك النار التي لن تلبث حتى تنقلب حريقاً كبيراً عند أوّل مناسبة.

والخلاصة أن أي خيار نأخذ به سيشكّل بالنسبة الينا كارثة.

والكل يعلم، في هذه الأيّام، أن جذور الأزمة موجودة خارج لبنان. وهم يريدون أن يزّجوا بنا في وضع يجبرنا على اختيار المستحيل. لماذا؟ لكي يقدّموا لنا، عند الحاجة، اختياراً آخر: الموافقة على واحد من الخيارات الثلاثة الإجباريّة التي ذكرتها آنفاً، أي الانتحار او دفع الثمن الذي سيطلب الينا دفعه لقاء انسحاب عناصر منظّمة «الصاعقة» من لبنان».

***

وأخيراً، قال البعض إن اتّفاق القاهرة لم يعرض على المجلس النيابي. الجواب على ذلك أن الاتّفاق لم يجر التفاوض بشأنه كما لم يبرم من قبل رئيس الجمهوريّة وفقاً للمادة ٥٢ من الدستور اللبناني التي تنصّ على أن «يتولّى رئيس الجمهوريّة المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها ويطلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة...».

□ رسالة الى اللبنانيّين

لمناسبة ذكرى الشهداء في ٦ أيّار ١٩٦٩، توجّهت الى الشعب اللبناني بالرسالة الآتية:

«لئن برزت صفحات تاريخنا كأنها أناشيد الخلود، فلا يأت التضحية التي خطّها الأسلاف بالدم الزكي: شهادة للوطن، وزوداً عن الكرامة، ودفاعاً عن الحقّ، وإعلاءً لمنار العدل، ورفعاً لشأن الإنسان، هنا وعلى كل أرض.

ففي مثل هذا اليوم، منذ نحو نصف قرن، مشت تلك القافلة الكريمة من الشهداء الأبرار، طريق المشانق، لتشقّ طريقنا الى الحرّيّة، واستقبلت الموت بزهو وشجاعة لتكتب لنا حياة العزّة.

ورب حي ميت، ورب ميتة خلّدت صاحبها، إذ أحيت شعباً وخلّدت وطناً.

إن المجد لا يكتسب ولا يورث إلاّ شائكاً، وأظنّ غياب التجارب قد يطول، وبكم من عرف الصبر على ظلام الليل الطويل حقّ له أن ينعم بإشراق الأمل.

أيّها اللبنانيّون،

في هذه الذكرى الجليلة، وهي تمرّ في ظرف مصيريّ حاسم، تتألّق صورة الوطن بمعاني الرسالة التي اقترنت باسمه على مرّ الأيّام، وحسب هذه الرسالة سمواً ما تنطوي عليه من إيمان راسخ بالإنسان، وبما له حقّ مقدّس في الحرّيّة والكرامة، وحسبها كبراً ما تنطوي عليه من معاني الإنفتاح على الملأ، والإخاء الإنساني الصحيح، فلا عنصريّة، ولا تبعيّة، ولا سيطرة، أو ما يفضّل إنساناً على أخيه الإنسان في جوهر قيمته وكرامته.

معان قام عليها هذا التعايش الأخويّ في البلد المثالي الواحد في ظلّ وطنيّة راسخة، مقدّماً للعالم أبرز التحدّيات لفكرة الدولة العنصريّة التي يعمل لها العدو.

إن إيمان اللبنانيّين بضرورة الحفاظ على ميثاقهم الوطني الذي يجسّد حرصهم على السيادة، وتمسّكهم برسالة وطنهم العربيّة والإنسانيّة، لا يمكن أن يوهن منه حدث مهما يكن مؤلماً، ولا تنال منه حملة مهما قست وظلمت.

رسالته العربيّة كنّا لها وسنظلّ مخلصين، وعليها أمناء، في كلّ آ.، بروحها نتعاون، تعاوناً صادقاً مع أشقّائنا العرب، في إطار الجامعة، وفي ميثاق الدفاع المشترك، وفي مؤتمرات القمّة، وفي كلّ لقاء، منفّذين لكل التزام، لا قياماً منا بواجب

فحسب، بل تجاوباً مع إحساس صادق تمليه الأخوّة العربيّة، وإيماناً بجدوى هذا الموقف وسلامته في مصلحة لبنان والعرب جميعاً.

وكنّا عليها وسنظلّ أمناء، ولها أوفياء كل الوفاء، في قضيّة العرب الأولى، قضيّة فلسطين. فمنذ برزت أطماع الصهيونيّة في أرضنا المقدّسة، وبعد نكبة العرب الأولى سنة ١٩٤٨، وما أنزلته بالشعب الشقيق من ظلم وأذى وتهجير، ولبنان يقف جهوده وإمكاناته، لخدمة تلك القضيّة، متعاوناً بإخلاص مع أشقّائه، مشاركاً بحرارة شعب فلسطين العزيزة، سرّاءه والضرّاء، مقاسماً إيّاه آلامه والآمال، مؤيّداً دون كلل جهاده في سبيل العودة الى دياره، واستعادة حقوقه المقدّسة.

أيّها اللبنانيّون،

إن المحنة التي حلّت بشرقنا العربي بعد الخامس من حزيران ١٩٦٧، تفرض علينا مزيداً من الحيطة والتأهّب في كلّ ما نخطّط له. فنحن الآن نجتاز مرحلة الصمود، وهي أشدّ مراحل النضال خطورة وأدعاها الى الصبر والجلد، وضبط النفس ونكران الذات، وأحوجها الى حسّ القلق لعدم الكفاية، والى شدّ الأواصر والى تناسي كل نفع شخصي أو جماعي محدود، والى البذل بسخاء، والإخلاص، لصهر جميع القوى الفاعلة، في بوتقة الوطنيّة الشاملة.

وليس من خدمة تسدى للعدو وأنفع له من التفكّك بين الدول العربيّة، ومن تصدّع جبهاتها الداخليّة، فيما هو يحاول أن يبدّل في خريطة هذا الشرق ليس باعتداءاته فحسب، بل باستغلاله كل أزمة يمرّ بها أي بلد عربي.

أيّها اللبنانيّون،

إن تأييدنا لحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، ولنضاله الحقّ، إنما نقوم به ونتابعه في إطار ما يمليه حرصنا، بل حقّنا وواجبنا، في أن نؤمّن صمودنا الذاتي سواء على الجبهة الخارجيّة أو على الجبهة الداخليّة وهو الصمود الذي يوجب علينا الصدق مع أنفسنا ومع أشقّائنا الفلسطينيّين وسائر إخواننا العرب.

وتأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني الحقّ، نقدّمه في إطار سيادتنا وسلامتنا، وفي إطار مخطّط متّفق عليه، في ما بيننا، وفي ما بيننا وبين أشقّائنا، وإن اقتضى ذلك شيئاً من الوقت، فإنه لا بد منه لكي تفضي جهودنا الى نتائج صالحة ومجدية.

ولئن أخذ تروّينا وسلوكنا سبل الدرس والتأنّي مأخذ البطء، فذلك أيسر علينا وخير من التسرّع في خطوات لا تتّفق مع أبسط معاني الواجب.

أيّها اللبنانيّون،

بعد ما مرّ بنا من أحداث عبر تاريخنا، وفي وجه حملة التشكيك التي استهدف لها هذا الوطن الغالي، وفيما نحن نمشي، مع إخواننا وأشقّائنا بإيمان وراحة ضمير، الطريق الى استعادة الحقوق المغتصبة على الأرض المقدّسة، من حقّ الزمن علينا ومن حقّ الوطنيّة المجرّبة أن ننظر الى المشقّات بشجاعة وصلابة، مدركين معنى الصمود كما تتحلّى به الشعوب التي صقلتها الشدائد. فمن معانيه التصدّي للمشقّات مهما تطاولت، ومن معانيه أن ننتهي من التفاوت بين ما نبتغي وما نعطي، وإن بلغ وضح الجرأة في فهم الأمور بواقعيّة، وأن نضحّي بالأعزّ والأغلى، في سبيل الوطن. إن الأيّام التي تمرّ بها بلادنا تفرض علينا جميعاً، على كل منّا، مزيداً من حسّ المسؤوليّة في الأقوال كما في الأعمال.

ولقد عوّدنا اللبناني بما أوتي من قدرة على التفهّم، وما تحلّى به من حسّ وطني سليم، ومن روح متفائلة، وثقة بالنفس، أن يكون أقوى من المصاعب، وأن يكون المتغلّب عليها في كل وقت، وأن يكون، بذلك كلّه، الضمانة الكبرى، لسيرنا جميعاً في الإتّجاه الأمين.

أيّها اللبنانيّون،

في هذه الذكرى المجيدة، وفي هذا الظرف المصيري الحاسم، يجدّد اللبنانيّون عهدهم على التمسّك أكثر فأكثر بوحدتهم الوطنيّة، عدّتهم في كلّ شدّة ومصدر قوّتهم في كل صعوبة، ولليوم وللتاريخ يجدّدون إيمانهم بالمقومات الأساسيّة التي عليها بنوا لهذا الوطن ماضياً مجيداً، وحاضراً متطلّعاً، وطموحاً كبيراً متّخذين اليوم من مُثل الشهداء، العبرة الكبرى بالتضحية حتى الموت في سبيل هذا الوطن وفي سبيل القيَم التي لا حياة بدونها».

... ورسالة اخرى

وفي ٣١ أيّار ١٩٦٩، توجّهت الى الشعب اللبناني بالرسالة الآتية:

«أيّها اللبنانيّون

منذ الخامس والعشرين من نيسان الماضي والأزمة الوزاريّة مستمرّة في لبنان، وإنه لمن الطبيعي أن يصبح هذا الأمر موضوع اهتمام وقلق لدى المواطنين. وما خوفنا من وجود هذا القلق بحدّ ذاته، فهو ظاهرة طبيعيّة بالنسبة الى شعب ناضج يعرف معنى المسؤوليّة، فلا يتهرّب منها، بل يتصدّى لها ويعالج المشاكل في ضوء المنطق وانطلاقاً من مقتضيات الدولة.

إن في أساس استقالة الحكومة الأخيرة، رغبة تقضي بتمكين ممثّلي الفئات اللبنانيّة كافّة من الإتّفاق على طرق دعمنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق. وهذا لا يعني أن ثمّة خلافاً على القضيّة الفلسطينيّة من حيث الأساس وهي قضيّة يقدّسها جميع اللبنانيّين.

وإذا كان تضامننا الأخويّ مع أشقّائنا العرب قد جاء دائماً تضامناً كاملاً في جميع القضايا الأساسيّة، فإن في مقدّمتها قضيّة فلسطين. لقد بذلنا في جميع الحقوق، السياسيّة منها والدبلوماسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة كلّ ما بوسعنا في سبيل إخواننا الفلسطينيّين، ولم نتردّد في الإنضمام الى ميثاق الدفاع المشترك وفي قبول القيادة الموحّدة وما يتبعها من التزامات عسكريّة في إطار «أنظمتنا الدستوريّة»، وقد تمّ كل ذلك بإجماع اللبنانيّين عبر ممثّليهم. وإننا لعلى أتمّ الإستعداد، اليوم وغداً، للإسهام في كلّ خطة شاملة لمحو آثار العدوان الإسرائيلي ولتمكين الشعب الفلسطيني من استعادة حقوقه على أرضه المقدّسة.

على أن واجبنا في هذه المرحلة من نضالنا المشترك التي هي مرحلة صمود، ألاّ نوفّر للعدو أسباباً يتذرّع بها، تحت ستار أعماله الإنتقامية، لتنفيذ مخطّطاته التوسّعيّة على حساب لبنان دون أيّة منفعة للقضيّة العربيّة، وتحقيق أهدافه الرامية الى تعديل خريطة شرقنا العربي على أساس من العنصريّة والطائفيّة.

إن واجبنا تجاه أنفسنا وتجاه العالم العربي وتجاه القضيّة الفلسطينيّة في هذه المرحلة، هو أن نتجنّب كل ما من شأنه تصديع جبهتينا الخارجيّة والداخليّة.

إن تأييدنا لنضال الشعب الفلسطيني الشقيق يجب ألا يتمّ بمعزل عن التحسّس بهذه الأخطار وإدراكنا المسؤوليّة التاريخيّة المترتّبة علينا من جرّاء ذلك، ولاسيّما أن البلاد في طور النمو، والدولة مدعوّة لإيجاد الحلول الناجعة للعديد من المسائل، الإجتماعيّة منها والثقافيّة والإقتصاديّة والسياسيّة، وفي قلب كل منها واجب العناية الخاصّة بالأجيال الطالعة وتأمين مستقبل يسمح لشبابنا بمجاراة الركب الحضاري العامّ.

لا نتمنّى إلاّ الخير لشعب فلسطين، ولا نبتغي إلاّ دعم نضاله المشروع، وعلينا أن نوضح أن هذا الدعم إنما يتحقّق في جوّ من التفاهم الأخوي وانطلاقاً من مقتضيات سيادتنا وسلامتنا.

لذلك كان من الطبيعي، ونحن نعالج هذا الموضوع، أن نتمسّك بما يفرضه منطق سيادة لبنان وسلامته، والمنطق العسكري، ومصلحة لبنان، ومصلحة العرب أنفسهم. وقد حاول لبنان خلال مدّة حكومتين متتاليتين وأزمة وزاريّة طويلة شرح هذه الأمور فما كانت النتيجة، ويا للأسف، سوى تفاقم للوضع.

وإذا كنّا لا نشاء هنا أن ندخل في تفاصيل الوقائع، فإن هذه التفاصيل تدلّ بوضوح كلّي على أن استمرار تفاقم الوضع ليس نابعاً من رفض لبنان الإسهام في قضيّة يدرك أهميّتها ويقدّسها بل إنما مردّ ذلك الى محاولات مستمرّة، مرحلة بعد مرحلة، لفرض سياسة الأمر الواقع علينا دون سواها، كأن هذه السياسة منشأ للحقّ.

كذلك، وفي إطار معالجتنا الأزمة الوزاريّة لا يمكننا أن نرى في الإتّفاق بين اللبنانيّين على طريقة دعم النضال الفلسطيني مجرّد توفيق بين انتفاضات عاطفيّة متناقضة، تكيّفها الظروف والأحداث. إن مثل هذا الإتّفاق يجب أن يقوم على مبادئ صريحة وأسس ثابتة، منها أن نتحسّس تحسّساً عميقاً كلّياً بواجبنا تجاه النضال الفلسطيني فنؤيّده في حدود إمكاناتنا. وهذه الحدود نحن نقرّرها في ضوء ما يفرضه المنطق ومقتضيات سيادتنا وسلامتنا، وتكون منطلقاً وأساساً لكلّ حلّ.

إن الوفاء باليمين الدستوريّة التي أقسمتها، والتي تعكس إرادة اللبنانيّين جميعاً، يحتّم علينا المحافظة على سيادة لبنان وعلى سلامة كل شبر من أرضه. وأن على كل حكومة أن تعمل الى جانب رئيس الجمهوريّة بما يتّفق والوفاء بهذه اليمين. فلا يسعنا أن نقبل بأن يكون مصير اللبنانيّين في الجنوب، مصير المنطقة نفسها، لا يسعنا أن نقبل بأن يكون بالنتيجة مصير لبنان بكامله رهن عمل تتحمّل أعباءه السلطات الدستوريّة اللبنانيّة

وحدها، في حين إن الذين يقرّرونه لا يتحمّلون، ولا يمكن، بحكم سيادتنا، أن يتحمّلوا شيئاً من هذه المسؤوليّة، لا على الصعيد الخارجي، ولا في الداخل.

أيّها اللبنانيّون،

في هذه المرحلة من تاريخنا، التي تقتضي تضافراً لجهود الجميع لمواجهة ما يتهدّدنا من أخطار.

وأمام حملة التشكيك التي تستهدف لبنان في مؤسّساته وقيمه، بينما تنصبّ جهودنا على تطوير تشريعنا في شتّى الحقول، حتى تصبح الدولة دولة حديثة متطوّرة، تماشي الركب الحضاري العام. نرى من الضروري أن نعلن تمسّكنا بالمبادئ الطبيعيّة التي يقوم عليها أساس كلّ دولة، وكيان كل مجتمع، فنؤكّد حقّ لبنان المقدّس في السيادة والسلامة، هذا الحقّ الذي لا ينال منه زمن، ولا أمر واقع، كما نؤكّد إرادة لبنان المستمرّة في التعاون مع إخوانه العرب، ودعم نضال الشعب الفلسطيني بروح من الأخوّة وفي جو من الكرامة، واحترام الصلاحيّات والمسؤوليّات التي ينصّ عليها الدستور، هذه الروح وهذا الجوّ اللذان شهدا وأمّنا إجماع اللبنانيّين على الالتزام بكل موجبات ميثاق الدفاع المشترك، وذلك ما يعلمه اللبنانيّون وأشقّاؤهم العرب جميعاً.

أيّها اللبنانيّون،

منذ ثلاثين سنة، وأنا أرسل التنبيه تلو الآخر الى مخاطر إسرائيل على العالم العربي، الى مخاطر وجودها قبل أن توجد، وأحذّر من مخطّطاتها، وأساليبها، ومطامعها.

واليوم، وقد رفعتني ثقتكم الى رئاسة لبنان، وأقسمت اليمين الدستورية على أن أحفظ إستقلال الوطن وسلامة أراضيه، أرى من واجبي أن أسهر على تجنيب لبنان ما حذّرت منه، طيلة ثلث قرن، فأوجّه إليكم، والى سائر إخواننا العرب، لليوم وللتاريخ، هذا النداء.

عاش لبنان».

***

خاتمة

. . . والآن بعدما حانت الساعة التي أستودع فيها أحبّائي الذين تتبّعوا هذه الذكريات، أراني ولا أزال أقول إنني لم أذكر الآّ اليسير مما نويت في البدء أن أعرب عنه.

ولقد حرصت أن لا أمسّ أحداً بسوء، إيماناً منّي بأن الحقيقة المنقذة تنبلج ساطعة إن لم يعترضها أي جدل شخصي او هامشي، ورغبة مني في أن أبقى للمصلحة العامة جندياً مؤمناً وأميناً. ولعلّ المهمّ ليس في ما قلته بل في ما سكتّ عنه متُغلّباً على نفسي في سبيل هذه المصلحة العامّة ومتحمّلاً بذلك أكثر مما يقتضيه الإنصاف؛ وقد يكون ما قلته لا يرقى الى ما لم أقله من ناحية الخطورة والأهميّة. وها أنا تحضرني في هذه اللحظة كلمة لأحدهم، جاء فيها: «الفكر مشاع والتأدية شخصيّة». فالمتكلّم هو الذي يستطيع أن يهتدي عبر عمقه الى أعماق المخاطَب فيعبّر عن الإثنين معاً.

بيننا أكثر من علاقة ونقطة التقاء. بل بيننا من وحدة الفكر والشعور ما نعطيه مشاركة منّا في إرساء الوحدة الوطنيّة وفي التمكين لها وفي تعميق أسسها.

وإنني وإن أذكر هنا في أحاديثي أحبّائي من رجال دولة ورجال فكر إنتقلوا الى الضفاف الأخرى، وما زلت ألاقيهم في الروح والفكر، يؤلمني أن أكون أطلت في الحديث عن نفسي بما فيه بعض المفاخرة، وهو لا يبرأ منه أي حديث لإنسان يرى ما أقدم عليه لا ما أحجم عنه، ولكن ما يعزّيني هو نقد الذات الذي كثيراً ما ألجأ إليه، فيردّني الى حقيقة الأشياء وحجمها المتواضع.

وبعد، هذا هو لبنان، وطن المحبّة، ووطن الرجاء.

واذا كنّا نؤمن بالقيامة والحياة، فلا شيء يزعزع إيماننا بانبعاث الوطن، هذا الوطن المجسّد لأسمى القيم. فلنسكت الآن، غير أن سكوتنا نفسه سوف يظلّ يخاطبنا بالأعماق.

غسّان تويني يحاور شارل حلو

نصّ الحوار بين شارل حلو وغسّان تويني في «تلفزيون لبنان»، ٤ حزيران ١٩٩٣ .

تويني : فخامة الرئيس، نرحّب بك في هذا البرنامج، برنامج «حوار» علماً أنه حوار غير متكافئ بين شارل حلو المرجع الأكبر للديموقراطيّة في لبنان وغسّان تويني الذي كان تلميذك في الأدب والصحافة والفكر . ولا أنسى كيف نقّحت لي أوّل قصيدة كتبتها بالفرنسيّة . . . الى درجة لم يبقَ شيء مما كتبته أنا! ولعلّ ذلك أفضل . إن المحبّة التي نكنّها لك يعود بعضها الى أننا في لبنان، وبفضل ديموقراطيّته، نستطيع العودة الى رئيس جمهوريّة سابق فنجده في كامل صحّته والحمدلله، لا هو قابع في سجن ولا منفي، بل ويستطيع أن يدلي برأيه في حرّيّة . هذه قضيّة مهمّة جداً، وفي هذا الحوار - وهو الثاني في السلسلة - أعتقد أن الموضوع لن يُحصر في هاجس واحد .

معك سنحكي بكل شيء . ونبدأ بشارل حلو . في هذا الكرّاس - اذا كنت تذكره، أصدرته «النهار» عام ١٩٧٠، و«النهار» دائماً «رذيلة» - اتّهمتك «النهار» بأنك كثير الذكاء وكثير التردّد، وانا أودّ أن نحكي عن المستقبل لا عن الماضي، لكنّي أعتقد أنه كان هناك تردّد في عهدك . بكلمة ما هو أهمّ ما تذكره في عهدك؟

حلو: لو سمحت، أودّ بداية أن أعرب لك عن تقديري، أنت غسّان الصحافي اللامع والمفكّر الكبير، وكنت أنتظر مناسبة من هذا النوع حتى أعلن ذلك، المفكّر الكبير الكبير بين كبار المفكّرين في هذا الشرق. أشكر لك عاطفتك وكذلك ما تفضّلت وقلته عني في ما يتعلّق بالحسنات، ويمكن بعض التحفّظات. اما في ما يتعلّق بكلام «النهار»، فمعروف أن «النهار» ليست احتكاراً لأحد المحرّرين. هناك عدد من المحرّرين وعدد من الجرائد في «النهار». ربما واحدة تحكي عن تردّدي وواحدة تقول لا. يمكن المسألة فيها ذكاء ومستعدّ لقبول المسألتين.

أنا اعترفت أن من واجبي أن أسهم قدر الإمكان في المبادرة الطيّبة الخيّرة التي تقوم بها للحوار مع بعض الشخصيّات التي في مقدورها أن تبرز عدداً من الحقائق ومن الحجج ومن القضايا المهمّة، وأن يكون هذا الحوار، في نظري، ليس تبادل حجج وحسب. الحوار هو معرفة كل منّا لداخل الآخر، وشعور الآخر، والمعرفة هي المعنى أو الاسم الثاني للمحبّة. وهنا نكون خرجنا من المفهوم الضيّق للحوار لنصل الى الأصل، الى الأساس. وهو المحبّة، او بالأحرى المعرفة.

تويني: الصحافة دائماً كانت تشعر في عهدك، رغم بعض الصعوبات معك، أنها معك في الحلم. وفي هذه الأيّام التي تمرّ فيها الصحافة بظروف صعبة، نودّ أن نذكّر أيضاً أن أول رئيس جمهوريّة في لبنان، الرئيس شارل دبّاس، كان صحافياً. ولكنه لم يكن مثلك. والمهمّ، فخامة الرئيس، أن انتخابك للرئاسة عام ١٩٦٤ كان في خضمّ صعاب في لبنان وانتهيت عام ١٩٧٠ بالحدّ الأدنى من الصعاب أو الخضّات. إذا اردنا أن نقيس عهدك بالعهود التي سبقت أو التي لحقت، هناك مفارقة في العهد (أعدك أننا سنحكي عن المستقبل أكثر من الماضي) وهي أن مجيئك كان انتصاراً للمعارضة لأنها منعت التجديد، وكان أيضاً انتصاراً للشهابيّة التي كانت موضع معارضة المعارضة... وربما كان شارل حلو أو عهد شارل حلو هو التمثيل لهذا الشيء الذي يمتاز به لبنان، وهو إمكان وصول الحكم في لبنان والمعارضة الى شيء من التفاهم. فهل هناك في نفسك شيء من الأسف على تطلّعات كنت تريد أن تحقّقها في هذا العهد ولم تحقّقها؟

حلو: من المؤكّد كنت أتمنّى تحقيق عدد من الأهداف أضعها في قلبي وفي ذهني ولم

أقدر، لأسباب عديدة، أمنيّة وماليّة. ولكن في أي حال، مذكّراتي سوف تصدر قريباً. في ما يتعلّق بالإنجازات والمشاريع التي استطعنا القيام بها، هناك شهادة من المستشار الفنّي أيام الرئاسة يقول فيها: «قليل من العهود كانت لها إنجازات في هذا المستوى وهذه الضخامة»، وذكر عدداً من الإنجازات، وسوف تبيّن مذكّراتي ذلك. من الكابل البحري الذي انتقد بشكل غريب الى محطّة العربانيّة الى الكهرباء الى الماء. وما عملناه بالنسبة للكهرباء في ست سنوات من عهدي يوازي (وهذه ليست شهادتي، إنما شهادة المستشار الفنّي فؤاد البزري) ما عُمل لمدة خمسين سنة سبقت عهدي. هناك أمور عديدة كذلك تقال عنها أشياء خاطئة.

تويني: أهمّ شيء في عهدك، في نظري، فخامة الرئيس، الى جانب حرّيّة الصحافة والديموقراطيّة والحكمة، أنك، وقياساً بما حصل بعد ذلك، منعت الحرب، في حين أن كثيرين من الناس ظنّوا أن عهدك لم يخل هو أيضاً من الأزمات العنيفة... لن نحكي عنها، نريد الحكي عن المستقبل. أنت بدأت عهدك بالذهاب الى مؤتمر قمّة قبل تسلّمك الرئاسة لأن سلفك، الرئيس فؤاد شهاب، لم يكن كثير الشغف بالتنقّل وبحضور مؤتمرات القمّة. وخُتم عهدك بقمّة لم تذهب أنت اليها، بل ذهب اليها الرئيس سليمان فرنجيّه، في وقت كان ثمّة رجل هو الأهمّ في التاريخ العربي، وهو الرئيس جمال عبد الناصر. هل تعطينا انطباعات وصورة عن جمال عبد الناصر، صورة بسيطة تجعل اللبنانيين في عهد النسيان يتذكّرون ماذا كان عبد الناصر؟

حلو: يهمّني القول إنه عندما تركت الحكم إضطررت أن أترك. كذلك حضوري لمؤتمرات القمّة. إنتهى عهدي في ايلول ١٩٧٠ وكان الرئيس فرنجيّه قد تسلّم محلّي. رغم ذلك ذهبت وشاركت في أول وثاني يومين من المؤتمر وأوصيت الجميع بخلفي وحكيت عنه ما يجب ان أحكيه عن رئيس لبنان، واضطررت، في مفهومي، أن أنسحب وأعود الى لبنان. أما حين ذهبت أول مرّة، فكان ذلك في بدء عهدي، وكانت نخوة من قبلي وقبول وروح تضحية أن أذهب الى مؤتمر، لا معلومات كافية عندي عنه. قيل لي: «تذهب ويكون هذا مشواراً من

أجلك، لأن كل شيء مدبّر ومدروس». وصلت الى القاهرة، أو بالأحرى الإسكندرية، ولم أرَ أن شيئاً مدبّر، فضلاً عن أنه قيل لي إن رئيس الأركان رتّب الامور ودرسها مع سائر رؤساء الأركان. كان كل شيء مرتبطاً بقرارات الملوك والرؤساء. عدنا للإنطلاق من الصفر، رغم أنه كان عندي معلومات وتوجّهات أخرى في ما يتعلّق بعبد الناصر. يا سيدي، حُكي الكثير عن عبد الناصر وعن صفاته وعن نواقصه، بالنسبة لي وبالنسبة للبنان، إعتقادي الكلّي أن الرجل أحبّنا، وحاول مساعدتنا في الأوقات التي كان في إمكانه المساعدة فيها. عندما هُزم، لم يعد في الإمكان الا أن يرضخ لبعض الظروف، ولبعض الفئات، لكنّي أؤكد لك أنه قال لعدد من الوزراء والنوّاب الذين التقوه بعد حرب ١٩٦٧، ومنهم من لا يزال على قيد الحياة كصائب سلام وعثمان الدنا: «أرجوكم انتبهوا للبنان الجنوبي، أنا أقدر أن أحرّر سيناء من الإحتلال، لكن لا أقدر على القتال من أجل لبنان الجنوبي، أرجوكم لا تستفزّوا لبنان لأي نكسة أو لأي ضربة».

في الإجتماع الأوّل للمؤتمر كان «الأفنديّة» جميعهم، الملوك والرؤساء يريدون البدء بتحويل مياه الاردن فوراً فوراً. وتحويل مياه الأردن يعني أن نتعرّض لهجمات إسرائيليّة وانتقادات من كل العالم، لأن الروافد لم يكن لها منفذ سوى البحر. تصوّر أن نقول: قرّرنا تحويل المياه الى البحر لمنع الإسرائيليين من الإستفادة منها. قلنا لا. ولنعمل مشروعاً إقتصادياً عمرانياً نقدر من خلاله أن نبرّر موقفنا.

في أي حال، كان الجدل طويلاً. والأمر الثاني في هذا المؤتمر كان ذاته الأوّل. إننا نستطيع قتال العدو بالدفاع عن أنفسنا، ولكن لا نستطيع قتاله بالهجوم عليه. كان لديّ اعتراض، أن الحرب كرّ وفرّ، والذي يستطيع الكرّ لا يستطيع الفرّ. هذه قصّة غير معقولة. تخانقنا واختلفنا مع القائد العامّ للقوّات العربيّة الموحّدة، في ما يتعلّق بدخول الجيوش العربيّة الى أراضي الدول العربيّة الأخرى. لم يكن بجانبي غير عبد الناصر الذي قال: «أنا من رأي الرئيس حلو، لا تدخل الجيوش العربيّة إلا بقرار من مجلس النوّاب، كما تفضّل الرئيس حلو، وموافقة مجلس النوّاب، ولأسباب واضحة وظاهرة. يستطيعون السماح بدخول الجيوش، لكن ليس قبل المعارك ولأسباب إعتباطيّة. انا لدي دستور، لطف منه أن يحميني، لديّ دستور ولا أستطيع أن أترك الأمر هكذا». هذا

موقف عبد الناصر في مناسبات عديدة، وفي مناسبة أخرى كان لعبد الناصر موقف. إجتمعنا في ليبيا خلال أحد المؤتمرات، وأقام القذّافي حفلة كبيرة ليستفيد منها ويعرض أموره وطلباته ومساعدته. ولم تتمّ دعوتنا أنا ورشيد كرامي. دُعيت كل الوفود الا نحن، أنا ورشيد كرامي. ولم يكن عندي عتب على أحد. ليس ضرورياً أن نتورّط في أحاديث نحن غير مستعدّون لها وليس في إمكاننا أن نواجهها. لكن رشيد طلب مني أن أرافقه الى عند الرئيس عبد الناصر. وصلنا الى عنده وقلنا له: «لم توجّهوا دعوة لنا ونحن نتساءل لماذا». أجاب: «سوف أقول لكما لماذا... لأن في الاجتماع الكثير من الإشتراكيّين، وسوف يغرقون في المزايدات، ولا أريد تعريضكم لذلك. لذلك ما دعوتكم. واذا كنتم تريدون الحضور، فأهلاً وسهلاً». هذا موقف عبد الناصر. وهذه حكمة كبيرة تكرّرت في مناسبات عديدة. مصيبته هي في الزعامة العربية التي كلّفتنا حرب اليمن وكذلك معارك جانبية كنّا في غنى عنها، ولم يكن ثمّة ضرورة لأن يكون بينه وبين البعث هذا الصراع الدائم، ولا بينه وبين الملك فيصل تلك المعركة الدائمة، ولا بينه وبين اليمن ساعة تعاضد وساعة اختلاف.

تويني: طبعاً الذكريات تطول، ونحن كلّنا ننتظر مذكّراتك، ولا بدّ أن يكون فيها الكثير من هذا القبيل، . لكن، حسب ما كنت أقرأ السياسة الخارجيّة لعهدك، كنت أنت دائماً تودّ لبنان عنصر وفاق ووئام، لأن الضمان الأكبر لاستمرار الكيان اللبناني واستقلال لبنان ووحدته هو عدم صراع العرب في ما بينهم، واستطراداً صراعهم عليه وعلى أرضه. ممكن بجملة او بجملتين أن تقول لنا أوّلاً: هل هذه القراءة صحيحة؟ وثانياً، ما هي، للمستقبل، وصيّتك للحاكمين؟

حلو: هذه القراءة صحيحة، وهذه هي القراءة التي كانت حقّاً واردة. كنا بعيدين عن كل خلاف، لا بل نتدخّل لأجل أن نحلّ ما أمكن من مشكلات (تويني: رزق الله) لدرجة أنه بعد مؤتمر حصل في الرباط انسحب منه عبد الناصر ثم عاد. ولماذا انسحب ولماذا عاد؟ هذه مسألة تحتاج الى شرح. كان محرجاً لأن الجرائد كانت تذكر جميعها أن هذا المؤتمر حشد القوى العربية كلّها. وصل الى المؤتمر ورأى أن لا حشداً كافياً. وأراد ان يبرّر وضعه فانسحب ليظهر انه لا يتلقّى المساعدة الا من دول عربيّة قليلة. عاد، لكن الخلاف بقي لوقت من الأوقات.

وصلنا الى نهاية المؤتمر وأردنا أن نرفع الجلسات، وكنا ننتظر في القاعة الكبيرة لنصدر البلاغ الأخير. نهض عبد الناصر وقال: «ما رأيكم إذا تركنا للرئيس حلو أن يلخّص الموضوع ويعرض ما توصّلنا اليه؟» هذا ما حصل. يعني انا عرضت باسم كل العرب. إعتُبرت، ربما، الموفّق أو همزة الوصل أو المعبّر عن رأي جميع العرب، وكانوا جميعهم راضين عن هذا التعبير.

تويني: أنا أذكر مناسبة ثانية: كنّا في الجزائر، كنت فخامتك في مؤتمر القمّة وكنت انا صحافيّاً، وأعتقد أن درجات الاختلاف بلغت في النهاية حدّاً كلّفوا معه لجنة برئاستك، ومن ثلاثة رؤساء دول، صياغة البيان النهائي للمؤتمر وعدم عرضه على المؤتمرين. وأعود لأكرّر: رزق الله على تلك الايام! كان لبنان مبلور الإتفاق العربي على مصلحة عربيّة عليا بدل أن يكون ضحية الصراعات العربيّة!

حلو: كنت دائماً باسم لبنان، وهذا الأهمّ، لا باسمي. كان لديّ أسلوب التصرّف بالتأكيد. اما بالنسبة للبنان فقد كنت متأكّداً إنني من الذين يحاولون تقريب وجهات النظر ليمنعوا استمرار الخلاف أو تفاقمه. هذه كانت شغلتي وهذا اهتمامي الكلّي، وكنّا ناجحين الى حدّ بعيد لدرجة أننا، بعد ١٩٦٧، لم ندخل الحرب، وهناك من صار يقول إن بعض الدول العربية ستأخذ علينا أننا لم نقاتل. من الذي دافع عن موقفنا؟ عن حكمتنا وشجاعتنا؟ عبد الناصر! ولم يحبّ أن يطعن بنا أحد.

تويني: عهدك طبعاً كان عهد حرب ١٩٦٧ التي غيّرت وجه العروبة. الى أي حدّ تعتقد أن مسار المصير اللبناني تغيّر نتيجة الحرب ونتيجة بروز الثورة الفلسطينيّة لزعامة الدول على المجموعة العربية؟ بإيجاز، وبدون تفاصيل اذا سمحت.

حلو: بإيجاز، ليس من حرب نزل فيها الجيش في أي بلد كان وأي مناسبة كانت الا كانت تخلق معارضة من ضمن الدولة المعنيّة المغلوبة على أمرها ومن قبل المدنيّين. هذا ما حصل في فرنسا وفي هولندا وفي كل العالم. وعندنا أيضاً حصل هذا الأمر وبكل أسف. إن المغلوبين على أمرهم، الجماعة العرب، الذين كانوا يخافون اسرائيل، كانوا يؤيّدون المعارضة الفلسطينيّة. ويجب الرجوع طويلاً الى المعارضة الفلسطينيّة لمعرفة ماهيّة الثورة الفلسطينيّة. بدأت في

الأردن، وكان في جرائدنا يوماً بعد يوم خبر انتصار الفلسطينيّين على إسرائيل، حتى صارت لدينا حماسة للشعب الفلسطيني لا حدود لها ولا مثيل لها أبداً. ونحكي هنا عن أوخر ١٩٦٧. في ما يتعلّق بنا، أنا ورشيد كرامي كنّا متّفقين تماماً على إبعاد هذه الأخطار لدى عودتنا من قمّة الخرطوم. أخذنا عدداً من القرارات التي لا تدلّ على اننا، نحن العرب، مستعدّون للمقاومة، للمعارك. لم يكن قد بقي أسلحة في أيدي العرب. خسرت مصر، خسر الأردن، خسرت سوريا. لم يعد من إمكان للقتال. ومع هذا قلنا لا، لا، لا للمفاوضة، لا للسلم. قلنا أنا ورشيد، وأنا شخصياً، إن هذه الـ«لا» سوف تدفّع الشعوب ثمنها غالياً، وكذلك من هم في حالة معارضة. بعد شهرين أرسلت، بموافقة رشيد وباسمي انا، مذكّرات للأمم المتّحدة وللأب الأقدس وللدول الكبرى، ليعملوا معروفاً ويزيدوا عدد المراقبين على الحدود بسبب نوايا إسرائيل الغامضة لا بل العدائيّة، ونسخ هذه الرسائل موجودة عندي. عملنا جهدنا ولم نستطع الوصول الى نتيجة. هذا من جهة، ومن جهة أخرى نحن بلد له حدود طولها ٣٠٠ كلم بينه وبين سوريا، فكيف نمنع المعارضة الفلسطينيّة من أن تتورّط وتورّطنا بالدخول الى لبنان؟ هذا ما حصل. لكن حين دخل الفلسطينيّون الى لبنان، لم يدخلوا دفعة واحدة. دخل قسم كبير منهم، علماً أنه كان يكفي تشجيع قليل للمخيّمات التي كانت تحوّلت من مخيّمات لاجئين الى معسكرات مقاتلين. لم يكن في إمكاننا أن نقاتل الجيش الفلسطيني من دون أن يعني ذلك أننا نكون عمليّاً نقتل بعضنا البعض.

هذه هي المشكلة الأولى والأساسيّة. لم يكن في استطاعتنا قتل الفلسطينيّ من دون أن نقاتل بعضنا البعض، والدليل على ذلك أول معركة حزرانة حصلت بيننا وبين الفلسطينيّين جعلت الرئيس كرامي يستقيل، وبقينا على الاستقالة سبعة أشهر. وبقي ثلاثة أرباع المجلس النيابي مع الفلسطينيّين وربعه مع الحكومة على رغم كل الانتقادات.

تويني: هذا الكلام، فخامة الرئيس، هو كلام تاريخي. فللمرّة الأولى، ربما بعد مضي سنوات، بات في إمكاننا أن نفكّر في هذه الأمور بشيء من برودة العقل والمنطق الذي يضع تطوّر الثورة الفلسطينيّة داخل لبنان في منظارها التاريخي الحقيقي.

لن نتوقّف عنده، لكن لفت نظري في كلامك قولك ثلاث مرّات: إتّفقنا أنا ورشيد - يعني الرئيس كرامي - وعملنا انا ورشيد ورحنا انا ورشيد وكلّفت رشيد أن يكتب... لننتقل قليلاً الى الأمور الآتية، اليوم في العهد الذي نعيش فيه تحت ظلّ شيء اسمه إتّفاق الطائف، وسنحكي عنه تفصيلاً بعد قليل، والذي يصوّر ان رئيسي الجمهورية والحكومة كانا دائماً على طرفي نقيض، وأن رئيس الجمهورية مستأثر بالسلطات وان الطائف جاء - يا لطيف! - حتى يُرجع الأمور الى نصابها... في نظرك هل كان هناك فعلاً استئثار؟ لنكن واضحين وصريحين. استئثار ماروني بالسلطة، او استئثار لرئيس الجمهوريّة بالسلطة، بحيث ان رئيس الحكومة كان، كما يقول بعض رؤساء الحكومة حين يخرجون من الحكم، «باش كاتب» عند رئيس الجمهوريّة؟ لنكن وقحين لو سمحت. أنا معروف إني وقح. معليش.

حلو: الرئيس كرامي لم يقل مرّة أنه كان محرجاً في حكمه، ولا مرّة. انا ذات يوم أعلنت، وكنت خارج الرئاسة، وذلك في عهد الرئيس الجميّل، أننا كنّا وإيّاه متّفقين ولم نكن نعمل أي شيء الا بالتفاهم. وأكثر من هذا، كان يأتي ويستشيرني في أمور عديدة. قيل لي إنه يضع في بيته عبارة منّي تقول: «لا أمل للحرب العربيّة-الإسرائيليّة أن تنتهي بالسلم». جاء عدد من الوسطاء وعدد من وزراء خارجيّة أميركا وغيرهم يعرضون لنا مشاريع سلم. المعارضة كانت من جانبي لأني كنت مقتنعاً أن ليس هناك سلم. والآن ما زلت مقتنعاً أنه ما من سلم. وقيل لي أن رشيد يضع لافتة عن لساني انا. هل كانت موجودة أم كانت مفروضة؟ لا أعرف. على كل حال هذا حصل لاحقاً، أنا لم أطلب شيئاً من رئيس الحكومة ليكون لي أنا.

تويني: لا، نريد الكلام عن مبدأ التعاون بين رئيس الجمهوريّة ورئيس الحكومة.

حلو: كان التعاون مطلقاً. فقط وقت الأزمة الكبيرة كان مختلفاً. كان التفاهم دائماً وتاماً. ذهبنا معاً الى الحدود قبل ١٩٦٧، والى أي مكان كنا نذهب معاً. وكانت عنده عبارة حلوة: نكون سائرين في الصف لندخل الي معرض ما أو حفلة، وأكون انا في المقدّمة، لكني لا أريد لرشيد أن يضيع، فأقول له: «وينك يا دولة الرئيس؟» يردّ: «أنا معك، أنا وراك». يصرخ ليقول لي ذلك، ليطمئنني الى أنه

لم يبتعد. هذا هو الجو الذي كان بيننا.

تويني: كيف كان يترجم هذا الشيء؟ اللعبة الدستوريّة، العلاقات الدستوريّة بين رئاسة الجمهوريّة ورئاسة الحكومة، هذا الشيء الذي قيل إن الطائف اخترعه والذي اسمه مجلس الوزراء، هل كان ممكناً ان يكون رئيس الجمهوريّة فريقاً فيه ورئيس الحكومة فريقاً؟ كيف كانت الآليّة؟

حلو: كنا نتفاهم معاً قبل الجلسة، نتفاهم على بعض الأمور وعندما ننتهي من اتّفاقنا نصل الى الجلسة ويكون كلامنا بالشكل نفسه والاتّجاه ذاته. كذلك في التعيينات، كذلك في المشاريع الإنشائيّة، كذلك في أمور أخرى. كان دائماً الإتفاق قائماً وصار بيني وبينه بعض الأمور التي هي من نوع النكات.

تويني: بدّك تخبّرنا نكتة؟

حلو: هناك نكات عديدة، ولكن سأروي واحدة. كان يريد أن يعمل، وأنا مثله، مخطّطاً للطرقات في كل لبنان، يبدأ بين بيروت وطرابلس. وكان معه حقّ، وكان البنك الدولي مستعداً لتقديم مساعدات (تويني: رزق الله!) ولكنه كان يطلب مقابل ذلك أن يسدّد لبنان المبلغ عبر بعض التدابير ومنها فرض ليرة لبنانية على كل صفيحة بنزين. عدا ذلك كانت الشروط بسيطة، باستثناء قضيّة الليرة على صفيحة البنزين. جاء رشيد ليقول لي: انتهينا. قلت له: لم يضعوا ليرة على كل تنكة بنزين. قال لي: شو يعني؟ ما المانع؟ قلت له لن يقبل معك الجماعة. قال لي: كيف لن يقبلوا؟ هذه لا يستطيعون الخروج منها، البنك الدولي هو من يعرض أمواله وهو من يفرض الشروط. قلت له: وإذا لم يرضَ أحد بدفع الليرة زيادة، وقبلوا الطرقات ولم يقبلوا دفع الليرة؟ قال: دعني أذهب الى الإذاعة والتلفزيون وأشرح الموضوع. قلت له: تفضّل. ذهب وشرح الموضوع، وإذ، يا حبيبنا، بدأت صحف تلك الأيّام حملات فظيعة على المشروع. كل جريدة، أو معظمها، لديها اعتراض على الطريقة، الى درجة لا تزال في ذهني جريدة «الأوريان» يوم نشرت تحقيقاً على صفحتين تحت عنوان يلخّص كل الأمور بالفرنسيّة: Autostrade oui, impôt non! (اوتوستراد نعم، ضرائب لا). بقيت القضيّة واقفة ولم نستطع القيام بشيء.

هناك قصّة أيضاً نخبرها مختصرة، ما بتحرز في هذه الجلسة: رجلان التقيا في

شارع، أحدهما تصوّر أن الآخر صديقه القديم، فهجم عليه قائلاً: يا صديقي يا يوسف، يا يوسف تغيّرت كثيراً، ولم تعد تشبه الصورة التي أرسلتها لي. فنظر اليه الآخر قائلاً: يا حبيبي أنا لست يوسف. فأجابه الأوّل: شو، غيّرت إسمك أيضاً؟ هذه القصّة، بالنسبة لي، دليل ساطع على أنه إذا لم نقدر على إقناع الآخر بالمنطق والحجج، نريد إقناعه عن طريق المحبّة إذا أمكن.

تويني: فخامة الرئيس، معليش إذا استطردنا قليلاً. أنا سألت عن الطائف، ما هو انطباعك، وما هو استنتاجك ورسالتك في ما يتعلّق بهذا الحوار الذي هو حوار الطرشان حول صلاحيّات الرئاسة، وإن هناك إحباطاً عند الموارنة لأنهم شلّحوا رئيس الجمهوريّة الماروني صلاحيّاته، وأنه يجب أن ينشأ في لبنان، أو أنه أنشئت مؤسّسة اسمها مجلس الوزراء والتي هي سلطة تنفيذيّة، بينما في الماضي كانت السلطة التنفيذيّة في يد رئيس الجمهوريّة... طبعاً إختبارك الدستوري هو أكبر إختبار، وإذا كان لديك شيء في هذا الموضوع تنوّر به الغارقين في هذا البحر، نرجو تقديمه لنا.

حلو: كلّها قضيّة أجواء، في أيّامنا لم يكن في مجلس الوزراء معارضة لكلمة تؤخذ أو تقال من رئيس الجمهوريّة وخصوصاً إذا كان رئيس الوزراء موافقاً عليها. لا أحد أبداً يعارض. يكون إجماع. أما في التصويت، فالثلث يستطيع معارضة الأكثريّة. هذه أيضاً لم تكن واردة، مجلس الوزراء لا وجود له قانوناً. لا وجود له، ليس هو محكمة عليا، ليس هو هيئة دستوريّة مقبولة. كل وزير هو رئيس وزارته. لمّا كنت وزيراً لم أوافق مرّة في إحدى الجلسات على مشروع قضائي. وقف. لأنني كنت الوزير ولا أحد عارضني. رجوني ولم أقبل. لا شيء اسمه هيئة مطلقة في إمكانها أن تفرض رأيها على الجميع. الآن طلعت أشياء كثيرة لإصلاح ميثاق أعوج بعرجة ثانية. هذه هي الحالة الحاصلة. أنا رئيس جمهوريّة وصلاحيّات كل هذه الشخصيّات البارزة لا أهميّة كبيرة لها عندي. الأهميّة الكبيرة عندي لبعض بنود إتّفاق الطائف التي تتعلّق بعلاقاتنا، بتعايشنا مسلمين ومسيحيّين، هذه المادّة التي أعتبرها خطيئة مميتة: قضيّة إلغاء الطائفيّة السياسيّة. أتيت بالنصّ معي الى هنا، وقرأته أكثر من مرّة. أريد ان أعذر اللبنانيّين الذين وقّعوا إتّفاق الطائف. لو لم يوقّعوا لكنّا عدنا الى الحرب والقصف. القصف

على المنطقة التي أسكنها، المسيحيّة. الحصار ومنع البواخر التي تنقل غذاء وأدوية. وهذا بموافقة بعض الدول. رأيت أن الأخطار في القبول أقلّ بكثير من الرفض، لأنّهم استمرّوا أسبوعين في القتال. يعني في اعتقادي لم يكن لدى النوّاب مخرج، إنما كان عليهم حين رجوعهم أن يقولوا نحن اخترنا أهون الشروط، لا أن يقولوا إنهم أتوا بمشروع عظيم وإن هذا الميثاق هو الذي سينقذ لبنان. هكذا أتوا، لأنه لم يكن في إمكانهم اتّهام بعض الدول العربيّة بالضغط على النصوص وعلى الأفراد لتصوغ إتّفاقاً هم غير راضين عنه. لا أعرف إذا كنت أوضح قضيّتك.

هذه قضيّة الطائف. والأمر الثاني فيها أو في غيرها من الإتّفاقات، إن الإتّفاق رهن بتفكير كلّ من المتحاورين ورغبته وقوّته، كل من المتعاقدين. إذا كان واحد أقوى من الثاني، مؤكّد أنه هو الذي يفهم النص على طريقته وينفّذه على طريقته. هنا علينا أشياء كثيرة لم ننفّذها بعد، مثلاً قضيّة اللامركزيّة الإداريّة، يذكرونها بشكل لا يليق، وبشكل لا يفيدنا. هناك أمور عدّة لم تقرّ ولم تنفّذ في أوقاتها، بينما الأمور التي تفيد غيرنا هي التي تنفّذ.

تويني: في أيّة حال، الرئيس نبيه بري، الذي هو رئيس السلطة التشريعيّة، قال إن الطائف أوجد احترام الطائفيّة مع إلغائها. ليقل لي شخص بحكمتك وخبرتك: هل ترى مبرراً لهذا الخوف من إلغاء الطائفيّة الى هذه الدرجة؟

حلو: نعم.

تويني: هناك مبرّر؟

حلو: نعم، أنا تصوري وتفكيري وإيماني، ربما خاطئ شخصيّاً، ولكن هذا هو رأيي. إلغاء الطائفيّة يعني إلغاء لبنان. سوف أشرح لماذا. نحن بلد مؤلّف من ١٧ طائفة قرّرت أن تتعاون مع بعضها البعض بشكل أخوي. إذا ألغينا الطائفيّة ماذا يحصل؟ يحصل الآتي: عوض أن يكون الرأي للعائلات المجتمعة والمتجمّعة والمتفاهمة يصبح القرار لطائفة واحدة، يعني السيطرة على الدولة. ليس هذا لبنان. لبنان هو تعايش العائلات اللبنانيّة الموجودة فيه. يقال لي: لماذا تريدون الآن التمسّك بالطائفيّة، نحن لا نرضاها لأن الموارنة خصوصاً والمسيحيّين عموماً أخذوا مجدهم واستعملوا حرّيّتهم؟ يا سيدي، الموارنة لم يعملوا في

الحكم ولا في الطائفيّة شيئاً خاصاً لهم وللطائفة . بعض الأفراد عملوا لأنفسهم، لا أعرف ماذا عملوا لأنفسهم، أما كطائفة، فالموارنة لم يعملوا الا للدفاع عن الحرّية التي هي من مصلحة الجميع . لا احتكار في الحرّية . يمكن إحتكار القمح إنما لا يمكن احتكار الحرّية . الحرّية للجميع، وهذا مؤكّد . ممكن احتكار الدولارات أيضاً، لكن الحرّية للجميع . لا أحد يقدر أن يقول أنا حرّ وأنت لست حرّاً . هذا بلا طعم . وثمّة من يقول : لكن في العالم كلّه وفي كل الدول الديموقراطيّة الحكم للأكثريّة . نقول نعم نعم نعم، ولكنّ أيّ أكثريّة؟ الأكثريّة السياسيّة لا الأكثريّة الطائفيّة . الأكثريّة السياسيّة تجعل كل مواطن ينتمي لهذه الأكثريّة أو ينسحب منها حسب رأيه، لا أحد يعتب . انسحب انسحب، دخل دخل . أما بالأكثريّة فلا تغيّر . الطائفة الأكثر عدداً تريد أن تحكم دون أن يستطيع أحد الدخول أو الخروج من صفوفها . هذا الالتباس أحاول تذليله بشكل ما، بتوضيح القضيّة، لأنه في أوقات كثيرة تستعمل عبارات وكأنّها مؤكّدة مقنعة وهي غير مقنعة أبداً . الطائفيّة السياسيّة شيء والطائفيّة شيء آخر . سأقول لك، إذا سمحت، الرئيس تقي الدين الصلح كان يقول إنه لولا المسلمون لما وصل لبنان الى الاستقلال، ولكن يقول لولا المسيحيّون لما مارس لبنان الحرّيات . وكان معه ألف حقّ هذا الرجل . ما من دولة مستقلّة يتمتّع أفرادها بالحرّيات كما عندنا في لبنان .

تويني : دعني ألخّص بجملة فقط لنتأكّد أننا فهمناك جيّداً . لعبة حكم الأكثريّة التي هي الديموقراطيّة التي هي سرّ الحكم في لبنان . . . هذه الأكثريّة شرطها أن تكون أكثريّة متغيّرة، بحيث إن انتساب المواطن الى مجموعة الأكثريّة يكون انتساباً حرّاً وقابلاً لأن يتغيّر، وتالياً تتعاقب على الحكم أكثريّة تنوب عن أكثريّة ثانية تبعاً لتغيّر المواطنين . هذا ما قصدته، فخامة الرئيس؟

حلو : في بلدان العالم كلّه الأكثريّة تتغيّر، بحيث أنه في إنكلترا تكون ساعة للعمّال ساعة للمحافظين . في فرنسا كذلك تغيّر الوضع كلّه . في أميركا تغيّر، كان للجمهوريّين، أصبح للديموقراطيّين . هذا ممكن حصوله في بلدان أخرى . أما إذا قلنا الأكثريّة، فيجب أن تحسبها قضيّة عدديّة وطائفيّة . هذه لم تعد ممكنة . لا أحد يغطس فيها .

تويني : كان دائماً في لبنان نظام حزبي، الكتلة الدستوريّة والكتلة الوطنيّة وقبلها اليزبكيّة والجنبلاطيّة . أذكر أيّام المرحوم والدي أنه كان في الكتلة الدستوريّة مسلمون ومسيحيّون في مجلس النوّاب، وكذلك الكتلة الوطنيّة، مع ان الرئيس إميل إدّه أخذ طابع السياسة المسيحيّة المتطرّفة، كان معه مسلمون أكثر مما كان مع الشيخ بشارة . من الجملة كان معه بيت جنبلاط، وكان معه خير الدين الأحدب، أوّل رئيس حكومة مسلم . ترى، هل يمكن القول أن اختباراتنا الدستوريّة قد تصحّح المسار الذي يمشي فيه الطائف، فلا نظلّ حاملين مظلّة الطائفيّة بيد ومظلّة إلغاء الطائفيّة؟

حلو : آمل ألاّ يستمرّ الوضع على الشكل الذي أراه أحياناً في الصحف . أعود وأقول إن علل الطائف حصلت لأنّنا كنّا في وضع لم يسمح لنا بالنقاش . رغم ذلك، هذا الإتّفاق يمكننا أن نحسّن فيه الى حدّ ما، يمكننا عند التطبيق أن نكون متّفقين على بعض النظريّات وبعض الأفكار . بصراحة أكثر : بعد الطائف إعتبر المسيحيّون أنفسهم مظلومين، حاربوا بعضهم بعضاً، قتلوا من استطاعوا قتله، خرّبوا ما استطاعوا تخريبه، طعنوا بالكنائس التي وصلوا اليها . . . إذاً على هذا الشكل لم يعد لدينا دفاع عن أي شيء منطقي ولا عاطفي ولا دستوري . الذي نطالب به نحن هو أن نحسّن وضعنا، ونكون الى حدّ ما متّفقين مع بعضنا البعض كمسيحيّين ثم كمسيحيّين ومسلمين . وبإذن الله يحصل هذا الإتّفاق .

تويني : حسناً، دعنا نتساءل حول هذا الجيل الطالع . أنت صاحب القول المأثور إن نصف سكّان لبنان عمرهم دون العشرين . واليوم ربما أصبح أكثر من نصفهم دون العشرين، مع أننا قتلنا الذي قتلناهم . . . بعد الحرب التي كانت اختباراتها مريرة – وأنت كنت تمثّل الرقيب على الحرب، لا غطست فيها ولا لوّثت يديك بها ولا تزعّمت فئة محاربة، بالعكس كنت أنت على مواقفك السياسيّة وتقدر أن تكون المحاسب، الضمير المحاسب لكل هؤلاء المتحاربين – ننتظر اليوم جيلاً جديداً؟ هل يمكن الجيل الذي طلع من الحرب أن يعود ويعيش الحياة الديموقراطية التي تعيد العائلات اللبنانيّة، أي الطوائف، الى شيء من وشائج المحبّة؟ قلت فخامتك كلمة مهمّة جداً : المعرفة هي المحبّة والمحبّة هي المعرفة . هل يمكن أن يرجعوا ويعيشوا في مثل الجوّ الذي نمت فيه الديموقراطيّة اللبنانيّة،

علماً أن هؤلاء الشباب الذين خاضوا الحرب قالوا أنهم حاربوا لأن الجيل السابق ترك لهم لبنان غير لائق بأن يعيشوا فيه، فإذا هم يتركون لنا لبنان أسوأ بكثير من لبنان الذي قبله! . . أتعتقد أنه يمكن أن نطمح لاختبار ديموقراطي جديد يعيد الى لبنان جوّ الحرّيّة والوئام والمعرفة المتبادلة بين الطوائف؟

حلو: لا أريد التفاؤل أكثر من اللازم ولكن اعتقادي أن هذا واجبنا. نحن الكبار واجبنا أكثر من الصغار لأننا عشنا تلك الحياة وعلينا أن نعيد قسماً كبيراً منها، من أجوائها. أعتقد أنه في إمكاننا، رغم النصوص ورغم الطائف ورغم كل شيء، أن نسعى، ولا أعرف اذا قلتها بشكل واضح، للتعايش الذي هو أفضل من الحوار لأن التعايش يفرض شيئاً من التآلف ومن المحبّة.

تويني: بالفرنسيّة هناك كلمة حلوة جداً وهي La convivialité c'est le dialogue au quotidien (التعايش هو الحوار اليومي).

حلو: انا أفضّل التعايش على كل شيء، اذا استطعنا. وهذا التعايش ممكن ان يتأمّن بوسائل عديدة، ليس فقط بقوانين، ولكن العادة في إمكانها أن تتغلّب على كل شيء آخر. ولتأمين التعايش ثمّة أمران، ثلاثة، أربعة. أول أمر، هو تفاهم القادة. لن أحكي عن المسلمين الذين يقومون بواجباتهم عندهم، لن أحكي عن طائفتهم ولا عن شوارعهم وبيوتهم، سوف أحكي عن المسيحيّين لأنني أستطيع رؤية وضعهم أكثر من غيرهم. جماعة ولا أفضل، كباراً وصغاراً، لكن يلزمهم قادة يتفاهمون عوض أن يتقاتلوا. واذا استطاعوا ذلك نكون تقدّمنا، يتفاهموا مع بعضهم البعض على أساس التفاهم مع الآخرين. ما المانع أن يكونوا مثلاً مع الحكومة، اذا كانت الحكومة ترضيهم الى حدّ ما؟ هذا أول شيء. الأمر الثاني الذي يمكن أن يُعمل هو في هذا السينودس، لأنه اذا أعاد أجواء محبّة ربما نستنبط منه استعدادات للتفاهم مع الجميع. العلّة إنني أتحدّث في أشياء غير ضروريّة، ولكن سوف أحكيها. أنا هنا في كسروان. حين كنت قادراً على التنقّل باكراً، كنت أذهب الساعة السابعة الى بعض الكنائس، العجقة التي فيها، الحماسة والتقوى والصلوات والترتيل شيء عظيم جداً. هؤلاء ليسوا الفقراء وحدهم، بل الطبقة المتوسّطة أيضاً. هؤلاء كل ما يحتاجون اليه هو القيادة. قيادة تكون فهيمة ومسؤولة، وهذه القيادة عليها أن تتفاهم أيضاً مع

القيادات الإسلاميّة كما يجب، بذلك تقدر أن تحسّن الأوضاع تماماً.

تويني: المفارقة هي أن فخامتك مع هذه الروحيّة المسيحيّة والإسلاميّة الجديدة التي ألاحظها والتي تمكّن من التفاهم، في حين نحن ضد إلغاء الطائفيّة في الآن ذاته . . . فالتمييز بين الإيمان وتزايد الإيمان، من جهة، وبين سوء الطائفيّة، من جهة أخرى، هو الموضوع الذي، إذا سمحت، نحبّ أن نعود اليه.

حلو: الدين سواء كان إسلامياً أو مسيحياً هو دين المحبّة، كل ما عدا ذلك ما هو الا تزوير أو مغالطة أو تناقض. هذا هو الدين الإسلامي والدين المسيحي. لكن من المؤكّد والضروري لنا أن نبرز أكثر فأكثر ما يوجد من محبّة في هذا الدين. ذهبت مرّة أنا والإمام موسى الصدر الى كنيسة الكبّوشيّة حيث ألقى محاضرة. صفّقوا له حتى «الله فرجها». وألقيت محاضرة حضرها هو أيضاً. كنّا متفاهمين كل التفاهم لأننّا كنا في جو واحد وأهداف واحدة وكانت لنا الأماني ذاتها والمحبّة ذاتها بعضنا للآخر وللمساكين المعتّرين. كان يأتي الى القصر الجمهوري ليحكي بعض الأمور التي تهمّه كرئيس طائفة. وكان يبدأ الحديث من ناحية أخرى، مختلفة. أكون قبلاً قد طالعت كتاباً ما وشغل بالي من ناحية الفلسفة أو اللاهوت أو غيرهما، فأطرح الأسئلة عليه. كانت لديه الأجوبة الممتازة تماماً. كان يريح لي ضميري وبالي. هذا الرجل إن شاء الله يكون على قيد الحياة حتى الآن.

تويني: هناك موضوع يشغل بال اللبنانيّين. تحدّثت عن إلغاء الطائفيّة، وهناك حديث اليوم عن الدولة الدينيّة ودعاة الدولة الدينيّة. نحن كمسيحيّين نعتقد أنه يجب أن تحكى هذه الأمور بصراحة ووضوح: هل نرفض الدولة الدينيّة الإسلاميّة لأننا نريد دولة دينيّة مسيحيّة. أم أن هذا الموقف هو موقف عقائدي سياسي ضد أن تكون الدولة دينيّة؟

حلو: سؤالك في محلّه، نحن اذا كنا نرفض الدولة الدينيّة الإسلاميّة فلأننا نرفض أيضاً الدولة الدينيّة المسيحيّة. تعلّمنا في تواريخ العالم إن كل دولة دينيّة هبطت في ما بعد، لأن أركانها اختلفوا في ما بينهم. ليس في الإمكان أن تتكلّف الدولة بأمرين معاً، الدين والدنيا. ممكن الدنيا تتأثّر من توجيهات الدين ولكن ليس أن تصبح الدولة دينيّة. في ما يتعلّق بالسيد محمد حسين فضل الله، أودّ قول أشياء

لا يتصوّرها. شاهدت قسماً كبيراً من حديثه معك، لم أشاهده حتى النهاية لأنكم أطلتم، وأنا رجل ختيار وأتعب. لكن ما سمعته في البداية كنت أتأمّل فيه وأتعرّف الى الرجل أكثر فأكثر، لأنه لم يكن لي علاقات مباشرة معه. وحياتي عنك، كنت أودّ كتابة مقالة عن معرفتي لهذا الرجل عبر التلفزيون ومحبّتي له، وحجّتي أن المعرفة هي البدء أو الباب الأوّل للمحبّة، والآن أحترمه كثيراً، لكن الرأي الذي يعطيه ربما يعطيه بسبب التزاماته الدينيّة، ولكن لو أستطعنا، ليس أن نتناقش معه بالحجج، بل أن نتعايش معاً، ويا ليت يشرّفنا في المرّات التي يستطيع، ويدعونا اليه في مناسبة ثانية، نستطيع إذاً ان نتكلّم بمحبّة. وكما نحبّه ويحبّنا، يجعل غيره من جماعته يحبّوننا. نحن لا نطالب بدولة مسيحيّة بأي شكل من الأشكال لأن الدولة المسيحيّة هي أيضاً خطر على الكلّ وعلى المسيحيّين بالذات وعلى الطوائف الأخرى. وأكرّر إننا لن نستطيع الدخول في محاججة معه لأن كل حجّة تقابلها حجّة مناقضة. أنا يهمّني أن نجتمع على أحاديث تكون أخويّة، وأتمنّى أن يشرّفني لأنني لست بقادر على الخروج هذه الأيام، أتمنّى أن يكون لي شرف تشريفه لعندي.

تويني: على كل حال هذه طبعاً دعوة مهمّة، لكني أتوقّف عند قولك إنك أجبته وإن المعرفة محبّة، وهذه كلمة قريبة ممّا قاله في القسم الذي لم تشاهده من الحديث، أن الدين محبّة.

حلو: والمحبّة هي الدين الأساسي.

تويني: نستطيع القول إن الدستور اللبناني قد «يمشي» اذا أحبّ اللبنانيون بعضهم بعضاً.

حلو: لا شكّ أنه من الضروري أن نتوصّل الى تبادل المحبّة وأتمنّى أن يحصل مثل هذا الجو في السياسة كما أتمنّى ويتمنّى كثيرون غيري. ربما يلزمها وقت. أوّلاً بأوّل. وربما على كل طائفة أن ترتّب أوضاعها وتتفاهم مع أعضائها. ربما هذه المحبّة بين أعضاء الطائفة ذاتها تكون وليدة العطاء والعمل الإجتماعي، لمَ لا؟ خدمة المساكين والاهتمام بالمآوى، ومن ثم تنتقل هذه المعاملة الى الجميع... ولكن كيف نصل الى هذه النتيجة؟ يمكن هناك من يعارض المحبّة. بسبب المزاحمة. التنافس بين النوّاب والوزراء الذين يبتعدون بعضهم عن بعض ويبتعدون عن

أبناء طائفتهم لأنهم يريدون آخذ مركز الوزير الفلاني. رغم ذلك، إذا استطعنا أن نتعامل نحن والمسلمين بشكل ممكن، إجتماعياً ومجاملة ومعيشياً، نقدر على الوصول الى نتائج عظيمة.

تويني: أودّ ان أكون وقحاً قليلاً... هذه الأيّام يكثر الحديث عن الإحباط المسيحي والإحباط الماروني بنوع خاص. لا أعرف إذا كان مردّ بعض هذا الإحباط المعارك السياسيّة المفتوحة والتنافس على المقام ذاته، وكذلك لأن الحرب استهلكت الزعامات التاريخيّة كما نقول. لا أحد يريد إرجاع لبنان الى ما كان عليه، نريد لبنان كما يجب أن يكون. لكن كيف الخروج من هذا الإحباط؟

حلو: أشير هنا الى روح السينودس. الجماعة يدورون على رؤساء الطوائف الإسلاميّة ليظهروا لهم ما عندهم من عاطفة تجاههم، مع الرغبة بالتفاهم. وأسرّ كثيراً لأن السفير البابوي أو مطران بيروت أو غيره من المطارنة على علاقة ممتازة مع سواهم في الطوائف الأخرى. لكن المسألة في حاجة الى ما هو أعمق. وكنت أتمنّى، وهذه قدّمت بها مذكّرات من ١٥ عاماً أن نساعد بعضنا البعض إجتماعياً في البداية وأن لا نترك أحداً فقيراً أكثر مما ينبغي، ولا نترك أحداً بلا أكل أو بلا طبابة، وأن نترك باب المساعدة مفتوحاً. هذا مخرج. في اعتقادي إنه من الممكن ان نبدأ بالفكرة الاجتماعيّة، لأن المحبّة تبدأ بالأبسط، وممكن أن نتعاطى بمؤسّسات خيريّة مشتركة.

تويني: أريد التركيز على الإحباط، ليس لأني أحبّ تكريسه، بالعكس. ما هي النفسيّة والروحيّة التي ترى، أنت ككبير الموارنة اليوم في لبنان، أنه يجب أن ننفخها في المسيحيّين؟ لنتكلّم بصراحة.

حلو: يا سيّدي، هناك عبارة لأحد الأدباء تقول عن «مرسى مطروح» إنها مركز مفصّل للحرب لا ينقصه الا العدو. عندنا الطوائف المسيحيّة، لا الموارنة وحدهم، لديها رغبة للمحبّة والانفتاح انما يحدّها الخوف. والخوف يعطّل أشياء كثيرة. عوض أن يذهب الإنسان نحو الصفات والأخلاق والرغبة في التعاون أكثر فأكثر، يذهب نحو الإحجام. لا أحد يعمّر بيته بدون الملجأ. ليس من جو تآخ، لكن في الإمكان حصول ذلك تدريجاً. هناك معالم عديدة يمكن أن تقرّب بين الناس، ربما الآن بعد بكّير علينا، ربما ينقصنا قادة جدد وأمثلة تكون حقيقيّة. لو

عندنا رجل يدعى Abbé Pierre، مثلاً، للمسيحيّين والمسلمين معاً . . .

تويني : الـ Abbé Pierre أو ديغول، ربما .

حلو : لا، أنا أكتفي بداية بالمسائل الاجتماعيّة البسيطة، الـ Abbé Pierre كان يترأس جمعيّة رئيسها تقي الدين الصلح وأعضاؤها من كل الفئات . ثم اذا وصلنا الى ديغول لا نعود نحتاج الى تفاهم . نحن نحكي عن الطريقة الطبيعيّة التي تنتقل من القلب الى العقل ومن العقل الى العمل، هذا ما نحكيه، وهذا ممكن . في هذه الأبرشيّة هنا أنا عضو موقّت .

تويني : مطران ولكن ليس عضواً .

حلو : لا، كنت أحضّر نفسي للذهاب الى رأس النبع لأن مقبرة عائلتنا هناك . ولدينا هنا مطران في صربا، مطران ماروني له قصّة . إنتخب وعيّن مطراناً . وجاء من يجول على ذوات المنطقة لجمع مبلغ من المالي للاهتمام بأمور مثل ملابس المطرانيّة والسيّارة وما شابه . جاؤوا اليّ وأبديت استعدادي، وقال لي أهالي المنطقة أن هناك ستة آلاف عائلة «محروق دينها» ولا أحد منها يقبل ان يصل المطران الى أبرشيته بلا هديّة من كل منهم، لأن المطران لم يكن محارباً وكان من نوع القدّيسين الذين يجمعون حولهم أكثر بكثير مما يجمع الأبطال .

تويني : قلت لك أريد أن اكون وقحاً: أنت بقيت كل الحرب هنا، وهذا شيء مهمّ، لأنّنا اذا نظرنا حولنا نجد أن ثمّة رجال دولة اضطرّوا للهجرة لظروف لا نريد مناقشتها . لكنّي أريد أن أحكي عن اللبناني العادي، المسيحي بنوع خاص، إنما كذلك البورجوازي المسلم وسواه ممن تركوا البلد، لأن البلد يعني الحرب والإحباط واليأس . واليوم حين نراهم في باريس وكندا، أول ما يبادروننا به سؤال أراه سخيفاً: هل بات لبنان يصلح لأن نعود؟ كأنهم يفتّشون عن فندق لتمضية صيفيّة . هل لبنان بات جيّداً بما يكفي لرجوعهم . . . هل لبنان ظلّ جيّداً لشارل حلو تحت القنابل؟ وأنا أعرف ما عانيته أنت خصوصاً لدى مرض المرحومة زوجتك الست نينا، وبقيت هنا تحت القنابل، وكنت تذهب نادراً الى باريس للمشاركة في مؤتمرات الفرنكوفونيّة وغيرها . ترى، واسمح لي بدون ان أجرح تواضعك، ماذا عندك تقوله لهؤلاء الناس ليكفّوا عن معاملة الوطن وكأنه فندق يأتون للإقامة فيه اذا كان «صالحاً»، ويغادرونه متى لم يعد كذلك؟ ولا

أتكلمّ عن المحاربين الذين ظلّوا هنا . هذا حساب آخر، إنما عن الناس الآخرين الذين يكوّنون جسم المجتمع الى حدّ ما .

حلو : التعلّق بالأرض عبارة وردت عندك مراراً وكنت أتأثّر كثيراً حين أقرأها . الأرض هي الحقيقة . أعتقد أن في إمكاننا أن نعمل الكثير في هذا الخصوص . وكنت أقوم بمشروع لا بأس به ومشى معي عدد من الناس وذهبنا الى البطريرك لنحكيه في موضوع تقسيم الأراضي وإعطائها للمحتاجين، إلا اني أصبت بالمرض الذي منعني من التحرّك . والآن لدي ١٨ مذكرّة تحكي عن توزيع الأرض ومساعدة الناس، ليس بشكل وهمي . والعلمانيّون مع الإكليريكيّين يتعاونون لاستثمار أراض مشتركة، وهذه اعتبرتها ولا أزال أساسيّة . لأنّنا بذلك نعزّز التعلّق بالأرض، واذا تعلّقنا بالأرض، العلماني كما الراهب، ففي وسعنا جميعاً عندئذ أن نعمّر ونزرع ونزيد إيماننا بالوطن .

تويني : كيف نحقّق غير هذا المشروع الذي أنا موافق عليه مئة في المئة، ونخفّف النزوح والهجرة التي كنا نفاخر بها ماضياً؟ أنا أعتقد إن الفخر بالمهاجر الذي سبق واغترب أيام العثمانيّين شيء، ومنع هجرة اللبنانيّين الى أي طائفة انتسبوا شيء آخر . ما هي الطريقة؟ أي نصيحة نعطي الحكومة؟ وماذا تعمل هذه لتعيد اللبنانيّين؟

حلو : على الحكومة أوّلاً أن تخفّف جوّ الخوف عند الجميع، وبصورة خاصّة عند المسيحيّين، لأنهم إذا كانوا خائفين فلا شيء قادر على إعادتهم . أخطر شيء على كل إنسان هو الخوف، وليس من القصف إنما من القوانين الجائرة التي هي أخطر من الحديد والنار . مشاريع جائرة، قوانين خنفشاريّة . . .

تويني : حسناً، لننتقل الى موضوع آخر ولنبق في إطار المستقبل . ذكرت لنا محطة العربانيّة للأقمار الاصطناعيّة وأنها أقيمت في عهدك، والعالم الآن عالم الفضاء والتقدّم والعلم والكمبيوتر . أنت كنت وزير تربية سابقاً . أودّ إعادتك الى الذكريات . كيف ترى الجيل الطالع الذي هو جيل الحيرة والتساؤل؟ ربما تستغرب، فخامة الرئيس، أو تعرف أكثر مني كم من الذكاء يتوقّد عند اللبنانيّين الشباب وكم – نستخدم كلمة يحبّها السيد محمد حسين فضل الله – اختزنوا من الإختبارات . وهم يعانون العذاب الفكري . ويزيد في هذا العذاب الفكريّ أنه

ليس لديهم تربية تتجاوب مع متطلّبات العصر المقبل، عصر الفضاء والذرّة والأقمار الاصطناعيّة حتى نبقى نحن بلد التفوّق ونستطيع المحافظة على أنفسنا، ماذا نفعل؟ فكّر معنا بصوت عالٍ.

حلو: ربما لدينا شيء من التشاؤم غير المشروع. لو ترى في الجامعة والمدارس الثانويّة حماسة التلاميذ والطلاّب لكنت تغيّر رأيك كثيراً. زيادة العدد مستمرّة، والعمل والدرس بأدوات جديدة، والكمبيوتر الذي لا أجيد تشغيله، الأولاد يشغّلونه بشكل أفضل... هناك قضايا عديدة حديثة العهد يقومون بها بكل سهولة. الجو عندنا نحن الكبار لا يزال أن التلاميذ ممنوعون عن الدرس والمدارس ومن كل شيء... لكن وضعهم اليوم تغيّر. الذي ينقصهم بعض المساعدة الماليّة. لكنّي أؤكّد لك أن هذا الجيل لديه الكثير من العلم والخبرة والحماسة. في اليسوعيّة ازداد عدد الطلاّب والجامعة تعتذر عن عدم قبول المزيد، والكسليك أيضاً.

تويني: لم تسمِ أي أرثوذكسي. معليش.

حلو: لا أعرف إذا كان هناك مدارس أرثوذكسيّة في غير بيروت.

تويني: على كل حال الجامعة اللبنانيّة كذلك أصبحت تعاني كثرة الطلاّب ولا طاقة لديها على إيجاد أساتذة يتمتّعون بالظروف الموضوعيّة التي تجعلهم يلبّون التشوّق المعرفي عند الطلاّب.

حلو: اعذرني على مقاطعتك، أريد الحكي عن مدرسة الكريم أيضاً. هذه أيضاً مدرسة أعرفها لأنني زرتها مراراً. لم نحك عن الأرثوذكس لأنك أولاً وحدك عامل أكثر من طائفة، من البلمند الى، لا أَعرف إلى أين. لا شيء أسمه أرثوذكس إلاّ يكون خاضعاً لمُثُلك ولمشيئتك. هذه الحقيقة. قلنا عنك في البداية إنك من المفكّرين الكبار في الشرق، وحياتي عنك الآن لا أسايرك، أحكي بجدّ، والمدهش أن لا حفلة اساسيّة ولا اجتماع مهمّاً إلا وتكون حاضراً فيه، والحمد لله.

تويني: ما هي رسالتك الى الجيل الطّالع؟

حلو: رسالتي الى الجيل الحائر لعدم إمكاناته الماديّة، نكرّر له كلام السيناتور الأميركي

Carnegie الذي عمّر أكثر من جامعة في الولايات المتّحدة، بأن المحتاج هو الذي يتقدّم ويكون مستقبل الغد. وأقول عندنا طاقات عظيمة وعدد عظيم جداً أيضاً، أكيد عندنا هاربون وأهل لم يعودوا بعد، ولكن لنصبر قليلاً ومن ثم نعدّل قوانيننا ولا نسنّها إلاّ بعد الدرس والبحث، ويمكن حينها ان يساعدنا الإكليروس في قضية الأراضي.

تويني: فخامة الرئيس، أنا أريد التوازن. يمكن ليس التوازن إنما الحقيقة. وخلال مروري بوزارة التربية عام ١٩٧٠، هزّني أنني مرة كنت أتحدّث مع أحد مساعديّ عن الإحصاءات، قال لي: دعك من الإحصاءات، وقم لآخذك مشواراً في الليل. وأخذني الى طريق المطار قرب المدينة الرياضيّة. رأينا عدداً من الطلاّب الشيعة، لأن الحيّ شيعي، يجلسون تحت لمبة الشارع ويدرسون. نزلت وتحدّثت مع بعضهم. وما أشير إليه من التفتّح والتشوّق هو لدى الشباب اللبناني على اختلاف الطوائف، وخصوصاً دراستهم التي يعرفون إنها سلاحهم للمستقبل. أحبّ أن أحيّي هؤلاء الطلاّب الذين كانوا يدرسون في الطريق تحت اللّمبة لأن وضعهم العائلي في البيت لا يسمح لهم باقتناء مكتبة وطاولة ولمبة. يدرسون في الشارع. وهذا نراه في كل مكان وليس وقفاً على فريق وفي طائفة.

حلو: اللّمبة هي من الكماليّات. أجدادنا كانوا يدرسون في ضوء الشمعة وتحت الشجرة ويصلون الى نتائج عظيمة. أتمنّى للشباب الذين رأيتهم والى أي طائفة انتموا، ألاّ يتأثّروا بظروف الحياة الصعبة...

تويني: ... وأن يروا أن الدولة لا تكافئ الجهل. والدولة تستعين بالعلم ولا تستعين بالجهل.

حلو: يا سيّدي أنا أخشى أن نعتمد كثيراً على الدولة. أفضّل الإعتماد على أنفسنا في كل الأمور الاقتصاديّة، الزراعيّة، العلميّة، الطبّيّة... كان دائماً النجاح هو لما يسمّى المبادرة الفرديّة. لماذا نريد الإعتماد على الدولة في أمور من هذا النوع؟

تويني: لنعد الى الهجرة. الهجرة هجرتان: «الاختياريّة» (العجائز) الذين هاجروا للراحة أو للحفاظ على رأس المال، وهؤلاء نعوّضهم. لكن ما يهمّنا هو ألاّ تهاجر الأدمغة والشباب المتفوّق في العلم. تذهب مثلاً الى مركز لأمراض السرطان في هيوستن في أميركا. تجد خمسة أو ستة من كبار الإختصاصيّين

اللبنانيّين. ماذا يفعلون هناك؟ تذهب الى باريس تجد خرّيجي المدارس الكبرى بمن فيهم أبناء بعض الوزراء. هؤلاء نودّ إرجاعهم. هؤلاء ثروات أهمّ من الأربعين مليار دولار . . .

حلو: كثيرون من هؤلاء كانت هجرتهم قبل ١٠ أو ١٥ عاماً، وكثيرون يعودون الآن. أعرف شباباً كانوا أخيراً في فرنسا وعادوا واستعانوا بهم في «أوتيل ديو» كاختصاصيّين في أمراض القلب والشرايين وغيرها. في أماكن عديدة، هناك من يعود، لكن يلزمهم وقت وتطمينات. ليت الظروف الصحيّة تسمح لي بالإجتماع الى الرؤساء الهراوي وبرّي والحريري، حتى أعرض لهم أموراً يتأثّرون بها وربما كانوا قدّموا المساعدة.

تويني: قلها لنا عبر التلفزيون.

حلو: القصّة يلزمها بحث. قضيّة الطلاّب قضيّة أساسيّة. وفي نظري هناك قضيّتان مهمّتان جداً. قضيّة الطلاّب وقضيّة الأراضي، والأمران يمكن الإهتمام بهما بدون صعوبة كليّة.

تويني: الآن الحديث دخل طوراً مهمّاً لأنه، كما يقول الرئيس روزفلت، حديث حدّ النار، حدّ الموقدة، يعني حديث موقدة . . . لنعد قليلاً الى الأشياء الكبيرة لأن وقت البرنامج يدهمنا. لك كلمة دائماً تردّدها مفادها أن لا سلام في الشرق الأوسط. وتحدثت عن عبارة لك كان يعلّقها رشيد كرامي في بيته مع جملة أخرى تقول ان الصراع في فلسطين هو صراع على مملكة الله لا على مملكة الإنسان او الأرض.
دعنا نختم الحديث، إذا سمحت، بقضيّة الشرق الأوسط ومستقبل السلام. مَن، في رأيك، له مصلحة في الرهان على السلام، وكيف نتكيّف مع حالة الـ«لا سلام» إذا بقينا فيها؟

حلو: إذا سمحت لي بالجواب بداية واختصاراً عن علاقتي مع رشيد أفندي. لم تكن دائماً علاقة زوجين ولا ودّ أخوي. كان ثمّة صعوبات بيني وبينه، ولكنّ كنّا نحلّها بتجرّد ورغبة متبادلة لمساعدة بلدنا. في التعيينات، مثلاً، كان يتعيّن أشخاص لي ثقة بهم وأشخاص له ثقة بهم. عيّنا مالك سلام رئيس المصالح المشتركة، عيّن هو، مثلاً، كسروان لبكي سفيراً. يعني حين يكون أحدنا راغباً

بأشخاص معيّنين لم يكن الآخر يعارضه. في ما بعد حصلت الصعوبات المعروفة.

تويني: والآن، السلام في الشرق الأوسط؟

حلو: لا سلام في الشرق الأوسط قبل مدّة، الله يعلم، عشرات السنين وربما أكثر. لو نقدر ان نحلّل معنى السلام لكنّا فهمنا أنه غير ممكن. أوّلاً لأن السلام ليس قصّة وقف إطلاق نار. ثانياً، لأن السلام هو التعاون مع الآخر، ثم أخطر شيء: محبّة الآخر. هل هذه العناصر متوافرة اليوم في فلسطين؟ كلا. متى تتوافر؟ لا أعرف. ربما يلزمها عشرات السنين. حالياً الصراع لا يزال بين الأنبياء. قلنا إنه صراع ديني أكثر منه صراعاً سياسيّاً او زمنيّاً، لأن الفريقين يوحّدان في أفكارهما بين الدين والدنيا، ويعتبران أنه لا يمكنهما التضحية بشيء من الأرض، اذا لم يضحّيا بشيء من الجنّة. وهذا الكلام قلناه لعدد من الشخصيّات الأجنبيّة واللبنانيّة وخصوصاً الأجنبيّة ومنهم ألدو مورو والأب الأقدس. والقرار ٢٤٢ لا يعني جلاء عن جزء من الأرض أو عن كل الأرض، يجب أن يكون واضحاً تماماً انه جلاء عن كل الأرض. وأي أرض؟ أيضاً يلزمها بحث. حدود الـ١٩٦٧ كانت حدود حرب لا حدود سلم. كنّا قبل الـ١٩٦٧ نطالب بجلاء العدو عن الأراضي المحتلّة عام ١٩٤٨ . . . على كل حال السلم الواضح ليس وارداً إطلاقاً. لأن السلم النهائي يعني، في حال قبوله، عدم المطالبة بشيء آخر. مثلاً: هل نعرف بعد السلم الموقّت في غزة لمدّة خمس سنوات كيف تكون السنة السادسة؟ وهل يعتقد أحد بإمكان التسوية في شأن المقدّسات ما دام التوحيد قائماً بين الدين والدولة؟

هل يمكن حصول تسوية ثابتة في شأن القدس والخليل؟ هل يمكن التسوية في شأن أي شبر من أراضي فلسطين المقدّسة كلّها والمجبولة بآيات انجيليّة وقرآنيّة ويهوديّة؟ غير وارد أن يأخذ طرف نصف حقوقه لأنه إذا قال بهذا الأمر فإنه يكون في حال مراوغة لبعض سنوات أو أشهر، لذلك أنا اقول أن لا سلام الآن في المنطقة.

تويني: ماذا يمكن ان يحصل في السلم؟

حلو: يمكن بعد عشرات السنين، وحين يصل الطرفان الى مستوى موحّد من الثقافة، يحصل علم ودرس يشعران الجميع أنهم متساوون. هذا ممكن. لكن لا أعرف

متى . وأعطيك مثلاً عن السلم الممكن والسلم المستحيل . السلم الممكن هو السلم بين فرنسا والمانيا . بعد مئات من السنين والحروب تفاهموا على السلم وكان السلم واضحاً وإرادياً ونهائياً . وعلى هذا الأساس استطاعوا أن يؤمّنوا السلم لأنفسهم بما فيه من التعاون وقبول الآخر والمحبّة . أما في مناطق أخرى مثل الشرق الأوسط فلا نزال بعيدين جداً جداً جداً عن هذه الفكرة ، ومهما قيل عن «خواجة» من أميركا تحدّث في موضوع أو في سواه ، فهذا إما لإنقاذ وضع داخلي وإما لإرضاء يهود أميركا وإما لإرضاء البترول . لا أحد مقتنع أن السلام ممكن ، ومن شهرين أو ثلاثة كان يقال إن المفاوضات ماشية وإن السلام قريب ، وكنت أقول لا ، السلام ليس قريباً . وهذا ما حصل لي مع كثيرين ممّن توصّلوا الى قرارات ونتائج وكانوا يهزّون رؤوسهم علامة أنهم يفهمون الوضع ، وكنت أقول لهم : لا ، السلام ليس ماشياً ، لا لأنّي التقيت السيد الأميركاني ، الوزير كريستوفر . فليس ضرورياً أن أراه لأعرف أنه يناور . لا أريد أن أقول أكثر . وسواه أيضاً يكذب ، وليسوا مستعدّين ولا عندهم أمل أن يحصل سلام .

تويني : في الماضي كانت الحرب الباردة ، وكانت أميركا وروسيا تتحاربان عبرنا لأنهما تعرفان ان السلام متعذّر . اليوم أميركا وروسيا لا تحاربان عبرنا . كيف نعيش في لبنان ونحافظ على أنفسنا وعلى إعمار لبنان من دون أن نكون فريقاً في حرب ولا مسرحاً لحرب ولا مستفيدين من سلام؟

حلو : أوّلاً ، الحرب الباردة حلّ محلّها الشيء الواضح في نظري ، وهو حرب الأنبياء(. . .) وإذا كان الأطراف غير قابلين بالتسوية في القدس فأين تكون التسوية؟ في الخليل؟

تويني : ونحن في لبنان ما هي خطّتنا للتعايش مع «اللا» سلام؟

حلو : خطّتنا أن نحمي أنفسنا ، نحمي جنوبنا ونحمي أنفسنا من وجود أي جيش غير لبناني . وهذا ربما بتطبيق أنظمة الأمم المتّحدة وقراراتها . والمهمّ انه إذا حصلت معارك بين العرب واليهود نحاول ألاّ يكون لنا ضلع فيها .

تويني : ما هي رسالتك النهائيّة للشعب اللبناني؟

حلو : يجب ان يبقي الشعب اللبناني مؤمناً بماضيه وحاضره وبمستقبله ، وإذا كان ثمّة

فترة لا تزال صعبة الى حدّ ما ، فلا تعني أننا نهبط نهائيّاً . هناك تقارب بيننا ، أقصد المسيحيّين والمسلمين ، تقارب حقيقة يستحق التقدير . إن لي ثقة ببعض أعضاء الحكومة وأعتقد أن في وسعهم التأثير في مجريات الأمور .

تويني : أهناك ما تحبّ أن تقوله لنا بعد؟

حلو : أبداً ، إلاّ إني أعود وأكرّر محبّتي لك وللجميع ، ومحبّتي لكل لبناني . ويمكن كلامي هذا يكون آخر كلام أقوله .

تويني : الله يطوّل بعمرك . شكراً .

ملحق: نصّ إتّفاق القاهرة

«سرّي للغاية»

إتّفاق

في يوم الإثنين ٣ نوفمبر (تشرين الثاني) ١٩٦٩ إجتمع في القاهرة الوفد اللبناني برئاسة عماد الجيش اميل البستاني ووفد منظّمة التحرير الفلسطينيّة برئاسة السيد ياسر عرفات رئيس المنظّمة. وحضر من الجمهوريّة العربيّة المتّحدة السيد محمود رياض وزير الخارجية والسيد الفريق أولّ محمد فوزي وزير الحربيّة. إنطلاقاً من روابط الأخوّة والمصير المشترك فإن علاقات لبنان والثورة الفلسطينيّة لا بد وان تتّم دوماً بالثقة والصراحة والتعاون الإيجابي لما فيه مصلحة لبنان والثورة الفلسطينيّة وذلك ضمن سيادة لبنان وسلامته. واتّفق الوفدان على المبادئ والإجراءات التالية:

الوجود الفلسطيني:

تم الإتّفاق على إعادة تنظيم الوجود الفلسطيني في لبنان على أساس:

١. حقّ العمل والإقامة والتنقّل للفلسطينيّين المقيمين حالياً في لبنان.

٢. إنشاء لجان محلّيّة من الفلسطينيّين في المخيّمات لرعاية مصالح الفلسطينيّين المقيمين فيها وذلك بالتعاون مع السلطات المحلّيّة وضمن نطاق السيادة اللبنانيّة.

٣. وجود نقاط للكفاح الفلسطيني المسلّح داخل المخيّمات تتعاون مع اللّجان المحلّيّة لتأمين حسن العلاقة مع السلطة وتتولّى هذه النقاط موضوع تنظيم وجود الأسلحة وتحديدها في المخيّمات وذلك ضمن نطاق الأمن اللبناني ومصلحة الثورة الفلسطينيّة.

٤ . السماح للفلسطينيّين المقيمين في لبنان بالمشاركة في الثورة الفلسطينيّة من خلال الكفاح المسلّح ضمن «مبادئ سيادة لبنان وسلامته» .

العمل الفدائي :

تم الإتّفاق على تسهيل العمل الفدائي وذلك عن طريق :

١ . تسهيل المرور للفدائيّين وتحديد نقاط مرور واستطلاع في مناطق الحدود .

٢ . تأمين الطريق الى منطقة العرقوب .

٣ . تقوم قيادة الكفاح المسلّح بضبط تصرّفات كافة أفراد منظماتها وعدم تدخّلهم في الشؤون اللبنانيّة .

٤ . إيجاد انضباط مشترك بين الكفاح المسلّح والجيش اللبناني .

٥ . إيقاف الحملات الإعلاميّة من الجانبين .

٦ . القيام بإحصاء عدد عناصر الكفاح المسلّح الموجود في لبنان بواسطة قيادتها .

٧ . تعيين ممثّلين عن الكفاح المسلّح في الأركان اللبنانيّة يشتركون بحلّ جميع الأمور الطارئة .

٨ . دراسة توزيع أماكن التمركز المناسبة في مناطق الحدود والتي يتمّ الإتّفاق عليها مع الأركان اللبنانيّة .

٩ . تنظيم الدخول والخروج والتجوّل لعناصر الكفاح المسلّح .

١٠ . إلغاء قاعدة جيرون .

١١ . يسهّل الجيش اللبناني أعمال مراكز الطبابة والإخلاء والتموين للعمل الفدائي .

١٢ . الإفراج عن المعتقلين والأسلحة المصادرة .

١٣ . ومن المسلّم به أن السلطات اللبنانيّة من مدنيّة وعسكريّة تستمرّ في ممارسة صلاحيّاتها ومسؤوليّاتها كاملة في جميع المناطق اللبنانيّة وفي جميع الظروف .

١٤ . يؤكّد الوفدان أن الكفاح المسلّح الفلسطيني عمل يعود لمصلحة لبنان كما هو لمصلحة الثورة الفلسطنيّة والعرب جميعهم .

١٥ . يبقى هٰذا الإتّفاق سرّياً للغاية ولا يجوز الإطّلاع عليه الاّ من قبل القيادات فقط .

رئيس الوفد اللبناني
اميل بستاني

رئيس الوفد الفلسطيني
ياسر عرفات

نشر الإلغاء المزدوج لاتفاق القاهرة
وإجازة إبرام إتفاق ١٧ ايار

صدر في العدد ٢٥ من الجريدة الرسمية تاريخ ١٨/ ٦/ ١٩٨٧ ، القانون الرقم ٢٥/ ٨٧ الخاص بإلغاء الإجازة للحكومة بإبرام اتفاق ١٧ ايار ١٩٨٣ واعتبار إتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن ، وهذا نصه :

" أقرّ مجلس النواب ،

وينشر رئيس الجمهورية القانون التالي نصّه :

مادّة وحيدة : ١ . يلغى القانون الصادر عن مجلس النواب في تاريخ ١٤/ ٦/ ١٩٨٣ والذي أجاز للحكومة إبرام الاتفاق المعقود بين حكومة الجمهورية اللبنانية وحكومة إسرائيل بتاريخ ١٧ ايار ١٩٨٣ .

٢ . يعتبر الاتفاق الموقّع في تاريخ ٣ تشرين الثاني ١٩٦٩ بين رئيس الوفد اللبناني العماد اميل بستاني ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية والمعروف باتفاق القاهرة لاغياً وكأنه لم يكن وساقطاً .

كما تعتبر جميع الاتفاقات والملاحق المرتبطة باتفاق القاهرة والإجراءات المتعلّقة فيه لاغية وكأنها لم تكن وساقطة .

٣ . يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية .

بعبدا في ١٥ حزيران ١٩٨٧
الإمضاء : أمين الجميّل

صدر عن رئيس الجمهورية
رئيس مجلس الوزراء بالوكالة
الإمضاء : سليم الحصّ
وزير الخارجية والمغتربين بالوكالة
الإمضاء : سليم الحصّ

أنجز طبع هذا الكتاب
من منشورات دار النهار للنشر
في الخامس العشرين من شهر شباط ١٩٩٧
في المطابع التعاونية الصحفية، بيروت

. . . ولكن مذكّرات شارل حلو التي كتبها (أو حدّث عنها كذكريات غير متسلسلة) بشفافيّة نفسيّة رائعة الأدب، ليست كلّها حكاية مأساة من تاريخ البطولات. أهمّيّتها قصوى عندما تراها تسلسل لك بالوصف الواقعي الموضوعي مراحل دقيقة من حياتنا العاديّة، فالحياة المهنيّة، فمراحل المعارضة وأسرار الحكم. كل ذلك من غير ادّعاء، ببساطة الأديب القادر على البلاغة إنما المترفّع عن اصطناعها في البحث والأداء.

من مقدمة غسّان تويني

ISBN 2-84289-014-0